

یہ کتاب

اپنے بچوں کے لیے scan کی بیرون ملک مقیم ہیں
مومنین بھی اس سے استفادہ حاصل کرسکتے ہیں۔



منجانب۔

سبیل سکینہ

یونٹ نمبر ۸ لطیف آباد حیدرآباد پاکستان



۷۸۶
۹۲-۱۱۰
یا صاحب الزماں اور کئی

DVD
Version

لبیک یا حسینؑ

نذر عباس
خصوصی تعاون: رضوان رضوی

اسلامی کتب (اردو) DVD

ڈیجیٹل اسلامی لائبریری -

SABIL-E-SAKINA

Unit#8,

Latifabad Hyderabad

Sindh, Pakistan.

www.sabeelesakina.page.tl

sabeelesakina@gmail.com

www.ziaraat.com

NOT FOR COMMERCIAL

المجلد الثامن من كتاب الاستبصار

فما اختلف من الاخبار

تتبع
١٩٥٨

١٩٥٨

SALAR JUNG ESTATE LIBRARY	
(Oriental Section)	
ARABIC PRINTED BOOKS.	
Accession No. ٤٠٢	Cat. No.
Subject	No.

فهرس الجزء الثالث من كتاب الاستبصار كتاب الجهاد

باب من يتحقق ان يقتل الغنائم فيهم

باب كيفية قسمة الغنمة بين الفرسان والرجال

باب ان المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفروهم للمسلمون ويأخذون

ما أخذوه من المسلم هل يرد عليه ام لا

كتاب الديون

باب انه لا متاع الدار ولا الجارية في الدين

باب الرجل يموت فيقر بعض الورثة عليه بدين

باب من يركب الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه

باب القرض لجز المنفعة

باب المملوك يقع عليه الدين

كتاب الشهادات

باب العدالة للمعتبرة في الشهادة

باب شهادة الشريك

باب شهادة المملوك

باب الذي يستشهد ثم يسلو هل يجوز قبول شهادته ام لا

باب كيفية الشهادة على النساء

باب الشهادة على الشهادة

باب شهادة الاجير

باب انه لا تجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

باب ما يجوز منه شهادة النساء فيه وما لا يجوز

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احد هو زوجها

باب ان القاذف اذا عرفت ثبوته قبلت شهادته

بابُ الشاهدين يشهدان على رجل بطلاق امرأته وهو غائب فيحضر الرجل
ويكره الطلاق

٢٨

كتابُ القضايا والاحكام

/

/

٢٥

٢٦

٢٨

/

/

٣١

٣٢

٣٣

/

/

/

٣٢

/

/

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

/

/

/

باب البيّتين اذا تقابلتا

باب من يجبر الرجل على نفقته

باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

باب من يجوز حبسه في السجن

كتاب المكاسب

باب ما يجوز للوالدان يأخذ من مال ولده

باب من له على غيره مال فيجده ثوبه للجاحد عنده مال هل يجوز له ان يأخذ بدله

باب الرجل يعطى شيئاً ليفرقه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان يأخذ منه

شيئاً ام لا

باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه

باب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

باب الغنى عن بيع العذرة

باب كراهية ان يترجأ على عتيق

باب كراهية حل السلاح الى اهل البغ

باب كسب الحجام

باب اجر الناعمة

باب اجر المغنية

باب ما كره من انواع المعاش والاعمال

باب الاجر على تعليم القرآن

باب كراهية اخذ مائة في الاملاحة والاعراس

باب من سرق مالا واشترى به جارية هل يجوز له وطبها ام لا

باب اللقطة

كتاب البيوع

٢٠

باب بيع المؤمن على أخيه المؤمن

٢١

باب إكراه بائني المسلم وبين أهل الحرب

٢٢

باب كراهية مبايعة المضطر

٢٣

باب إن الافتراق بالأيديان شرط في صحة العقد

٢٤

باب كراهية الاستقطاط بعد الصفقة

٢٥

باب من أسلف في طعام أو غيره إلى أجل فحضر الرجل ولو يكن عند صاحبه

٢٦

هل يجوز أن يبيعه عليه بسعر الوقت أم لا

باب من باع طعاما إلى أجل فحضره الأجل ولو يكن عند صاحبه الثمن هل يجوز أن

٢٧

يأخذ منه حصة أم لا

٢٨

باب الرجل يشتري المتاع بثمنه عند بائعه ويقول حق أجيتك بالثمن كوشير

٢٩

باب أسلاف الثمن بالزيت

٣٠

باب العينة

٣١

باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها فيجدها حيلة

٣٢

باب من اشترى جارية على أنما بكر فوجدها شيئا

٣٣

باب المملوكين المأذون لهم في التجارة يشتري كل واحد منهما صاحبه من مولا

٣٤

باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأته أو بعض ولده

٣٥

باب من باع من رجل شيئا على أنه إن ربح كان بينهما وإن خسر لا يلزمه شيء

٣٦

باب من اشترى جارية فأولدها ثم وجدها مأمورة

٣٧

باب متى يجوز بيع الثمار

٣٨

باب الرجل يبر الثمرة هل يجوز له أن يأكل منها أم لا

٣٩

باب النخع من بيع الحاقلة والمزابنة

٤٠

باب بيع الطيب بالتمر

٤١

باب النخع من بيع الذهب بالفضة نسيئة

٤٢

باب اتفاق الدراهم المحول عليها

- باب بيع السيوف المحلاة بالقننة نقدًا ونسيئة ٥٧
- باب الرجل يكون له على غيره الداهو فتسقط تلك الداهو ويتعامل الناس بدهو ٥٨
- غيرها ما الذي يجب له عليه
- باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يدا بيد ٥٩
- باب ان ما يباع كيلة او وزنا لا يجوز بيعه جزاء ٥٦
- باب اعطاء الغنم بالضريبة ٥٤
- باب ثمن المملوك الذي يولد من الزنا ٥٣
- باب بيع العصاير ٥٨
- باب من له شرب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه ام لا ٥٩
- باب من احيا ارضًا ٥٥
- باب حكم ارض الخراج ٦٠
- باب شراء ارض اهل الذمة ٦١
- باب ان لا يكون له ارض فيسلمها الذي يجب عليه فيها ٥٧
- باب بيع الزرع الا خضر قبل ان يصير سنبلا ٦٢
- باب الفتح على الاحتكار ٥٦
- باب العدد الذين يثبت بينهم الشفعة ٦٣
- باب الرهن يملك عند المرتهن ٦٥
- باب انه اذا اختلف الراهن والمرتهن في مقدار ما على الرهن ٦٦
- باب انه اذا اختلف نفعان في متاع في يد واحد فما فقال الذم عند انه من ٦٧
- وقال الاخر انه وديعة ٦٤
- باب وجوب رد الوديعة الى كل احد ٥٨
- باب ان العارية غير مضمونة ٦٨
- باب ان المضارب يكون له الرجح بحسب ما يشترط وليس عليه من الخسران شيء ٦٩
- باب ما يكره به اجارة الارضين ٥٥
- باب من استاجر ارضا بشئ معلوم ثم اوجرها بالكثير من ذلك ٤٠

٤١ باب الصانع يطلع شيئاً ليصلح فيفسد هل يضر أم لا

٤٢ باب من الكثرى دابة إلى موضع فجاز ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة

٤٣ كتاب النكاح

٤٤ ابواب تحليل الرجل جاريته لغيره

٤٥ باب انه يجوز ان يحل الرجل جاريته لاختيه المؤمن

٤٦ باب حكم ولد الجارية المحللة

٤٧ باب انه يراعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية

٤٨ ابواب المتعة

٤٩ باب تحليل المتعة

٥٠ باب انه لا ينبغي ان يتمتع الا بالمؤمنة العارفة العفيفة دون الخالعة الفاجرة

٥١ باب التمتع بالابكار

٥٢ باب جواز التمتع بالاماء

٥٣ باب انه يجوز الجمع بين اكثر من اربعة في المتعة

٥٤ باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود

٥٥ باب اذا شرط ثبوت الميراث في المتعة كان ذلك جائزاً وواجباً

٥٦ باب مقدار ما يجزى من ذكر الاجل في المتعة

٥٧ باب ان ولد المتعة لاحق بابيه

٥٨ باب انه اذا كان لولد الرجل الصغير جارية تجارله ان يطأها بعد ان يقربها

٥٩ ابواب ما احل الله العقد عليهن وحرم

٦٠ باب انه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الاب او الابن وان لم يدخل بها

٦١ باب انه اذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه امها وان لم يدخل بها

٦٢ باب ان حكم المملوكة في هذا الباب حكم الحرة

٦٣ باب انه اذا دخل الام حرمت عليه البنت وان كانت مملوكة

٦٤ باب حد الدنول التي يحرم معها نكاح الربيبة

٦٥ باب ان يترجها ام لا او يملك الجارية ذيطأها

الابن قبل ان يطأها الا ب هل تحرم على الابي ام لا

٨٩

باب الرجل يفجر المرأة ايجوز له ان يتزوج ابنتها او ابنتها ام لا

٩٠

باب كراهية العقد على الفاجرة

٩١

باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم

=

باب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة ياينة تجاوز له العقد على اختها في الحال

٩٢

باب تحريم الجمع بين الاختين في المتعة ظاهر

=

باب النكح عن الجمع بين الاختين في الوطى يملك اليمين

٩٣

باب الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوج ابنتها من غيره ام لا

٩٥

باب تزويج القابلة

=

باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها

٩٦

باب تحريم نكاح الكوافر من سائر اصناف الكفار

٩٨

باب الرجل والمرأة اذا كانا ذمييْن ففسل المرأة دون الرجل

٩٩

باب تحريم نكاح الناصبية المشهورة بذلك

١٠٠

باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك

١٠١

باب انه متى دخل بها الزوج التالف لزمها عدتان

=

باب الرجل يتزوج امرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجاً

١٠٣

باب تزويج المرأة في نفاسها

١٠٤

باب تزويج المريض

=

ابواب الرضاع

=

باب مقدار ما يحرم من الرضاع

١٠٤

باب ان اللبن للفحل

١٠٩

ابواب العقود على الاماء

=

باب ان الولد لاحق بالحرم من الابوين اعما كان

١١٠

باب ان المملوك اذا كان متزوجاً بحرة كان الطلاق بيده

١١٣

باب ان بيع امة طلاقها

باب من تزوج امرأة على حرة يغير اذنها كان عليه التعزير ١١٢

باب ان الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقها ١١٣

باب هل يحرم جارية الاب على الابن او جارية الابن على الاب ١١٣

باب ما يجعل المملوك من النساء بالعقد ١١٤

باب ان الرجل اذا زوج مملوكة عبدا كان الطلاق بيلا ومته طلق المملوك لموقع طلاقه ١١٥

باب لامنة تزوج يغير اذن مولاه اى شئ يكون حكم الولد ١١٦

باب انه لا يميز بالعقد على الامماء الا باذن مواليهن ١١٧

باب المهور ١١٨

باب ان يجوز الدخول بالمرأة وان لم يتقدم لها مهرها ١١٩

باب ان الرجل اذا سمى المهر فدخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان ديناً عليه ١٢٠

باب انه اذا دخل بالمرأة ولم يسو لها مهرها كان لها مهر المثل ١٢١

باب ما يوجب المهر كاملاً ١٢٢

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر ١٢٣

باب من عقد على امرأة وشرط لها ان لا يتزوج عليها ولا يتبرى ١٢٤

باب اولياء العقد ١٢٥

باب ان الشيب ولي نفسها ١٢٦

باب ان لا يتزوج البكر الا باذن ابها ١٢٧

باب ان الايسة اذا عقدت على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خياد ١٢٨

باب من يعقد على المرأة سوى ابها ١٢٩

باب تفضيل بعض النساء على بعض النفقة والكسوة ١٣٠

باب القسمة بين الاذواج ١٣١

باب اتيان النساء في ادون الفرج ١٣٢

باب ما يرد منه النكاح ١٣٣

باب حكم الحد ودية ١٣٤

باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح ١٣٥

١٣٣	باب العنين واحكامه
"	باب ان الرجل والمراة اذا اختلفا في ادعاء العتة عليه
١٣٣	باب كراهية دخول المنصر على النساء
"	كتاب الطلاق
"	ابواب الایلاء
"	باب مدة الایلاء التي توقفت بها
١٣٤	باب ان المولى اذا الزم الطلاق كانت تطليقه رجعية
١٣٤	باب ما يجب على المولى اذا الزم الطلاق فانه
"	ابواب الظهار
"	باب انه لا يصح الظهار بالايوان
١٣٥	باب حكم الرجل يظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة
١٣٥	باب انه اذا ظاهر الرجل من نسائه مرة واحدة لم يفسخ ما الذي عليه من الكفارة
"	باب ان الظهار يقع بالحرة والمملوكة
"	باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان
١٣٦	باب ان من وجب عليه العتق كفاؤا للظهار فصار اياها ثورا وعتق هل يلزمه العتق ام لا
١٣٦	ابواب الطلاق
"	باب ان من طلق امرأة ثلث تطليقا للسنة لا يحل له حتى تنكح زوجا غيره
١٣٦	باب ما به تقع الفرقة من كنايات الطلاق
١٣٧	باب الوكالة في الطلاق
"	باب ان الواقعة تبعد الرجعة شرط لمن يريد ان يطلق طلاق العدة
١٣٨	باب حقيقة الشهود في الطلاق
"	باب ان من طلق امرأة ثلث تطليقا مع تمام الشروط في مجلس واحد وقعت واحدة
١٣٧	باب ان المتاعف اذا طلق امرأة ثلثا وان لم يثبت شروط الطلاق كان ذلك واقعا
١٣٧	باب طلاق الغائب
١٣٨	باب ان من قلعه من سفوفه يجوز طلاقه

- باب طلاق التلقائي لم يدخل بها ١٥٤
 باب طلاق الحامل المستبدين حملها ١٥٨
 باب طلاق الآخر ١٥٩
 باب طلاق المعتوه ١٦٠
 باب طلاق الصبي ١٦١
 باب طلاق المريض ١٦٢
 باب ان حكم الطليقة البايئة في هذا الباب حكم الرجعية ١٦٣
 باب الحر يطلق الامة تطليقتين ثوب شترهما هل يجوز له وطئها بالملك ام لا ١٦٤
 باب ان حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه ١٦٥
 باب من خير امرأته فاغتارت الطلاق في الحال او فيما بعد ١٦٦
 باب الخلع ١٦٧
 باب حكم المبادات ١٦٨
 باب ان الاب احق بانود من الام ١٦٩
 باب كراهية لبن ولد الزنا ١٧٠

ابواب العدد

- باب ان المرأة اذا حاضت فيادون الثلاثة اشهر كان عدتها بالا قراً ١٧١
 باب عدة للمرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين ١٧٢
 باب ان المرأة تبين اذا رأت الدم من الحيض الثالثة ١٧٣
 باب عدة المستحاضة ١٧٤
 باب ان للطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها ١٧٥
 باب انه اذا طلقها الطليقة الثالثة لو يكن عليه نفقتها ولا سكنها ١٧٦
 باب ان عدة الامة قرآن وما طهران ١٧٧
 باب ان الامة اذا طلقت ثوابعتت كعدتها ١٧٨
 باب عدة المعتلة ١٧٩
 باب ان التلقائي لا يثبت منه اذا كانتا فسن من لا تحيض لو يكن عليها حدة ١٨٠

باب ان الق يتوفى عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة ١٤٩

باب ان اذ اسعى المهر ثوبات قبل ان يدخل بها كان للمهر عليه كاملاً ١٥٠

باب ان الرجل يطلق امرأته ثوبت قبل ان يخرج من العدة كوليها من العدة ١٥١

باب انه لا نفقة للتوفى عنها زوجها في حال حدتها وان كانت حاملاً ١٥٢

باب عدة الامة المتوفى عنها زوجها ١٥٣

باب الرجل يعتق سرته عند الموت ثوبت عنها ١٥٤

باب عدة المقتع بها اذ ماتت عنها زوجها ١٥٥

باب ان للطلقة ليس عليها حداد ١٥٦

باب للمتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تنبت عن منزلها ام لا ١٥٧

باب ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوه طلقها الا من يوم يبلغها ١٥٨

باب ان اذ مات الرجل غائباً عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها ١٥٩

باب ان العدة والحيض الى النساء ويقبل قولهن فيه ١٦٠

باب من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراءؤها ١٦١

باب ان من اشترى جارية ووثق يداها في ان استبراءها سكن عليه استبراء ١٦٢

باب ان من اشترى من امرأة جارية ذكرت انه لم يطأها احد تشجب استبراءؤها ١٦٣

باب من اشترى جارية فاجتمعها في الحال هل يجوز له وطئها قبل ان يستبراءها ام لا ١٦٤

باب ان الرجل اذا اشترى بركية يجلي ويجزله وطئها في الفرج ويجزله فيما دون ذلك ١٦٥

باب الرجل تكون له الجارية يطأها ويطئها غيره سفاحاً وجاءت بولد من يلحق ١٦٦

باب القوم يتبايعون الجارية فوطئها في امر واحد فجاءت بولد لمن يكون الولد ١٦٧

باب اللعان ١٦٨

باب ان اللعان يثبت ياد علماء الفجور وان لم ينف الولد ١٦٩

باب ان اللعان يثبت بين المحرم والملوكة والمحرم والملوك ١٧٠

باب ان اللعان يثبت مع الجبل ١٧١

باب الملاح عن اخا اقرب الولد بعد مضمع اللعان ١٧٢

باب الرجل يقول لامرأة له واحد كعدداً ١٧٣

١٢ كتاب العتق

١٩٩

باب انه لا يجوز ان يعتق كافر

باب المملوك بين شركاء يعتق احد هو نصيبته

باب انه لا يعتق قبل الملك

باب من اعتق بعض مملوكه

باب الرجل يعتق عبدا عند الموت وعليه دين

باب من اعتق مملوكا له مال

باب ما يجوز فيه بيع امتهات الاولاد

باب انه اذا مات الرجل وترك ام ولد له وولد ما فاما تجل من نصيب له ما وتعتق في الحال ٢٠٠

باب من يصح استرقاؤه من ذوى الا نسناد ومن لا يصح

باب ان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع

باب للرجل يعتق عبدا له وعلى العبد دين

باب حق الرلاء

باب ان ولد للعرق وان له شواذ لا يراه الذكور فهو دون الاثنا عشر لكن له ولد ذكر كان ذلك للعصبة ٢١٠

باب وكلاء السائمة

ابواب التدبير

باب جواز بيع المدير

باب من دير جارية حبله

باب المدير يابق فلا يوجد الا بعد موت من دبره

ابواب المكاتبين

باب المكاتب المشروط عليه ان عجز فهو رد في الرق وما حد العجز في ذلك

باب ان ياتى من اذ حبل على المكاتب المالك بخا شؤنه دفعه طاعة ليجب عليه اخذ

باب من وطئ المكاتبية بعد ان ادت شيئا من مكاتبها

باب ميراث المكاتب

ابواب الايمان والنذور والكفارات

٢١٤

باب ما يجوز ان يحلف به اهل الذمة

٢١٥

باب الرجل يقسو على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة ام لا

٢١٦

باب اقسام الايمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب

٢١٧

باب انه لا يقع يمين بالعتق

٢١٨

باب انه لا كفارة قبل العتق

٢١٩

ابواب النذور

٢٢٠

باب اقسام النذر

٢٢١

باب انه لا نذر في معصية

٢٢٢

باب من نذر ان يذبح ولدا له

٢٢٣

باب حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر

٢٢٤

باب من نذر ان يحج ماشيا فحجز

٢٢٥

ابواب الكفارات

٢٢٦

باب ما يعزى من الكسوة في كفارة اليمين

٢٢٧

باب هل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا

٢٢٨

باب انه هل يجوز تكرار الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره ام لا

٢٢٩

باب كفارة من خالف النذرا والعهد

٢٣٠

باب ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان اتيان في ذمته ولو يحجز له وطأ المرأة حتى يكفر

٢٣١

باب ان كفارة الظهار مرتبة بغير غيرها

٢٣٢

كتاب الصيد والذبائح

٢٣٣

ابواب صيد السمك

٢٣٤

باب الفخ من صيد الجري والمارماهي والتمار

٢٣٥

باب تحريم السمك الطلف وهو الذي يموت في الماء

٢٣٦

باب صيد الجوس للسمك

٢٣٧

ابواب الصيد

٢٣٨

باب كراهية صيد الليل

٢٣٠

باب كراهية لحوم الغراب

٢٣١

باب كراهية لحوم النطاف

#

باب جواز اكل ما ذبحه الكلب المعلوم وان اكل منه

٢٣٢

باب صيد كلب المجوس

#

باب انه لا يؤكل من صيد الفهد والباري الا ما ادرك ذكاته

٢٣٣

باب حكم لحوم الخمر الالهية والخيول والبغال

٢٣٥

باب تحريم اكل لحوم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة

٢٣٦

باب كراهية لحوم الجبالاات

٢٣٧

باب لحوم النجاسة

#

باب انه لا يجوز الذبح الا بالحديد

٢٣٨

باب ذبايح الكفار

٢٣٩

باب ذبايح من نصب العداوة لآل محمد عليهم السلام

٢٤٢

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

#

باب تحريم جلود الميتة

٢٤٣

كتاب الاطعمة والاشربة

#

باب اكل الربينا

#

باب اكل الثوم والبصل

#

باب كراهية شرب الماء قائما

٢٤٤

باب الخمر يصير خلايا يطرح فيه

#

باب تحريم شرب الفقاع

٢٤٥

كتاب الوقوف والصدقات

٢٤٦

باب انه لا يجوز بيع الوقف

#

باب من وقف وقفاً ولم يذكر للوقوف عليه

٢٤٧

باب من تصدق على ولده الصغار ثم اراد ان يدخل معه غيره مقسوماً

٢٤٨

باب من تصدق بمسكن على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا

٢٤٩

٢٢٩	باب السكنى والعمرى
٢٣١	باب من وهب لولائه القنار
٢٣٢	باب الهبة والمعوضة
٢٣٣	كتاب الوصايا
٢٣٤	ابواب الاقرار
٢٣٥	باب الاقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين
٢٣٦	باب اقرار بعض الورثة لغير بدين على الميت
٢٣٧	باب الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين
٢٣٨	باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين
٢٣٩	باب ان من اوصى اليه بشئ لا قوام له لم يطمعوا به فملك المال كان عليه الضمان
٢٤٠	باب من اوصى الى نفسيين هل يجوز ان يفرج كل واحد منهما بصفته المال ام لا
٢٤١	باب انه لا يجوز الوصية بأكثر من الثلث
٢٤٢	باب صحة الوصية للوارث
٢٤٣	باب عطية الوالد لولده في حال المرض
٢٤٤	باب الوصية لاهل الضلال
٢٤٥	باب من اوصى بشئ في سبيل الله
٢٤٦	باب من اوصى بمخرج من ماله
٢٤٧	باب من اوصى بغيره من ماله
٢٤٨	باب من اوصى للموكة بشئ
٢٤٩	باب من اوصى بحج وعتق وصدقة ولو يبلغ الثلث ذلك
٢٥٠	باب من خلف جارية حيلة ومملوكين فشهدا على الميت ان الولد منه
٢٥١	باب من اوصى فقال حجوا عنى بهما ولو يلبية
٢٥٢	باب للموصى له يموت قبل الموصى
٢٥٣	باب ان من كان له ولدا اقرب منه ثمنه لم يلقن الى نفية ولا الى انكاره
٢٥٤	باب انه يجوز ان يوصى الى امرأة

كتاب الفرائض

- باب انه يحجب الام عن الثلث الى السادس بربع اخوات ٢٤٨
- باب ميراث الابوين مع الزوج ٢٤٩
- باب ما يختص به الولد الاكبر اذا كان ذكراً من الميراث ٢٥٠
- باب ان الاخوة والاخوات على تفاوت انسا محلا يرثون مع الابوين ولا على واحد منهما شيئاً ٢٥١
- باب ميراث الزوج اذا العيّن المرأة وارث غيره ٢٥٢
- باب ميراث الزوجة اذا العيّن وارث غيرها ٢٥٣
- باب ان المرأة لا يرث من المقار والارضين شيئاً من ربة الارض لها نصيبها من الطوق والخشب ٢٥٤
- باب ميراث الجد مع كلاله الاب ٢٥٥
- باب ميراث الجد مع كلاله الام ٢٥٦
- باب ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجدة ٢٥٧
- باب ان الجد اذا في جميع الجد اعلى من الميراث ٢٥٨
- باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا العيّن ولد ٢٥٩
- باب ميراث اولاد الاخوة والاخوات ٢٦٠
- باب ميراث الاولى من ذوى الارحام ٢٦١
- باب انه لا يرث احد من اللطى مع وجود واحد من ذوى الارحام ٢٦٢
- باب من خلفت وارثاً مملوكاً ليس له وارث غير ٢٦٣
- باب ان ولد المملوكت يرث اخواله ويرثونه اذا العيّن منها ائمة ولا اخوة من امر ولا جد لها ٢٦٤
- باب ميراث ولد الزنا ٢٦٥
- باب ان من اقرب ولد ثمة نفاه لم يلقه الى انكار ٢٦٦
- باب ميراث المحيل ٢٦٧
- باب ميراث المولود الذي ليس له مال الرجال ولا ما للنساء ومن يشكّل امره ٢٦٨
- باب ميراث المجرى من خلفت بها بنات في ميراث المجرى اذا تزوج بها من محرمات شريعت الاسلام ٢٦٩
- باب انه يورث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر ٢٧٠
- باب ان القاتل خطأ يرث للمقتول ٢٧١

باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحب ماله يقتل احدهما الآخر ٢٩٣

باب ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالى ٢٩٤

باب ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث ٢٩٥

باب ميراث المستهل ٢٩٦

باب ميراث السائبة ٢٩٧

كتاب الحدود

باب من يجب عليه الجلد ثم الرجم ٢٩٨

باب ما يحصن وما لا يحصن ٣٠٠

باب من زنى بذات محرم ٣٠١

باب من تزوج امرأة ولها زوج ٣٠٢

باب المكاتبة التي ادت بعض مكاتبتها ثوق عليها مولاها ٣٠٣

باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه الحد ٣٠٤

باب ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة ٣٠٥

باب ما يوجب التعزير ٣٠٦

باب كيفية اقامة الشهادة على الرجم ٣٠٧

باب الحد في اللواط ٣٠٨

باب حد من اتى بجمية ٣٠٩

باب حد من اتى ميتة من الناس ٣١٠

باب حد من استقنه بيده ٣١١

باب الحد في القذف ٣١٢

باب من اذف جماعة ٣١٣

باب للملوك يقدف محرراً ٣١٤

باب من قال لامرأته لوطي عذراً ٣١٥

باب جواز العفو عن القاذف لمن يعرفه ٣١٦

باب من اقرب ولد ثم نفاه ٣١٧

باب من قذف صبيا

باب ان الحد لا يورث

ابواب شرب الخمر

باب من شرب النبيذ المسكر

باب حد المملوك في شرب المسكر

باب مقدار ما يجب فيه القطع

باب من سرق شيئا من المغنر

باب من وجب عليه القطع وكانت يده شلاهل يقطع يمينه ام لا

باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز

باب ان المملوك اذا اقرب السرقه لم يقطع

باب حد الطوار

باب حد النباش

باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع اذا سرق

باب انه يعتبر في الاقوار بالسرقة دفعتين لا دفعة واحدة

باب انه لا يجوز الا امامان يعفوا اذا حل عليه وقامت عليه البينة

باب حد المرتد والمرتدة

باب حكم حد المحارب

كتاب الذيات

باب مقدار الدية

باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا اقوار ولا صلح

باب ان ليس للنساء عفو ولا قود

باب حكم الرجل اذا قتل امرأة

باب حكم المرأة اذا قتلت رجلا

باب مقدار دية اهل الذمة

باب انه لا يقاد مسلوب كافر

٣٣٣	باب انه لا يقتل حربي عبداً
٣٣٥	باب العبد يقتل جماعة احوار واحد ابعد الاخر
٣٣٦	باب المدير يقتل حراً
٣٣٧	باب امر الولد يقتل سيده ما خطأ
٣٣٨	باب دية المكاتب
٣٣٩	باب المقتول يوجد في قبيلة او قرية
٣٤٠	باب من قتله الحد
٣٤١	باب اذا العنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما ظلم
٣٤٢	باب من زلق من فوق على غيره فقتله
٣٤٣	باب جواز قتل الاثنين فصاعداً ابواحد
٣٤٤	باب من امر غيره بقتل انسان فقتله
٣٤٥	باب ضمان الراكب للماتجنيه الدابة
٣٤٦	باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً
٣٤٧	ابواب ديات الاعضاء
٣٤٨	باب دية الشفتين
٣٤٩	باب ديات الاسنان
٣٥٠	باب السن اذا ضرب فاسود ولو يقيع
٣٥١	باب دية الاصبع اذا شلت
٣٥٢	باب دية الاصابع
٣٥٣	باب دية نقصان الحروف من اللسان
٣٥٤	باب من وطئ جارية فافضاها
٣٥٥	باب دية من قطع رأس الميت
٣٥٦	باب دية المجننين

هَذَا
مَوْجُزُ الْجُزْءِ الثَّالِثِ
مِنْ
كِتَابِ الْأُسْتَبْصَارِ
تَأَلِيفِ الْعَالِمِ الْفَقِيهِ الثَّقَفِ
الْوَجِيهَةِ شَيْخِ الطَّائِفَةِ الْحَقِّقَةِ
الْأَمَامِيَّةِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ
بْنِ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ قَدْ سَ
أَلَلَهُ
رُوحُهُ وَنُورُهُ
ضَرْبُجُهُ

Author	...
Editor	...
Assist.	...
Coll.	...
Sub	...

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجهاد

باب من يستحق ان يقسم الغنائم فهم اخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن
 الصفار عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني
 حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان اسأل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل
 من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني عن الجيش اذا غزا وارض
 الحرب فغنوا غنيمة ثم لحقهم جيش اخر قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا عدوا حتى
 يخرجوا الى دار الاسلام هل يشاركونهم فيها فقال نعم فاما ما سواه احمد بن محمد عن محمد بن
 يحيى عن طلحة بن نريد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل ياتي القوم وقد
 غنموا ولم يكن من شهد القتال قال فقال هؤلاء المجرمون فامر ان يقسم لهم فلا ينافي
 النخيل اول لشيئين احدهما ان تحمل هذا الخبر على قوم لحقهم وقد خرجوا الى دار الاسلام
 فلاجل ذلك صاروا همومين وما امرهم النبي صلى الله عليه وآله من القسمة يكون على
 وجه التبرع والتفيل والوجه الثاني ان يكون الخبر الاول متناولا لقوم شاهدوا القتال و
 ان لم يكن قاتلوا بنفوسهم فلاجل ذلك قسم لهم لانهم ليس من شرط استحقاق الغنيمة ان يباشروا
 كل واحد منهم القتال بنفسه بل يكفي حضوره ومشاهدته للقتال ويكون من اهل القتال
 على وجهه ولاجل ذلك قسم لهم ولو بالذي يولد في ارض الحرب على ما بيناه في
 كتابنا الكبير ولا يلزم على ذلك النساء لانهم ليس من اهل الجهاد اصلا فلاجل ذلك لم يكن لهم في
 الغنيمة حظ فان حضورهم كان لهم من القتل بحسب ما يراه الامام وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الخبرين
 باب كيفية قسمة الغنيمة بين الفرس والرجال الصغار عن علي بن محمد القاسمي عن القاسم بن محمد
 عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني
 وكان
 عن سرية كانوا في سفينة فقاتلوا وغنموا ووفهم من معالفرس وانما قاتلهم في السفينة ولم يركب
 صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغنيمة بينهم فقال للفرس سهمان وللراجل سهم فقلت وان
 لم يركبوا ولم يقاتلوا على افراسهم فقال ارايت لو كانوا في مسكة فتقدم الرجال فقاتلوا وغنموا كيف كان

وكان

عليهم

المجرمون

من الغنيمة والعتبة
 جميع الغنائم تقسم
 و

في رحمة المسلمين من الكفار

يقسم بينهم الم اجعل للفارسين سهمين وللراجل سهم واحد من الذين غفوا دون الفرس ان قلنت فقل عجز فقلت
للامام ان ينفل فقال له ان ينفل قبل القتال واما بعد للقتال والغنيمة فلا يجوز ذلك لان
الغنيمة قد احرزت فاما ما رواه الصنفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق
بن عمار عن جعفر عن ابيته ان عليا كان يجعل للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهمان في الغزاة الاولى
لان الوجه في الجمع بين الخبرين ان الفارس اذا لم يكن له الا فرس واحد كان له سهمان وسهم
لفرسه واذا كان معه فرسان كان له ثلثة اسهم له سهم ولفرسه سهمان ولا يقسم لما زاد على الفرسين
والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن ابي عبد الله التميمي عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي
ابن ابي ان عليا كان يسهم للفارس ثلثة اسهم سهمين لفرسيه وسهم واحد للراجل سهم واحد والذي يدل
على ان ما زاد على الفرسين لا يقسم له ما رواه محمد بن الحسن الصنفار عن علي بن اسمعيل عن احمد
بن النضر عن الحسين بن عبد الله عن ابي عبد الله عن امير المؤمنين قال اذا كان مع الرجل
افراس في الغزاة لم يسهم الا لفرسين منها

باب المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفروهم المسلمون ويأخذون ما أخذوه من المسلم هل يرد عليهم لا **احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله** قال سأل رجل عن التوكيز من علي المسلمين فآخذون اولادهم فيستقون منهم يرد عليهم قال نعم **المسلم** اخا المسلم **احق** بما للدين ما وجدنا ما روى محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن بعض اصحاب ابي عبد الله في السبي يأخذ العدو من المسلمين في القتل ولا المسلمين ومن القتل مما اليكم فيجزون ثمان المسلمين بعد قتلهم فظفروهم فسيروهم واخذوا منهم ما أخذوا من مالكم المسلمين واولادهم الذين كانوا اخذوهم من المسلمين فكيف يصنع فيما كانوا اخذوه من اولاد المسلمين ومما اليكم قال فقال اما اولاد المسلمين فلا يقيم في سهام المسلمين ولكن يرد الى ابيي والى اخيه الى وليته يهود ولما اهل اليك فانهم يقيمون في سهام المسلمين فيباعون ويصلون واليه قيت ثمانهم من بيت مال المسلمين فلا ينفق في الخبز ولا في ثوبه ولا في الخبز ولا في المسلمين اخذوا من رجل على انه اخذ من رجل كان له عبيد فادخل دار الشرك ثم اخذ سعيها الى دار الاسلام فقال ان وقع عليه قبل القسمة فهو وان جرت

إِلَى آبَائِهِمْ وَإِلَى إِخْوَانِهِمْ وَإِلَى أَوْلِيَائِهِمْ

६

۲۲
عبد

في اتباع الدار والجارية في الدين

٢

عليه القصة فهو احق بالثمن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لقني للعدو فاصابها منه ما لا اومتاعا ثم ان
المسلمين اصابوا ذلك كيف يصنع بمحتاج للرجل فقال اذا كان اصابوه قبل ان يجزوا امتاع الرجل
رد عليه وان كانوا اصابوه بعد ما احزنه ولا فهو في المسلمين وهو احق بالشفعة والذي عمل عليه انه
احق بعين ماله على كل حال وهذه الاخبار كلها على ضرب من التقية يدل على ذلك ما رواه الحسن بن
محبوب في كتاب المشيخة عن علي بن رباب عن طربال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كان
له جارية فاغار عليه المشركون فاخذوها منه ثم ان المسلمين بعد غزوهم فاخذوها فيما غنموا فقال
ان كانت في الغنائم واقام البينة ان المشركين اغاروا عليهم فاخذوها منها ردت عليه وان كان
اشترى وخرجت من المغنم فاصابها ردت عليه بكمها واعطى الذي اشتراها الثمن من الغنم من
جميعه فان لم يصيبها حتى تفرق الناس وقسموا جميع الغنائم فاصابها بعد قال ياخذها من الذي هو في
يده اذا اقام البينة ويرجع الذي هو في يده على امير الجيش بالثمن

للمسلمين

ابن جعفر

استقرت

كتاب الديون

باب انه لا يتباع الدار ولا الجارية في الدين عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
النضر بن سويد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتباع الجارية في الدين وذلك
انه لا يد للرجل من ظل يسكنه وخدامه يحذمه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
ابراهيم بن عبد الحميد عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي على رجل ديناً وقد
اراد ان يبيع داره فبيعني قال فقال ابو عبد الله عليه السلام اعينك ربك الله ان يخرجك من ظل
رأسه أعينك بالله ان يخرجك من ظل رأسه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ذريح
الحادي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدين فاما ما رواه
احمد بن محمد عن ابن فضال عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين
عليه السلام يحبس الرجل اذا التوى على غم أو ثم يأمر فقسّم ماله بينهم بالحصى فان لم يبق فقتلهم
بينهم يعني ما لف هذا الخبر فحمل شيئين أحدهما ان يكون باع عليه ما زاد على مسكنه من الذي
يملكه والثاني اذا باعها امكناً يقضى ببعضها دينه وتبقى له ما يكفي عياله فأتباع عليه يدل
على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت
جعفر بن محمد عليهما السلام وسئل عن رجل عليه دين وله صيب في دار وهي دار غلة تغل عليه

الدار

من

انه اذا كان له ارض
بيعه

كان

في

فَمَّا بَلَغْتَ غَلَاظَ قُوَّتِهِ وَرَمَاهُ تَمْلِيحًا حَتَّى يَسْتَدِينَ فَإِنَّ هُوَ بَالِغُ الدَّارِ فَخَضِي دِينَهُ بَقِي لَدَارِهِ فَقَالَ إِنَّ كَانَ

في دار ما يقضى به دينه ويفضل منها ما يكف وعياله فليس له الدار والا فليدار

باب الرجل يموت فقيراً جزأ الورثة عليه بدین احمد بن محمد بن عیسی عن محمد بن ابی عمیر عن محمد بن ابی حمزة و

الحسين بن عثمان بن ابي عامر عن ابي عبد الله في رجل مات فآثره بعض شركته لرجل بدين قال يلزمه ذلك في

حِصَّتِهِ قَالَ الشَّيْخُ قَدْ سَأَلْتُ عَنْ هَذَا الْخَبْرِ مَعْمُولٍ عَلَى أَنَّهُ يُلْزَمُ فِي حَقِّهِ بِمَقْدَارِ مَا يَصِيبُهُ مِنَ الْمِيرَاثِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ

جميع الذين في حصته يدل على هذا التفصيل ما روى محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن السند بن محمد

عن أبي الجوتى وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قضى على رجل مائة وثلثمائة فإحدى الورثة بعض

بدين على ابيان يلزم ذلك في مستبعد ما وثق ولا يكون ذلك كله في ماله وان اقترأ اثنان من الوثقة وكانا يرث

عدلين أخير ذلك على الوضوثة وان لم يكن عدلين الزمان حصتها بقدر ما ورثا

وَأَمَّا مَنْ يَرْكَبُ الدِّينَ فَيُوجِدُ مَتَاعَ رَجُلٍ عِنْدَهُ بَعِيْنُهُ فَحَمَلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الْعَبَّاسِ

حماد بن عيسى عن عمر بن زيد عن ابي الحسن قال سألت عن رجل يركبه الدين فيوجد متاع

رجل عنده بعينه قال لا يحاصره الغماء قال الشيخ نور الله قبره المعنى في هذا الخبر انه

لا يجاهد الفروء اذا كان له ما يفي بما له من غير ذلك فان لم يكن له شيء سوى مال الرجل بعينه

كان هو وغي من الديان في ذلك سواء لان دينه ودين غيره متعلق بدمته وهم مشتركون في

ذلك يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن

ابي ولاد قال سألت ابا عبد الله عن رجل باع من رجل متاعا الى سنة فمات المشتري قبل

ان يميل ماله واصحابه البائع متاعه بعينه له ان يأخذه اذا حقق له قال فقال ان كان عليه

دين وتركوا ما عليه فليأخذوا حق له فان ذلك حلال له وان لم يتركوا من دينه فان

صاحب المتاع كواحد من له عليه شيء يأخذ بمجتمته ولا سبيل له على المتاع

باب الفرض الجبر المنفعة محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن الحسن بن علي بن فضال

عن بشير بن مسلم عن أبي عبد الله قال قال أبو جعفر: خير القرض ما جر المنفعة على رجل بن يحيد.

عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير عن محمد بن عبدون قال سألت أبا عبد الله

عن القرض بغير المنفعة قال غير القرض الذي يجزى بالمنفعة فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى

عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيّة ان رجلاً اتى عليّاً قال ان لى على رجل

ديننا هدى الى قلة الحسبه من دينك فالوجه في هذا الخبر حديثين احدهما ان يكون انما

رکبہ کسمبر کو یاد مرکب
علاء کا رنگہ ۱۲ ق
محمد بن الحسن

باب من يركب الدين فيجب متاعه جل عنده بعينه

فيه

أهدى إليه شيئا لم يكن جزئ عادته قبل ذلك فإنه يكره له أن يقبله بل ينبغي أن يحتسب له من ماله
 والوجه الآخر أن يكون مجهولا على الاستحباب ويجوز أيضا وجه آخر وهو أن يكون اشتراط عليه
 أن يعدي له فإنه إذا كان كذلك فلا يجوز له أخذه بل يجب أن يحتسب من ماله يدل على
 ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن
 الحسين بن أبي العلاء عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون
 له مع رجل مال قرضا فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير
 أن يكون فيشته عليه قال لا بأس به ما لم يكن شوطا الحسن بن محبوب عن هذيل بن حنان
 أخى جعفر بن حنان الصيرفي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني دفعت الى أخى جعفر بن
 حنان مالا كان لي فهو يعطيني ما انفقه واج عنه واتصدق وقد سألت من عندنا فاذنكروا
 أن ذلك فاسد لا يحل وأنا أحب أن اتقي في ذلك إلى قولك فما تقول فقال إذا كان يصداك قبل
 أن تدفع إليه مالك قلت نعم قال خدمته ما يعطيك وكل واشرب وتصدق منه فيجوز فاذنكروا
 العراق فقل ان جعفر بن محمد افتاني بهذا الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن
 أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يأكل عند غريمه أو يشرب من منزله أو يعدي له مالا لا بأس به فاما
 ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وعلي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يسلم في بيع أو تمر عشرين دينارا أو يقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرين
 دينارا قال لا يصح إذا كان قرضا يجزئ شيئا فلا يصح فإلا وجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما
 أن يحمل على ضروب من الكراهية والثاني أن تحمل على أنه إذا شرط ذلك فلا يجوز على ما بيناه ويزيد بياننا
 ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل
 يكون له عند الرجل المال قرضا فيطول مكثه عند الرجل لا يدخل على صاحبه منه منفعة فينيله الرجل الشيء
 بعد الشيء كراهية أن يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعة يحل ذلك له فقال لا بأس به ما لم يكن شرط في
 المملوك يقع عليه الدين محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عثمان بن عيسى عن ظريف الأحماني قال كان
 أذن الخلام له في الشراء والبيع فأفلس فلزمه دين فأخذ بذلك الدين الذي كان عليه وليس يساوى
 ثمنه ما عليه من الدين فسأل أبا عبد الله عليه السلام فقال إن بعته لزمك وإن اعتقت
 لم يلزمك الدين بقطعه ولم يلزمه شيء الحسين بن محمد بن سماعة عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن
 زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وتركه عليه دين وتركه عبد له مال في التجارة و

كتابي برهيم
 ينيله يعطيه

فقطه

كتاب الشهادات

٤

ولد وفي يد العبد مال ومتاع وعليه دين استدان العبد في حيوته سيده في تجارة وان الورثة و
 غوما والميت اختصوا في ما يد العبد من المال والمتاع وفي رتبة العبد فقال ابي اذ ليس للورثة سبيل على
 رتبة العبد لا على ما في يده من المتاع والمال الا ان يضمنوا دين الغنم جميعا فيكون العبد وما في يده للورثة
 فان اموال العبد وما في يده للغنم فيقوم العبد وما في يده من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالحصص فان
 عجزت قيمته وما في يده عن اموال الغنم رجوعا على الورثة فيما بقي لم ان كان الميت ترك شيئا وان فحصل
 من قيمة العبد وما في يده عن دين الغنم ما رتبه على الورثة قال الشيخ قد سئل الله روحه انما يلزم المولى او ثلث
 دين العبد اذا كان قد اذن له في الاستدانة فاما اذا لم يكن اذن له في الاكثار من الشراء والبيع فلا يلزم ذلك
 فالجواب ان كانا مطلقين ينبغي ان يجلا على هذا التخصيص بدلالة ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لدا الرجل باذ
 لمولوك في التجارة فيصير عليه دين قال ان كان اذن له ان يستدين فالبدين على مولاه وان لم يكن اذن له
 ان يستدين فلا شيء على المولى ويستسعى العبد في الدين فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن
 الحسين عن وهب بن خضص عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن مولوك يبيع ويشترى قد علم بذلك
 مولاه حق صا عليه مثل غنم قال يستسعى العبد فيما عليه اذا كان مولاه لم ياذن له في الاستدانة
 على ما فصل في الخبر الاول

كتاب الشهادات

باب العدالة المعتبرة في الشهادة محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن علي عن ابي عن عتبة
 عن موسى بن اكيل النخعي عن ابي ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله عا تفرد عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل
 شهادتهم وعليهم قال فقال ان ينفردوا بالسنة والعتاق والكف عن البطش والفرج واليد واللسان ويعين باجتناب
 الكبائر التي اوعدها الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربوا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك
 والدليل على ذلك كله والساتر لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تقديش ما وراء ذلك من عثراته و
 غيبته ويجب عليهم قولها وادخالها في الناس المتعاقد للصلوات الخمس اذا اذاب عليه من و
 حافظ مواقيتهم باحضار جماعة المسلمين وان لا يتكلف عن جماعة مصلاتهم الا من علة وذلك ان
 الصلوة ستة ركعات للذي وب لو لا ذلك لم يكن لاحد ان يشهد على احد بالصلوة لان من لم يحصل
 فلا صلاح له بين المسلمين لان الحكم جوى فيه من الله ومن رسوله بالحرق في جنة بيته وقال رسول الله
 لا صلوة لمن لم يصل ولا صلوة الا من علة وقال رسول الله لا غيبة الا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعة عتقا

وهيب
 ٣٣
 ابي عبد الله
 فقال

بالبر والناظر

في العدالة للمعتبة في الشهادة

على المسلمين

ثبت

البذاء
فلة الحياء

أصح

ولا يسئل على باطنه

ان

يوجب

عليه
الحسن

ومن رغب عن جماعة المسلمين وجبت غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه واذا رفع له
امام المسلمين انذاره وحذره فان حضور جماعة المسلمين ولا احرق عليه بيته ومن لازم جماعتهم
حرمت عليهم غيبته وثبت عدالته بينهم **ابوالقاسم** جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن
سعد بن عبد الله عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة وذيان بن حكيم الاودي
عن موسى بن اكيل عن عبد الله بن ابي يعفور عن اخيه عبد الكريم بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام
قال تقبل شهادة المرأة والنسوة اذا كن مستورات من اهل بيوتات معروفات بالستر
والعفان مطيعات للامراء والزوجات للرجال في انديتهم قانما ما رواه علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
البينة اذا قيمت على الحق **البحر** للقاضي ان يقضى بقول البينة من غير مسألة اذا لم يعرفهم وقال
فقال خمسة اشياء يجب على الناس ان ياخذوا بها بظاهرها الحال والولايات والتناكح والمواثيق
والذي يباح والشهادات فاذا كان ظاهرة ظاهرة ما موثقا جازت شهادته ولا يسئل عن باطنه
فلا ينافي الخبرين الاولين من وجهين احدهما انه لا يجب على الحاكم التفتيش عن بواطن الناس
واما يجوز له ان يقبل شهادتهم اذا كانوا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما قدح
فيهم ويوجب تفسيرهم فمضى تكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج الى من يعلم جميع الصفات
المذكورة في الخبر الاول **منتقى** عنهم لان جميعها موجب التفتيش والتفصيل ويقدر في
قول الشهادة والوجه الثاني ان يكون المراد بالصفات المذكورة في الخبر الاول الاخبار عن
كونها قادمة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة والبحث عن حصولها وانتقامها
ويكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادة من كان ظاهرة الاسلام ولا يعرف في شيء من
هذه الاشياء فانه متى عرفت فيه احد هذه الاوصاف المذكورة فانه يقدر ذلك في شهادته
ويمنع من قبولها ويؤيد ما قلناه ببياننا ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن
حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء على رجل محسن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعد
الاخر ان قال فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اجيزت شهادتهم جميعا
واقهر الحد على الذي شهد واهليه انما عليهم ان يشهدوا بما اصابوا وعلموا وعلى الوالي ان يميز
شهادتهم ولا ان يكونوا معروفين بالفسق **محمد بن احمد بن يحيى** عن سلمة عن الحسين بن يوسف
عن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال من ادعى الاسلام عرف بالصلاح **عليه**

في شهادة المملوك

في لاخبار الاولى والوجه الاخران نعلم على ان شهادة المالك لا تقبل لمواليهم وتقبل من عداهم
 لموضع التهمة وجرمهم الى مواليهم فاما ما تضمنه رواية الحلبي وساعة وابي حنبل من ان شهادة الكتاب
 تقبل في الطلاق اذا شهد معه رجل وامرأة يؤكد ما قدمناه من جواز قبول شهادة المملوك لان
 ادخال المرأة في الشهادة على الطلاق انما هو لضرب من التقية لا كما قد بينا في كتابنا الكبير ان
 شهادة النساء لا تقبل في الطلاق اصلا والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد
 عن فضالة عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال سألت عن الرجل المملوك يجوز شهادته
 لغير مواليه فقال يجوز في الدين والشئ اليسير فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
 عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب يجوز شهادته فقال في القتل وحده
 فالوجه في هذا الخبر ايضا قدمناه في الاجبا الاولى لانه اذا جاز قبول شهادته في القتل جاز في كل شئ فاما
 ما رواه ابو عبد الله البرقي عن احمد بن ابراهيم عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فوريثها اخ له فاعتق
 العبدان وولدت الجارية غلاما فشهدا بعد العتق ان مولاها كان اشهدا انه كان يقع على
 الجارية وان الحمل منه قال يجوز شهادتهما ويروى اعيدين كما كانا خلافا في ما قدمناه من ان
 شهادة المملوك لا تقبل لمولاه ولا عليه لان الشهادة انما جازت في الوصية خاصة وجرى
 ذلك مجرى شهادة اهل الكتاب في الوصية من انما تقبل فيها ولا تقبل فيما عداها ويكون
 ذلك عند عدم المسلمين فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن
 المغيرة عن اسمعيل بن زياد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ان العبد اذا شهد لم يعتق
 جازت شهادته اذا الميرد الحاكم قبل ان يعتق وقال علي عليه السلام وان اعتق العبد للشهادة
 لم تجز شهادته فالوجه في قوله عليه السلام اذا الميرد الحاكم ان نعلم على انه اذا الميرد
 لفسق او ما يقدح في قبول الشهادة لا لاجل العبودية وقوله عليه السلام ان اعتق لموضع الشهادة
 لم تجز شهادته محمول على انه اذا اعتقه مولا يشهد له لم تجز شهادته •

برعثات
الدون

ابن

كان

باب الذي يستشهد ثم يمسك هل يجوز قبول شهادته ام لا احمد بن محمد عن ابن ابي عمير
 عن محمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن نفران اشهدا على شهادة
 ثم سلم بعد ان تجوز شهادته قال نعم هو على موضع شهادته علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن
 العلا عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن النفران يشهدا لشهادة فمسك

ابن

عن

فيم يستشهد بمسلم وكيفيته الشهادة على النساء

النصواني اجتوز شهادته قال نعم الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام قال سألت عن نصواني اشهد على شهادة ثم اسلم بعد اجتوز شهادته قال نعم هو على
موضع شهادته عنه عن القسم بن سليمان عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه نعم فاما ما رواه الحسين
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن نصواني اشهد على شهادة
ثم اسلم بعد اجتوز شهادته قال لا فهذا اخبر شاذ منا في الاخبار الكثيرة التي قدمنا بعضها و
لا يرض بذلك على ما يجري مجرى ذلك ويحتمل ان يكون مخرج مخرج الثقة لان ذلك مذهب بعض العامة
باب كيفية الشهادة على النساء احمد بن محمد بن عيسى عن اخيه جعفر بن محمد بن عيسى عن
ابن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال لا يأس بالشهادة على اقرار المرأة وليست
بمسفرة اذا عرفت بعينها او جفون من يعرفها فاما ان لا تعرف بعينها ولا يحضر من يعرفها فلا يجوز
لشهود ان يشهدوا عليها وعلى اقاربها دون ان تشفرو ينظرون اليها فاما ما رواه محمد بن الحسن
الصغار قال كتبت الى الفقيه في رجل اراد ان يشهد على امرأة ليس لها محرم هل يجوز ان يشهد
عليها ومن وراها الست وسمع كلامها اذا شهد بجلان عدلان انما فلانة بنت فلان التي تشهدك
وهذا كلامها فلا يجوز له الشهادة عليها حتى تبرزو ويثبتها بعينها فوق تنقيب وتظهر للشهود انشاء
الله فلا ينافي الخبر الاول من وجهين أحدهما ان يكون محمولا على الاحتياط والاستظهار والثاني
ان يكون قوله تنقيب وتظهر للشهود الذي يعرفون بانها فلانة لانه لا يجوز لهم ان يعرفوها
بانها فلانة بسامع الكلام وان لم يشاهدوها لان الاستنباط يدخل في الكلام مع بعد من
ودخوله مع البروز والمشاهدة

باب الشهادة على الشهادة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ذبيان بن الحكيم عن
موسى بن أكيل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الشهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة
في البلدة قال نعم ولو كان خلف سارية يجوز ذلك اذا كان لا يمكن ان يغتمها هولاء تمنعها عن ان
يحضرو يقيمها فلا بأس باقامة الشهادة على شهادة فاما ما رواه محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين عن
محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام
قال لا اقبل شهادة رجل على رجل حتى وان كان باليمن فهذا الخبر يحتمل وجهين أحدهما ان يكون الادة
لا تقبل شهادة رجل على رجل مدني عليه غائب لانه ربما كان مع الغائب بيتية تغاض هذه
البيتية وتبطلها وذلك لا يجوز لاننا قد بينا في كتابنا الكبير ونذكره فيما بعد ان غرض ذلك لان

ينظروا

محرم

ويعلم اذا
تنقيب

باسامع

ان يبرز الاسطوانة

غائب

غرض

في شهادة الاجير

الغائب يحكم عليه ويبيع ملكه ويقضى دينه ويكون هو على حجة اذ حضر ويؤخذ من خصمه الكفارة بالمال والثاني ان لا تقبل شهادة رجل على شهادة رجل حي وان قبله على شهادته بعد موته و ذلك ايضا لا يجوز لما تقدم في الخبر الا قول انه تقبل شهادة على شهادة وان كان حاضرا اذا منعه من الحضور مانع والثالث وهو الاول ان يكون المراد بالخبر انه لا يجوز قبول شهادة رجل واحد على شهادة رجل بل يحتاج الى شهادة رجلين على رجل ليقوما مقام شهادته والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن ابن عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه كان لا يجيز شهادة رجل على رجل الا شهادة رجلين على رجل

انه

الشاهد الاول

باب شهادة الاجير محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة عن موسى بن اكيل النخعي عن العلاء بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام لا يجيز شهادة الاجير قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر وان كان عاما في ان شهادة الاجير لا تقبل على سائر الاحوال وطلاقا فينبغي ان يخص ويقيد بمجال كونه اجيرا لمن هو اجيره فاما لغيره او له بعد مفارقتها فانه لا بأس بها على كل حال يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين بن صفوان عن ابي الحسين عليه السلام قال سألت عن رجل اشهد اجيره على شهادة شمر فارقه انجوز شهادته له بعد ان يفارقه قال نعم وكذلك العبد اذا اعتق جازت شهادته عنه عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بشهادة الضيف اذا كان عفيفا صائما قال وكبره شهادة الاجير لصاحبه ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس به له بعد مفارقتها

سليمان

الحسن

باب
آية

باب انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر احمد بن محمد بن محمد بن حسان عن ادریس بن الحسن عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهدوا بشهادة حتى تعرفوها كما تعرفون هكذا علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لا تشهدوا بشهادة لم تدركوها فانه من شاء كتب كتابا ونقش خاتما الحسين بن سعيد قال كتب اليه جعفر بن عيسى جعلت فداي جيران لنا يكتلون عموا انهم اشهدوني على ما فيه وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفته ولست اذكر الشهادة وقد عرفوني اليها فاشهد لهم على معرفتي ان اسمي في الكتاب لست اذكر الشهادة ولا يجب لهم الشهادة حتى اذكرها كان اسمي في الكتاب بخطي او لم يكن فكتب لا تشهد فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن النعمان عن حماد

الحسين
تعرفوها

لا تشهد

الذكر

في انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

١٣

بن عيسى عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشهدني على الشهادة واعرف
خطي وخاتمي ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا قال فقال لي ان كان صاحبك ثقة ومعه رجل
ثقة فاشهد له فهذا الخبر ضعيف فخالفت للاصول لانا قد بينا ان الشهادة لا يجوز اقامتها الا
مع العلم وقد قدمنا ايضا الاخبار التي تقدمت من انه لا يجوز اقامة الشهادة مع وجود الخط و
انتهى اذ لم يذكرها والوجه في هذه الرقعة انه اذا كان الشاهد الاخر يثق به وثقة بما هو جازل
ان يشهد اذا غلب على ظنه صحة خطه لانضمام شهادته اليه وان كان الاحوط ما تضمنه الاخبار الاولى
باب ما يجوز شهادته النساء فيه وما لا يجوز التحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله اجاز شهادته النساء
في الدين وليس معهن رجل يوثق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول لا يجوز شهادته النساء في روية الهلال ولا يجوز في الرجم شهادة رجلين و
اربع سنوة ويجوز في ذلك ثلثة رجال وامرأتان وقال يجوز شهادته النساء وحدهن بل رجال
في كل ما لا يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهادته القابلة وحدها في المنفوس على بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شهادة النساء
في الرجم فقال اذا كان ثلثة رجال وامرأتان فاذا كان رجلان واربع سنوة لم تجز في الرجم احمد بن
محمد عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت عن شهادة النساء قال يجوز شهادته النساء
وحدهن على ما لا يستطيع الرجال ينظرون اليه ويجوز شهادته النساء في النكاح اذا كان معهن رجل
ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم غير انها تجوز شهادتهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان
ولا يجوز شهادتهن واربعة سنوة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن
عليه السلام قال قلت له تجوز شهادة النساء في نكاح او طلاق او في رجم قال يجوز شهادة النساء
فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه وليس معهن رجل ويجوز شهادتهن في النكاح اذا كان معهن
رجل ويجوز شهادتهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان ولا يجوز شهادة رجلين واربع سنوة
في الزنا والرجم ولا تجوز شهادتهن في الطلاق ولا في الدم سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن
مشي الخياط عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز في النكاح قال
نعم ولا تجوز في الطلاق وقال علي عليه السلام تجوز شهادة النساء في الرجم اذا كانوا ثلثة رجال و
امرأتان واذا كان اربع سنوة ورجلان فلا تجوز في الرجم قلت تجوز شهادة النساء مع الرجال قال لا

فائدة

باب ما يجوز فيه شهادة النساء

١٢

الخاتمة
الحارث

احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابراهيم الخزاز في قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه يشهدوا عليه وتجوز شهادتهن في النكاح ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم وتجوز في حد الزنا اذا كانا ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز اذا كان رجلان محمد بن جعفر

واربع نسوة في الرجم فاما ما روى ابن ابي عمير عن حماد عن ربي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان لم تجز في الرجم ولا تجوز شهادة النساء في القتل فالوجه في هذا الخبر احد شيئين أحدهما ان يكون خرج مخرج التقية لان ذلك مذهب اكثر العامة والثاني ان يكون محمولا على انه اذا لم يتكامل جواز قبول شهادتهن فاما مع كمالها فلا بد من قبولها على ما تقدم في الاخبار فاما ما روى جعفر بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبيد الله عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود عن جعفر بن محمد

عن محمد بن هلال عن محمد بن الاشعث الكندي قال حدثنا موسى بن اسمعيل عن ابيه قال حدثني ابي عن ابيه عن جده عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود فما يتضمن هذا ان الخبران يحتمل ان يكون المراد به انه لا تقبل شهادتهن في الحدود سوى الرجم لانا لم يثبت لبشهادة النساء في حد السرقة وشرب الخمر وما يجري مجرى ذلك من الحدود وانما قصرناه على الرجم وحد الزنا فاما ما روى احمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابيه اسمعيل بن عيسى قال سألت الرضا عليه السلام هل تجوز شهادة النساء في التزويج من غير ان يكون معهن رجل قال لا هذا لا يستقيم فلا ينافي ما تقدم من انه تجوز شهادتهن في النكاح لان هذا الخبر يحتمل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على الكراهية ولاجل ذلك قال هذا لا يستقيم ولم يقل لا يجوز لان الافضل ان يكون في شهادة النكاح الرجال او الرجال مع النساء ولا يكون نساء على انفراد والوجه الآخر ان نحمل على التقية لان ذلك مذهب العامة فاما ما روى احمد بن محمد بن بنان عن محمد بن ابيه عن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن علي عليه السلام انه كان يقول شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الا في الديون وما لا يستطيع الرجال النظر اليه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لان الكلام على هذا الخبر مثل الكلام على الخبر الاقل من حمله على التقية او حمله على غريب من الكراهية والذي يدل على ان مخرجه مخرج التقية

النساء
بيان

باب يجوز فيه شهادة النساء

ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن خالد وعلى بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شهادة النساء في الكفا ^٢ بلا رجل معهن إذا كانت المرأة منكراً فقال لا بأس به ثم قال ما تقول في ذلك فقهاؤكم قلت يقولون لا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين فقال كذبوا الصنع والله هو نواوا استخفوا بعزائم الله وفرا فضله وشدة دوا وعظموا ما هوّن الله أنّ الله امر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فإذا جازوا الطلاق بلا شاهد واحد والنكاح لم يجز عن الله في عزيمة فسق رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الشاهدين تأديبا ونظرا لأن لا يتكرا الولد والميراث وقد ثبتت عقدة النكاح وليستحل الفرج ولا أن يشهد وكان أمير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الانكاس فيجبين في الطلاق لا يشاهدان ^٣ عدلين قلت فإني ذكر الله تعالى فرجل وامرأتان فقال ذلك في الدين إذا لم يكن رجلان فرجل وامرأتان ورجل واحد ويمين المدعى إذا لم يكن امرأتان قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وأمه وأمه المؤمنين عليه السلام بعده عندكم فأمّا ما تفتنّه خبر إبراهيم الخافى وخبر زرارة ومحمد بن الفضيل وأبي بصير المتقدم ذكره من أن شهادة النساء لا تقبل في الدم لا ينافيه ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وابن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلنا يجوز شهادة النساء في الحدود قال في القتل وحده إن عليا عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم إلا بالرجعة المجمع بين هذه الأخبار أن شهادتين لا تقبل في الدم معجني أن ثبت في القود وإن كان يجوز أن يثبت بها الدية وقد نبه أبو عبد الله عليه السلام على ذلك بقوله إن عليا عليه السلام كانت يقول لا يبطل دم امرئ مسلم والخبر إن اللذان ذكرناهما عن غياث بن إبراهيم ومحمد بن محمد لا شعث يؤكدان أيضا ذلك لأنه إنما نفى بشهادتهما في القود دون الدية ونجحت أن يكون المراد بذلك أن شهادتهما لا تقبل في الدم على الانفراد وإنما تقبل شهادتهما مع كون الرجال معهن والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أبو يوسف بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن زبيدة الشحام قال سألت عن شهادة النساء قال فقال لا يجوز شهادة النساء في الرجم إلا مع ثلثة رجال وامرأتان فإن كان رجلان وأربع لبسوة فلا يجوز في الرجم قال فقلت أفيجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم فقال نعم الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكنا عن أبي عبد الله

فيما يجوز فيه شهادة النساء

١٦

عليه السلام قال قال علي عليه السلام شهادة النساء تجوز في النكاح ولا تجوز في الطلاق
وقال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان جاز في الرجم واذا كان رجلا واحد وامرأة واحدة لم يجز وقال تجوز
يؤكد ما ذكرناه
شهادة النساء في الدم مع الرجال والذي يزيد ذلك بيانا ما روي عن الحسن بن سعيد عن النضر
مسند
عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام
في غلام شهد عليه امرأة انه دفع غلاما في بئر فقتله فجازت شهادة المرأة بحساب شهادة
المرأة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن حسان عن ابي عمران عن عبد الله بن الحكم قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل انه دفع صبيا في بئر فمات قال على
الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة فاما ما روي عن الحسن بن سعيد عن حماد عن ربي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في القتل فالوجه فيه ايضا ما قدّمناه
في غيره من الاخبار الحسن بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر
عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في قضية لم يشهد بها الا امرأة فقط
ان تجازر شهادة المرأة في ربع الوصية عنه عن حماد عن ربي عن ابي عبد الله عليه السلام
في شهادة امرأة حضرت رجلا يومئذ فقال تجوز في ربع ما اوصى بحساب شهادة تمها فاما
ما روي عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال كتب احمد
بن هلال الى ابي الحسن عليه السلام شهدنا على وصية رجل لم يشهد بها غيرها و
في الورثة من يصدقها وفيهم من يمتنع منها فكتب لا الا ان يكون رجل وامرأتان وليس جوب
ان تنفذ شهادتها فلا يعارض الخبرين الاولين لان رواية احمد بن هلال وهو ضعيف
فاسد المذهب لا يلتفت الى حديثه فيما يختص بنقله ولو سلم لها ان نخله على انه لا تجوز
شهادتها في جميع الوصية بل لا تجوز في ذلك الا رجلان او رجل وامرأتان وليس في الخبر
انه لا تجوز شهادتها في ربع الوصية بل هو محتمل له وعلى هذا الاثنان في بين الاخبار واما
ما روي عن احمد بن محمد بن اسمعيل قال سألت الرضا عليه السلام عن امرأة ادعى بعض
اهلها انها اوصت عند موتها من ثلثها بعقوبة رقية لها ايعتق ذلك وليس على ذلك
شاهد الا النساء قال لا تجوز شهادة النساء في هذا الوجه في هذا الخبر يحتمل ان
يكون ما ذكرناه في الخبر الاول سواء ويحتمل الخبران وجه اخر وهو انهما على التقية لانهما
موافقان لاداء العامة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال سألت

فيما تجوز فيه شهادة النساء

٢١

ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة وهي حامل فوضعت بعد موته غلاما ثم مات الغلام بعد ما وقع في الارض فشهدت المرأة التي قبلتها انه استهل وصاح حين وقع الى الارض ثم مات قال علي الامام ان يجيز شهادةها في ربيع ممرات الغلام سهلا من زاد عن ابي بصير عن داود بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجيز شهادة النساء في الصبي صراح او لم يصح وفي كل شيء لا ينظر اليه الرجل تجوز شهادة النساء فيه ^{ممكن} بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة يمضوها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما لا تجوز قال تجوز شهادة النساء في المنفوس والعذرة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن شهادة النساء في النكاح قال تجوز اذا كان معهن رجل وكان على عليه السلام يقول لا اجيزها في الطلاق قلت تجوز شهادة النساء مع الرجل في الدين قال نعم وسألت عن شهادة القابلة في الولادة قال تجوز شهادة الواحدة قال وتجوز شهادة النساء في النفوس العدة وحديثي من سمعه يحدث ان ابا ابي اخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه اجاز شهادة النساء في الدين مع يمين الطالب يجلف بالله ان ^{حق} حتى عنه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال ولا في الطلاق الا سرا حلان عدلين عن صفوان وقضالة عن العلا عن احدهما عليها السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الهلال وسألت هل تجوز شهادة من نعم في العدة والنفسا فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن خالد وعلى بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الفطر الا شهادة رجلين عدلين ولا بأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة واحدة قال وجه في هذا الخبر ان تحمل على انه ينبغي للانسان ان يصوم عند شهادة المرأة استقلالاً ولا ينبغي صوم شهر رمضان بل يصوم على انه من شعبان فانه لا يامن على ان يقترن الى شهادة شهادتها من يجب العمل بقوله في رؤية الهلال الحسين بن سعيد عن حماد عن حماد بن محمد بن مسلم قال سألت تجوز شهادة النساء وحدهن قال نعم في العدة والنفس عنه عن القسم عن ابان عن عبد الرحمن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يمضوها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما قال تجوز شهادة النساء في العذرة والمنفوس و

عنه

عنه

عن عبد الله

انه

الكاتب

باب ما يجوز فيه شهادة النساء

قال تجوز شهادة النساء في الحدود ومع الرجال محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى عن يزيد بن اسحق عن هرون بن حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قال تجوز شهادة امرأتين في استحلال المحسين بن سعيد عن صفوان ومحمد بن خالد عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال تجوز شهادة المرأة في الشيء الذي ليس بكبير ولا مالدون ولا تجوز في الكثير عنه عن الحسن بن زعدة عن ساعدة قال قال القابلة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة المرأة الواحدة قال الشيخ أبو جعفر لم هذا الخبر والخبر المتقدم ينبغي ان يكون العمل عليه من ان شهادة المرأة تقبل في المولود بقدر اسرها شهادتها وهي الربع من ميراث المولود ونحوه الاخبار التي قدمناها من انه تقبل شهادة المرأة في المنفوس بالاطلاق على هذا التقيد لتلايتنا قضا الاخبار ولا تناقض الاحكام ويذكر ذلك بيانا ما رواه محمد بن علي بن محبوب باسناد عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تجوز شهادة القابلة في المولود اذا استهل وصاح في الميراث ويورث الثلج من الميراث بقدر شهادة امرأة قلت فان كانتا امرأتين قال تجوز شهادتهما في النصف من الميراث فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن عبد الله بن سليمان قال سألته عن امرأة حضرها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما قال لا تجوز شهادتهما الا في المنفوس والعذرة فالوجه في هذا الخبر ما قدمناه في خبر احمد بن هلال من انه لا تقبل شهادتهما في جميع العصبية وان جاز قولها في الربع منها على ما بيناه محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني الثقة عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا شهد لطالب الحق امرأتان ويمينهما جاز علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله اجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يحلف بالله ان حقه لحق قال الشيخ قدس الله روحه ينبغي ان نحمل هذا الخبر الجمل على الخبر الاول المقيد وهو انه لما كان يجب شهادة رجل واحد ويمين المدعى الحق في الدين كذلك يجب شهادة امرأتين ويمين المدعى ولا تقبل في ذلك شهادة امرأة واحدة على حال

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يجيز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين ولا يجيز في الحلال الا شاهد

محمد بن الحسن

تتاني

عظماء قدناه
ان

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

عدل علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد ويمين صاحب الحق وذلك في الدين الحسن بن سعيد عن الثوري بن سويد عن القسم بن سليمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه والشهادة رجل واحد مع يمين الطالب في الدين وحده الحسن بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان علي يميز في الدين شهادة رجل ويمين للمدعى فأما ما رواه الحسن بن سعيد

عن حماد بن عيسى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه والشهادة ويمين محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق الحسن بن سعيد عن القسم عن أبيان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق عنه عن فضالة عن أبي مرهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله الشهادة شاهد مع يمين صاحب الحق إذا حلف أن الحق فلا تنافي بين هذا الخبر والأخبار الأولى لأن هذه الأخبار وإن كانت عامة إن رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بذلك ولم يبين فيما فيه قضى فينبغي أن نعلمها على الأخبار المقدمة المفصلة بأن نقول أنه قضيه بذلك في الدين على ما تطفئ الرقايات الأولى و

الحكم بالمفصل أولى منه بالجهل وقد بيناه في غير موضع فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الله بن أحمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لو كان الأمر بيننا وبيننا شهادة الرجل الواحد إذا علم من خبر مع يمين الخصم في حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله أو رتبة لهدال فلا فقه هذا الخبر أيضا على أنه يحكم بذلك في حقوق الناس الذي هو الدين دون ما عداه من الحقوق لما بين في الأخبار المتقدمتين أنفا وذكرناه فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الجراح قال دخل الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل على أبي جعفر عليه السلام فسألاه عن شاهد ويمين قال قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى به علي محمدكم بالكوفة وقال

عُتْبَةُ
فَقَالَ

باب نه اذ اشهد اربعة على امرأة بانها حرة

٣٠

هذا اخلاق القران قال واين وجدتموه خلاف القران فقالوا ان الله تعز يقول واشهدوا ذوى
عدل منكم فقال ابو جعفر عليه السلام فقولوا واشهدوا ذوى عدل منكم هو لا يقبلوا الشهادة
واحد ويمينا ثم قال ان عليا كان قاعدا في مسجد الكوفة فمر به عبد الله بن قفل التيمي ومعه
درع طلحة فقال له على عليه السلام هذه درع طلحة اخذت غلوكا اليوم البصرة فقال له عبد الله
بن قفل اجعل بيني وبينك قاضيا الذي رخصته للمسلمين فجعل بينه وبينه شريفا فقال له هذا
درع طلحة اخذت غلوكا اليوم البصرة فقال له شريح هات على ما تقول بيينة فانما الحسن فشهدا فيها
درع طلحة اخذت غلوكا اليوم البصرة فقال هذا شاهد واحد ولا اقضى بشهادته شأنا حتى يكون
معاخر قال فذاعا قنبر فشهدا انما درع طلحة اخذت غلوكا اليوم البصرة فقال الشريح هذا مملوك و
لا اقضى بشهادته مملوك قال فغضب على عليه السلام وقال خذوها فان هذا اقضى بحسب ثلث
موات قال فتقول شريح عن مجلسه ثم قال لا اقضى باين اثنين حتى تخبرني من اين قضيت بحسب
ثلث موات فقال التويلك او ويحك اني لما اخبرتك انما درع طلحة اخذت غلوكا اليوم البصرة
فقلت هات على ما تقول بيينة وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله حيث ما وجد غلوك اخذ
بغير بيينة فقلت رجل لم يسمع الحديث فهذه واحدة ثم اتيتك بالحسن فشهد فقلت هذا واحد
ولا اقضى بشهادته رجل واحد حتى يكون معاخر قد قضى رسول الله صلى الله عليه واله بشهادته
واحد ويمين فان ثلثان ثم اتيتك بقنبر فشهدا انما درع طلحة اخذت غلوكا اليوم البصرة فقلت
هذا مملوك ولا اقضى بشهادته مملوك ولا بأس بشهادة مملوك اذا كان عالا ثم قال ياك ابا عبد الله
يؤمن من امرهم على ما هو اعظم من هذا ولا ينافي هذا الخبر ما قد مناه من الاخبار ومن ان شهادة
العاحد انما تقبل مع يمين صاحب الحق في الدين وحده لان امير المؤمنين عليه السلام انما انكر
على شريح قوله لا اقضى بشهادته واحد واطلق ذلك في كل موضع فاراد امير المؤمنين عليه
السلام ان ينبه على خطاءه وان هذا ليس بعام في سائر الحقوق لان في الحقوق ما يقضونه
بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق الذين فكان ينبغي ان يستثنى ولا يطلق القول اطلاقا الا
ان الذي يقول عليه ان تقبل بشاهد واحد ويمين المدعى في كل ما كان مالا او يجري به ل

جعلته
فاق بالحسن
واحد

محله
على
نقول

امورهم

بئنه
على

غير خلفه بل
متفقة

مال دينا كان او غير دين فعلى هذا الاخبار غير متنافية

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احدهم زوجها محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن
معروف عن عباد بن كثير عن ابراهيم بن نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة شهدت

باب القاذف له دأعرفت توبته قبلت شهادته

على امرأة بالزنا احدى من زوجها قال يجوز شهادته وقد روى ان الزوج يلاعنها ويحلفون بالزنا
 حدة المفترى روى ذلك احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن خرايش عن زرارة
 عن احمد بن عليهما السلام في اربعة شهداء وعلى امرأة بالزنا احدى من زوجها قال يلاعنها
 يحلفون الا يخرجون وانما الاول اولى بان يعمل عليه لانه موافق لكتاب الله تعالى
 قال الله عز وجل والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادتهم احدى من
 اربع شهادات بالله فبينا انه انما يجزئ اللعان اذا كثر الرجل من اليهود الا نفسه فانه يلاعنها
 فاما اذا اتى بالشهود الذين لهم تيمم اربعة فلا يجب عليه اللعان **باب**
 ان القاذف اذا عرفت توبته قبلت شهادته احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل
 بن زييع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكنا في قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 القاذف بعد ما يقيم عليه الحد ما توبته قال يكذب نفسه قلت ارأيت ان أكذب نفسه و
 تاب اتقبل شهادته قال نعم عنه عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن المحذوف ان تاب تقبل شهادته فقال اذا تاب وتوبته ان يرجع ما قال فيكذب
 نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك على
 بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مزارع عن يونس عن بعض اصحابه عن احمد بن عليهما السلام قال
 سألت عن الذي يقتل المحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب قال نعم قلت وما توبته
 قال يحسن فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد افتريت على فلانة ويتوب ما قال عنه عن
 ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام شهد
 عنده رجل وقد قطعت يده ورجله شهادته فاجاز شهادته وكان تاب وعرفت توبته وبهذا
 الاسناد قال امير المؤمنين عليه السلام ليس يصيب احد حد افيقام عليه ثم يتوب الا جازت
 شهادته الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد وحماد عن القسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يقتل الرجل فيجلد حد اثم يتوب فلا يعلم منه الاخير ايجوز شهادته
 فقال نعم ما يقال عندكم قلت يقولون توبته فيما بينه وبين الله نعم لا تقبل شهادته ابدا
 فقال بئس ما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولم يعلم منه الاخير جازت شهادته عنه عن
 محمد بن الفضيل عن الكنا في قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القاذف اذا تاب نفسه
 وتاب اتقبل شهادته قال نعم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال ليس يصيب احد حد
 كما ما رواه السكوني

أولى

مرار

قد

عن

أدب

باب الشاهد يشهد على رجل بطلاق امراته

فقيام عليه ثمة يتوب الا جازت شهادته الا القاذف فانه لا تقبل شهادته ان ثوبه فيما بينه وبين الله تعالى الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون محمولا على التقية لانه موافق لمذاهب كثير من العامة والثاني انه اذا كان من شرط التوبة التي يصح معها قبول شهادته ان يكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين ويكون فيما يحكم عليه بانه قاذف صادق فلا يخضر له ان يكذب نفسه وان لم يكذب امتنع عند ذلك قبول شهادته وان كان صادقا في مقالته عند الله عز وجل ولا يحتاج في ذلك الى التوبة

فمن
اذا

باب الشاهد يشهد ان على رجل بطلاق امراته وهو غائب فيخضر الرجل وينكر

الطلاق محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأة بان نروجهما طلقها فترجعت ثم جاء نروجهما فانكر الطلاق قال يعقوبان المحذور يضمنان الصداق للنزوح ثم تعتد ثم ترجع الى نروجهما الاول قال الشيخ رهم هذا الخبر روى على ما او رداه ويذهبني ان يحل هذا الخبر على ان لما انكر النزوح الطلاق يرجع احد الشاهدين عن الشهادة فوجب عليهما ما تضمنه الخبر فلم يرجع واحد منهما لم يلبثت الى انكار النزوح الا ان تكون المأثرة بعد في العدة فانه يكون انكاره للطلاق مراجه والذى يدل على ذلك ما روى الحسن بن محبوب عن العلاء بن ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجلين شهدا على رجل غائب عند امراته انه طلقها فاعتدت المأثرة وترجعت ثم ان النزوح الغائب قدم فزعم انه لم يطلقها واكذب نفسه احد الشاهدين قال لا سبيل للاخير عليها ويؤخذ من الذي تضمنه وزعم ويرد على الأخير ويفرق بينهما وتعد من الأخير ولا يقربها الاول حتى تنقضي عدتها

محمد بن الحسن

الصداق

ابواب

الحسين

فقط

كتاب القضاء والاحكام

باب البيئتين اذا تقابلتا فحل بن احمد بن يحيى عن الخشاب عن غياث بن كلوب

عن اسحق بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلين اختعما الى امير المؤمنين عليه السلام فحلف احدهما وابي الاخر ان يحلف قضى بهما المألف فقبل له ولم تكن في يد واحد منهما واقاما البيئتين قال احلفهما فاحلفا وحلفوا فحلفوا جميعا فجلت بينهما خمسين قيل وان كانت في يد واحد منهما واقاما جميعا البيئتين فقال قضى بهما المألف الذي في يده محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن ابيه عن

الحسين

باب البيتين اذا تقابلنا

سم

عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام اذا اقام رجلان بينة شهود عددهم سواء وعدلهم اقرع بينهم على ايم يصير اليمين قال كان يقول اللهم رب السموات ايتهم كان الحق له فاداه اليه ثم يجعل الحق للذي يصير اليه اليمين عليه اذا حلف عنه عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشاء عن داود بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امر واحد وجاء اخران فشهدا على غير الذي شهدا الا وكانا يختلفوا قال يقرع بينهم فمن قرع عليه اليمين فهو ولي بالقضاء اسجل بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام ان

امير المؤمنين عليه السلام اختصم اليه رجلان في دابة وكلاهما اقام البينة انزعتها ففضى بها للذي في يده وقال لو لم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين عنه عن ابن فضال عن ابي جميلة عن سالك بن حرب عن تميم بن طرفة ان رجلين عرفا بعيرا فاقام كل واحد منهما بينة فجعله امير المؤمنين عليه السلام بينهما فحجلا محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن شعيب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي القوم فيدعي دارا في ايديهم ويقيم الذي في يديه الداراه ورثتها عن ابيه لا يدري كيف كان امرها فقال اكثرهم بينة يستحلف ويدفع اليه وفكر ان عليا عليه السلام اقام قوم يختصمون في بئنة فقامت البينة لهؤلاء الا انهم انفقوا على مزودها لم يبيعوا ولم يهبوا وقامت لهؤلاء البينة سمبل ذلك ففضى بها لاكثرهم بينة واستخلفهم قال فسالته جئت فقلت اريد ان كان الذي ادعى الدار قال ان اباهذا الذي هو فيها اخذها بغير ثمن ولم يقيم الذي هو فيها بينة الا انه ورثها عن ابيه قال اذا كان امرها هكذا فهي للذي ادعاها واقام البينة عليها الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال ان رجلين اختصما الى علي عليه السلام في دابة فزعم كل واحد منهما انها تحت علي من وده واقام كل واحد منهما بينة سواء في العدد فاقرع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايتهم ما كان صاحب الدابة وهو ولي بها فاسألك ان تقرع وتخرج سهمه فخرج سهم احداهما فقضى له بها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله

سألت ابا عبد الله

سألت ابا عبد الله

عن ابي عبد الله
بين القردة سلا
يحيى كما يعلم من الرواية
الآتية ١٢

في البيئتين اذا تقابلتا

٢٢

فَقَالَ

عن رجلين شهدا على امرء وجاء اخران فشهدا على غير ذلك واختلفوا قال يفرع بينهما
 فابهم قريش فعليه اليمين وهو ادنى بالحق على بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن مشفى
 الحنطا عن زبارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل شهد له رجلان بان له عند
 رجل خمسين درهما وجاء اخران فشهدا بان له عند مائة درهم كلهم شهدوا في قريش
 قال اقرع بينهما ثم استخلف الذين اصحابهم القريش بالله اتهم يخلفون بالحق عنه عن ابيه
 عن ابن فضال عن داود بن يزيد العطار عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل كانت له امرأة فجاء رجال شهود فشهدوا ان هذه المرأة امرأة فلان وجاء
 اخرون فشهدوا انها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعُدلوا قال يفرع بينهما الشهود فمن
 خرج سهمه فهو الحق وهو ادنى بها محمد بن الحسن الصفار عن علي بن محمد عن القسم بن
 محمد عن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انها زوجا قال سمعته يقول في رجل اتع على امرأة انه زوجها بولي وشهودا كزواها ذلك واقامت
 اخت هذه المرأة على الاخر البينة انه زوجها بولي وشهود ولم يوقتا وقتا ان البينة
 بينة الزوج ولم تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتريد اخفا
 فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل ببينتها الا بوقت قبل وقتها او دخول بها محمد بن
 علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن العركي عن صفوان عن علي بن مطهر عن عبد الله
 ان رجلين بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو جلين اختصما في دابة الى
 على عليه السلام فزعم كل واحد منهما انها انجبت عنده على فزعموا قام كل واحد منهما
 البينة سواء في العدد فاقريش بينهما بسهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة
 ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايها كان صاحب الدابة وهو ادنى بها فاسألك ان
 تفرج وتخرج اسمه فخرج سهم واحد ما تقضي له وكان ابيهم اذا اختصم النعمان في جارية
 فزعم احدها انه اشتراها وزعم الاخر انه انجها فكانا اذا اقاما البينة جميعا قضى بها
 للذي انجبت احمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن
 ابيه عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام انه قضى في رجلين ادعى احدهما ان
 احدهما شاهدين والاخر خمسة فقال لصاحب الخمسة خمسة وللصاحب الشاهدين

محمد بن الحسن

دون الحكم

بياناً

بين في

ولم يجب
عدلاً

يد

سهران قال الشيخ قدس الله روحه الذي اعتد به في الجمع بين هذه الاخبار هو ان
البيتين اذا تقابلتا فلا يخلو ان يكون مع احدهما يد متصرفه او لم يكن فان لم يكن مع واحد
منهما يد متصرفه وكانت جميعا خارجتين فينبغي ان يحكم لاعدلها شهود او يبطل الآخر
فان تساوى في العدالة حلف اكثرهما شهود او هو الذي تضمنه خبرا في بصير المتقدم
ذكر وما رواه السكوني من ان مامرا المؤمنين عليه السلام قسمه على عدد الشهود فانما
يكون ذلك على جهة الصلح والوساطة بينهما دون مخرج الحكم وان تساوى عدد الشهود فاقع
بيهم فمن خرج سهمه حلف بان الحق حقه وان كان مع احدي البيتين يد متصرفه فان كانت
البينة انما تشهد له بالملك فقط دون سببه انتزع من يده واعطى اليد المخدجة وان كانت
ببينة بسبب الملك اما بان يكون لبشرائه او نتاج الدابة ان كانت دابة او غير ذلك و
كانت البينة الاخرى مثلها كانت البينة التي مع اليد المتصرفه اولى فاما خبر اسحق بن
عمار خاصة بانه اذا تقابلت البيتان حلف كل واحد منهما فن حلف كان الحق له وان
حلفا جميعا كان الحق بينهما نصفين فحول على انه اذا اصطاحا على ذلك لا تناقدا بيتهما يقتضيه
الترجيح لاحد النصفين مع تساوى بئنتهما باليمين له وهو كثرة الشهود والقرعة وليس
لهمنا حالة توجب اليمين على كل واحد منهما ويمكن ان يكون فائدا عن القرعة بان لا يفتار
القرعة واجاب كل واحد منهما الى اليمين ورأى ذلك الامام صوابا كان مخيرا بين العمل
على ذلك والعمل على القرعة وهذه الطريقة تاتي على جميع الاخبار من غير طراح شيء منها
ونسلم باجمعها وانما اذا فكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك ان شاء الله فالرواية التي
قلنا انها لشهد لليد الخارجية تراها محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد
بن حفص عن منصور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في يده شاة فجاءه رجل
فادعاهما واقام البينة العدول انها ولدت عنده ولم يبع وجاء الذي في يده البينة مثل
عدد اوانها ولدت عنده لم يبع ولم يجب قال ابو عبد الله عليه السلام حقها للمدعي
ولا اقبل من الذي في يده بينة لان الله تعالى انما امر ان تطلب البينة من المدعي فان
كانت له بينة والافيهين الذي هو في يده هكذا امر الله تعالى

باب من يثبت الجمل على نفقة محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن عبد الله بن
الحذيفة عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من الذي اجبر على نفقته ويلزمه

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٣٤

عن محمد بن عبد الله

نفقته قال الوالدان والولد والزوجة جعفر بن محمد بن قولويه عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن نجيح عن ابن أبي عمير عن علي بن جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما عليها السلام انه قال لا يجبر الرجل الا على نفقة الابوين والولد قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا عن احدهما عليها السلام انه اذا كساها ما يوارى عورتها واطعمها ما يقيم صلبها اقامت معه والا طلقها قال قلت لجميل فهل يجبر على نفقة الاخوت قال لو اجبر على نفقة الاخوت لكان ذلك خلاف الرواية محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل مثله غير انه قال قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا وهو عن عتبة بن مصعب و سودة بن كليب عن احدهما فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن ابن فضال عن غياث بن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال في صبي يتم اوتى به فقال خذوا بنفقته اقرب الناس اليه من العشيرة كما يأكل ميراثه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال والوارث الصغير يعني الاخ وابن الاخ ونحوه فلا تنافي بين هذين الخبرين والروايات المتقدمتين بل يشيرون أحدهما ان نحل هذين الخبرين على ضرب من الاستحباب دون الغرض والايجاب والاخران يكونان انما أجبر على نفقة من ليس له وارث غيره ان مات كل واحد منهما ورث صاحبه ولم يكن هناك من هو اولى منه فلاجل ذلك أجبر على نفقة وليس كذلك حال الوالد والولد والزوجة لا يجبر على نفقتهم وان كان هناك وارث اخر اولى منه وشريك له في الإرث باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتني كيف قضى ابن ابي ليلى قال قلت له قد قضى في مسألة واحدة بأربعة وجوه في التزويج عنها تزويجها فمختلف اهلها واهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي ما كان من متاع يكون للرجل والمرأة قسمه بينهما نصفين ثم ترك هذا القول فقال المرأة بمنزلة الضيف في منزل الرجل لو ان رجلا ضيفا رجلا فادعى متاع بيته كلفه البينة وكذلك المرأة تكلف البينة والا فالمتاع للرجل فرجع الى قول اخر فقال ان القضاء ان المتاع للمرأة الا ان يقيم الرجل البينة على ما احدث في بيته ثم ترك هذا القول فرجع الى قول ابراهيم الاول فقال ابو عبد الله عليه السلام للضيف ما لا خير وان كان يرجع عنه المتاع متاع المرأة

كان

ت
أبي

ووارث

أجبر

عن محمد بن عبد الله

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٢٤

ألا إن يقيم الرجل البيئة قد علم من ينزل بيئتها يعني به رجل من بني المرأة فزول في بيئتها بمتاع ونحو
 يومئذ ينفى ابن قزوين عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن حماد بن محمد عن عبد الحميد عن أحمد بن محمد
 بن أبي نصر عن حماد عن اسحق بن عمار عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 سألتني هل يختلف قضاء ابن أبي ليلى عندكم قال قلت نعم فقد قضى في واحد بأربعة وجوه
 في المرأة يتوفى عنها زوجها فيمتثلها له وأهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول إبراهيم النخعي
 ما كان من متاع الرجل فللرجل وذكر مثله سواء ألا أنه قال ألا الميزان فإنه من متاع الرجل
 عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن محمد عن أيوب بن نوح عن صفوان عن
 عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألتني هل يقضى ابن أبي ليلى
 بقضاء يرجع عنه فقلت له بلغني أنه قضى في متاع الرجل والمرأة إذا مات أحدهما
 فأدعى ورثة النكح وورثة الميت أو طلقها الرجل فأدعاه الرجل وأدعته المرأة أربع
 قضيات قال ما هنّ قلت أما أول ذلك فقضاء إبراهيم النخعي أن يجعل متاع
 المرأة التي لا يكون للرجل والمرأة ومتاع الرجل الذي لا يكون للمرأة للرجل وما يكون
 للرجال والنساء بينهما نصفين ثم بلغني أنه قال هما مدعيان جميعا والذي يابدهما
 جميعا مما يتركان بينهما نصفين ثم قال للرجل صاحب البيت والمرأة الدخلة عليه و
 هي المدعية فالمتاع كله للرجل إلا متاع النساء الذي لا يكون للرجال فهو للمرأة ثم
 قضى بعد ذلك بقضاء الأوفى لولا أني شهدت له لما روي عليه ماتت امرأة منا ولها
 زوج وترك متاعا فرفعت إليه فقال اكتبوا لي المتاع فلما قرأه قال هذا يكون للمرأة و
 للرجل فقد جعلته للمرأة ألا الميزان فإنه من متاع الرجل فهو لك قال لي على أي شيء
 هو اليوم قلت حج إلى أن جبل البيت للرجل ثم سألت عن ذلك فقلت لما تقول فيه أنت قال
 القول الذي أخبرني أنك شهدت منه وإن كان قد رجع عنه قلت له يكون المتاع للمرأة
 فقال لو سألت من بينهما يعني الجبلين ونحن يومئذ بمكة لا خبر ولك ان الجها والمتاع
 جهك علانية من بيت المرأة إلى بيت الرجل فيعطى التي جاءت به وهو المدعى فان زعم
 أنه أحد في شيء قليل أنت البيئة عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد
 عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عن الرجل يموت
 ماله من متاع البيت قال السيف والسلاح والرجل وشابك جلدًا قاصًا ما يخرج منه

باب من يجوز حبسه في السجن

٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم
احمد بن محمد بن

بن احمد بن يحيى محمد بن الحسين بن الحسن بن مسكين عن رفاعة النخاس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اطلق الرجل امرأته وفي بيته ما متاع فلها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء قسم بينهما قال واذا اطلق الرجل المرأة فادعت ان المتاع لها وادعى الرجل ان المتاع له كان له للرجال ولها ما للنساء فهذا الخبر يمتثل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على التقية لان ما ائق به في الاخبار الاولى لا يوافق عليه احد من العامة وما هذا الحكم يجوز ان يتقوا فيه والوجه الاخر ان نحل على ان يكون ذلك على جهة الوساطة والصالح بينهما دون من الحكم

حكمه

باب من يجوز حبسه في السجن ابن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يجبس في السجن الا ثلاثة الغاصب وكل مال اليتيم ومن أيقن على امانة فذلها وان وجد له شيئا باعه غائبا كان او شاهدا فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يجبس في الدين ثم ينظر فان كان له مال أعطى الغرماء وان لم يكن مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم ان شئتم فاجروا وان شئتم فاستملوا وذكر الحديث عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يجبس في الدين فاذا اتيت له افلاس وحاجة خلى سبيله حتى يستفيد ما لا قال الشيخ قدس الله روحه لا تنا في بين هذين الخبرين والخبر الاول لان الوجه احد شيئين أحدهما انه ما كان يجبس على جهة العقوبة الا الذين ذكروهم والوجه الثاني انه ما كان يجبسهم حبسا طويلا الا الثلاثة الذين استثناهم لان الذين انما يجبس فيه بمقدار ما تبين حاله فان كان معد ما وعلم ذلك خلى سبيله وان لم يكن معد ما لازم الخروج ما عليه او يباع عليه ما يقضيه دينه على ما تقدم القول فيه

ظلم

استملوا

محمد بن الحسن بن
في الخبر الاول

منه

في الخبر الاول
في الخبر الثاني
في الخبر الثالث

كتاب المكاسب

باب ما يجوز للوالدان ياخذ من مال ولده الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يحتاج الى مال ابنه قال يأكل منه ما شاء من غير سرقة وقال في كتابه على ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئا الا باذنه والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء وله ان يقع على جارية ابنه اذا لم يكن الا ابن وقع عليها وفكر ان

في الخبر الاول
في الخبر الثاني
في الخبر الثالث

رسول الله قال لرجل انت ومالك لا بيك عنه عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر قال قال رسول الله
 لرجل انت ومالك لا بيك ثم قال ابو جعفر وقال لا يحب ان يأخذ من مال ابنه الا الحاجة لا يحب يحتاج
 اليه الا بد منه ان الله لا يحب الفساد ^{عن رسول الله} سهل بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل
 بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن جعفر عن ابي ابراهيم قال سألت عن الرجل يأكل من مال
 ولده قال لا الا ان يضطر اليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصلي ان يأخذ الولد من مال
 والده شيئا الا باذن والده عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حمزة عن محمد بن
 مسلم عن ابي عبد الله قال سألت عن رجل لا يملك مال فيحتاج الكلب اليه قال يأكل منه
 فاما الام فلا تأكل منه الا قرضا على نفسها قال الشيخ قدس الله روحه هذه الاخبار كلها دالة
 على انه انما يسوغ للوالدان يأخذ من مال ولده اذا كان محتاجا تاما مع عدم الحاجة فلا يجوز
 له ان يتعرض له ومتى كان محتاجا وقام الولد به بما يحتاج اليه فليس ان يأخذ من ماله
 شيئا فان ورد في الاخبار ما يقتضي جواز تناوله من مال ولده مطلقا من غير تقييد
 ينبغي ان يحمل على هذا التقييد مثل ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن
 بن علي الكوفي عن حماد بن هشام عن عبد الكريم عن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يكون لولده مال فاحب ان يأخذ منه قال فليأخذ وان كانت امه حية فمما احب
 ان تأخذ منه شيئا الا قرضا على نفسها والذي يدل ايضا على ما ذكرناه من التقييد ما
 رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن ابي العلاء قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من مال ولده قال قوته بغير سر اذا اضطر اليه
 قال فقلت له فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي اياه فقدم اياه فقال انت
 ومالك لا بيك فقال انما جاء عبابه الى النبي صلى الله عليه وآله فقال له يا رسول الله هذا
 ابي قد ظلمني ميراثي من امي فاخبره الكلب انه قد انفق عليه وعلى نفسه فقال انت ومالك
 لا بيك ولم يكن عند الرجل شيء الا كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبس الكلب للرجل الحسين
 بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت يعني ابا عبد الله عليه السلام
 ماذا يحل للوالد من مال ولده قال اما اذا انفق عليه ولده باحسن النفقة فليس له ان يأخذ
 من ماله شيئا فان كان لوالده جارية للولد فيها نصيب فليس له ان يطأها الا ان يقومها فيصير
 لولده قيمتها عليه فقال ويعلم ذلك قال وسألت عن الوالد اكرم من مال ولده شيئا قال نعم
 نعم

يجوز للوالدان يأخذ من مال ولد س

قال

جدة

ذلك

فلان

ولا يجوز للولد من مال والده شيئا أكبا ذنه فان كان للرجل ولد صغيرا وله مائة جارية فاب
ان تقطعها فليقومها على نفسه قيمة ثم ليبيع بها شاء ان شاء وطى وان شاء باع عنه عن
فضالة عن ابان عن اسحق بن حمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الولد يحل
من مال ولده اذا احتاج اليه قال نعم وان كانت له جارية فاراد ان ينكحها قومها على نفسه
ويعلن ذلك واذا كان للرجل جارية فأبوه املك بها ان يقع عليها ما لم عيسها الابن
واما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام ان الرجل من مال ابنه وهو صغير قال نعم قلت فحجة الاسلام
وينفق منه قال نعم بالمعروف ثم قال نعم يخرج منه وينفق منه ان مال الولد للوالد وليس للولد
ينفق من مال والده الا باذنه فما يتقمن هذا الخبر من ان للوالدان ينفق من مال ولده
فمحول على ما قلناه من الحاجة الداعية اليه وامتناع الولد من القيام به على ما دل عليه
الاخبار المتقدمة وما يتقمن من ان له ان يأخذ ما يخرج به حجة الاسلام محمول على ان ذلك
يأخذ على وجه القرض على نفسه اذا كان وجبت عليه حجة الاسلام فاما من لم يجب
عليه فلا يلزمه ان يأخذ من مال ولده ويخرج به وانما الجرح يجب عليه بشرط وجود المال على
ما بيننا وما تقتضيه الاخبار الاولى من ان له ان يطأ جارية ابنه اذا قومها على نفسه ما
لم عيسها الابن محمول على انه اذا كان ولده صغيرا او يكون هو القيم بامرهم والناظر في احوالهم
فيجري مجرى الوكيل فيجوز له ان يقومها على نفسه على ما تقتضيه رواية عبد الله بن سنان
وما تقتضيه رواية اسحق بن عمار من انه اخذ بالجارية ما لم عيسها الابن يحتمل شيئين احدهما
ما لم عيسها وان كان صغيرا مولى عليه لانه ان مسها الابن وهو غير بالغ حرمت على الاب
والوجه الآخر اذا حملناه على البالغ ان محمله على انه املك بها ان الاول في ذلك والا فمحله
لوالدان يصير الى ما يريد والده وان لم يكن قرضها واجبا او نسبيا لملك الجارية فاما ما نقله
الحسن بن محبوب قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اني كنت وهدت لابنتي لجارية
حديث خروجها فلم تنزل عندها في بيت خروجها حتى ماتت خروجها فرجعت الى حمى و
الجارية افيجل لي ان اطام الجارية قال قومها قيمة عادلة واشهد على ذلك ثم ان شئت
وطأها فالوجه في هذه الرواية ان يقومها بنفسها لان البنت ليس تجرى مجرى الابن
في انه يهرم الجارية على الاب في بعض الاوقات اذا وطأها ونظر منها الى ما لا يحل لغير ما لك

باب من اهل غيرة مال فيجده

١٣١

النظر اليه لان ذلك مفقود في البنت بل متى ما خرجت كان ذلك جائزا

باب من له على غيره مال فيجده ثم يقع الجراح عند مال هل يجوز له ان يأخذ
 يد له اسهل بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيظفر من ماله بقدر الذي يجده
 اياخذ به وان لم يعلم الجراح بذلك قال نعم الحسن بن بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
 عن ابي بكر قال قلت لرجل لي عليه درهم فجده وحلف عليها يجوز لي ان وقع له قبل درهم
 ان اخذ منه بقدر حقي قال فقال نعم ولهذا كلام قلت وما هو قال تقول اللهم اني لن

أخذ

أخذ ظلمًا ولا خيانة وإنما اخذته مكان مالي الذي اخذته مني ولم اجد دشتيا عليه
 الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله
 محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال اخبرني اسحق بن ابراهيم

عبد

ان موسى بن عبد الملك كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالا
 ليفرقه في بعض وجوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي امر به وقد
 كان له عليه مال بقدر هذا المال فقال هل يجوز لي ان اقبض مالي او امره عليه وقاضيه
 فكتب اقبض مالكهما في يدك فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن سليمان

أقتض

بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لي عند مال فكابرني عليه ثم
 حلف ثم وقع له عندي مال اخذته لكان مالي الذي اخذته ومجده وأحلف كما صنع قال
 ان خازنك فلا تقنه ولا تدخل فيها عتبه عليه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابن

حلف

غيبته

اذ دخلت من

اخى الفضيل بن يسار قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ودخلت امرأة وكنت
 اقرب القوم اليها فقالت لي اسئله فقلت عماذا فقالت ان ابني مات وترك مالا في يداي
 فأتلفته ثم افاذ مالا فآو دعتني فلي ان اخذ منه بقدر ما اتلف من شيء فاخبرته بذلك

اليه

اتلفه

فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله او لا مائة الى من اتفك ولا تقن من عاتك
 فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لان من مجده مال غيره ثم اودعه بعده له
 شيئا بقدر ذلك كره ان يأخذ مكان ماله وليس له ان يجزوا وانما يكون مباحا له اخذه
 اذا ظهر بمال غيره له من غير ان يكون ودية عندنا وانما قلنا ليس يجزوا لما رواه محمد بن
 الحسن الصفار عن محمد بن يحيى عن علي بن سليمان قال كتب اليه رجل غصب رجلا مالا

باب من له على غيره مال ينجده

٢٣

او جارية ثم وقع عنده مال بسبب ودیعة او قرض مثل ما عانه او غصبها يحمل له
عليه ام لا فكتب نعم يحمل له ذلك ان كان بقدر حقه وان كان اكثراً فاحتمل منه ما كان
عليه ويسلم الباقي اليه ان شاء الله وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
عن ابي العباس البقاي ان شهاباً ما سراً في رجل ذهب له الف درهم واستودعه بعد
ذلك الف درهم قال ابو العباس فخذها مكان الالف الذي اخذ منك فاني شهاب قال
فدخل شهاب على ابي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك فقال اما انا فاحب الي ان
تاخذ وتحلف فاما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام
عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن وضاح قال كانت بيني وبين رجل من اليهود
معاملة فحانني بالالف درهم فقد منته الى الوالي فحلف وقد علمت انه حلف يمينا فاجرم
فوقع له بعد ذلك عندي ارباح ومراهم كثيرة فاستدعت ان اقبض الالف درهم التوكلت
لي عنده فاحلف عليها فكتب لي ابي الحسن فاخبرته اني قد احلفته فحلف وقد وقع له
عندي مال فان امرني ان اخذ منه الف درهم التي حلف عليها فقلت فكتب لا تاخذ
منه شيئا ان كان ظلمك فلا تظلمه ولو لا انك رخصيت بيمينه فحلفته لا امرتك
ان تاخذ من تحت يده ولو كنتك رخصيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها فلم اخذ
منه شيئا وانتهيت الى كتاب ابي الحسن عليه السلام فلدنيا في الاخبار الاولى لان
الوجه في هذا الخبر انه لم يجوز له ذلك لانه احلفه فليس له ان يرجع بعد ان
يرضى بيمينه فياخذ من ماله لما تضمنه الخبر ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله
من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شيء وما
تضمنه الاخبار الاولى من انه حلف محمول على انه حلف ابتداء من غير ان استخلفه صاحب
الحق فجاز له ان ياخذ ماله ولا يلتفت الى يمينه لانه لم يرض بيمينه ولم يحلفه فيلزم الوفا به
باب الرجل يعطي شيئا ليقربه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان ياخذ منه شيئا
ام لا الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن رجل
اعطاه رجلا مالا ليقسمه في محاييم وفي مساكين وهو محتاج اياخذ منه لنفسه ولا
قال لا ياخذ منه شيئا حتى يأذن له صاحبه قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر
يحمل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على الكراهية لان الافضل له ان لا يأخذ منه شيئا

ما رواه من المارة
وهي المجادلة ١٢

فأحلفته

اعطى
محمد بن الحسن

كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

شيئا الا باذن صاحب المال والثاني انه لا يجوز له ان يأخذ منه اكثر مما يعلو غيره وانما
يسوغ له ان يأخذ مثله على ما اوردناه في كتابنا الكبير في كتاب الزكاة ويحتل ايضا ان
يكون محمولا على انه اذا عين له اقوام يفرق فيهم فلا يجوز له ان يأخذ لنفسه على ما
باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه اسهل بن محمد عن ابيه عن محمد بن عمرو عن يوجر نفسه
عالم الساباطي قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ان الرجل يتفرق ان هو اجر نفسه اعلى ما يصيب في
تجارته فقال لا يواجر نفسه ولكن يستوزق الله تعالى ويتفرق ان هو اذا اجر نفسه خطر على نفسه
نفسه الخرقا ما رواه احمد بن محمد عن ابيه عن ابن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال لا
عن الاجارة فقال صالح للناس اذا نصم قدر طاقته وقد اجر موسى نفسه واشتط فقال
ان شئت ثمانا وان شئت عشرة فانزل الله تعالى ان تاخرني ثمانى حج فان اتممت عشرة
فمن عندك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ضرب من الكراهية دون
وهذا الخبر على الجواز ورفع الخطر ولا تنافي بينهما على هذا الوجه **باب** كراهية اجارة
البيت لمن يبيع فيه الخمر اسهل بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن اسعيل عن علي
بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الوثمن عن جابر قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل
يواجر بيته ببيع فيه الخمر فقال حرام اجره فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة قال كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام اسأله عن الرجل يواجر سفينة
او دابة من يحمل عليها افيها الخمر والخنزير فقال لا بأس فلا ينافي الخبر الاول من وجهين احدهما انه
يجوز ان يكون الخبر الاول متوجها الى من يعلم انه يبيع فيه الخمر ويوجر على ذلك فانه اذا كان كذلك كانت
الاجرة حراما والخبر الثاني يتوجه الى من يواجر دابة او سفينة وهو لا يعلم ما يحمل عليها او فيها
فحل فيه ذلك لم يكن عليه شيء والوجه الاخر انه انما حرم اجارة لمن يبيع الخمر لان بيع الخمر حرام ولو اجار
اجارة السفينة لمن يحمل فيها الخمر حرام لانها ليس حراما لانه يجوز ان يحمل ليها ما خلا وعلى الوجهين
جميعا لا تنافي بين الخبرين **باب** النهي عن بيع العذرة اسهل بن محمد عن محمد بن الجلال عن ثعلبة عن محمد
بن مضارب عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس ببيع العذرة فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة
عن علي بن شريك عن عبدالله بن مصباح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله عليه السلام قال من العذرة سكن وضاح
من السمك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ما عدا عذرة الكاهنيتين وهذا الخبر
محمول على عذرة الناس والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن

نضح
له قرا اذا نضح الخ
اي بل بهمة قدر
وسعه ١٢

سفينة او دابة

سكن وضاح
سكن

فكره ان ينزى حماره عتيق وحمل السلاح الى اهل البقيع

م

صفوان عن مسعود بن ابي مسعود عن سماعة بن مهران قال سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام فلما خاف من قتال رجل ابيع العذرة فما تقول فقال حرام بيعها وثمنها وقال لا بأس ببيع العذرة فلو كان ابا عبد الله عليه السلام يبيعها عليه وثمنها ما ذكرناه لكان قوله بعد ذلك وكأنا ببيع العذرة مناقضاً لذلك منتقن من اقول الميراث حماره كراهية ان ينزى حماره على عتيق عتيق الصفار عن ابراهيم بن هشام عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله ان ينزى حماره على عتيق فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن عباد بن سليمان عن سعد بن معد عن هشام بن ابراهيم عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الخمر ينزىها على التهلكة البغال ايجل ذلك قال نعم لنزها فلا بد في الخمر الاول لان الخمر الاول محمول على ضوب من الكراهية دون المحظري **باب** كراهية حمل السلاح الى اهل البقيع احمد بن محمد بن ابي عبد الله البرقي عن السارد عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ان ابيع السلاح قال لا تبعه في فتنه فاما ما رواه محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي قال سألته اذا نزلنا عن ابي عبد الله عليه السلام فقال له حكم السراج ما ترى فيما تحمل الى الشام من السروج وادواتها فقال حرم كما نزلتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله انكم في هذه فاذ كانت المباشرة محرام عليكم ان تحملوا اليهم السلاح والسروج فاعلموا في هذا الخبر احدث شيئين احدهما ان يكون مختصاً بالسروج وما اشبهها مما لم يمكن استعماله في القتال حسب ما تقدمنا السؤال ويؤكد ذلك عبد الله بن قيس ايضاً ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن محمد بن قيس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفتيان يلتقيان من اهل الباطل ابيعهما السلاح فقال بيعهما ما يكتسب الا برح والخفين وهو هذا الوجه الاخر انه يجوز بيع السلاح لهما اذا علم انه لم يستعمل في قتال الكفار **باب** كراهية حمل السلاح الى اهل الشام ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن بن مياطة عن ابي مسعود عن هند السراج قال قلت لابي جعفر عليه السلام صلوات الله عليه ما تقول اني كنت احمل السلاح الى اهل الشام فابيه منهم فلما عرفني الله هذا لا اخفيك بهذا قلت لا احمل الى اعداء الله فقال لي اهل اليهم ان الله تعالى يدفع بهم عدونا وعدوكم يعني الروم معهم فاذ كان الحرب بيننا فنحمل الى عدونا مسلحين فيستعينون به علينا فهو مشبه **باب** كسب الجهاد الحسن بن محبوب عن ابن زياد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن كسب الجهاد فقال لا بأس به اذا امكنه شرط محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن سديد قال سألنا علي بن ابي عبد الله عليه السلام عن حمل السلاح الى اهل الجهاد فقال جلت فداك اهل الجهاد

نزل بها
عن محمد بن
السندي
عن ابي
عبد الله

اسانه

فان
كان به
ايديا

في كسب الجحيم

عنه قد سألت عنه غير واحد ولا اثنين فزعموا انه عن مكروه واذا احب ان اسألني فان كان
مكروه ما انقبت عنه وعملت فيه من الاعمال فاني منت في ذلك الى قولك قال وما هو قال جحيم
قال كل من كسبك يا باخ فصدق وبع منه وتزوج فان نبي الله صلى الله عليه وآله قد اتهم واعطى
الاجور ولو كان حراما ما اعطاه قال جعلته الله فذلك ان لي تيسا اكرهه فما تقول في كسبه قال كل
فانه لك حلال والناس يكرهونه قال حنان قلت لا تشكركم هود وهو حلال لتغير الناس بعضهم
بعضا عنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن عبد الجبار عن احمد بن النضر عن عروب بن شمر عن حماد
عن ابي جعفر عليه السلام قال احبهم رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام محبة مولي ابني بياضه واعطاه
ولو كان حراما لما اعطاه فلما فرغ قال لا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام قال شر بته يدرك
فقال ما كان ينبغي لك ان تفعل وقد جعل الله تعالى جبابلك من النار فلا تغفل احمد بن محمد
عن ابن فضال عن ابن ابي عمير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن كسب الجحيم فقال مكروه
ان يشا وطوعا باس عليك ان تشا وطوعا وكاسه وانما يكره له ولا باس عليك الفضل بن
شاذان عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب الجحيم فقال
لا باس قلت اجر الثيوس قال ان كانت العرب لكغاير به فلا بأس فاما ما رواه الحسين بن سعيد
عن سعيد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الجحيم طهر الزانية
وشق الخمر فحدثنا خبر شاذ لا يارض به الاخبار التي قد منها ما اكثرها واشد فحدثنا الخبر على
لنا قد قدمنا ان هذا الكسب ان لم يكن محظورا فهو مكروه والتفتة عنه افضل وينبغي
بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا
سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن كسب الجحيم فقال لاك فاحذر فقال له نعم فقال اعلمه لواء
ولا تأكله عنه من القسم من رعاة قال سألت عن كسب الجحيم فقال ان رجلا من الانبياء كان له
غلام فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له حل لك فاحذر قال نعم فقال فاعلمه فاحذر
فالوجه في كراهية ذلك ما تضمنه الخبر الاول من تعيير الناس بعضهم بعضا بذلك حذر ابي جعفر
باب اجر الناحية الحسين بن سعيد عن عث بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
كسب الناحية والناحية فذكره فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن الحلبي عن ايوب
بن محمد عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس باجر الناحية التي تنوح على الميت فلا بأس
لغيره الاول لان الكراهية لم تكن في الخبر الاول الى من يشترط الاجور وقيل لا باحليل يدل على

في كسب الجحيم
تفسير

تفسير

في كسب الجحيم
تفسير

النصر

في آخر المغنية

ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن حنان بن سدير قال كانت امرأة معن في الجبل لها جارية نائمة
فجاءت اليها فقالت يا عم انت تعلم معيشتي من الله ومن هذه الجارية النائمة وقد احببت ان تسأل
ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حلالا فلا يعقنها واكلمت من ثمنها حتى باقى الله عز وجل
بالفرج فقال لها اني والله لا اعظم ابا عبد الله عليه السلام ان اسأله عن هذا المسئلة قال فقلت
عليها عبرته انا بذلك فقال ابو عبد الله عليه السلام اقشارط قلت والله ما ادري انشأ رطام لا
قال لا تشارط وتقبل كلما أعطيت **باب** اجر المغنية محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا
عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن سعد بن محمد الطاطري عن ابي عبد الله عليه السلام قال

سعيد

له

سأله رجل عن بيع جوارى المغنيات فقال شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستماعهن نفاق
سهل بن زياد عن الحسن بن علي الوشاء قال سئل ابو الحسن الرضا عليه السلام عن شوا المغنية
فقال قد يكون للرجل الجارية تلهيها وما غناها الا ثمن كلب وثمن لكلب سميت والسميت في النار
ابراهيم محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن اسحاق بن عماد عن نضر بن قابوس قال

سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المغنية ملعونة ملعون من اكل من كسبها عنه عن محمد

بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن اسمعيل عن ابراهيم بن ابي البلاد قال اوصى اسحاق بن عمر

عند وفاته جواريه مغنيات ان يبيعهن ويحمل ثمنهن الى ابي الحسن عليه السلام قال ابراهيم فبعثت

الجواري بثلاثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه فقلت له ان مولى لك يقال له اسحق بن عمرو

عند وفاته يبيع جوارله مغنيات ويحمل الثمن اليك وقد بعتهن وهذا الثمن ثلاثمائة الف درهم

فقال لا حاجة لي فيه ان هذا سميت وتعليمهن كفر والاستماع منهن نفاق وثمان سميت

فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الجعفي عن ايوب بن الحر عن ابي بصير

قال قال ابو عبد الله عليه السلام اجر المغنية التي تزني العرائس ليس به بأس فبست بالتي تدخل

عليها الرجال عنه عن حكم الخياط عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المغنية التي

تزني العرائس لا بأس بكسبها عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام

عن كسب المغنيات فقال التي تدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى العرائس ليس به بأس

وهو قول الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله فالوجه في هذه

الاخبار ان الخصمة فيمن لا يتكلم بالباطل ولا يلعب بالملاهي من العيدين واشياءها ولا يقرب

وغير ذلك يكون من تزني العرائس ويتكلم عندها بانشاء الشعر والقول البعيد من الحسن والباطل

يبيع

المغاني

عن

الخياط

العرائس

ماکرہ من انواع المعاش
کے نام

فأما من عداها كمن يتقنين دسائس إخراج الملاحى فلا يجوز على حال سواء كان فى العلم أو غيره
باب ما كره من أنواع المعاش والأعمال **أحمد بن محمد بن جعفر بن يحيى الخزازى عن أبي يحيى بن أبى**
العباد عن إسحاق بن عمار قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فاعترضته أنه ولد لى غلام فقال لا شئته
محمد قال قلت قد فعلت قال فلا تضرب محمد ولا تشتمه جعله الله قرعة عين لك فى حياتك وخلف
صدق من بعدك قلت جعلت فداك فى أى الأعمال أضعه قال إذا عزلمته عن خمسة أشياء
فضعه حيث شئت لا تشتمه صيوفاً فإن الصيرفى لا يسلم من الربا ولا تشتمه ببيع أكفان فإن
بائع الأكفان خير الوفا إذا كان ولا تشتمه ببيع طعام فإنه لا يسلم من الاحتكار ولا تشتمه جزاً إذا كان
أجزاً ليليل أجرة ولا تشتمه نخاساً فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال شرب الناس من باع الناس
محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن عبيد الله الدهقان عن درست بن أبى منصور الواسطى
عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبى الحسن عليه السلام قال جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وآله فقال يا رسول
قد علمت أبى هذا الكناية فزأى شئ أسلمه فقال أسلم الله أبوك ولا تشتمه فى خمس شئ أسلمها
ولا قضاً أباً ولا حنطاً ولا نخاساً قال فقال يا رسول الله ومن السبا قال الذى يبيع الكهان وتمنى
أمتى ولو دود من أمتى أحب إلى مما طلعت عليه الشمس وأما الصنائع فإنه يعالج زين أمتى وأما القصب
فإن يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه وأما الحنط فإنه يحتكر الطعام على أمتى ولأن يلقى الله العبد
سارقاً أحب إلى الله من أن يلقاه قد احتكر طعاماً أربعين يوماً وأما القحاس فإنه لئان جبرئيل عليه السلام
فقال يا محمد إن أشرا أمتك الذين يبيعون الناس قال محمد بن الحسن الطوسى رحمه الله هذا من الخبرين
محمداً على ضرب من الكراهية لما تضمنه من التعليل من أن من باع هذا الأشياء لا يسلم فيها من
أمر مكره وجهه مثل تمحق الموت أو غلا السهم أو الربا وما أشبه ذلك فإما من يثق من نفسه بأن يسلم
من ذلك ويؤدى فيه الأمانة فلا بأس بذلك والذى يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد عن ابن
فضال قال سمعت رجلاً يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام فقال إنى أعالج الرقيق فأبيعه و
الناس يقولون لا ينبغي فقال له يوماً بأسه كل شئ مما يباع إذا اتقى الله عز وجل فيه العبد فلا بأس
محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن السندى عن جعفر بن بشير عن خالد بن عمار
عن سدير الصيرفى قال قلت لأبي جعفر عليه السلام حديث بلغنى عن الحسن البصرى أن كان حقا فأن الله
وأما الذى يبيعون قال وما هو قلت بلغنى إن الحسن كان يقول لو غل دماً غم من حر الشمس استظل
بما نط صيرفى ولو تنفرت كبد عطشاً لم يستسق من دار صيرفى ماء وهو على وقار وفى خبث لم

ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن الحكم بن مسكين عن قتيبة الا عشته
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اقرأ القرآن فمعه الى المدينة فاقبلها قال لا قلت اني اشد
 قال ارايت لو قرأها وكان معه الك قال قلت لا قال فلا تقبله لان الوجه في هذا الخبر ان فعله
 على خرب من الكراهية لان التنزه عن هذه صفته اولى واخرى وان لم يكن ذلك محظورا عما
باب كراهية اخذ ما يشرى في الاملاك والاعراس احمد بن محمد بن خالد البرقي عن محمد بن علي
 عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الا ملاك يكون والمرافق
 على القوم فقال حرام ولكن كل ما عطل منه عمل بن يحيى عن العري بن علي عن علي بن جعفر عن اخيه
 ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن النثار من السكر واللوز وشبهه الجبل كله قال يكره كل ما
 فاق ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي عن وهب عن جعفر عن ابي قال قال علي عليه السلام
 لا بأس بنثر الجوز والسكر فلا ينافي الخبرين الاولين لان الذي تفهم هذا الخبر جواز النثر وان لم يكن
 محظورا طين في اذنه يجوز اخذ ما ينثر ونحوه والخبر الاول لان فيها كراهية ذلك ولا تنافي بينهما
 على حال **باب** من سرق ما لا فاشترى به جارية هل يجوز له وطئها ام لا احمد بن محمد بن علي بن
 محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل السكوني عن جعفر عن ابي عن ابيه
 عليهم السلام قال لو ان رجلا سرق الف درهم فاشترى بها جارية او صديقها امرأة فان الفرج
 حلال وعليه تبعه المال فاق ما رواه الصنفار قال كتبت الى ابي محمد الحسن عليه السلام سرجل
 اشترى ضبيعة او غلاما بال اخذ من قطع الطريق او من سرقه هل يجز له ما يدخل عليه من
 هذه الضبيعة او يغفل له ان يطأ هذا الفرج الذي اشترى من سرقه او قطع الطريق فوقع
 لا خير في شيء اصله حرام ولا يجز له استعماله فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه فيه ان غفلة على خبر
 من الكراهية دون الخطر الذي نفى انه لا يجوز لمن هذه صفته ان تمسك بالضبيعة والغلام له يتسك
 بل ينبغي ان يبيعهما ويرى الثمن على من اخذ منه والمعنى في هذا الخبر الاول انه لا يكون ذانبا
 بوطئ ذلك الفرج وطئان يكون المراد به جواز الاستمرار عليه استدامت **باب** اللقطة محمد
 بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نفع عن مافة بن سرحان عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه قال في اللقطة يعرفها سنة ثم هي كسائر ما له عنه عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن اللقطة
 قال نعمت سنن ظلي لانها وكثيرا قال وما كان من ذلك من ظلي من الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد بن

الحلي عن أبي عبد الله عليه السلام في القطة يجدها الرجل الفقير هو فيها بمنزلة الغنى قال نعم القطة يجدها الرجل
 جالها وأخذها قال يعرفها سنة فإن جاءها طالب الأهل كسبيل ما لو كان محلي الحسين عليه السلام يقول لأهله
 لا تمسوها قال محمد بن الحسن هذا الخبر والخبر الأول وإن وردا مطلقين فإن بعد تعريف السنة تكون القطة
 كسبيل ما لا يغني عن القصة في ذلك كما يتصور في مال نفسه فيكون ضمانا لصاحب المال إذا جاء وإن
 كان تصدق به بعد السنة لزمه عزامة والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن
 ابن عن الحسين بن كثير عن أبيه قال سأل رجل أمير المؤمنين عليه السلام عن القطة فقال عرفها فإن جاء
 مدفعها حبسها طاب لها دفعها إليه ولا حبسها حوله فإن لم يجئ صاحبها أو من يطلبها تصدق بها فإن جاء صاحبها بعد
 ما تصدق بها انشأ ما غرمها التي كانت عنده ولكن لا جرحه وإن كره ذلك احتبسها ولا جرحه عن
 فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن القطة قال لا تعرضوها فإن ابتليت
 عرفها سنة فإن جاء طلبها أو لا فاجعلها من عرضك لا يجري عليها ما يجري على مالك إلى أن يجي طالب محمد بن
 أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن أبي القسم عن حنان قال سأل رجلا أبا عبد الله عليه السلام عن القطة وإن
 اسعق قال تعرفها سنة فإن وجدت صاحبها ولا فانت حتى تعرفها قال كسبيل مالك قال خير إذا جاءك بعد سنة
 أخذها بين أرحمها بين عرفها إذا كنت كتمتها عنه عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن أحمد بن عائذ
 للملك عن أبي خديج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأل في رجل عن المملوك يأخذ القطة فقال ما المملوك والقطة و
 المملوك لا يملك من نفسه شيئا فلا تعرض لها المملوك فإن بينهما يعرفها سنة في جمع فإن جاءها طاب لها دفعها
 ولا كانت في مال فإن مات كانت ميراثا لولده لمن يرثه فإن لم يجئ لها طالب كانت في ماله هي له فإن جاء
 طلبها بعد دفعها إليه **كتاب البيوع باب** في بيع المؤمن على أخيه المؤمن محمد بن يعقوب عن
 محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن أسعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح الجاهلي شبل
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال ربح المؤمن على المؤمن بالآل إن شئت ترى أكثر من مائة درهم فارجع عليهن يومك
 الشتر من الله أو شترت للجار فارجعوا عليه ما ربحوا به قال محمد بن الحسن هذا الخبر محمول على أحد وجهين أحدهما
 ما ذكره محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قال كان ذلك عند قيام القائم ورجع الدولة إلى الأئمة
 عليهم السلام ويمكنهم القيام بما هو لا يحتاج أحد من المؤمنين في زمانهم إلى الرجوع على أخيه المؤمن فلا جمل
 ذلك حرم عليهم إلا في ذلك فنجبروا وأبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي عن موسى بن عمرو الغنوي عن
 النوفلي عن الحسين بن يزيد عن علي بن سالم عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخبر الذي روي أن
 ربح المؤمن على المؤمن دبا ما هو فقال ذلك لا يظهر الحق تمام فأمنا أهل البيت ظما اليوم فلا بأس أن يبيع

لا إله إلا الله محمد رسول الله

من الأحماء المؤمن ويدينهم عليه السجدة لا تخرب يكون محمدا على صوب من الكراهية دون الخطر يبدل على ذلك
 ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن
 ميسرة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إن عامتهم من ياتيني من الخوارج فغدي من معاملتهم ما كانوا يسيرون
 إلى غير ذلك فقال إن كنت أخاك فحسن وإلا فبيع البصير المداق **باب** أن لا يباين المسلم وبين أهل
 الحرب محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الخشاب عن ابن نقاش عن معاذ بن ثابت عن عمرو بن جميع
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله ليس بيننا
 وبين أهل حربنا با فإنا أخذنا منهم ألف درهم بددناهم فآخذنا منهم ولا نعطيهم قأما ما رواه أحمد بن
 محمد بن عيسى عن يأسين الضوير عن حمزة عن زرارة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال ليس بيننا
 وولدنا وبينه وبين عبده ولا بين أهلنا وبينك وبين ما لا تملك فقلت والمشركون بيني
 وبينهم ما قال نعم قال قلت فإنهم مما إليك فقال إنك لست تملكهم إنما تملكهم مع غيرك أنت
 وغيرك فيهم سواء والذى بينك وبينهم ليس من ذلك لأن عبدك ليس مثل عبد غيرك فأوجه
 في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يختص بأهل الذمة من بين أهل الشرك لا أنهم مشركون و
 لدخولهم تحت الجزية ولزوم ذمة المسلمين لهم لا يجوز لأهل البيت وبينهم ويثبت فيمن كان منهم
 من أهل الحرب لأن ما في أيديهم حق المسلمين وإنما لا يتمكنون من أخذهم لقوتهم وضعف هؤلاء ولأن
 الآخرين ثبت بيننا وبينهم على وجه وهو أن يأخذنا من الفضل ويعطونا بالانقصان وذلك
 لا يجوز وإنما وهبت النخبة فيما تضمنه الخبر الأول من أننا أخذنا منهم لا أكثر ونعطيهم لا أقل
 ولأننا أخذنا منهم لا أقل ونعطيهم لا أكثر **باب** كراهية مبايعة المضطر الحسن بن محمد بن سنان
 عن أحمد بن الحسن الميثقي عن مخوية بن وهب عن أبي تراب عن أبي عبد الله عليه السلام قال يأتي على الناس **الحسين**
 زمان غرض بعض كل امرئ على ما في يده ويدينوا الفضل وقد قال الله تعالى ولا تشعروا الفضل بينكم
 ثم يثبوت في ذلك الزمان أقوام يبايعون المضطرين أو تلكهم شوا والناس قأما ما رواه محمد بن أحمد بن
 يحيى عن محمد بن سليمان عن علي بن أيوب عن عمر بن يزيد بن عطاء السابري قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 جعلت فداك إن الناس يزعمون أن الرجز على المضطهر حرام وهو من الرأف فقال وهل لميت أحد اشتري
 غنيا أو فقيرا إلا من خود عمر يا عمر قد حل الله البيع وحرم الربا وأرجح ولا تب قلت وما الرأف قال هو ما يدهم
 مثلين مثل وحطة تحت خطه مثلين مثل فلا ينافي الخبر الأول لأن الله إنما تناول في الخبر الأول المضطر
 الذي مضطهر غيره إلى البيع بالجبر لا كل فأن ذلك لا يجوز مبايعة المضطر والخبر الثاني توجه إلى من اضطهر

الاقتراق في صحة العقد

لما جئنا إلى بابها غير واحد من سواء فالتفتي بيها على حال **باب** ان الاقتراق بالابتنان شرط في صحة العقد **الحمل** بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ان اتبعت ارضا فلما استوحشتها فمشتيت خطا ثم رجعت فاردت ان يجب البيع الحسن بن محبوب عن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لهما الشرط في الحيوان فقال **الثالث** للمشتري قلت فما الشرط في غير الحيوان قال البائعان بالخيار ما لم يفترقا فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضا **منها** علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال يما رجل اشترى بيها فهو بالخيار حتى يفترقا فاذا افترقا وجب البيع قال وقال ابو عبد الله عليه السلام لمن اشترى ارضا يقال لها العريض من اجل ابعائها من صاحبها بدنانير فقال عطيك ورقا بكل دينار عشرة دراهم فباعه بها فقام لي فابتعت فقلت يا ابا عبد الله لم تمت سويها فقال ردت ان يجب لي بيع فأما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال قال علي عليه السلام اذا صفق الرجل على البيع فقد وجب وان لم يفترقا فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار المتضمنة لان الاقتراق بالابتنان شرط في صحة العقد لان الذي يقتضيه هذا الخبر ان الصفقة على البيع من غير اقتراق موجب للبيع ومعنى ذلك انه سبب لاستباحة الملك لان ذلك مشروط بان يفترقا بالابتنان ولا يفسخ العقد ما دام في المكان ولا خيارا لاوله اقتضت ان لها الخيار ما لم يفترقا بان يفسخ العقد الواقع على ان قوله في الخبر وان لم يفترقا يحتمل ان يكون المراد بـ **لم** يفترقا بعيدا وتفرقا مخصوصا لان القدر الموجب للبيع شيء ليس ولو مقدار خطوطي فانه يجزئ ويصدق العقد وعلى هذا الوجه لا ينافي بين الاخبار **باب** كراهية الاستطاط بعد الصفقة **علي** بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابراهيم الكرخي عن أبي عبد الله عليه السلام قال اشتريت لا يبيع الله تجارية فلما ذهبت لانقدهم قلت استظلم قال لان رسول الله صلى الله عليه وآله الخي عن الاستطاط بعد الصفقة فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن معلى بن أبي عثمن عن معلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يشتري المتاع ثم يستوفيه قال لا بأس به وامرني فكلت له رجلا في ذلك عنه عن جعفر بن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت للرجل يستوهب من الرجل الشيء بعد ما يشتري فيجب له ان يصير له قال نعم قال الوجه في هذا الخبر ان نخلهما على رفع الحظر في ذلك لان الخبر الاول محمول على صوب من الكراهية **باب** من اسلف في طعام وغيره الى اجل فحضر الرجل لم يكن عنده صاحب له يجوز ان يبيعه عليه يسيرا وقت ام لا **الحمل** بن محمد بن عيسى

باب من اسلف طعام الى اجل
٢٢٢

عن بنات بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر قال سألت عن الرجل له على اخوة او شعيرة او خطبة يأخذ بقيمة درهم قال الغنم درهم فسدان الاصل الذي اشترى به درهم فلا يصح درهم بل درهم الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اسلف في شيء سلف يسلف الناس فيمن الثمار فذهب زمانها فلم يستوف سلفه قال يأخذ بأس ماله او لينظر ^{حصة} عن النضر عن او هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلف في الغنم ثمانية جذعان وغير ذلك الى اجل سلفه قال بأس ان لم يقدر بالذي عليه الغنم على جميع ما عليه يأخذ صاحب الغنم نصفها او ثلثها او ثلثها ويأخذ رأس مال ما يبقى من الغنم درهم ويأخذون دون شروطهم ولا يأخذون فوق شروطهم قال و الاكسية ايضا مثل الخطبة والشعيرة والنفقة عن ابي جعفر عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عن محمد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام فين اهل جلد و رقاب وصيف الى اجل سلفه قال له صاحبك بعدك او وصيفا اخذ من مائة حصة حصة اليوم رقبا قال لا تأخذ الا وصيفا و رقبا الذي اعطاه اول مرة لا يزاد عليه شيئا عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ميراث المؤمنين عليه السلام من اشترى طعاما او علفا فان لم يجد شروطه اخذ ورقا لا يحل القبل ان يأخذ شروطه فلا يأخذ الا درهم ماله لا يظلمون ولا يظلمون عنه عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلف في الخطبة والنفقة مائة درهم مائة حصة حصة الى اجل الذي له فيقول والله ما عندي الا نصف الذي لك فخذ منه ان شئت نصف الذي لك حصة والنصف ورقا فقال لا بأس ان اخذ من الورق كما اعطاه فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن ابي عمير عن ابن بن عثمة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلف درهم في الطعام الى اجل فيحل الطعام فيقول ليس عندي طعام ولكن انظر ما قيمته وخذ مني ثمنه قال لا بأس بذلك سمعته من ابي بن زياد عن معوية بن حكيم عن الحسن بن علي بن فضال قال كنت في الحج الى الحسن عليه السلام الرجل يسلف في الطعام فيجب الوقت يسلفه فيقول ليس عندي طعام ما اعطيت قيمته درهم قال نعم فادينا في بين هذين الخبرين ولا خبا لا ولا لان الخبر الاول من هذين الخبرين موثق والاسيل لا يقتضيه على الاخبار المستندة وايضا فان الخطبة اكثر من هذه واضعف مضاعفة لا يجوز العدول عن الاكثر الى الاقل المبدأ في غير موضع على انه ليس في الخبرين ما ينافي ما تضمنه من الاخبار الا لا ولا لان قولنا انظر ما قيمته فخذ مني ثمنه يحفل ان يكون اذا انظر ما قيمته على السعر الذي اشترى منه لا على سعر الوقت لا نأخذ بيضا في الاخبار الا لا ولا لان ذلك جائز وان ما لا يجوز الزيادة على رأس المال اذا اجمل ما فكرناه فلا قضاء فيها على حال على الخبرين فيحفلان وجها آخر وهو ان يكون انما جازوا في الامانة عليه السلام فيغير النقد الذي اشتراه منه لانه اذا اختلف النقدان جاز بيعه بسعر الوقت لان ذلك لا يؤدي الى التفاصل في

فمن باع طعاما الى اجل

المجتنب الواحد والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين وعمر بن اسفيل عن
 الفضل بن شاذان عن صفوان عن العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل سلف
 رجلا مدام بخطة حق اذا خضوه الاجل لم يكن عنده طعام ووجد عندك جواب ورفقا ومناعا لئلا يخل لادن يخل
 من عرضة ذلك بطعام قال نعم يسي كن او كذا او كذا واذ اصباحا **باب** من باع طعاما الى اجل فلما خضوه الاجل
 لم يكن عندهما الخبز هل يجوز ان يأخذ منه به خطه ام لا محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن خالد
 بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يبيع طعاما ابتاعه الى اجل مسعى فلما جاء الاجل خذته
 بدهم فقال ليعني دى درهم طكن عندي طعام فاشتره مني فقال اشتره منه فانه لا خير فيه فاما ما رواه
 قال الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان ويعقوب بن شعيب عن عبيد بن زرارته قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل باع طعاما بدينار الى اجل فلما بلغ الاجل تقاضاه فقال ليعني دى درهم خذ مني طعاما
 قال لا بأس به انما ارداهم يأخذ بها ما شاءا فقلنا في الخبر الاول كان ما تضمن من جواز ذلك انما يجوز اذا
 اخذ ذلك منه الطعام كما كان باعه اياهم غير زيادة والنهي الذي في الخبر الاول متوجه الى من يأخذ الطعام
 اكثر مما اعطاه فيؤدي ذلك الى الربا وذلك لا يجوز على حال والذي يزيد ذلك بيان ما رواه الحسن بن سعيد
 عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير قال سألت محمد بن القاسم الخياط فقال صلى الله عليه وسلم اباع الطعام من الرجل
 الى اجل فاجئ وقد تغير الطعام من سعره فيقول ليعني دى درهم قال خذ منه بسعريومه قال نعم صلى الله
 انه طعاما الذي اشتراه مني قال لا تأخذ منه حتى يبيعه ويعطيك قال ادع الله انفي رخص لي فودت
 علي فشره على **باب** الرجل يشتري المتاع بثمنه عند ياتعه ويقول حق اجبتك بالثمن كم شرطه
 احمد بن محمد بن علي بن حديد عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت الرجل يشتري من الرجل المتاع
 بثمنه عنده يقول حق اجبتك بثمنه قال ان جاء فيما بينه وبين ثلثة ايام ولا فلا بيع له الحسين بن
 سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن يقطين انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع ثوبا
 صاحبه ولا يقبض الثمن قال فان الاجل بينهما ثلثة ايام فان قبض بعيه ولا فلا بيع بينهما عند محمد بن الحسين
 ابان بن عثمان عن اسحاق بن عماد عن عبد صالح قال ما شتري ببيعاً فمضت ثلثة ايام ولم يجي فلا بيع له
 فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي اسحق عن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشتري جارية فقال اجبتك بالثمن فقال ان جاء فيما بينه وبين ثلثة ايام
 له قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان قوله على غيب من الاستصحاب فنقول انه فيجب للمشتري
 ان يصبر الى شهر ولم يجب له ذلك اكثر من ثلثة ايام فبعد ذلك هو الخيار والوجه الاخر ان يكون هذا الحكم

في العينة والسلف
٢٥

يختص الجوارحون سائر الامتعة ويخص هذا من عموم الاخبار المتقدم كما يخص ما يفرض من يومه كذلك
لان الشرط في يوم واحد فان جاء بالثمن والا فلا يبيع له روى ذلك محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن
محمد بن ابي حمزة او غيره عن كرم عن ابي عبد الله عليه السلام او ابي الحسن عليه السلام في الرجل الذي يشتري الشيء الذي
يفرضه من يومه يتركه حتى يأتي بالثمن فقال ان جاء فيها بينه وبين الليل الا فلا يبيع له **باب** اسلاف السمن
بالزيت اسجل بن محمد عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لا ينبغي للرجل اسلاف السمن بالزيت ولا الزيت بالسمن الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام في رجل اسلف رجلا ذبنا على ان ياخذ منه مائة قال لا يصح فاما ما رواه احمد بن محمد بن ابي عبد الله
عن ابي عن محمد بن جعفر عن ابي عن علي قال لا بأس بالسلف ليوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن فلا ينال في الثمنين
الا فليس لا تخافا لاختلاف شيئين احدهما انما يمنع من اسلاف السمن بالزيت اذا كان بينهما التقاض لان ذلك يخل
بين الحسنين المختلفين انما يجوز اذا كان نقدا فاذا كان نسيئة فلا يجوز والثاني ان يكون ذلك مكرها ولا لجل
ذلك قال لا يصح ولا ينبغي لم يقل ان لا يجوز اذ كان ذلك حرام **باب** العينة الحسين بن سعيد عن
فضالة عن سيف بن عروة عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يعين ثم حاربه فلم يجبه
ما ينقض اي تعين من صاحبه الذي عينه فبقيضا قال نعم عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ليث الرازي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سأل رجل نصيب لعمر بن خطلة عن الرجل يعين عينا لرجل فاذا جاءه اجل فقلها
فيقول لا والله ما عندي لكن عتقت ايضا حتى اخضيك قال لا بأس ببيع عتقه عن صفوان عن اسحاق بن هارون
بكار بن ابي بكر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يكون له عند الرجل مال فاذا حل له قال له يعنى متاعا حتى يبيع على
واقض الدين الذي لك على قال لا بأس فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن العباس بن عمار
عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقبض ما يعين يقول لا يعينه ثم
ما لك علي فلهذا الخبر فحول على فرب من الكراهية ووجه الكراهية فيه ان ما يعينه ثانيا لا يكره له ان يشتريه من مالك
منه فيحسب له من العينة الاولة بل ينبغي ان يتركه حتى يبيعه على غيره ثم يقضوه بينه من ذلك
مغفور على ما ذكرناه من الاخبار واستوفينا في كتابنا الكبير **باب** الرجل يشتري المملوكة فيطأها
فيجد ما حيلة الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى
جارية لم يعلم بحملها فوطئها قال يرد ما على الذي ابتاعها منه ويرد عليه نصف عشقها النكاح اياها على
بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تروا النسيئة
يجعلها اذا وطئها صاحبها وللدش المعيب وترد الحيلة ويرد معها نصف عشقها اسجل بن محمد عن الحسين بن

له من اخذ العينة بالسكر
اي السلف واعطى بها
والعينة بالسكر السلف
١٢

رجل اشترى جارية عطاها بكر فوجدها ثيبا
٢٤

عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم
فتمكها الذي اشترى قال يرد ها ويرد نصف عشريتها ابو المعر عن فضيل بن عمار عن محمد بن راشد قال سألت
ثمنها ابا عبد الله عن رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم ان حيلة فتمكها الذي اشترى قال يرد ها ويرد نصف عشريتها
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
تشتري الجارية وهي حيلة فيطاها قال يرد ها ويرد عشريتها اذا كانت حيلة فلا ينافي الاخبار الا انه لا بد ان هذا
الخبر يقتضي ان يكون عطاها من الراوي والناسخ بان يكون استقطا النصف كما لا قدر رويانا عن عبد الملك بن عمرو
فينبغي ان نعمل هذه هذه الراوي بعينه في رواية علي بن ابراهيم ان عليه نصف عشريتها فعمل هذه الرواية ايضا على ذلك لمطابقتها
للاخبار التي قد مرناها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابان بن علقم عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سألت عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجد ها حيلة قال يرد ها ويرد معها شيئا فاكوجه في قوله
ويرد معها شيئا ان نعمل على نصف عشريتها لان الشئ منكرو هو محل يحتاج الى بيان والاخبار بالاولى مفصلة
فينبغي ان نعمل هذا الخبر عليها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن محمد بن مسلم عن ابو جعفر
عليه السلام في الرجل يشتري الجارية المحيلة فيقع عليها وهو لا يعلم قال يرد ها ويكسوها فاكوجه في قوله يكسوها
ان نعمل على ان ينفخ ان يكسوها يكسوها ستاوي نصف عشريتها اذا رضى بذلك وكلاها باب
من اشترى جارية عطاها بكر فوجدها ثيبا الحسن بن الحسن بن محمد عن زرعة عن سماعة قال سألت عن رجل باع
جارية على انها بكر فلم يجد ها كذلك قال يرد ها عليه ولا يجب عليه ان يكون يذهب في حال مضى ولا يصيبها
فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابي يعين اسفيل بن راز عن يوسف بن رجل اشترى جارية على انها هذا فلم يجد ها
عذرا قال يرد عليها افضل الفيتنا اعلم ان صادق قلدنا في الخبر الاول لان الوجه في الجمع بينهما ان نعمل قوله
في الخبر الاول ولا يجب عليه شيء شيء بعينه لان المرجع في ذلك الى اعتبار العادة وذلك يختلف باختلاف
الاحوال وليس فيك مثل المحيلة التي ترد ويرد معها نصف عشريتها على ما قدمناه في الباب الاول لانه
معين والمرجع في هذا الى اعتبار العادة على ما تضمنه الخبر باب الملوكين لما دون لها في التجارة يشتري
كل واحد منهما صاحبه من مولا محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسين بن علي عن احمد
البيضا بن عائذ عن ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين مملوكين ففوض لهما اشتريا وبيعا باموالهما
فكان بينهما كلام فخر به هذا ايعده الى مولى هذا وهذا الى مولى هذا وهذا في القوة سواء اشترى هذا من
مولى هذا العبد وذهب هذا لما اشترى من مولى هذا العبد الاخر فانصرفا الى مكاتهما تشب كل واحد
منهما بصاحبه قال لما انت بهدي قد اشتريتك من سيدك قال يحكم بينهما من حيث اختلفا في بيع العتق

فبينما يشتري من أهل المشرك امرأة

فأيها كان أقرب فهو الذي سبق الذي هو يصدق أن كان سواء فهو مد على موالها جاء أسوأ وافترقا سواء كما
 أن يكون أحدهما سبق صاحبه السابق هو أن شاء باع وإن شاء أمسك وليس له أن يبيع في رواية
 أخرى إذا كانت المسافة سواء يفرع بينهما فأيهما خرجت القرعة باسمه كان عبدا للآخر وهذا عندى
 اعطط طابقة لما روى من أن كل مشكل يرد إلى القرعة فما خرجت القرعة حكم له به وهذا من المشكلات
باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأة أو بعض ولده الحسين بن علي بن الحسن بن علي
 بن فضال عن عبيد الله بن بكير عن عبد الله بن الجهم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري امرأة رجل عبد الله بن الجهم
 من أهل الشرك فيتخذها قال لا بأس عندنا عن علي بن الجهم عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن
 عبد الله بن الجهم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يشتري من رجل من أهل الشرك ابنته فيتخذها
 قال لا بأس ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم قال سألت الرضا عليه السلام
 عن رجل من أهل الذمة أصابهم حريق فأتى رجل منهم بولد له فقال هذا لك طعنه وهو لك عبد قال لا يباع
 حرقا لا يصح ذلك ولا من أهل الذمة فلا ينافي الخبرين الأولين لأن هذا الخبر مخصوص بأهل الذمة لا تم
 لا يستحقون السبق لدخولهم تحت الجزية والخبران الأولان تناوذا من كان في دار الحرب ولا توافي بينهما
 على حال **باب** من باع من رجل شيئا على أن يزوج كان بينهما وإن غسلا يزوج الحسين بن محبوب
 عن خالد بن حريز عن أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل شارك رجلا في جارية فقال لئن رجعت
 فلك ولن وضععت فليس عليك شيء فقال لا بأس بذلك إن كانت الجارية للقائل فأما ما رواه أحمد
 بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل
 ابتاع منه طعاما أو ابتاع متاعا على أن ليس عليه من وضعية هل يستقيم هذا وكيف يستقيم وجد ذلك على من وضعية
 قال لا ينبغي فالوجه فيه أن يخلو على ضرب من الكراهية دون المحظور **باب** من اشتري جارية فأولدها
 ثم جدها مسوقة فحمل بن الحسن الصفار عن مغيرة بن حكيم عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن مخرج عن
 أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يبيع مسوقة للجارية فقال
 يأخذ الجارية المسوقة ويدفع اليل لمتاع قيمتها الولد يرجع على من باعها يمين الجارية وقيمة الولد الذي
 أخذت منه على إبراهيم بن أبيه عن أبي عمير عن جميل بن مخرج عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام بن
 في رجل اشتري جارية فأولدها فوجدت الجارية مسروقة قال يأخذ الجارية صاحبها ويأخذ الولد
 بقيمة الحمل بن محمد بن أبي عبد الله الفراء عن حريز عن زبارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل يشتري بغيته
 الجارية من السوق فيولدها ثم يبيعها بغير القيمة على أنها جارية لم يبيع ولم يوجب قال فقال إن يرد إليه

جلدته ويوضه بما انتفع قال كان معناه قيمة الولد فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبي نجران
عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراث المؤمنين علي السلام في ولية باعها
ابن سيدها وابوه غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه غلاما ثم جاء سيدها الأول فمخا
سيدها الآخر فقال وليدتي باعها ابني بغيرة فاني فقال الحكم ان يأخذ وليدته وإينها فالوجه في
هذا الخبر انما يأخذ وليدته وإينها اذا لم يرد عليه قيمة الولد فأما اذا بذل قيمة الولد فلا يجوز اخذ
ولده ويمكن ان يكون المراد بهذا الخبر ان تفضله الخبر الأول وهو ان يكون قال الحكم ان يأخذ وليدته وقيمة
إينها وحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وذلك كثر في الاستعمال فأما ما رواه الصفار
عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى عن سليم الطريال الوعن رواه عن سليم عن حريز عن زهرا قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام رجل اشترى جارية من سوق المسلمين فخرج بها الى ارضه فولدت منه
اولادا اشتراناها من يزعم انها لرجل فقام على ذلك البيعة قال يقبض ولده ويدفع اليه الجارية ويعوضه
من قيمة ما اصاب من لبنها وخدمتها فالوجه في قوله يقبض ولده يعني بالقيمة تحسب ما بيناه في
رواية زرارة المطابقة لرواية غيره المتضمنة لما ذكرناه **باب** متى يجوز بيع الثمار والحسين
بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد
قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تشترا الفحل حولا واحدا حتى يطعم ان كان طيعم وان شئت ان تنبتا عه
سنتين فافعل عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
لا تشترا الفحل حولا واحدا حتى يطعم وان شئت ان تنبتا عه سنتين فافعل عنه عن صفوان وعلي بن
النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء الفحل فقال كان أبي يكره شراء
الفحل قبل ان تطلع ثمرة السنة ولكن السنتين والثلاث كان يجوز وهو يقول ان لم يجز في هذه السنة
حل في السنة الاخرى قال يعقوب وسألته عن الرجل يبتاع الفحل الفاكهة قبل ان تطلع فيشتري سنتين
انما او ثلث سنين واربعا فقال لا بأس ان يكره شراء سنة واحدة قبل ان تطلع مخافه الا انه حتى يستبين
الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن أبي الربيع الشامي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابو جعفر
عليه السلام يقول اذا بيع الحائط فيه الفحل والشجر سنة واحدة فليأمن عن حتى تبلغ ثمرة فاذا بيع سنتين
او ثلثا فلا بأس به بعد ان يكون فيه شيء من الثمرة الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى دبستانا فيه فحل وشجر منه ما قد اطعم ومنه ما لم يطعم قال
لا بأس اذا كان في ما قد اطعم قال سألته عن رجل اشترى دبستانا فيه فحل ليس فيه شيء من الثمرة فقال لا

باب مختصر بيع الثمار

٧٩

حتى يهوقلت وما الزهوق قال حتى يتلون احمد بن محمد بن خالد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سالت عن
بيع الثمرة وهل يصح شراؤها قبل ان يخرج طلوعها فقال لا الا ان يشتري معها غير طلبة البقل فيقال لا
منه هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر يكن اوكذا وان لم يخرج الثمرة كان رأس المشتري في الرطبة
والبقل الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابن عباس عن شعيب بن الفضل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن بيع الثمرة قبل ان تدرك فقال اذا كان في ذلك بيع له غلة قد دكرت فبيع كل حلال محمد
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن صفوان عن يعقوب بن شعيب قال قال ابو عبد الله
عليه السلام اذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فادرك بعضها فلا بأس ببيع جميعها عن الحسن بن الحسن
بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام هل يجوز بيع النخل
اذا حل فقال لا يجوز بيعه حتى يهوقلت وما الزهوق جعلت قد اقول يجوز ويضفر وشبه ذلك
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن
شرا النخل والكرم والثمار ثلث سنين او اربع سنين قال لا بأس به يقول ان لم يخرج في هذه السنة
اخرى من قابل وان اشتريته سنة فلا تشتري سنة اخرى حتى يبلغ وان اشتريته ثلث سنين قبل ان
يبلغ فلا بأس وسئل عن الرجل يشتري الثمرة المسامة من اخر فذلك تلك الارض كلها قال ان قصصها
في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وكانوا يدركون ذلك فلا بأس بهم لا يدعون الخصومة غلام
عن ذلك لا يبيع حتى تبلغ الثمرة ولم يجزها ولكن فعل ذلك من اجل خبوتهم عنه عن محمد بن اسمعيل
عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن ربه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي نخلا بالجوقة فاشترى
واسمى الثمرة واستثنى الكرم من الثمرة اكثر قال لا بأس قلت جعلت فداك البيع السنين قال لا بأس قلت
جعلت فداك ان ذا عنده ناعظيم قال ما اناك ان قلت ذلك لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
احل ذلك ففعلوا فقال عليه السلام لا بأس ببيع الثمرة حتى يبدوا صلاحها احمد بن محمد بن محمد بن
شعبة بن زيد قال امرت محمد بن مسلم ان يسأل ابا جعفر عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله
في النخل فقال ابو جعفر عليه السلام خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمع ضوضاء فقال ما هذا
فقال ان هذا النخل قد اكل الماع ففعلوا اما اذا فعلوا فلا تشتروا النخل للماع حتى يطعم فيه شيئا يجزها
قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله الوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان نقول ان الاحوط ان لا يشتري
الثرثرة مستوحدة الا بعد ان يبدوا صلاحها فان اشتريت فلا تشتري الا بعد ان يكون معها ثمن
اخر فان عاصبت الثمرة كان رأس المال في الاخر ومما اشتري من غير ذلك لم يكن البيع باطلا

منك

الحسن

فيها

الثلث الثمن السنين

الضوضاء بقصاصة الخلة والثرثرة
الكس لثمة المهرقة ورجل مشرقة
مصرت ثاق

الشيخ قدس الله روحه

خاصة من خواص كرسى العبد
خاصة

الأفضل

لكن يكون فاعله تركه لا افضليته وفعل كره طوافه ومكره بدلك في الاخبار التي قد معنا طامنا حديث
الحلي وان النبي صلى الله عليه وآله من ذلك لاجل قطع الخصومة الواقعة بين الصحابة والحجج
وكذلك ثقلته بن زيد بن عذابة انما فيها هم ذلك العام بعينه دون سائر الاعوام وفي حديث يعقوب
بن شبيب ان ابي كان يكره ذلك الا ولم يقل انه كان يكرهه وعلى هذا الوجه لا تتناقض الاخبار فاما
ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن الفواكه التي يبتاعها الرجل اما واحدا قبل ان يثقل لاحتة يثقلها من ثمرتها من الفاكهة
فاذا ثمرت فابتاعها لاحتها اعلم ان ثمرتها مع ذلك العام او اكثر من ذلك او اقل فهذا الخبر يحمل على

الحسين

ضروب من الاستحياء ولا احتياط لانا قد قد منا في الاخبار ما يدل على انه اذا باع سنتين او ثلثة
يجوز بيعها وان لم يبدوا صلاحها وهذا الخبر يحمل على ما قلناه فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة
عن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحر عن بكاء عن محمد بن شريح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل اشتري ثمرة فصل سنة او سنتين او ثلثا وليس في الارض غيره ذلك الفصل قال لا يصح له ان يستأجر

يبين

ولا تستأجر حق يتبين صلاحه قال ويلغى انه قال في ثمرة الشجرة كالبأس بشرائه اذا صلحت ثمرة
فقبل له وما صلاح ثمرة فقال اذا عقد بعد سقوط ورجه فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد
بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن جعدة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
سئل عن الفاكهة متى يحل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل
بيع الفاكهة كلها فاذا اكل نوعا واحدا فلا يحل بيعه حتى يطعم فلن كان انواعا متفرقة فلا يباع منها
شيء حتى يطعم كل نوع منها وحدثه شعبة في ذلك انواع قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
ان يكون الانواع المختلفة في اماكن متفرقة فانه لا يجوز بيعها الا بعد ان يطعم كل نوع منها الاكثر

ان يقال في اول الخبر اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل بيع الفاكهة
كلها فعلم انه اذا بدأ بالثاني ما قلناه قال الوجه الثاني ان يحمله على ضرب من الاستحياء ولا احتياط
دون الوجوب **باب** الرجل يري الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها ام لا يحمل بن علي بن محبوب
عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن مروان قال قلت لابي عبد الله

عليه السلام امر يا ثمرتها اكل منها قال كل ولا تحمل قلت جعلت فداك ان الثمرة قد اشتروها فقلت
اموالهم قال اشتروا ما ليس لهم بالحسين بن سعيد عن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي بصير
عليه السلام قال سألت عن الرجل يري الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها من غير ان يبيعها

افضل

الدينار سعيد

عنه عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس
ان يبيع الرجل الدينار خنسية بمائة قال كذلك عنه عن احمد بن الحسن بن علي بن عمرو بن شعيب عن مصدق
بن صدقة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع ديناراً يشتري دنانير بالخنسية قال نعم انما
الذهب وغيره في البيع والشراء سواء فقد كان الاخبار لا تعارض لما قدمناه لان المتقدم منها اكثر
لان اوجهنا منها ههنا ووجهنا اكثر من ذلك في كتابنا الكبير وكان هذه الاخبار اربعة منها
الاصل فيها عام للساباطي وهو واحد وقد ضعف سماعة عن اهل النقل وذكروا انما يتفرع بنقله ليعمل
عليه لانه كان فطحياً فاسد المذهب غير ان لا نطعن في النقل عليه بهذه الطريقة لان طعن كان كذلك
فهو ثقة في النقل لا يطمعن عليه لما خبر زرارة بالطريق الذي على بن حديد وهو ضعيف جداً لا يعول
عليه ما يتفرع بنقله ويحتمل هذه الاخبار بعد تسليمها وجهها من التاويل وهو ان يكون قول خنسية
صفة الدنانير ولا يكون حال البيع فيكون تلخيص الكلام ان كان له على غيره دنانير خنسية جاز ان يبيعهما
عليه في الحال بدراهم بسعر الوقت او اكثر من ذلك وياخذ الثمن عاجلاً وقد ذكرنا في كتابنا الكبير
ما يدل على ذلك فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الفضيل بن كثير عن محمد بن عمرو
قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام ان امرأة من اهلنا اوصت ان تدفع اليك ثلثين ديناراً
وكان لها عندي فلم يحضوني فذهبت الى بعض الصديقات فقلت اسلفي دنانير اعطيك ثمن
كل دينار ستة وعشرين درهما فاخذت من عندها عشرون ديناراً عشرين وستين درهما وقد
بعتها اليك فكتب اليك وصلت الدنانير فلهذا الخبر ليس فيه اكثر من حكاية من فعله من استسلافه
الدراهم بالدنانير وبعثه بها الى الرضا عليه السلام لاجل حوالته كانت حصلت عليه انها قبلها منه
وليس فيه انه سأل عن جواز ذلك فسوغه واجاز ذلك له فاذا لم يكن فيه فلا يعارض ما قدمناه
والذي يدل على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي بن ابي غير
عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه دينار فقال لا بأس
بان يأخذ بثمنها دراهم عنه عن فضالة عن ابان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
يكون له الدين دراهم معلومة الى اجل فجاء الاجل فليس عند الذي حال عليه درهم قال لا بأس ان يأخذ بثمنها
بصوت اليوم قال لا بأس به وقد استوفينا ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية
استاء الله تعالى باب اتفاق الدراهم المحمولى عليها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن شعيب
عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سألت عن الدراهم المحمولى عليها قال لا بأس باتفاقها بين ابي عمير والحسين

الدنانير

منه

ما

انه

في

على كل حال وعلينا في القول
وصحيل وخذوا الخيل ما كرهنا
على ما حال والمحمد بن الفضل
يملك عليه من له وادخل الخيرة في
المجموع في اصطلاح الفقهاء ما يحل
على الدراهم من الخس عوق

فبيع السيوف المملوكة

بن عطية عن يزييد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اتفاق الداهم المحمل عليها فقال إذا كانت
الفضة الثلثين فلا بأس بحملها عن حماد بن محمد عن يزييد عن أبي عبد الله عليه السلام في اتفاق الداهم
المحمل عليها فقال إذا كان الغالب عليها الفضة فلا بأس باتفاقها إين أبي بصير عن رجل عن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام قال جاءه رجل من سجستان قال ليون عندنا درهم يقال لها الشاهية فهل
على الداهم اثنين فقال لا بأس به إذا كان يجوز فأما ما رواه ابن أبي عمير عن علي الصيرفي عن الفضل
بن عمر الجعفي قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام قال لي بين يدي درهم فالتقي إلى درهم منها فقال لي
هذا فقلت ستون قال وما الستون فقلت طبقتين فضة وطبقة نحاس طبقة من فضة فقال
أكره هذا فإنه لا يحل بيع هذا ولا اتفاقه قال وجه في الجمع بين هذه الأخبار أن الداهم إذا كانت مفرقة
متداولة بين الناس فلا بأس باتفاقها على ما جرت به عادة البلد فإذا كانت دراهم مملوكة فلا يجوز
اتفاقها إلا بعد أن تبين عيارها حتى يعلم لا خصلتها قيمتها والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن رباب قال لا أعلم إلا عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
الرجل يمل الداهم يحمل عليها الناس أوفيه ثم يبيعها قال إذا بين ذلك فلا بأس **باب البيع**
المحالة بالفضة فقد كرهت الحسية الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب العفري عن
أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع السيف المحمل بالنقد فقال لا بأس قال سألت
عن الدسية فقال إذا نقد مثل ما فضة فلا بأس بأولي على الطعام حدث عن صفوان عن ابن
سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع السيف المحمل بالفضة بنفسه إذا نقد من فضة
ولا فلا جعل عند طعامه ولينسله عند من سئل عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت
عن السيوف المحلاة فيها الفضة تناع بالذهب إلى أجل مني فقال إن الناس لم يختلفوا في النساء وإنها
إنما تختلف في اليد باليد فقلت لغيرها بدرهم بنقد فقال كان لي يقول يكون معه عرض أحب
الفضة لئلا كانت الداهم التي تعطى أكثر من الفضة القوية فقال كيف لهم بالاحتياط بذلك فقلت
فإنهم يبيعونهم بغيره فقلت إن كانوا يبيعون فلا بأس إلا أنهم يجلبون من العرض
أحب إلى الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن منصور الصيرفي عن أبي عبد الله
قال سألت عن السيف المفضض يباع بالداهم فقال إذا كان خضرة فقل من النقد فلا بأس وإن
كانت أكثر فلا بأس عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سألت عن السيف المفضض
يبيع بالداهم قال إذا كان خضرة فقل من النقد فلا بأس وإن كانت أكثر فلا بأس ما رواه الحسن

جاء

له ستون كنشور وقد روي
ستون بغير أن يكون زنة
عشر الفضة في البيع الأول
والثاني من الشئ وهو مروي في
درهم ببيع ١٢ صحيح جوي
له يقين
أعلمه

فضة

كانت

بن محمد بن سماع عن جعفر بن صالح بن خالد جميل عن منصور الصيقلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
لما سيف اشتري ففقد الفضة تكون الفضة أكثر وأقل قال لا بأس قالوا وجه في هذه الرواية ان يكون فيهما
من الرواية ان منصور الصيقلي قد روى عن أبي عبد الله عليه السلام ان اذا كان الفضة أقل مما ينقد طلبها
وان كان أكثر فلا يصير ذلك الرواية مطابقة للحديث المأثورة فينبغي ان يكون العمل عليها وتؤكد ذلك
ايضا ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن فضالة عن ابان عن محمد قال سئل عن السيف المحل للسيف المقتدر
المروءة بالفضة بيدهم فقال لا بأس بالذهب وقال ان يذكر ان يبيع منسوبة وقال اذا كان الثمن أكثر من الفضة
فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن جعفر بن أبي عن اسحق بن عمار اظنه قال عن عبد الله بن حمزة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن السيف المحل بالفضة يباع منسوبة قال ليس بأس لأن فيه الحديد
والسيف فالوجه في هذا الخبر ان كان مطلقا ان يحمل على الاحاديث المتقدمة وهو ان اذا انقد مثله فيه
جاز ان يكون ما بقي منسوبة فاما ان يكون الكل منسوبة فلا يجوز على حال **باب** الرجل يكون له على غيره الدراهم
فتسقط تلك الدراهم جنيتهما من الناس بدراهم غيرها ما الذي يجب عليه حكمي بن الحسن الصفا عن
محمد بن عيسى بن يونس قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام انه كان لي على رجل درهم كان السلطان
اسقط تلك الدراهم وجاءت دراهم غلام من تلك الدراهم الاولى ولها اليوم وضعت فاشق لي عليها الاولى
التي اسقطها السلطان او الدراهم التي اجازها السلطان فكتب الدراهم الاولى عن محمد بن عبد الجبار
عن العباس بن صفوان قال سأله غيبة بن سعيد عن رجل استقرض درهم من رجل فسقطت تلك الدراهم
اقتضيت ولا يباع بها شيء لصاحب الدراهم الدراهم الاولى والجارى التي تجوز بين الناس قال فقال لصاحب
الدراهم الدراهم الاولى فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى قال قال لي
كتبت الى الرضا عليه السلام ان لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكانت تلك الدراهم تيفق بين الناس فقلت
الايام وليس تيفق اليوم الي عليه تلك الدراهم باعيانها او ما تيفق بين الناس فكتب الي ذلك ان تأخذ منه
ما ينفق بين الناس كما اعطيت ما ينفق بين الناس فلا ينفق في الخبرين لا طين لا تما قال لك ان تأخذ منه
ما ينفق بين الناس في قيمة الدراهم الاولى ما ينفق بين الناس لان خبره ان تسقط الدراهم الاولى حتى
لا يكاد توخذ اصلا فلا يلزم اخذها وهو لا ينفق بها وانما القيمة درهم الاولى وليس المطالبة بالدراهم
التي تكون في الحال **باب** بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يدا بيد الحسين بن سعيد عن صفوان
عن سعيد بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البعير والبعيرين يدا بيد ونسبة قال لا بأس به
ثم قال خط على النسبة عن صفوان بن يحيى عن جميل بن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال البعير

يجب عليه

سأل

وتغيرت

الف

قال وكنت

والعبد لعبد

ن

والدابة بالدين

جسته

مجانته

مجانته

قانونها

ان

بالعبد والذابة بالدينين يدان بيد الدين باس عنه عن القسم بن محمد عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبد والعبد بالدين قال لا بأس بالحيوان كلها يدان بيد
الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الشاة
بالشاة والبيضة بالبيضتين قال لا بأس الميك في كيل ولا وزن عنه عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد
بن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الواك اقيما يكل ويوزن عنه عن ابن رباط عن ابن مسكان
عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن البيضة بالبيضتين قال لا بأس والثوب
بالثوبين قال لا بأس بد الثوبين الفرسين فقال لا بأس به قال كل شيء يكال ويوزن فلا يصلم مثلهين مثل
اذا كان من جنس واحد اذا كان لا يكال ولا يوزن فليس بباستين بواحد فاما ما رواه الحسين بن سعيد
عن حماد بن عيسى عن حمزة بن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثوبين الذين بالثوب
المنفرد والبعين بالبعين والذابتين بالذابة فقال كره ذلك على عليه السلام فنهى عن ذلك لان يختلفت
الصنفان قال وسألت عن الجبل والبقر والغنم واحد هو في هذا الباب قال نعم كرهه الحسن بن سعيد
عن الحسن بن زهارة عن سماعة قال سألت عن بيع الحيوان اثنين بواحد فقلت اذا سميت الثمن فلا بأس
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام ان سئل عن الرجل يقول عارضة بفرسي
وفرسك وازيدك قال لا يصلم ولكن يقول اعطى فرسك بكذا او كذا واعطيك فرسي بكذا وكذا
قال الوجه في هذه الاخبار ان شملها على الاستظهار بالاحتياط لان الفضل والاحوط ان يقوم كل واحد
منهما على حدة ويكون البيع على القيمة وان لم يكن ذلك محظورا حسب ما قد مرنا في الاخبار لا اذلة
باب ان ما يباع كيلاد ووزنا لا يجوز بيعه جزا فالحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما كان من طعام سميت فيه كيلاد فلا يصلم مجازفة عنه
عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما كان من طعام سميت فيه كيلاد
فلا يصلم مجازفة هذا ما يكره من بيع الطعام فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن سواد بن عبد الله
عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشتري مائة لاوية زيتا فاعرض راوية او
اثنتين فازنهما واخذ سائرهما على قدره لك فقال لا بأس فادينا في الثوبين الاولين لانهما جائلان باقية
الباقى على ثوبنا ووزننا اذا الميرة صاحبنا ووزننا مثل ذلك فيصدمه فيه فيقع البيع على الوزن دون
المجازفة وانما لم يحرم ان يشتري ما يوزن جزا من غير وزن ولا اخبار عن الوزن وتصديق صاحبنا
ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت

ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عليه مال كيل مسمى فيبيعه الى ما حال فيها اقل من الكيل الذي
 لي عليه فخذها مجازفة فقال لا بأس فالوجه في هذه الرواية اننا نجاز ذلك لان ليس بغير البيع وانما كان
 له عليه شيء معلوم فمضى فمضى ما يعلم ان انقص من مال عليه فلم يكن بذلك بأس وانما المخطور القدر
 على ما يكال مجازفة **باب** اعطاء الغنم بالضمومية على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الجلي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضمومية تسماً معلوما او داهم معلومة في كل شاة
 كذا او كذا قال لا بأس بالدرهم وتسماً حب بان يكون بالسمن الحسن بن محمد بن سماعة عن بعض اصحابنا
 عن مدرك بن الهزاه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضمومية بشيء معلوم
 من الصوف والسمن والدرهم قال لا بأس بالدرهم وكرة السمن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل
 عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل له غنم يبيع البانها بغير كيل قال نعم حتى يقطع او شيء منها فاما ما رواه الحسن بن محبوب
 عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دفع الى رجل غنم ليس من دواهم
 معلومة لكل شاة كذا او كذا في كل شاة قال لا بأس بالدرهم فاما السمن فلا حب ذلك لان يكون حوا
 فلا بأس فالوجه في الاخبار الاولى ان تحمل على هذا الخبر الذي هو مفصل وهو انما كره ضموميتها
 بالسمن يمكن حواله فاما اذا كانت كذلك فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن
 سماعة عن ابي بن عوف عن سمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدفع
 الى الرجل بقراً وغنماً على ان يدفع اليه كل سنة من البانها واولادها كذا او كذا قال ذلك مكره قال
 في كراهية ذلك هو انه عليه علم على ان يعطيها من البانها واولادها ولو لم يعين ذلك لمكان جائزاً
 وجري ذلك مجري من استأجرها بغيرها الشيء من الطعام الذي يكون فيها فان ذلك لا يجوز وان جاز
 ان يستأجرها بطعام لا يعينه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن بن محمد عن سماعة
 قال سألت عن اللبن يشتري وهو في الضرع قال لا لان يجلب الى سكرجة فيقول آتني منك
 هذا اللبن الذي في السكرجة وما في ضروعهما بشئ مسمى فان لم يكن في الضرع شيء كان ما في
 السكرجة فلا ينفذ في الاخبار الاولى لاننا نبيع من اللبن مقدار ما في الضرع فلم يجز ذلك لانه
 مجهول وانما جاز في الاخبار الاولى ببيعها مدة معلومة وثمنها معيناً فكان ذلك جائزاً مجزئاً
 الاجازة فساد ولم يكن ذلك حراماً **باب** من المالك الذي يولد من الزنا الحسين بن
 سعيد عن فضالة عن ابي بن عوف عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ولد الزنا اشتريه

شاة

الغنم

يكره

بشيء

الضرع

وزماناً

الزنا

او يبيعه او يستفد من فقال شتره واستفد من بيعه فاما اللقطة فلا تشتري عنه عن صفوان
عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ولد الزنا يشتري ويستفد فقال
نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابي الجهم عن ابي عديبة قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يطيب ولد الزنا ابداً ولا يطيب ثمنه ابداً
وما رواه احمد بن ابي عبد الله عن ابن فضال عن مثقف المختار عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له يكون لي المملوكة من الزنا اتج من ثمنها واتزوج فقال
لا تج ولا تتزوج منه قال وجه في هذين الخبرين ان نخلها على ضوب من الكراهية
دون الخطر **باب بيع العبيد المحسين بن سعيد** عن القسم بن محمد عن علي بن
ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن ثمن العبيد قبل ان يغلى
لن يبتاعه له ليطبخه او يجعله خمر قال اذا بعت قبل ان يكون خمر وهو حلال فلا بأس
عنه عن فضالة عن رفاعة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن
بيع العبيد ممن يخمر فقال حلال السنابغ قمران يجعله شرايا خبيثا عتبه
عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
بيع عبيد العنب ممن يجعله حراما فقال لا بأس ببيعه حلالا فيجعله حراما فابعد
الله واحقه فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال كره ابو عبد الله عليه السلام بيع العبيد بتأخير قال وجه
في هذا الخبر انه انما كره بيعه بتأخير لانه لا يؤمن ان يكون في حال ما يقبض الثمن
قد صار خمر وان كان ذلك لم يفسد بطوره الذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محمد بن
سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله
رجل وانا حاضر قال ان لي الكرم قال تبيعه غنيا قال فانه يشتريه من يجعله خمر
قال فبيعه اذا عصبيا قال انه يشتريه من عبيد فيجعل خمر في قريبي قال بعت
حلالا فيجعله حراما فابعد الله ثم سكت هتمة ثم قال لا تدين ثمنه حتى يصير
خمر فتكون تأخذ ثمن الخمر الذي يدل على ذلك ورد مورود الكراهية دون الخطر
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن بيع العبيد فيصير خمر قبل ان يقبض الثمن قال فقال لو باع ثمنه من يعلم ان يجعله

خمر احراما لم يكن بذلك بأس فاما اذا كان عصيرا فلا يباع الا بالنقد الحسين بن سعيد
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بيع العصير
من يصنعه خمر ا فقال بعه من يطبخه او يصنعه خلا حب الى ولا ادى بالاول بأسا
باب من له شوب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه نعم لا محمد بن يعقوب
عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ساكتة عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في قنائة فيها شوكا فيستغنى
بعضهم عن شربه ابيع شربه قال نعم ان شاء ما عه بورق وان شاء يكيل خطبة الحسين
بن سعيد عن فضالة والقاسم بن محمد عن عبد الله الكاهلي قال سأل رجل ابا عبد الله
عليه السلام وانا عنده عن قنائة بين قوم الكل رجل منهم شرب معلوم فاستغنى
رجل منهم عن شربه ابيعه لجنطة او شعير قال يبيعه بما شاء هذا ما ليس فيه شئ
فاما ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم وحميد بن ديار عن الحسن بن محمد بن
سماعة جميعا عن ايان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهي رسول الله صلى الله
عليه وآله عن النطاف ولا ذبا قال ولا ذبا ان تشتم مسناه فقل الماء وتشفى به الارض
ثم يستغنى عنه فقال لا تتبعه ولكن اعرج جارك والنطاف ان يكون له الشرب فيستغنى عنه
فيقول لا تتبعه اعرج اخاك او جارك فالوجه في هذا الخبر ان تحمل بيع ذلك على انه مكروه و
ليس بمحظور لان الافضل ان يعطى ما فضل عنه من الشرب اخاه او جاره ولا يبيعه ولي
ذلك بمحظور **باب** من احيا ارضها على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله من غرس شجرة او خروا ديا
ندا لم يسبقه اليه احدا واحيا ارضها ميتة فهي له قضاء من الله عز وجل ورسوله عنه
عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ايما
قوم احياوا شيئا من الارض وعمرها فمحق بها وولى له الحسن بن محبوب عن مغوية بن
وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل انى خربة بائنة فاستخرجها او كس
انهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارضه الرجل قبله فطالب عنها فتركها واخرها
فمحق بعد طلبها فان الارض لله عز وجل ولمن عمرها على بن ابراهيم عن بيه عن حماد عن
حمران عن زيارع ومحمد بن مسلم وابي بصير وفضيل وكيرو حمران وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن

أحمد بن

بن
بن
ابا

فاستخرجها

فطلبها

في
الشيخ أبو جعفر
مصنف هذا الكتاب
تبعه
الكبير
فيها

خال
للمؤمنين للمؤمنين
المؤمنون
أخرها

فيقاطهم

لم يحلف

جرب
في المسلمين
السواد

أشترحه

أبو جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من أحيانا موافقا فهو له قال محمد بن
الحسن رحمه الله الوجه في هذه الأخبار وما جرى مجراها ما أورثنا كثيرا منها في كتابنا الكبيرين من أحيانا أرضا
فهو أولى بالتصريف فيها دون أن يملك بذلك الأرض لأن هذه الأرضين من جملة الأقاليم التي هي خاصة
للإمام لأن من أحيانا أولى بالتصريف إذا أوجبها للإمام وقد دللنا على ذلك في كتابنا المذكور
بأدلة مستوفاة وأخبار كثيرة والذي يدل عليها على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن أبي خلف الكاظمي عن أبي جعفر عليه السلام قال وجدنا في كتاب علي عليه السلام أن الأرض لله يورثها
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين إذا واهل بيتي الذين أورثنا الأرض ونحن المتقون ولا أرض كلها
لنا فمن أحيانا أرضا من المسلمين فليخرجها وليؤخرها إلى الإمام من أهل بيتي ولما أكل منها وإن
تركها أو حرقها فآخذها رجل من المسلمين من بعده فمروها وأحيائها فهو آحق بها من الذي تركها
فليؤخرها إلى الإمام من أهل بيتي وله ما أكل حتى يظهر لقائم من أهل بيتي بالسيف فيمويها
ويعينها ويخرجهم منها كما أحياها رسول الله صلى الله عليه وآله منعتها إلا ما كان في أيدي شيعةنا
فقططهم على ما في أيديهم ويترك الأرض في أيديهم **باب** حكم أرض الخراج الحسين بن
سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن
السواد ما منزلته فقال هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ولن يدخل في الإسلام بعد اليوم وطن
لا يخلق بعد فقلنا الشرا من الدنيا أين فقال لا يصير إلا أن يشتري منهم على أن يصيرها
للمسلمين فإذا شاء ولي الأمر أن يأخذها أخذها قلنا فإن أخذها من قبل يرد إليه رأس ما دونه
ما أكل من غلتها بما عمل عنه عن الحسن بن محبوب عن محمد بن خالد عن حمزة عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله
عليه السلام قال لا تشتري من أرض أهل الشام شيئا إلا من كانت لخدمة فأنما هو للمسلمين الحسن
بن محمد بن سياره عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحرف عن بكار بن أبي بكر عن محمد بن شريح قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من أرض الخراج فذكره فقال نعم أرض الخراج للمسلمين فقالوا فإنه
يشتريها الرجل على خراجها فقال لا بأس إلا أن يسقي من عيب ذلك فأمّا ما رواه محمد بن الحسن الصفي
عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال حدثنا أبو بردة بن رباح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
كيف ترى في شراء أهل الخراج قال ومن يبيع ذلك على أرض المسلمين قال قلت يبيعها الذي هو في يديه
قال ما يبيع الخراج للمسلمين ما قام قال لا بأس إن يشتري حقه منها ويحول حق المسلمين عليه و
لعله يكون أقوى عليها وأولى بخراجهم منه فالوجه في قوله اشتري حقه منها أي مال من التصرف فيه ومن

التي ليست باهل الخراج **باب** بيع الزرع الاخصو قيل ان يصير سنبلا الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن
زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يشتري زرعها اخصو فان
شئت تركته حتى تصدك وان شئت فبعه خشيشا على ابن ابراهيم عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس ان يشتري زرعها اخصو ثم تركته حتى تصدك ان شئت او تقطعه
من قبل ان يسنبل وهو خشيش وقال لا بأس ايضا ان يشتري زرعها قد سنبل وبلغ غنطه احمد
بن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن ثوب القصيل يشتريه الرجل
فلا يقطعه ويبدوله في تركه حتى يخرج سنبله شعيرا او خطه وقد اشتراه من اصيل على الباء
خوام او هو على الصلح فقال ان كان اشتراط حين اشتراه ان شاء قطعه وان شاء تركه كما هو
حق يكون سنبلا ولا فلا ينبغي له ان يتركه حتى يكون سنبلا عنه عن ابن محبوب عن
ابن ابي ايوب عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام نحوه وزاد فيه فان فعل فان عليه
طسقه ونفقته وله ما خرج منه سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن النعمان
عن زاذان عن ابي عبد الله عليه السلام في زرع بيع وهو خشيش ثم يسنبل قال لا بأس اذا قال
ابتاع منك ما يخرج من هذا الزرع فاذا اشتراه وهو خشيش فان شاء اعفاه وان شاء تركه
على ابن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن بكير بن اعين قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني
شراء الزرع الاخصو قال نعم لا بأس من عنده عن زاذان عن ثوب القصيل
اخصو ثم تركته ان شئت حتى يسنبل ثم تصدك وان شئت ان تعلقه وابتاعك قصيلا فلا بأس به
قيل ان يسنبل فاما اذا سنبل فلا تقطعه رأسا رأسا فانه فساد الحسن بن محمد بن سماعة عن
محمد بن زياد عن علي بن خنيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشتري الزرع قال اذا كان
قد يشرفا صاماما الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن مغوية بن عمار قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يشتري الزرع مما لم يسنبل فلا تكتب تشتري اصل فلا بأس بذلك
لما ثبت فلا تكتب صلا لم يكن في ذلك ما لا يكون في هذا الزرع من الكراهة دون الخطأ والخبأ
الاول على الجواز وضع الزرع وما تضمنته رواية علي بن خنيس من انه لا بأس ان قد يشرفا صاماما
الاستظهار دون الخطأ لم يكن كذلك على ما تضمنته الاخبار **باب** النهي عن الاحتكاك الحسين بن سعيد
عن فضالة عن اسمعيل بن ابي زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجترأ الطعام الا على سهل بن
نواحة عن محمد بن محمد بن ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله الجالب فخر طهركم عن علي بن ابراهيم

حيث شاء

الخطوة

ارباحه يقتضيه

او القصيل الا

تعلقه

في النهي عن الاحتكار

٤١٣

عن أبي بصير عن النوفلي عن الشكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال المحكورة في الخصب أربعون يوما وفي
 الغدة والبلاء ثلاثه ايام فإزاد على الأربعين في زمان الخصب فصاحبه ملعون وما زاد في السنة على
 ثلثة ايام فصاحبه ملعون اسلم بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال ليس المحكورة الا في الخطر والتعريف والتراب محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبد الله بن
 منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال فقد الطعام على عبد رسول الله صلى الله عليه واله فاقى السلوك
 فقالوا يا رسول الله قد فقدنا الطعام ولم يبق شيئا عند فلان فربيع قال فحمد الله واشنى عليه لم قال يا فلان
 ان المسلمين ذكروا ان الطعام قد فقد الاشياء عندك فاخرجه وبعه كيف شئت ولا تتخسسه
 محمد بن أحمد بن يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن وهب عن الحسين بن عبيد الله بن صفوان عن
 أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليه السلام انه قال رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه واله
 انه من المحكرين فامر بحرقهم ان يخرج الى بطون الاسواق حيث ينظر الابصار اليها فقل لرسول الله
 صلى الله عليه واله لو قومت عليهم فغضب حتى عرف الغضب في وجهه فقال انا اقوم عليهم انما
 السعالي الله تعالى يرفعه اذا شاء ويخفضه اذا شاء قال الشيخ رحمه الله الا اجاعة في النهي
 الاحتكار على كل حال وقد روي ان المخطور من ذلك هو انه اذا لم يكن في البلد طعام غير الذي
 المحكرو يكون واحدا فانه يلزمه اخراجه بغيره الله كفضل النبي صلى الله عليه واله ورضي
 عمل هذا الاخبار المطلقة على هذه المفيدة كما بينا في مواضع كثيرة وروى في ما قلناه على بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال المحكورة ان تشترط طعاما
 في المصروف فتحكره فان كان في المصروف طعام او باع غيره فلا بأس بان يلبس بلبنة الفضل قال وسألت عن
 الزيت فقال اذا كان عندك غيره فلا بأس بما سأكه ابو علي الاشعث عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
 طاب الفضل بن سالم عن طاب قال ابو عبد الله عليه السلام ما علك قال جانا ورا قد مت على فلان وسألت عن
 كساد فحسبت قال فما يقول من قبلك فيه قلت يقولون محكرو قال يبيعه احد غيره قلت ما يبيع من
 جزء جزء قال لا بأس بان كان ذلك من ثمنه يقال له حكيمين حرام كان اذا دخل الطعام المديونة اشتراه
 كله فربيع النبي صلى الله عليه واله فقال يا حكيمين حرام اياه ان تحكرو على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن
 أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحكرو الطعام ويتوفس به هل
 يجوز ذلك فقال ان كان الطعام كثيرا يبيع الناس فلا بأس به وان كان الطعام قليلا لا يبيع الناس فانه
 يكره ان يحكرو الطعام ويتركه الناس لم يكره طعام باب العدا الذين ثبت بينهم الشفعة

عبد الله بن صفوان

يحيى
 رسول الله
 محمد بن الحسن

من سلم قلت حنا

2. الحد الذي يثبت بينهم الشفعة

42

علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تكون الشفعة الا لشركيين ما لم يتقاسما فان اصابا واثلثة فليس لواحد منهم شفعة يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الشفعة لمن هي وفي اي شيء هي لمن تصلح وهل يكون في الحيوان شفعة وكيف هي فقال الشفعة جارية في كل شيء من حيوان او ارض او شاة اذا كان الشئ بين شرين لا غيرهما فباع احدهما مضطربا فثوبه احق به من غيره وان زاد على الاثنين فلا شفعة لاحد منهم الحسن بن محمد بن سامة عن محمد بن زياد وصفوان عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المملوك بين شركاء فباع احدهم انا احق به اكد ذلك قال نعم اذا كان واحدا احمل بن محمد عن ابن ابي عمير عن ابي الحلبي عن ابي عبد الله انه قال في المملوك بين شركاء فبيع احدهم نصيبه فيقول صاحبه انا احق به اكد ذلك قال نعم اذا كان واحدا فقل له في الحيوان شفعة فقال لا فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشفعة على رجل واحد فلو جال فالوجه في هذا الخبر ان جاله على ضرب من التقية لانه مذهب بعض العامة واما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دار فباعها رجل وطريقا واحدا في عرضة الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشركائه في الطريق ان ياحدا بالشفعة فقال ان كان باع الدار وحول بابها الى طريق غيظك فلا شفعة لهم وان باع الطريق مع الدار فله الشفعة احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي الحسن عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام دار بين قوم اقدموها واخذ كل واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها تمهم فباع رجل فاشترى نصيب بعضهم اكد ذلك قال نعم ولكن سيد بابيه ونفق بابا الى الطريق او ينزل من فوق البيت ويسد بابيه وان اراد صاحب الطريق ببيعها فانهم احق به والا فهو على طريقه يعني يميل على ذلك الباب فالوجه في هذين الخبرين وان كان الاصل فيما منصور بن حازم وهو واحد احد شيئين احدهما ان يكون المراد بالقوم شركاء واحدا وانما يكون تجوز في اللفظ وانما جازم بالفهم والوجه الثاني ان غلله على ما حملنا عليه الخبر الاول من التقية دون ما يجب العمل عليه من واجب الشرع واما ما رواه الحسن بن محمد بن سامة عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في الحيوان شفعة فلا ينافي ما قلناه من الاخبار لان الاخبار التي قد منها على ضربين منها

ۛۛ
ۛۛ

اختلاف الراهن والمرقن في مقدار الرهن

٤٩

على عليه السلام في الحيوان وغيره لك فاما اذا اهلك من قبل نفسه او من جهة غيره لم يلزمه شيء وكان له الرجوع على صاحبه بما عليه والذي يدل على ما قلناه ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاء عن ابيان عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرهن اذا اضاع من عند المرهق من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن فاخذه وان استهلكه تراد الفضل يحمل بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرهن اذا ضاع عند المرهق من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن واخذه وان استهلكه تراد الفضل فيها بينهما احمد بن محمد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن الرهن بمائة درهم وهو يادى ثلث مائة درهم فهلك اكل الرهن يرد على صاحبه ما بقي درهم قال نعم لانه اخذ رهنا فيه فضل وصتيه قلت فيهلك نصف الرهن قال حساب ذلك والذي يصند ما قدمناه من الروايات ما رواه احمد بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يرهن العلام او الدار فيصيبه الافة على من يكون قال على مولاه ثم قال ارايت لو قتل قتيلا على من يكون قلت هو في عتق العبد قال لا ترى له يذهب من مال هذا ثم قال ارايت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد وبلغ مائتي دينار لمن كان يكون قلت لمولاه قال وكذلك يكون عليه يكون له فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ارعنت عبدا او دابة فاقا فلا شيء عليك وان هلك الدابة فاقا العلام فانت ضامن فالوجه فيه ايضا ما قدمناه وهو ان يكون سبب هلاكها او سلبها لعلامة شيئا من جهة المرهق فاذا لم يكن كذلك فلا يلزمه شيء وكان حكم ذلك حكم الموت سواء

باب انه اذا اختلف الراهن والمرقن في مقدار الرهن على الراهن

الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يرهن من صاحبه رهنا لا يئنه بينهما فادعى الذي عنده الرهن انما يلف درهم وقال صاحبه للرهن انه بمائة قال لا يئنه على الذي عنده الرهن انه بالتمس درهم وان لم يكن بينهما فلفي الراهن اليدين عنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن الفخري القمي عن سليمان بن جبير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل رهن عند صاحبه رهنا لا يئنه بينهما فادعى الذي عنده الرهن انه بالتمس درهم وقال صاحبه للرهن انه بمائة فقال لا يئنه على الذي عنده الرهن انه بالتمس

الزور

العبد

فإن لم يكن له بيتة فعلى الذي له الرهن المين أنه بماية الحسين بن محمد بن سماعة عن
غير واحد عن إبان عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اختلفنا في الرهن
فقال أحدهما رهنه بالف وقال الآخر بماية درهم قال يستل صاحب الف البيئة فإن لم يكن له
بيئة حلف صاحب المائة فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن النوفلي عن السكوني
عن حمزة عن أبيه عن علي عليه السلام في رهن اختلف فيه الرهن والمرقن فقال الرهن هو بكذا وكذا
وقال المرقن هو بكذا قال على عليه السلام صيدق المرقن حتى يحيط بالشن لأنه أمينه فالوجه
في هذا الخبر أن نمله على أنه ينبغي للرهن ولا يفضل له أن يصدق من حيث أنتمه وإنما لم يكن
ذلك واجبا عليه ولا زكاه والواجب في الحكم ما تضمنته الأخبار الأولى **باب إذا اختلفت**
نفسان في متاع في يد واحد منهما فقال الذي عنده أنه رهن
قال الآخر أنه ودية أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عباد بن صديق قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن متاع في يد رجلين يقول أحدهما استودعته وكذا يقول هو رهن قال فقال
القول فيه قول الذي يقول هو رهن عندي إلا أن يأتي الذي ادعاه أنه أودعه بشهود الحسن بن
محمد بن سماعة عن غير واحد عن إبان عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اختلفنا
في الرهن فقال أحدهما هو رهن وقال الآخر هو ودية قال على صاحب الودية البيئة فإن لم يكن له
حلف صاحب الرهن فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام
قال إنني رجل رهن عنده صاحبه رهنًا فقال الذي عنده الرهن أرقنته بكذا وكذا وقال الآخر أنا
هو عند الودية فقال البيئة على الذي عنده الرهن أنه بكذا فإن لم يكن له بيئة فعلى الذي
له الرهن المين فلا ينافي في الأخبار الأولى لأنه إنما قال عليه البيئة في مقدار ما على الرهن دون
أن يجب عليه البيئة على أنه رهن وهو مطابق لما روينا في الباب الأول وإنما يجب في هذا
الباب البيئة على صاحب الرهن بأخا ودية ولو قال بكذا من ذلك أن عليه شيئًا إلا أنه أقل
ما يذكروه الرهن كان عليه نمين دون البيئة حسب ما تضمنته الباب الأول **باب**
وجوب ذالودية إلى كل حد أحمد بن محمد عن البرقي عن
فضيل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلاً من مواليك مالا لقيمة
والرجل الذي عليه المال رجل من العرب فيقدر على أنه لا يعطيه شيئًا والمستودع رجل خبيث
خارجي شيطان فلم يبع شيئًا فقال لي قل له رد عليه فإنه أقمته عليه بأمانة الله فأما ما

استودعته
أنه

سرواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن شيرو عن القم بن محمد عن سليمان بن داؤد عن حفص بن غياث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم أو مئاة أو اللص سلم هل يرد عليه قال لا يرد على صاحبه فعل ولا كان في يده بمنزلة اللقطة فيصيدها فيعرفها حولا وان اصاب صاحبها رقبها عليه ولا تصدق بها فان جاء بعد ذلك خبره بين الاجر والقرم فان اختار الاجر فله وان اختار القرم عزم عليه وكان الاجر له فلا ينفى في الخبر الاول لان هذا الخبر يخص من يعلم ان عين ما اودعه اللص غضب في يجوز ان يمنعه اياه ويرد على صاحبه على الشرأقط المذكورة في الخبر فاما اذا لم يعرفه بعينه غضبا فلا يجوز حبه عنه فيجب عليه على كل حال **باب**
ان العارية غير مضمونة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على مستعير عارية وصاحبها العارية والودعية مؤتمن عنه عن فضالة عن ابا ن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن العارية يستعيرها الانسان فتهلك او تشرق فقال اذا كان امينا فلا عزم عليه عنه عن الضر عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية فقال لا عزم على مستعيرها ولا اذا اهلك اذا كان مأموفا **احمد بن محمد بن يحيى** عن هارون مسلم عن سعد بن زيا عن جعفر بن محمد عليها السلام قال ممته يقول لا عزم على مستعير عارية اذا اهلك او سرق او صاعت اذا كان المستعير مأموفا فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن جعفر عن ابيه عن وهب عن ابيه ان عليا عليه السلام قال من استأجر عبدا ملوكا لقوم ضيق فوضا من ومن استأجر حرا صغيرا في ييب فوضا من فهذا الخبر يحمل وجوها أحدها انه انما تقمن اذا استأجر من غير ما لكه فلما اذا استأجر من مالكه فليس عليه لضمان يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندی عن صفوان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام وابي ابراهيم عليه السلام قال اذا استمرت عارية بنيرا ذن صاحبها فتهلك فالمستعير ضامن والوجه الثاني ان يكون فوط في حفظه او تقدي حتى هلك فلا اذا كان كذلك كان عليه ايضا الضمان يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عامر عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال قضوا امير المؤمنين عليه السلام في رجل اعار عارية فتهلك من عنده ولم ينفها غايلة فقتضى لا يغيرها الما ولا يغيرم الرجل اذا استأجر الدابة ما لم يكرهها او يغيرها غايلة والوجه الثالث ان يكون اشترط عليها الضمان فانه يغيرم اذا كان لا مر على ذلك يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان

صاحب

عن ابن مسكان قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يضمن العارية إلا أن يكون اشترط فيها ضماناً
الآل فاندر فافاض مضمونة وان لم يشترط فيها ضماناً فالحق عن أبيه عن النبي عليه السلام عن حماد عن
أبي عبد الله عليه السلام قال صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان وقال إذا هلكت المأخوذة
المستعير لم يضمنه إلا أن يكون قد اشترط عليه علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن نضر
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام أنه قال جميع ما استعرت فاشترط عليك لوزك والذهب كذا
لك وان لم يشترط عليك **باب أن المضارب يكون له الرجح بحسب ما**
يشترط وليس عليه من الخسائر شيء **أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي المغيرة عن أبي**
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لما ل المال الذي يبيع به مضاربة له من الرجح وليس عليه من الخسائر
شيء إلا أن يخالف أمر صاحب المال **أحمد بن محمد بن عبد الله بن جيله عن أحمد بن**
عمر عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن مال المضاربة قال الرجح بينهما والوضيعة على المال
عنه عن صفوان عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى أمر
المؤمنين عليه السلام في تاجر اتجر بمال واشترط نصف الرجح فليس على المضارب ضمان وقال أيضاً
من ضمن مضاربة فليس له إلا رأس المال وليس له من الرجح شيء فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى
عن الحسن بن محبوب عن الكاهلي عن أبي الحسن موسى عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة
يجعل له شيئاً من الرجح متى فابتاع المضارب متاعاً فوضع فيه قال على المضارب من الوضيعة بقدر
ما حصل له من الرجح فلا ينفى في الأجر الأول لأنه لا ينفى من الرجح بل على أنه إذا كان المأخوذة بينهما شركة فأن
يكون الرجح والنقدان بينهما وأما أطلق عليه لفظ المضاربة مجازاً لأنه كان المال كله من جسمه وإن
جعل بعضه ديناً عليه مع الشركة والذي يكسب عما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
بن أحمد عن ثعلبة عن عبد الملك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء يعني أبا يوسف وأبا حنيفة فقلت
أفي لا يزال يدفع المال مضاربة إلى الرجل فيقول قد ضاع أو قد ذهب قال فادع إليه أكثر قرضاً
والباقي مضاربة نسألك بأبي عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال لا يجوز عن علي بن الحكم عن عبد الملك
بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام هل يستقيم لصاحب المال إذا أراد الاستيثاق
لفقه أن يجعل بعضه شركة ليكون أرفق له في ماله قال لا بأس **باب ما يكون أجرة الأجير**
أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم بن سامة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال لا تؤجر الأجير بالخط ولا بالشعر ولا بالتمزج ولا بالإنفاق ولكن بالذهب والفضة

لان الذهب والفضة مضمون وليس هذا بمضمون محمل بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان بن يحيى بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا تستاجر الارض ثاباً لثمن ولا بالحنطة ولا
بالشعير ولا بالاربعاء ولا بالنخاف قلت وما الاربعاء قال الثوب والنخاف فقول الماء ولكن يستلها
بالذهب والفضة والنصف والثلث والرابع **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن
الحلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل الارض بحنطة مساة ولكن بالنصف والثلث
والرابع والخميس لا بأس قال لا بأس بالمرزومة بالثلث والرابع والخميس قال الشيخ قدس الله روحه
هذه الاخبار كلها مطلقة في كراهية اجارة الارض بالحنطة والشعير فينبغي ان نقيدوها ونقول
انما ذكره ذلك اذا اجروها بحنطة يزرع فيها ويعطي صاحبها منها واما اذا كان من غيرها فلا بأس
بذلك على ذلك ما رواه **علي بن ابراهيم** عن صالح بن السندی عن جعفر بن بشير عن موسى بن بكر
عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اجارة الارض بالخبرة بالطعام قال ان
كان من طعامها فلا خير فيه **محمد بن الحسن** الصفار عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن ابي برة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اجارة الارض بالخبرة بالطعام قال ان كان من طعامها فلا
خير فيه **باب من استاجر ارضاً بثمن معلوم ثم اجروها بالكثير من ذلك**
سهل بن زياد عن ابن فضال عن ابي المعمر عن ابراهيم بن ميمون عن ابراهيم بن المشيقي عن ابي عبد
الله عليه السلام وهو يبيع عن الارض يستاجرها الرجل ثم يجرها بالكثير من ذلك قال ليس به بأس
الارض ليست بمنزلة البيت ولا الجيران فضل البيت حرام وفضل الاجير حرام **احمد بن محمد** بن الحسن بن محبوب
عن خالد بن حوز عن ابي حنيفة النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يتقبل الارض
من الدعاين فيجرها بالكثير ما يتقبل بها ويقوم بها يحفظ السلطان قال لا بأس به ان الارض
ليست مثل الاجير ولا مثل البيت ان فضل الاجير البیت حرام **علي بن ابراهيم** عن ابن ابي عمير عن ابي المعمر عن ابي عبد
الله عليه السلام في الرجل يستاجر الارض ثم يجرها بالكثير ما استاجرها قال لا بأس به ان هذا ليس كما كانوا يجرها
ان فضل الحانوت الاجير حريم قال الشيخ قدس الله روحه هذه الاخبار مطلقة في جواز اجارة الارض بالكثير ما
استاجرها وينبغي ان نقيدها احد شياء اما ان نقول يجوز له اجارتها اذا كان استاجرها بثمن
او ثاباً او معلومة ان يجرها بالنصف والثلث والرابع وان علم ان ذلك اكثر يدل على ذلك
ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن علي بن الحكم عن ابيان عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل استاجر من السلطان من ارض له خراج يدسها

محمد بن الحسن

الاجارة
ان يبيع
ان يبيع
الاجارة
ان يبيع
ان يبيع

محمد بن الحسن

الاجارة
ان يبيع
ان يبيع
ان يبيع
ان يبيع
ان يبيع

في استأجر رضا بن معلوم

مساة او بطعام مستحق ثم اجرها وشروط من يجوزها ان يقبل من النصف واقل من ذلك واكثر وله في الارض
بعد ذلك فضل يصلح له ذلك قال ثم اذا حفر نورا او حفر لم حلا يفتيه ثم يذ لك عليه ذلك والثالث
انه يجوز مثلا اذا استاجر بها بالثلث او الربع ان يوجرها بالنصف لان الفضل انما يحرم اذا
كان استاجر يدبرهم واجرها اكثر منها واما على هذا الوجه فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه
ابن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الكريم عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان تقبل الارض
بالثلث او بالربع فاقبلها بالالف درهم واقبلها بالالفين قال لا يجوز قلت كيف
جاء لاهول ولم يجز الثاني قال لان هذا مضمون وذلك غير مضمون محمل بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قبلت ارضا فبها نصفه فلا
تقبلها باكثر مما تقبلتها به وان قبلتها بالنصف الثلث فذلك ان تقبلها باكثر مما تقبلتها بالالف والنصف
مضمونان ومنها انه انما اجاز ذلك اذا احدث فيها حدا فاما قبل ذلك فلا ينبغي وهو يدل
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان عن اسماعيل بن
الفضل الحاشي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل استاجر ارضا من ارض الحراج
بدراهم مساة او بطعام معلوم فيوجرها قطعة او جريا جريا فبئى معلوم فيكون له
مقتل ما استاجر من السلطان ولا يفتى شيئا او يوجرها تلك الارض قطعا على يعطيهم البند
والنفقة فيكون له في ذلك فضل على اجارته وله ثرية الارض وليست له فقال اذا اشتكت
ارضا فامقتت فيها شيئا او رمت فلا بأس بما ذكرته منها انه يجوز ان يوجر بعضها منها باكثر
سالى جارة الارض ويتصرف هو في الباقي من ذلك يجوز من ذلك وان قل يدل على ذلك
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم احدهما عليه السلام
قال سالت عن رجل يستكرى ارضا بباية دينار فيكوت نصفها نجسة وتسعين دينارا وهو
يقبها قال لا بأس باب الصانع يعطي شيئا ليصلح فيفسد هل يضمن
اهم لا على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن القصار يعيد قال كل جدير يطي الاجر على ان يصلح فيفسد فهو ضامن عنه عن
ابيه عن النوفلي عن ليكنوف عن ابي عبد الله قال كان امير المؤمنين يضمن القبايع والقصار والصائغين
على اربعة النامس وكان لا يضمن من الفرق والحرق والشرا القالب على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي نجران عن صفوان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن القصار يعيد اياهم

من
يعينهم

الاجور

يؤجر

والشور

عن ابراهيم
ابن ابراهيم

واشترط عليه ان يعطى في وقت قال اذا خالنا خرج الثوب بعد الوقت فهو ضامن على عن ابراهيم
اسماعيل بن ابراهيم قال سالت الرضا عليه السلام عن القصار والصانع يضمنون قال لا يصلح ان
الابعدان يضمنوا وكان يونس يعلى به وياخذ على بن ابراهيم عن ابيده عن النوفلى عن السكونى عن اب
عبد الله عليه السلام ان اسير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل استاجر رجلا ليصلح بابا نضرب به لسمار
فانصدع الباب فضمنه امير المؤمنين عليه السلام احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن اسماعيل عن
ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الثوب دفعه الى القصار فيخرجه قال اغرمه فلانك
انما دفعته اليه ليصلحه ولم تدفع اليه ليعينه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القصار هل عليه ضمان فقال نعم كل من يعطى الاجر ليصلح فيفسد
ضامن فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الصباغ والقصار فقال ليس بضمان قال وجه في هذا الخبر ان يحمل على
الصباغ اذا كان مامونا ليقب لصاحبه الا يضمن وان كان ذلك ليس بواجب يدل على ذلك ما رواه
ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام يضمن
القصار والصانع احتياطا وكان ابي يتولى عليه اذا كان مامونا الحسين بن سعيد عن ابن فضال
عن ابي المغيرة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام يضمن القصار والصانع
بمخاطبة على اموال الناس كان ابو جعفر عليه السلام يفضل عليه اذا كان مامونا ويترك ما ذكرناه بيا ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن السخدي عن علي بن الحكم عن اسماعيل بن الصباح قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن القصار فيلزم اليه المتاع فيخرجه او يخرجه فيخرجه قال نعم غرمه ملجئت يداه انك اعطاه
ليصلح لم يقطعه ليعينه عنه عن ابن رباط عن منصور عن بكير بن حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يضمن القصار الا ملجئت يداه وان اقمه حلفته **باب من اكترى اية الى موضع**
فلان ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة الحسن بن محمد بن سماعة عن المشي عن ابان
عن الحسن بن زياد الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكترى من رجل اية الى موضع فلان
الموضع الذي يكرى له فمقت الدابة فقتل هو ضامن وعليه الكرا بقدر ذلك احمد بن محمد بن
عمر بن ابي ولاد قال اكترى نبلا الى قصرين فيبصره فاما ما رواه ابدا او كذا او خرجت في طلب عزمي
فما صرت قرب مظلوك فمضيت ن صاحبى توجه الى النبل فتوجت نحو النبل فلما اقيت النبل فخرجت
انه توجه الى بغداد فاتبعته وظفرت به وفوجت فيها سني وبنيته ورجعت الى الكوفة

عن فضالة

عن ابي
بكر

بكر

بكر

ذهابا بحسين خمسة عشر يوما واخبرت صاحب البغل بعد ذلك واددت ان التحلل منه مما صنعت في
 فبذلك له خمسة عشر يوما فاني ان يقبل فتراضينا يا بني خيفة فاحرقه بالقصة واخبر الرجل فقال
 لي ما صنعت يا ابن بعل فقلت قد جئت سليما قال ثم بعد خمسة عشر يوما قال تريد من الرجل قال اريد
 بعل فقلت حبه على خمسة عشر يوما فقال لي ما اري لك حقا لانه اكثره الى قصر بني هبيرة فقال
 وركبه الى ايسل والى بغداد فغنم قيمة البغل وسقط الكراخا لرد البغل سليما وقضته لم يلزمه كرا
 قال فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يشترج فوجته ما اتقى به ابو خيفة واعطيته شيئا وقلت
 منه وحيث تلك السنة فاخبرت ابا عبد الله عليه السلام بما اتقى ابو خيفة فقال في مثل هذا القضاء
 وشبه تمنع السماء ماؤها وتمنع الارض زكاتها قال فقلت لا يا عبد الله عليه السلام فاسترى انت قال
 اري له عليك مثل كرا البغل ذهبا من الكوفة الى النبل ومثل كراي البغل من النبل الى بغداد ومثل كراي
 من بغداد الى الكوفة توفيها اياه قال قلت له جعلت قدالة فقد علمتته بدراهم فلي عليه علفه قال لا
 فاصفقت طرايت لو عطي البغل او نفق اليس كان يلزمني قال ثم قيمة البغل يوم خالقه قلت فان احاب
 البغل كسر دبرا وعقر قال عليك قيمة ما بين القعة واليب يوم تروء عليه قلت في يرف ذلك قال انت
 وهو اما ان يلف هو على القيمة ويلزمك فان رث اليمين عليك فخلعت على القعة لبيك واياي منا
 البغل بشور يمدون ان قيمة البغل يوم اكترى كذا وكذا فيلزمك قلت في اعطيته دراهم وخرج
 وحلفه قال فما رضى احلك حين قضى عليه بوجيفة بالظلم والجور ولكن ارجع اليه واخبره بما
 افتيتك به فان جلتك في حالي بعد معرفته فلا تلحق عليك بعد ذلك قال ابو كاد فلما انصرفت من وحي
 ذلك لتيت للمكاري فاحرقه بما اتقاني به ابو عبد الله عليه السلام وقلت له قل اشئت حتى عطيك
 فقال تعجبت لي جبرين عكذ ووقع في قلبه له التفضيل وانت في حالي وان اردت ان ارد عليك الذي
 اخذت منك ضلت فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاعي الحسين بن علوان
 عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابياته عليهم السلام انه اتاه رجل ثكاري ابة فهلك فاقوله كان
 الموت فضنه الشرح لم يعجل عليه كراي قال وجه في هذا الرواية ضرب من القية لانها موافقة لما ذكره
كتاب النكاح ابواب تحليل الرجل جاريتا لغيره باب انه يجوز
 ان يحل الرجل لغيره لغيره اخبرني احمد بن عبيد عن ابي الحسن علي بن محمد بن الزبير الكوفي
 عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي عن العلاء بن رزين عن
 محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن رجل عمل لغيره فوج جاريتة فقال هي لهما

تخصيص

قوله دراهم يخرج
 ما طهره اربعة ايام
 لزمه ذ

حين
 حلال

احل فتا حنك على اخويه عن ابيهما عن عبد الله بن بكير عن خريس بن عبد الملك قال ابا بلان
 على الرجل جارية لاخيه حنك عن جعفر بن محمد بن حكيم عن كرام بن عمرو عن محمد بن صالح بن ابي
 عليه السلام قال قلت له الرجل على اخيه فرج جارية قال نعم لا بأس به ما احل له ما احسن عن محمد بن عبد الله
 عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مضارب قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما يحسن حنك
 الجارية تحتك وتصلب منها فاذا خرجت فاردوها الى ما يحسن بن يعقوب عن مدة من اصحابنا عن سهل
 بن زياد و محمد بن يحيى عن احمد بن محمد و علي بن ابراهيم عن ابيه جيبا عن ابن محبوب عن ابن رباب عن ابي بصير
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة احلت لابن جارية قال هو له حلال قلت انما احل له فنهانا
 لا انما احل له ما احلت له حنك عن مدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر
 الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل على اخيه فرج جارية قال نعم ما احل له ما احسن
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن امرأة احلت لي
 جارية فقال ذلك لك قلت انما كانت تخرج فقال كيف لك بما في قلبها فان طلت انما تخرج فلا قاما سارا
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت عن رجل
 على فرج جارية قال احب ذلك فليس فيه ما يقتضي تحريم ما ذكرناه لانه ورد في الكراهية وقد ورد
 عليه السلام بذلك في قوله لا تمتك تلك الوجه في كراهية ذلك ان هذا ما ليس هو اقصا عليه احد من ائمة
 وما يشعرون به علينا فالتمسوا هذا سبيلا افضل ان لم يكن حراما يجوز ان يكون انما كره
 ذلك اذا لم يشترط حرية الولد فانما اشترط ذلك فقد نزلت هذه الكراهية بديل على ذلك ما رواه
 الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل
 فرج جارية قال اني اكره هذا كيف يصنع ان يحل حلت قلت فقول ان يحل حلت منك فلو كان
 بأس بهذا قلت فالرجل يصنع هذا باخيه قال لا بأس فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن
 عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن جلد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لما قال قتول زوجها
 جارية قال لا يحل له فرجها الا ان تبينه او يقب له قال الوجه في هذا الخبر ان محله قوله اذا قال لها
 لك ما دون الفرج من خدمتها لان من العلوم من عادة النساء ان لا يملكن ازواجهن من ولى ما
 قيل واذا كان الامر على ما قلناه لم يحل له فرجها على حال فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام انه سئل
 عن المولا يحل له ان يطعمه لانه لا يملكه غير تزويج اذا احل له مولا قال لا يحل له قال الوجه في هذا الخبر ان محله

٢٢
 احمد بن محبوب عن
 ابن ابي له

٢٢
 عن محمد

في حكم ولد الجارية المحللة

٤٥

بالمال كحدون الحر وأوجه في الكرامة ذلك أن هذا النوع من التحليل هو كالتبليك للغير فجع البائز
 فهو في الحقيقة يستبيع وطيبا بالملك فإذا كان العبد لا يبيع أن يملك لم يأت هذا فيه ويجوز أن يكون المراد
 بالتحليل إذا حل له جارية في المحلة غير معينة فأنها لا تحل له بل ينبغي أن يعين على الجارية التي تريد تحليلها
 له يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن فضيل عن أبي راشد قال قلت لأبي عبد الله
 عليه السلام لو كاسي في يدي مال فساكنه ان يحل له ما اشتري من الجوارى فقال ان كان يحل لي
 أحل لك فهو لك حلل فقلت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان أحل لك جارية صبيها في لك
 حلل ان قال اشتري منهن ما شئت فلا تنفاه منهن شيئا إلا ما دام له الأجرية يراها فيقول هي لك حلل
 ان كان لك ثمن مال فاشتري من مالك ما بدا لك **باب حكم ولد الجارية المحللة على**
 الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن ابان بن عثمان عن خريس بن عبد الملك قال قلت لأبي
 عبد الله عليه السلام الرجل يحل أخيه فج جارية قال هو له حلل قلطان جاءت بولد منه فقال هو لولي الجارية
 ألا ان يكون اشترط على مولى الجارية حين أحلها له ان جاءت بولد فهو **الحسين بن سعيد** عن فضال
 بن محبوب عن ابان بن عثمان عن الحسين بن المطهر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جارية الفرج قال لا بأس
 به قلت فان كان منه ولد فقال لصاحب الجارية ألا ان يشترط عليه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن **الحسين**
 بن محمد عن سليم الفراء عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يحل جارية فقال لا بأس بذلك
 قلت فان أولدها قال يضم اليه ولده وتروا جارية على مولاها وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي
 بن الحكم عن داود بن النعمان عن اسمعيل بن حمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يحل جارية **خمس**
 أو حرة هل جارية لها أخيه قال بلى له من ذلك ما أحل له قلت فجاءت بولد قال يلحق بأخيه من أبويه
 ما رواه محمد بن الحسن الصقار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن عبد الله
 بن محمد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لأخيه جارية لك حلل قال قد حللت
 قلت فأنها ولدت قال المولد له والام للولي وأقرب لأحب للرجل إذا فعل محررا باختيار بين عليهما
 وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبي عمير عن سليمان بن حماد عن حماد بن عيسى
 قال قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل يحل جارية لأخيه قال لا بأس به قلت فأنها جاءت بولد قال ضم
 اليه وتروا جارية على صاحبها قلت ان لم يراد في ذلك قال له قد لا ترون له في ذلك وهو كالأمة
 ان يكون ذلك فليست هذه الأخاء وما فيه للأخبار والآلة من وجهين أحدهما انه ليس بشيء منها
 يلحق المولد بأخيه ويضم اليه ولذا وان لم يشترط بول هو محمل وإذا وقعت الأخبار بالحق قد متناها

عن
 أحمد بن محمد
 فضيل

الحسن

عن
 الحسين
 بن سعيد

عن
 علي
 بن الحكم

أنه

وانه متى شرط كان لاحقابه ومتى لم يشترط كان ملوكا وجب ان تحمل هذه الاخبار على ذلك المصلحة و
 ليس قوله انه اذن له وهو لا يامن ان يكون ذلك بائع من ان يكون شرط انه لو كان هناك
 ولد كان لاحقابه وانما لم ياذن له في الاقضاء اليها على وجه يكون منه الولد في اغلب الاوقات
 بل امره بالقرز وان كان شرط ان لو حصل ولد كان لاحقابه بحرية حسب قدماء ومتى حملنا على هذا
 الاخبار وعلى ظاهرها في انه يلحق الولد بالحرية على كل حال احتبنا ان نغذف الاخبار الاولى التي تضمن ذلك
 الشرط وذلك لا يجوز بل ينبغي ان تستلكت طريقا نخرج فيه بين الاخبار والوجه الاخر في هذا الاخبار
 ان تحمل قوله عليه السلام بضم اليه ولده على ان المراد به بالثمن لان ولده لا يجوز ان يكن من استرقا
 بيل يلزم ان يعطى اياه بالقيمة يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن جميل بن صالح عن خريس بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يملك اخيه جارية ويملك
 تخرج في حوائجه قال في الحلال قلت رايت ان جاءت بولد ما يصنع به قال هو لولي جارية الا ان يكون
 اشترط عليه حين احلها له انها ان جاءت بولد فهو حر وان كان فعل فهو حر قلت في ذلك قال ان كان له
 مال اشتراه بالقيمة محمل بن الحسن القصار عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابي
 عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام في امرأة قال لرجل فرج جارية لك حلال فوطئها فولدت فليقوم الولد
 عليه بقيمة باب ندر اعني ذلك لفظ التحليل دون العارية محمد بن يعقوب

بقيته

الحسين

الكان

على عن ابيه عن ابن ابي عمير قال اخبرني قاسم بن عروة عن ابي العباس الجبالي قال سأل رجل ابا عبد الله
 عليه السلام ونحن عنده عن عارية الفرج فقال حرام ثم مكث قليلا وقال لكن لا باس بان يحمل الولد
 جارية لاخيه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن يونس عن ابيان بن عثمان عن الحسن بن محبوب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عارية الفرج قال لا باس به قلت فان كان منه ولد فقال الصالح
 الا ان يشترط عليه فالوجه في هذا الخبر ان يحمل سؤال السائل عن عارية الفرج على ضرب من القز و
 ان يكون مراده بذلك التحليل الذي قد مناه وانما سماها عارية من حيث لم يكن عقدا امودا ولا
 ملكا واما فاشبه العارية التي لصاحبها استرعاها فاطلق عليه اسماء وان كان عند الحق لا يجوز اطلاقها
 حسب ما يقتضيه الخبر الاول ابواب السنة باب التحليل المتعجل بن يعقوب
 عن علي بن ابي بصير عن سهل بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه جميعا عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد
 عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال نزلت في القرآن فما استمتعتموه منهن
 فأنوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيها تراخيكم به من بعد الفريضة محمله عن محمد بن سنان

ابو جعفر

عن الفضل بن شاذان عن ابن مسكان قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول كان على عليه السلام يقول
 لا ما ينبغي له من العلم بالمتن لا ينبغي له من العلم بالمتن لا ينبغي له من العلم بالمتن لا ينبغي له من العلم بالمتن
 بن عثمان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال المتن نزل بها القرآن وجرت بها الشريعة من
 رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله عليه وآله
 قلت لا في الحسن عليه السلام جعلت ذلك لا لئلا يزوج المتن ذكره هنا أو تشامت بها فاعطيت الله هذا
 بين الركن والمقام وجعلت على في ذلك مذركا وصيا ما ألتزجها ثم إن ذلك شق على وندمت
 على مبني ولكن بيدي من القوة ما ألتزج في العلانية قال فقال لي ما حدث الله أن لا قطيعه
 والله لئن لم تطلع له نصيخته فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان
 عن ابن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله الحرام
 الأهلية وكماح المتن فالوجه في هذه الرواية أن يحملها على التقية لأنها موافقة لمذاة العامة
 فلاخبار الأئمة موافقة لظاهر الكتاب إجماع الفرقة المحقة على موجبها فيكون العمل بما دون هذه الرواية
 الشاذة باب أنه لا ينبغي أن يقتنع بالأبالمؤمنة العارفة العفيفة دون غيرها
 الفاجرة محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن العباس بن موسى عن اسمعيل بن عمار
 عن أبي سارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عنها من المتن فقال لا لئلا يزوج الأئمة أن الله تعالى
 يقول والذين هم لفروجهم حافظون فقال لاقتنع فرجك حيث لا تأمن على دمك من غير علي بن
 إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن الفضل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة الحسناء
 الفاجرة هل يجب للرجل أن يقتنع بها يوما أو أكثر فقال إذا كانت مشهورة بالزنا فلا تقتنع منها ولا تكلمها
 عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد البرقي عن داود بن اسمعيل الخزاز عن محمد بن الفضل قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتن فقال نعم إذا كانت عارفة قلنا فإن لم تكن عارفة قال لا تقتنع
 عليها وقل لها فإن قلت فلو وجبوا أن ابت أن يرضى بقولك فذهبوا وأياكم والكواشف والذوا
 والبنايا وذوات الأزواج قلت ما الكواشف قال اللاتي يكاشفن ويموتن معلومة ويزنين قلت
 فالذواهي قال اللواتي يدعون إلى الفسق وقد عرفن بالنسب قلت فاليها يا قال المعروفيات بالزنا
 قلت علوات الأزواج قال المطلقات على غير المتن فأما ما رواه أحمد بن محمد عن أبي الحسن
 على من بعض أصحابنا يرضه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال لا تقتنع بالمؤمنة منذ لها نسب الخبر فتقول
 الأسناد مرسل ولا يترخص بما هذا سبيله على الأخبار المسندة التي تقدمنا طسوقا منها

شقي
 ع
 ع

ثالثت تأثت

ان لا

فلا تقتنع

الفضيل

يجوز هل يحمل

العيض العريض بن الحسن الفقيه
 قلت فقال

الأواني

ويمتثل مع نسبه ان يكون له ولد به اذا كانت المرأة من اهل بيت الشرف فانه لا ينفق التمتع بها لما يطعن
 اهلها في ذلك من العار ويصديها من القتل ان لم يكن ذلك محظورا فاما ما رواه محمد بن احمد
 بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن زرارة قال سأل قمارا انا عنده عن الرجل
 يتزوج الفاجرة متعة قال لا بأس وان كان التزويج الاخر فليحسن بأبيه عنه سعدان عن علي
 بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام نسأ اهل المدينة قال فواسق قلت فانزوج منهن
 قال نعم فالوجه في هذين الخنوين وما جرى مجراهما ان نكحها على الجواز والاخبار بالاولى على
 كلاهما كذا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يقع الرجل باليهودية والنصرانية وعنده حرمة حنظلة
 محمد بن عثمان عن ابيان بن عثمان عن زرارة قال سمعت يقول لا بأس ان يتزوج اليهودية والنصرانية
 متعة وعنده امرأة محصنة عن اسماعيل بن سعد لا شتره قال سألته عن الرجل
 يفتنع من اليهودية والنصرانية قال لا ارى بذلك بأسا قال قلت فالمجوسية قال آتيا
 المجوسية فلا قوله عليه السلام اما المجوسية فلا محول على ضرب من كراهية وعنده الحكم
 من غيرها فامع عدم غيرها فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان
 عن الرضا عليه السلام قال سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال لا بأس به قلت المجوسية فقال
 لا بأس به في متعة عن ابي عبد الله البرقي عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال لا بأس بالرجل ان يقع بالمجوسية عن البرقي عن فضل بن عبد ربه عن حماد بن عيسى عن
 بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام مثله فالوجه في هذا الاخبار الجواز ورفع الخطر وان كان
 الافضل التمتع بالمؤمنات لطيفات حسيا قد مناه ويزيد ذلك بيا فاما ما رواه احمد بن محمد بن
 عيسى عن موسى بن حكيم عن ابراهيم بن حنيفة عن الحسن الملقب بقل سألته الرضا عليه السلام التمتع
 من اليهودية والنصرانية فقال يقع من الحرمة المؤمنة لا من غيرها عظم حرمة لها يا ابا عبد الله التمتع بها
 محرم بن احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عمر بن يزيد عن محمد بن سنان عن ابي سعيد القاط قال سأل ابو
 عبد الله عليه السلام عن النكاح من الابكار واللوات بين الابوين فقال لا بأس الا قول كما يقول هؤلاء
 الاثنا عشرية عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن التمتع من البكر اذا كانت بين ابويها بلاذن ابويها قال لا بأس
 ما لم يقض ما هناك لتعتب بذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن الطوسي عن
 ايان عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لعبد الله اني لما انكحك تزوجت متعة لا باذن بها

أما عبد الله عليه السلام

يحيى اذا كان النكاح
 على سبيل المدام بالقبول
 يجازي في خطيئة كما في
 يذهب بغيره من الاب
 لا يخرج

بن
 عيسى

بن
 سنان

منها

عن
 القتب بالكر من
 جعفر بن
 ف

فالوجه في هذا الخبر أحد ما ان يكون البكر صبياً لم يبلغ فانه لا يجوز التمتع بها الا باذن
ابيه يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
ابراهيم بن محمد الاشعري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية عن محمد بن مسلم قال سألت عن المجاورة فيتمتع
منها الرجل قال نعم الا ان يكون صبياً فتمتع قال قلت اصلحك الله فكم الحمد الله اذا بلغت لم تمتع قال
عشر سنين ومنها ان يكون الخبز يخرج بخرج التقية يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد
بن موسى عن الفضل بن كير اللادي عن المطلب الدلال انه كتب الى ابي الحسن عليه السلام ان امرأة كانت
معها في الدار ثمة افتار وجفت نفسها فاشهدت الله وملائكته على ذلك ثم اتت باها زوجها من رجل
اخر فما تقول فكتب لتزوج الدائم لا يكون لا بولي وشاهدين ولا يكون تزويج متعة بغير
على نفسك واكرم رجلاً الله ومنها ان يكون الخبز ورد مورث الكراهية دون الخطر يدل على ذلك
ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابي عبد الله عن حفص بن النجدة عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل يتزوج البكر متعة قال يكره للعيب على اهلها باب جواز التمتع بالانكاح
بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فيتمتع بالامه باذن اهلها قال
ان الله تعالى يقول فامكروا من باذن اهلها فمكروا بن محمد بن احمد بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
الرجل يمتنع بامه ورجل باذنه قال نعم عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
بن يمتنع من الملوكة باذن اهلها وله امرأة حرة قال نعم اذا كان باذن اهلها اذا رضيت الحرة فلو كان اذنت له فحرة
يتمتع منها قال نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن يعقوب بن حقيقين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن
الرجل يتزوج الامه على الحرة متعة قال لا فالوجه فيه ان يخله على انه لا يجوز له ان يتزوجها الا باذن حرة
ما يملكه في خبر محمد بن اسماعيل بن بزيع دون ان يكون ذلك محظوراً على كل حال الى الله يعين على جمع بين اكثر من زينة
في المتعة محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن احمد بن اسحاق الاشعري عن بكر بن محمد الاودي
قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المتعة اهي من الاربع قال لا عن محمد بن يحيى عن احمد بن
محمد عن ابن محبوب عن ابن رباب عن زرارة بن اعين قال قلت ما يملك من المتعة قال كرهت
وهذه من الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي بصير قال
ابو عبد الله عليه السلام عن المتعة اهي من الاربع قال لا ولا من التبعية عن محمد بن الحسن بن
محمد بن احمد بن يحيى عن سعيد بن مسعود عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
السلام قال يكره المتعة اهي من الاربع قال تزوج منهن انما فاقن مستأجران محمد بن محمد

وارسله

٢٢
اربع

٢٢
عن علي
ابن
الحسين

يحيى عن إلباس بن معروف عن القم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن
 أبي جعفر عليه السلام في المسنة قال ليست من الأربع لا تطلق ولا تورث ولا تخرج من بيت
 وقال عبد قيس خمسة وأربعون ليلة فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن معوية بن حكيم عن
 بن الحسن بن رباط عن عبد الله بن مسكان عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن
 المسنة قال هي أحد الأربعة وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال ثلثا
 عن الرجل يكون عند المرأة ثلثا له يزوج باختياره قال لا قلت حكى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام
 اثنا عشر مثلاً لا ماء يزوج ما شاء قال لا هي من الأربع قال وجهه في هذا من الخبرين أن نكاحها على
 ضرب من الاحتياط والفضل والأخبار لا تولى على الجواز ورفع الخطر يدل على ذلك ما رواه أحمد
 بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال قال أبو جعفر عليه السلام اجعلوهن من الأربع
 فقال له صفوان بن يحيى على الاحتياط قال نعم باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود
 بن سعيد عن القم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ثلث متعة
 بغير شهود قال لا بأس بالتزويج البتة بغير شهود فيما بينه وبين الله عز وجل وإنما جعل الشهود
 في تزويج البتة من أجل الولد ولو لا ذلك لم يكن به بأس فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 صفوان عن ابن مسكان عن المعلى بن خنيس قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما يجوز في المسنة
 من اليهود فقال سجل وامرأتان تشهد ما قلت أرايت أن امرئاً واحداً قال نعم لا يجوز
 قلت رأيت أن اشفقوا أن يلزم أحداً غير يسر رجل واحد قال نعم قال قلت جعلت فداك كالمسنة
 على هذا انتهى صلى الله عليه وآله يزوجون بغير بيعة قال لا فلا ينافي الخبر الأول لأنه ليس في
 الخبر المنع من جواز نكاح المتعة بغير بيعة وإنما يتضمن ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله أنهم ما تزوجوا إلا ببيعة وذلك هو الأفضل وليس إذا كان ذلك غير واقع في ذلك
 المصود على أنه محظون كما قلنا فإنا نعلم أن ما هنا أشياء كثيرة من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل
 في ذلك الوقت ولم يدل ذلك على حظر على أنه يمكن أن يكون الخبر مودع الاحتياط دون الألباب
 لثلاثة ثلثا للمرأة أن ذلك يجوز إذا لم تكن من أهل المعرفة والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه
 الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل عن الحوث بن المغيرة قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام ما يجوز في المتعة من اليهود فقال سجل وامرأتان قلت فإن كره اليهود قال
 يجوز به سجل إنما ذلك لكان المرأة لثلاثة ثلثا في نفسها هذا الخبر باب إذا شرط ثبوت

عن
 ٢٢

التزويج تزويج

الميراث في المتعة كان ذلك جازا ورواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال تزويج المتعة ككاح عتيد وككاح بطيعة
 ان اشترطت الميراث كان وان لم تشترط لم يكن الحسين بن سعيد عن الفضل بن ماصم بن
 حميد عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام كراهي المتعة فقتل ما فيها
 عليه الى ما شاء من الاجل قلت ارايت ارحلت قال هو ولده فان اراد ان يستقبل المأجدة
 فعل وليس عليها عدة منه وعليها من غير خمسة واربعون ليلة وان اشترط الميراث فمما على
 شرطها فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن الحسن بن جهم عن
 بن موسى عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج المرأة
 متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط او لم يشترط فلا ينفق في الخبز بين الاوليين
 لان الواجب فيه انه لا ميراث بينهما سواء اشترطت فميراث او لم يشترط لان من لا حكم الا ان
 في المتعة نفق التوارث وانما يحتاج ثبوت الميراث الى شرط والذي يدل على ما ذكرناه ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن جميل بن صالح
 عن عبد الله بن عمرو قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال جلال من الله وكرمه
 قلت فاحدها قال من جد ودعها الا ترثها ولا ترثك قال قلت كم حدتها قال خمسة واربعون
 يوما او خمسة مستقيمة واما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي
 عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في الرجل يتزوج المرأة متعة او ياتوارثا
 اذا لم يشترط وانما الشرط بعد الكاح فالوجه في هذا الخبر ان نمله على انه اذا لم يشترط لكل
 فانها ياتوارثان والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن عثمان عن ابراهيم بن الفضل عن ابيان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كذا تقول
 لما اذا خلوت بها قال تقول تزويجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله لا واردة ولا
 موروثة كذا وكذا او ما وان شئت كذا او كذا سنة بكذا او كذا درهم او نسي الاجل ما تراضيا
 عليه قليلا كان او كثيرا فاذا قالت نعم فقد رضيت وهى مراثك وانت اولى الناس بما قلت فان
 استخفان اذكر شرط الايام قال هو اضربك قلت فكيف قال انك ان لم تشترط كان تزويج مقام تزويج
 المتعة في العدة وكانت المرأة ولم تقدر على ان تطلقها الاطلاق السنة باب مقدار ما يجوز من
 ذكر الاجل في المتعة محمد بن يعقوب عن حماد بن ابيان عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن

شأنا

النفق اشترطت

الميراث

ان لا ترثك ولا ترثها

علي بن زياد عن محمد بن حنظل عن أبي عبد الله عليه السلام قال يشترطها ما شاء من الأيام
عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن سماعيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال
قلت له الرجل يتزوج ستة سنة وأقل وأكثر قال إذا كان بشئ معلوم إلى أجل معلوم قلت فبئس
بغير طلاق قال نعم فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال
عن ابن بكير عن زرارة قال قلت له هل يجوز أن يقع الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين فقال
الساعة والساعتين لا يوقف على حدّهما ولكن العرس والعدين واليوم واليومين واشباه ذلك
عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن القسم بن محمد عن رجل سمع قال لسا
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة على عرس واحد فقال لا بأس ولكن إذا فرغ فلي
وجه فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الرخصة والاحوط ما تضمنته الأخبار لا قوله أن يكون
ذكر الأجل أياما معلومة وشهورا معينة فاما الساعة والساعتين والدقة والدقيقتين فإلا
مخصيه على التحقيق والاولى أن يكون المراد بالدقة والدقيقتين في الخبرين انما يجوز مضافا
إلى يوم بعينه أو بأيام باعيا لها فاما إذا ذكر الدقة مبهمة ولم يضافها إلى يوم بعينه كان ذلك
عقدا أو لا يجزئ إلا بالطلاق يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن القسم عن هشام الجواليقي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
أنزوج المرأة ستة مرة مبهمة قال فقال فيك أشد عليك ترشا وتوثك فلا يجوز للمرأة أن تطلقها
الأصل ظهر شاهد من قلت صلوات الله فكيف أتزوجها قال أياما معدودة بنقض متى بمقدار
ما تراخيتم به فإني مضى أياما كان طلاقها في غيرها ولا فقه لها عليك قلت ما تقول فقال تقول لها أتزوجك
على كتاب الله وستة نبيّه صلى الله عليه وآله ولبيّ ولبيك كذا وكذا أشعرا بكذا وكذا ثم على أن يسمي
طليق كقوله لا تكفيني ولا أتم لك ولا أطلب ولدك ولا مدة لك على فاذمضى نحو طلاقك فلا تزوج
حق مضمون لك خمسة وأربعون وإن حدث بك ولد فاعطيني بأب أو ولد المستكبرين بأب
أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ماص بن حميد عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
له أريد أن جعلت قال هو ولده محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير وغيره قال
الماء ماء الرجل يعني حيث شاء إلا أنه ان جاء بولد لم ينكره ويشدد في إنكار الولد عنه
علي بن إبراهيم عن الحسن بن محمد ومحمد بن الحسين عن عبد الله بن الحسن بن جبر عن أبيه
قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الشروط في النكاح فقال الشروط فيها كذا وكذا فان قال

الفرد والفرد
المتعة والعتبة

عدّة قد
ولا يطر
فمستأ

الحسن بن
قالت

في ان ولد المتعة لاحق باميه

سم ٨

نعم فذلك جائز ولا أقول كما انهم الى ان اهل العراق يقولون ان المتعة في الارض لك ولست
 اقول في الارض لك والماء وان ثبت هناك فثبت فهو لصاحب الارض قال مشرطين في شرط فاسد وان ثبت
 ولد قبلت الامور واضع في شلوة التلبس على نفسه لبس احمل بن محمد بن عيسى عن محمد بن عمار
 بن بزيق قال سأل رجل الرضا عليه السلام وانا اسمع عن الرجل يتزوج المرأة متعة ويشترطها
 الا يتطلى لدها ما تاتي بعد ذلك بولد ام ينكر الولد فتشدد في ذلك وقال عجب وكيف يجحد
 لذلك قال الرجل فاني اتهمها وقال لا ينبغي لك ان يتزوج الا ما مونة ان الله تعالى يقول انما
 لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زانية او مشركة وحرم ذلك على المؤمنين
 فانما ما جرى الحسين بن سعيد عن صفوان بن ابي مسكان عن عمر بن حنظلة قال سألت ابا عبد
 الله عليه السلام عن شروط المتعة فقال يشترطها على ما شام من العتية ويشترط الولد ان لا
 ولد فيه علم يشترطها في قوله يشترط الولد اذا اراد ان يخلع على ان المرأة ترك الفداء اليها على وجه يكون
 هناك ولد لغيره العادة لان له ان يشترط الفل في ان يشترط الفداء وهو مخير في ذلك فغيره عليه السلام
 عما هو سهل وان نسب الولد بالولد على ضرب من الجواز ولم يتناول الخيار في الخبر يقول الولد وجه على كل
 باب وانما كان لولد الرجل الصغير جارية جازلة ان يطأها بعد ان يقربها على نفسه محمد بن يعقوب عن
 اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي نصر عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله يكون لبعض ولد جارية ولده منار
 فقال لا يصح ان يطأها حتى يورثها فدية عادلة ويلغها ويكون لولده عليه فدية اما ما رواه محمد بن يعقوب عن مرة
 من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن عمر بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام فقلت ان بعض اصحابنا روى ان للرجل ان ينكح جارية ابنتا او جارية ابنة
 ولي ابن ولا ينفق جارية اشترتها لها من صداقتها فيحل له ان اطأها فقال لا الا باذنها قال
 الحسن بن النعمان ليس قد جاء ان هذا جائز قال نعم ذلك اذا كان هو سبه ثم التفت الي واوصي
 بالسياسة وقال اشتريت ابنتك جارية او ابنتك وكان لابن صغيرا ولم يطأها حل لك
 ان تقضيها فتكفيها الا فلا الا باذنها فلا ينفق الا بارة لان قوله حل لك ان تقضيها فتكفيها
 محمول على انه ذلك يحل لك ان تقضيها واصل منها في نكاحك لولدها فاما قبل ذلك فلا ابو ابي عبد الله عليه السلام
 وحرم باب انه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الاب والابن وان لم يدخل بها محمد
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة قال
 قال ابو جعفر عليه السلام ان زنا رجل بامرأة ابية او بجارية ابية فان ذلك لا يجرها على زنا

فيما حل الله العقد عليهن ومحمد

١٢٧

لا يَنْبَغُ أَبَدًا لِأَبِيهِ

أُمْرَأَةٌ

الْفَخْرِيْنَ

وَلَمْ

مَنْ

أَنْ عَلَيْهِ سَلَامٌ

ولا يقر ما يجارية على سيد ما اتمايحم ذلك منه اذا اتى الجارية هي حلال له فلا تحمل تلك
 الجارية أبداً لأبيه ولا لابنه واذا تزوج رجل امرأة تزويجاً حلالاً فلا تحمل المرأة لأبيه
 ولا لابنه عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم
 عن احمد ما عليها السلام انه قال لو لم يقرم على الناس اذ واج النبي صلى الله عليه وآله لقول
 الله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكروا اذ واجه من بعد الله جرم على الحسن
 الحسين عليهما السلام لقول الله تعالى ولا تنكروا ما نكح اباؤكم من النساء ولا يصلح للرجل ان
 ينكح امرأة جده محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب
 قال قلت لابي ابراهيم موسى عليه السلام رجل تزوج بأمرأة فمات قبل ان يدخل بها احملاً لابنه
 فقال يكرهونه لانه ملك العقدة فاما ما رواه الصغار عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن ادنى ما اذا فعل الرجل بالمرأة لم يحمل لابنه ولا لابنه
 قال الحد في ذلك المباشرة ظاهرة او باطنة مما يشبه مثل الفرجين فلا تفي الخبرين الاولين
 لان هذا الخبر يخالف لكتاب الله والخبران الاولان مطابقان له قال الله تعالى ولا تنكروا
 ما نكح اباؤكم من النساء وقال وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم ولا يتعد بالذخول
 ان يتعلق الخط بنفس لعقد على ان هذا الخبر موصل منقطع وطريقه محمد بن عيسى بن
 عن يونس وهو ضعيف وقد استثناء ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن حمزة
 الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة وقال ما يختص برأيته لا اوروبية ومن هذا
 صورته في الصحف لا يعترض بحديثه ويحتل مع سلامته من ذلك شيئين احدهما ان يكون
 المراد بذلك اذا كان من الاب او الابن المباشرة ظاهرة او باطنة مما يشبه مثل الفرج من غير
 عقد فان ذلك لو في ما يحرم المرأة على الاب والابن على ما ثبت في ما بعد في ان من زنى
 بامرأة لا يحمل لأبيه ولا لابنه العقد عليها والوجه الثاني ان يكون المراد بذلك المرأة في الجملة
 لان الجارية لا تحرم بنفس الملك كما ان المرأة تحرم بنفس العقد بل اتما غير ما لو طرأ وواجه
 غيرها من القبلية والقرينة والنظر الا ما يحمل لغير ما لكما النظر اليه على ما ثبت في ما بعد انما
 باب انه اذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه انها وان لم يدخل بها محمد بن احمد بن محمد
 عن الحسين بن موسى بن محبوب عن غياث بن كلوب عن ابي بن حمار عن جعفر عن ابيه عليهما السلام
 كان يقول الوأشب عليكم حرام مع الامهات الا في قد دخلتم في المحور وغير المحور سواء ولا تها

في عقد الرجل على امرأة حرمت عليها

١٥

بهات دخل بالبنات ولم يدخل بهن فحرموا واهموا سا ابراهيم الله احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه بنتها اذا دخل بلام واذا لم يدخل بلام فلا بان تزوج بالبنات فاذا تزوج بالبنات فدخل بها ولم يدخل في عقد حرمت عليه لأم وقال لربايب عليكم حرام كن في الحجر ولم يكن الصغار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن وهب بن النخعي عن ابي بصير قال سالت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال قل له ابنتها ولا تمل له انها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج وحماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الام والبنات سواء اذا لم تدخل بها يعني اذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه ان شاء تزوج انها وان شاء ابنتها وما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الله بن محمد بن اسما عيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل ان يدخلها ايتزوج بامها فقال ابو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل منا فلم يريه باسا فقلت فذا له ما يفتخر الشيعة الا بقتضاء علي عليه السلام في هذه الشفعية التي افتاها ابن مسعود انه لا باس بذلك ثم ان عليا عليه السلام ساله فقال له علي عليه السلام من اين اخذتها فقال من قول الله تعالى وربايبكم الا في فجوركم من نساءكم الا في دخلتم فلا جناح عليكم فقال علي عليه السلام ان هذه مستثناة وهذه مرسله وانها نساءكم فقال ابو عبد الله عليه السلام اما تسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام فلما قلت قد مت فقلت اي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل منا فلم يريه باسا واقول ناقضي على فيها فلقبته بعد ذلك فقلت جعلت فداك ان مسئلة الرجل انما كان الذي كنت تقول فقلت مني فما تقول فيها قال يا شيخ تخبرني ان ملينا طليبا لسلام قضى فيها وتسلني ما تقول فيها فقلت ان الخبر ان شاذان انما كان لظاهر كتاب الله قال الله تعالى وانها نساءكم ولم يشترط الا في بالبنت كما اشترط في كراهة الدخول لقريبه الرعية فينبغي ان تكون الآية على طلاقها ولا يفتى في ما يخالفه ويضاده لما روى عنهم طيهم السلام ما اتاكم عنا فاعرضوه على كتاب الله فوافق كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه ويمكن ان يكون الخبران ودرج اعلى ضرب من التخييل ان ذلك مذهب بعض العامة واما ما رواه محمد بن الحسن الصغار عن محمد بن عبد الجبار عن

الرجل
وذهب بن جهمي

الشفعية

فانكم يكي فوا دخلتم
مكت

للرجل

حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحررة

١٧

العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت له لرجل تزوج امرأة ودخل امرأته لم يجز له ان يتزوج اثباتا قال سبحان الله كيف تحمل لها وقد دخلها قال نعم قلت له فرجل تزوج امرأة فملكته قبل ان يدخل بها حمل له قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها قال وجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوى لهذا الحديث قال قلت له ولم يذكر من هو ويحمل ان يكون ذلك سألته غيلان امام الذي يحمله لم يصح لي قوله فاذا احتل ذلك سقطت المعارضة به **في** ان حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحررة الحسين بن سعيد عن ابي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد ما في رجل كانت له جارية فوطيها ثم اشترى اثباتا وابنتها قال لا تحمل الزور فرى عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن محمد بن زيار عن عمار بن محمد بن عيسى عن سعيد بن عبد الله قال قلت له الرجل يكون عنده الملوكة وابنتها فيطأها فموت وتبقى الاخرى ايصح له ان يطأها قال لا الحسين بن سعيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام السلام رجل كانت له امة يطأها فماتت او باعها ثم اصاب بعد ذلك امها هل له ان ينكحها فكتب لا تحمل الا ما مارواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلفه حماد عن الفضل بن يسار وروى عن عبد الله قال لا لنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له ملوكة يطأها ثم اصاب بعد امها قال لا بأس ليست بمنزلة الحررة فلا تنكح الا اولادها لانه ليس في ظاهر الخبر انه اذا اصاب ببدنها يجوز له وطئها بل تضمن ان له ان يصيد لها ونحن نقول ان له ان يصيد بها بالملك والاستخدام دون الوطى ويكون قوله عليه السلام وليست بمنزلة الحررة مضاه ان هذا ليست بمنزلة الحررة لان الحررة يحرم منها الوطى وما هو سبب الاستباحة الوطى من العتد وليس كذلك الملوكة لان الملوكة يحرم منها الوطى دون المالك الذي هو سبب الاستباحة الوطى في حال من الاحوال فهذا افرقت الحررة من ائمة باسب انه اذا دخل الام حرمت عليه لبنت وان كانت ملوكة الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب وفضالة بن ايوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت احدهما عليهما السلام عن رجل كانت له جارية واعقت فزوجت فولدت ايصح لولاها الا اول ان يتزوج ابنتها قال لا هي عليه حرام وهي ابنته والحررة والملوكة في هذا سواء ابو عبد الله البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة عن حنيفة عن علي بن عثمان واسحق بن عمار عن سعيد بن يسار

في أن الرجل إذا دخل لامرئته عليه البنت
١٤

عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له لامة ولها بنت مملوكة فيشتريها ويصلي
 له ان يطأها قال لا عنه عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن
 زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له أمخارية فيصيب منها ولد
 ينكح ابنتها قال لا هي كما قال الله تعالى وربنا نكح الآق في جوركم عنه عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة
 عن ابن جبلة عن علا عن محمد بن مسلم قال قلت له رجل كانت له مجارية فاعتقت فتزوجت فولد
 يصلي لمولاها ان يتزوج بابنتها قال لا هي عليه حرام عنه عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن
 صفوان عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل
 طلق امرأته فبانت منه ولها ابنته مملوكة فاشترىها ليحل لكان يطأها قال لا فاما طردها الحسين
 بن سعيد عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زريرين بياح الانماط قال قلت لأبي جعفر عليه السلام
 رجل كانت له مجارية فوطئها فباعها او ماتت ثم وجد ابنتها ايطأها قال نعم انما حرم الله هذا من
 الحر ثم فاما الامه فلا بأس وروى هذا الحديث أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن
 أبي نصر عن علي بن الحكم والحسن بن علي الوشاء عن ابان بن عثمان عن زريرين بياح الانماط عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال قلت له تكون عندي لامة فاطهاها ثم يموت او تخرج من ملكي فاصيب
 ابنتها يحل لي ان اطأها قال نعم لا بأس به انما حرم الله ذلك من الحر ثم فاما الامه فلا بأس
 به فاقول ما فيه ان هذا الخبر شاذ نادرا لم يرو في زريرين بياح الانماط وان تكره في الكتب
 وما يجري هذا الجرح في الشذوذ لا يعتد به في الاخبار الكثيرة وعلى ظاهر القرآن على انه مكره
 هذا الراوي بعينه ما يفيض هذا الرواية تطابق الروايات المتقدمة فاذا كان كذلك يجب وجوب
 اطراح ما قرئ به والاخذ بما رواه موافقا لرواية غيره وروى ابو عبد الله البروفري عن احمد بن
 إدريس عن أحمد بن محمد بن عيسى عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زريرين بياح الانماط
 ابو جعفر عليه السلام في رجل كانت له مجارية فوطئها ثم اشتريها من مولها ابنتها قال لا تحل له الام والبنت مملوكة
 فاما ما رواه الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عيسى وخلف بن عيسى عن
 الفضيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له مجارية فوطئها ثم يصيب منها
 قال لا بأس ليست بمنزلة الحر فهاذا الخبر ليس فيه ذكر الوطئ وانما تضمن ان له امرأته
 يجوز ان يصيبها فيما بعد بان يملكها او يتخذها وانما يحرم عليه وطئها على ما تقدم القول
 في غيرها والذي يدل ايضا على ان حكم الامه والحر في هذا سواء ما رواه الحسين بن

في حلال النكاح المأخوذ معه نكاح الرقبة
٨٨

من فائتكم
الاول

من
معه

مطلقة
يجوز

عن

عن الحسن بن علي بن حنبل بن سدير
عن بعض الناس قال ان الحرام لا يفسد الحلال

سعيد عن صفوان عن الملا بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل كانت
له جارية ففقت وتزوجت فولدت لولاما الاول ان يتزوج ابنتها قال هي عليه حرام وهي
الملوكة والمحرة في هذا سواء ثم قرأ ورثا بكم اللاتي في مجزكم باب حد الدخول القحير
معه نكاح الرقبة احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقبل غيرها لم يقض اليها ثم تزوج ابنتها
قال ان لم يكن افضل الى كمال فلا بأس وان كان افضل فلا يتزوج فاما ما رواه محمد بن يعقوب
عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما
قال سألته عن رجل تزوج امرأة فنظر الى رأسها ولى بعض جسد ما يتزوج ابنتها قال لا اذا رأى
منها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن محبوب
عن خالد بن حوز عن ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله ع عن رجل تزوج امرأة فكث معها اياما ثم طلقها
غير انه قد رأى منها ما يحرم على غيره ثم طلقها ابعط له ان يتزوج ابنتها فقال لا يصلح له وقد رأى من انها ما
الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع مثله فالوجه في هذه الروايات صريح من الكرامة
دون الخطلان الذي يقتضيه التحريم الرواية الاولى لا تطابق لظاهر الكتاب قال الله ورثا بكم
اللاتي في مجزكم من نساكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فغلز التحريم بالله
حسبنا تضمنه الخبر الاول بالرجل يزني بالمرأة هل يحل لاهيه الا بانه ان يزوجها امرأة او يملكها بالحر
فقطاها الا بن قبل ان يطأها الا بصل فحرم على الابن لا محتمل بن الحسن الصفار عن احمد
بن محمد عن ابيه محمد بن عيسى عن عبد الله الاشعري عن محمد بن ابي عمير عن ابي بصير قال سألت عن
واخذ منها الرجل فزني بالمرأة او فزني بالابن او فزني بالابنة قال ان كان الابن ولا بن منها واحدا
منها فلا محتمل محمد بن احمد بن يحيى عن بيان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن ابيه
موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن رجل زنا بامرأة هل يحل لاهيه ان يتزوجها قال لا
فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن هاشم بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه
السلام انه قال ان الحرام لا يفسد الحلال فالوجه في هذين الخبرين ان نخصها بانه اذا كان الرجل
عند امرأة فدخل بها فزنا بها ابو الفداء قال ذلك لا يحرم المرأة عليه وكذلك لا يمنعه من وطئها بغيره
اذا كان وطئا بعد الملك ومضى لم يكن عقد عليها وزنا بها وملكها فوطئها ثم زنا بها الا بن فان ذلك
يمنعه من العقد عليها واستباحة وطئها بالملك يملك على هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن

ابنتها ودخل بها ثم فخر بامرأتها بعد ما دخل بابنتها فليس يفيد فحوره بامرأتها كاح ابنتها اذا هو دخل بها وهو
قوله لا يفسد احرام الحلال اذا كان هكذا فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن
نعمان عن سعيد بن يسار قال سألت ابا عبد الله عن رجل فخر بامرأة يتزوج ابنتها فقال نعم ليس عليه الا حرام
الحلال احل بن محمد بن معوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن مريوط عن مرواه عن زرارة قال قلت لابي
جعفر عليه السلام رجل فخر بامرأة هل يجوز له ان يتزوج بابنتها قال ما حرم حرام حلالا قط فالوجه ان هذا الحديث
وما جرى مجرىهما ما يقضي لفظ التزوج في المستقبل والحال هو اذا كان الفجور المرأة دون الوطى ولا فسادا
فاما مع الافضاء فلا يجوز على ما قد مناه يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن ابي
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترا امرأة وقبل غيرها فلم يفرض لهما ثم تزوج ابنتها فقال اذا كان
يكن افصى الى الام فلا بأس ان كان افصى لهما فلا يتزوج ابنتها عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن
الجباز عن صفوان عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فجعل
يتزوج ابنتها قال ان كان قبله أو شبهها فليتزوج ابنتها وان كان جماعا فلا يتزوج ابنتها وليتزوجها
عن الذي يدل على ان الوطى بعد الدخول لا يحرم ذلك على ما قد مناه ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي
عن اسبه عن ابي عبد الله عن حماد بن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج جارية ثم دخل بها ثم
ابتلى بامرأتها فخير بها حرم عليه امرأته فقال لا اقلع الا يحرم الحلال الحرام يحسن عن علي بن اسبه عن ابي
عمر بن محمد بن ابي فتيحة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في رجل فخر بامرأة او بابنتها او بختها
فقال لا يحرم ذلك عليه امرأته ثم قال ما حرم حرام قط حلالا ولا الذي يدل على ما قلناه من ان ذلك حرام
ابتداء التزوج منه فاحرم ذلك من جهة الرضاع فاذا كان من التسبب فهو اولى بالتحريم من غيره
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن ابي
عليها السلام قال سألت عن رجل فخر بامرأة ابنتها او ابنتها قال لا يحسن عن محمد بن
يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
رجل فخر بامرأة او تزوج امها من الرضاة او ابنتها قال لا بأس ولا يحسن البعد على الفاسدة احسن
محمد بن عيسى عن ابي المغيرة عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تزوج المرأة المعلنة بالزنا ولا
تزوج الرجل المعلن بالزنا الا ان يعرف منها التوبة وبلا سناهن ابي المغيرة عن ابي بصير قال سألت عن رجل
فخر بامرأة ثم اراد بغيرها فقال اذا تابت حل لكها فقلت له كيف تعرف توبتها قال يدعوها الى ما كان

باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم
91

عليه من الحرام فان امتنعت واستغفرت وتوبت فاعرف قوبتها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد بن
موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحل له ان يتزوج امرأة كان يفرجها
ان انس منها رشدا فتمت والافلح او دها على الحرام فان تابعته فهي عليه حرام وان ابست
فليتزوجها فاما ما رواه علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن
ابي جعفر عليه السلام قال مثل من رجل اعجبته امرأة فسال عنها فاذا التا عليها شئ من الفجور
لا بأس بان يتزوجها ويحصنها فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون ذلك
اخرا عن صحة العقد وان كان قد فعل محظورا والثاني ان يكون المراد بقوله لا بأس
يتزوجها ويحصنها اذا تابعت وليس في الخبر انه لا بأس بذلك منع اصرارها على القبيح باب الرجل
يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن علي بن رباب عن زرارة بن اجين قال سألت ابا
جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام فتزوج امرأة اخرى فاذا
اخت امراته التي بالعراق قال يفترق بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب المرأة حتى تقضي عدة
الشامية قلت فان تزوج امرأة ثم تزوج امها وهو لا يعلم انما قال قد وضع الله تعنه حلالا ثم قال
اذا علم انها امها فلا يقربها ولا يقرب البنت حتى تقضي عدة الام فاذ انقضت عدة الام حل الخواج البنت قلت فاجاب
بولد قال هو ولد ويكره ابنه واخا امراته فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد
بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بكر الحفصري قال قلت لابي جعفر عليه السلام
رجل نكح امرأة فمراقا ارضا فمك اختها وهو لا يعلم قال يسك ايتها ما شاء ويحلى سبيل الاخرى فلا بأس
ما تقدم من الاخبار لان قوله يسك ايتها ما شاء محمول على انه ان اراد امساك الاولى فليسكها
بالعقد الاول لثابت المستقر وان اراد امساك الثانية فليطلق الاولى وليسك الثانية بقصدا
ولا تنافي بينهما على هذا الوجه باب انه اذا طلق الرجل امراته فطلقته باينة جاز له العقد
على احتياقي الحال محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته او اختلعت وبارت له ان يتزوج باحتياقي قال
اذا برئت عصمتها ولم يكن لها طلاق فله ان يجتليها ختانا عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد

الشأن والمصلحة
ومصنفه
وهو
في
الكتاب

في
العراق
لذلك

الاولى
اذا

أبرأها

عنه الله عليه السلام قال سالت عن رجل اختلعت منه امرأته ايجل له ان يحط بها قبل ان تنقضي عدتها فقال
 انما برئت عصمتها ولم يكن له حجة فقد حل له ان يحط بها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين
 بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن ابان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 طلق امرأته وهي حلي ايتزوج اخنها قبل ان تقضى قال لا يزوجها حتى يغسلوا اخنها فالوجه في هذا الخبر
 محمله على انه اذا كان طلاقا متلك فيه رجعت ما بدلالة ما قدمناه من الاخبار وانما تضمنت اطلاقا
 طلاقا بائنا جاز له العقد على اخنها وان لم يخرج من العدة وتلك الاخبار مفصلة والعل بها اولى من
 العمل بهذا الخبر واما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل بن مازن عن يونس قال
 في كتاب جل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وروى الحسين بن سعيد ايضا قال تزات في كتاب جل الى ابي
 الرضا عليه السلام جعلت فذلك الرجل يزوج المرأة متعة الى اجل مسمى فيقضي لاجل بينها هل له ان يحكم
 قبل ان تنقضي عدتها فكيف لا يجل ان يزوجها حتى تنقضي عدتها فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
 يونس الحسين بن سعيد لم يروى عن امام معصوم ولا عن رواه عن امام واما قال لا يوجد في كتاب جل
 وليس كلما يوجد في الكتاب يكون صحيحا ولو سلم بما زلنا ان غرضه بالمتعة دون عقد الدوام
 واما ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن علي عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن رجل
 طلق امرأته ايتزوج اخنها حتى تنقضي عدتها فالوجه في هذا الخبر ايضا ما قدمناه في الخبر المتقدم
 من محمله على طلاق حتمي دون بائن لا فاما يجوز فاذك على الطلاق البائن لا غير بائنا في تحرير الجمع
 بين الاختيار في المتعة ظاهر قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختيار علم في تحرير الجمع بينهما على كل حال سواء
 كان عقدا وام او عقدا متعة او ملك بين والاخبار التي وردت فيها في التحريم عن الجمع بين الاختيار هي كتاب
 الكبير ايضا في المتعة ونكاح الدوام على حد سواء فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابي عبد
 الله البرقي عن محمد بن سنان عن منصور بن عتيق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل يتزوج
 فادينا في ذلك لانه ليس في ظاهر الخبر انه ليس له ان يتزوج بها على الجمع او على الانفاد واذ لم يكن ذلك في ظاهر
 حملناه على جواز ذلك في واحد بعد اخرى وان الجمع بينهما في تحرير الجمع بين الاختيار على الوجه الذي
 الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اذا كانت عند الرجل اختان ملوكتان فمك أحدهما ثم بذله في الثانية فمكها فليس في الخبر ان فمك الاخرى
 فمك الاولى من ملكه يبيها وان وهبها لولد غيره فهو عبد الله الزمري عن محمد بن زياد عن الحسن
 عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عند جارتين اختان

بظنها

الاجل

في الكتاب بكر صحيح

الرجل
دكرة

في تحرير

ما

اختيار

بن

فوطى احد هاتين يداله في الاخرى قال يعتزل هذا ويطاء الاخرى قال قلت فانه تنبعت نفسه الى الاولى
 قال لا يجرها حتى تخرج تلك من ملكه فاما ما رآه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين
 عن اخيه الحسين بن علي بن علي بن يقطين قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن اختين مملوكتين وجعلها قال
 مستقيم ولا احبه لك قال وسالته عن الام والبنات المملوكتين قال هو اشدهما ولا احبه لك فلا ياتي ما
 تقدم من الاخبار لانه ليس في ظاهره انت يستقيم الجمع بينهما في الوطى واذا لم يكن ذلك في ظاهره
 حملناه على انه يستقيم الجمع بينهما في ملكه ويكون قوله عليه السلام ولا احبه لك كراهية للجمع بينهما في الملك
 لان من ملكها معارضا ناقت نفسه دعته شوالى وطبها فيفعل ذلك فيصيرها له ما وامانا رواه الشيخ
 عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة قال حدثني الحسين بن هانئ عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن عليهما السلام في اختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعا قال قال
 علي عليه السلام احلتهما اية وحرمتها اية اخرى انا انهي عنهما فتشلى لدى فلا ياتي في ما ذكرناه لان قوله
 علي عليه السلام احلتهما اية يعنى به الملك دون الوطى وقوله وحرمتها اية اخرى يعنى في الوطى دون
 الملك ولا ياتي بين الاثنين ولا بين القولين وقوله واذا انا انهي عنهما فتشلى ولدى يجوز ان يكون
 اراد بالكو على جملة المخطوط ويجوز ان يكون اراد به الملك لضرب من الكراهية التي قد منهاها ويمكن
 ان يكون قوله علي عليه السلام احلتهما اية اى عموم الاية فظاهرهما يقتضى ذلك وكذا قوله وحرمتها
 اية اخرى اى عموم الاية يقتضى ذلك الا انه اذا تقابل العومان على هذا الوجه ينبغي ان يخص احدا
 بالآخر ثم يتبين بقوله انا انهي عنهما فتشلى ولدى ما يقتضى تخصيص احدى الاثنين وتبعية الاخرى
 على عمومها وقد روى هذا الوجه عن ابي جعفر عليه السلام روى ذلك علي بن الحسن بن فضال
 عن محمد واحد ابى الحسن عن ابىهما عن ثعلبة بن ميمون عن سمير بن يحيى بن سام قال سالت ابا جعفر عليه
 السلام عابروى الناس عن امير المؤمنين عليه السلام عن اشياء من المخرج لم يكن يأمرها ولا ينهى عنها
 الا تشده ولده فقلت كيف يكون ذلك قال احلها اية وحرمتها اخرى فقلنا هل الا ان يكون احدا
 منهن الاخرى ثم لم يكتفان ينبغي ان يدل بما قال قد بين لهم انهم انهم نفسه ولده قلنا ما امتدحنا
 في ذلك للناس قال غشوا لا يطاع ولوا ان امير المؤمنين ثبتت قد ما اقام كتاب الله كله والحق كله **باب** تثبت
 الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوجه ابنه ابنتها من غير ام لا محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
 عن محمد بن عبد الحميد عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت عن الرجل يطلق امرأة ثم يخلفه عليها رجل بعد ثم ولدت ثلثا فدخل رجل بولدها من الاخر

وان الرجل يتزوج امرأة هل يخرج ابنه ابنتها من

٩٢

ان
له

ولد لاول من غيرها قال نعم قال وسالت عن رجل اعقب موية ثم خلف فليسا رجل بعد ثم ولدت
للاخر هل يمل ولدها لولد الذي اعقبها قال نعم عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى
عن محمد بن محمد العاصم عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن صفوان بن يحيى عن شعيب
العقري قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون له الجارية يقع عليها بطلد لها فلم يرزق
منها ولدا فوهبها لغيره او باعها فولدت له اولادا ايزوج ولده من غيرها ولد اخيه منها قال اعد
علي فاعدت عليه قال لا باس الصغار عن احمد بن محمد عن البرقي عن علي بن ادراس قال سألت ابا
علي عليه السلام عن جارية كانت في ملكي فوطئتها ثم خرجت من ملكي فولدت جارية لي لابي ان يتركها
قال نعم لا بأس قبل الوطى وبعد الوطى واحدا فاما ما رواه الحسين بن خالد الصغير في قال سألت ابا
الحسن عليه السلام عن هذه المسئلة فقال كرها على فقلت له ان كانت لي جارية فلم ترزقني منها ولدا
فبعها فولدت من غيري لغيري من غيرها فان زوج ولدي من غيرها ولد لها قال تزوج ما كان لها من غيرها

فكرتها
قلت

قبل ان يكون ذلك وما رواه زيد بن ابيهم الهادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتزوج المرأة ويزوج ابنتها فقال ان كانت البنت لها قبل ان تزوج فلا بأس فالوجه في
هذين الخبرين ان قولها على ضرب من الكراهية دون المخطلان اسبابا لمخطر مرفوعة وليس من
قلنا جللتها ههنا شئ موجود والذي يدل على ان المراء بها ضرب من الكراهية حسب ما قد مر ما رواه
محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن ابي همام اسماعيل بن همام قال سألت ابا الحسن
عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويزوج ابنتها ابنة فقارها ويتركها فغيره فقلت منه بشا فذكر ان
يتزوجها احد من ولدها لانها كانت امرأة عظيمة فصارت بمنزلة الاب وكان قبل ذلك ابا لها فزوج

آخر

هذا الخبر صرحا بالكراهية التي ذكرها فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى قال
كتب لي جارية ام ولد لعيسى بن علي بن يقطين في سنة ثلثين ومائتين يسأل عن تزويج بنتها من
الحسين بن عبيد الخيرة ياسيدي ومولاى ان ابنة مولاك عيسى بن علي بن يقطين ملكتها من ابن
عبيد بن يقطين فعندما اسلكتها ذكرها ان جدها ام عيسى بن علي بن يقطين كانت لعبيد بن يقطين
صاوت الى علي بن يقطين فاولدها يحيى بن علي فذكرها وان عبيد قد صاوتها قبل جدها ام ايها
انها كانت لعبيد بن يقطين فزايك ياسيدي ومولاى ان تمن علي مولاك بتفسير منك وتخير
هل تحمل له فان مولاك ياسيدي في غم الله به عليه فوقع في هذا الموضع بين السطرين لدها
علا محل له العم والد وعم قال الشيخ قد مر الله روحه هذا الخبر يميل شيئين احدهما

عبد الحسن

حديث زيد بن ابيهم والحسين بن خالد الصبيغ انه كان للرجل سريرة فوطئها ثم صارت الى غيره فورد
من الاخر اولاد الهجرات يزوج اولاده من غيرها بابا ولها من غيره مكان فوطئها وقد بتنا ان
ذلك محمول على ضوب من الكراهية وانه لا فرق بين ان يكون الولد قبل الوطئ وبعد في
ذلك ليس بخطيئة والوجه الاخر ان يكون انما صار عنها لان جدتها لما كانت لعبيد بن يعقوب ولدت
منه الحسين بن علي وليس في الحبان الحسين كان من غيرهما ثم انما لما دخلت على علي بن يعقوب ولدت عليه
عيسى فصار اخوين من جهة الامه وابني عيين من جهة الاب فاذل فرق عيسى بنتا كان اخوه هذا الحسين
بن عبيد من قبل انما حالها فامحج له ان يتزوجها ولو كان الحسين بن عبيد مولودا من غيرها
لم يحرم بنت عيسى عليه طي وجبر لانه كان يكون ابن عم له لا غير ذلك غير محرم طي حلال فاما
تزوج القابلة محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي بصير قال قلت للرضا ع يتزوج الرجل
المراة التي قبلت فقال سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المرأة
قبلت ولا ابتناها وما رواه الصفاع عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ابي محمد الا مضاري عن عمرو بن
عن جابر قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القابلة ايجل للولود ان يتكهنها قال لا ولا ابتها من
معض اثباته فالوجه في هذين الخبرين ان نكحها ما على ضرب من الكراهية اذا كانت القابلة قد
ورثت المولود فاذا لم تره فليس في ذلك بمكروه وايضا على حال والذي يكشف عما ذكرناه من
احمد بن محمد بن عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الحميد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن القابلة
قبل الرجل له ان يتزوجها فقال ان كان قد قبلت المرأة والمرأتين والثلاثة فلا بأس ومن كان
قبلت ورثته وكلته فاق انني نفسي عنها ولدي وفي خبر اخر وصديق باب نكاح المرأة
على عمتها وخالتها الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه
السلام قال لا يتزوج على الخالة والعمة ابنة الاخ وابنة اخته بغير اذنهما فاما ما رواه الحسين
بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزى
للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها وما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن
بن محمد عن ابي عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيان عليا ماتي رجل فزوج امراة طعنا له ففارقها
بينها فليس هذا الخبرين الذين الاولين لا يثبت لانه لا يجزى له ان يجمع بينهما بغير اذنهما او مع عدا
في الخبر الاخر الذي تضمن ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج امراة طعنا له واذا

ولا يثبت لانه لا يجزى له ان يجمع بينهما بغير اذنهما او مع عدا
في الخبر الاخر الذي تضمن ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج امراة طعنا له واذا

في تحريم نكاح الكوافر

٩٤

لم يكن ذلك في ظاهرها والخبران الأولان مفصلان كان الأخذ بهما أولى والعمل بهما أخرى والله
يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر
عن أخيه موسى بن جعفر قال سألته عن امرأة تزوجت على عتيا وخالتها قال لا بأس وقال تزوج
العمة والخالة على ابنة الأخ وبنت الأخت ولا تزوج بنت الأخ والأخت على لمة والخالة الابن من
فمن فعل فنكاحه بأجل على أن الخبيرين يمتلآن شيئا آخر وهو أن يخطبا على ضرب من التقية لأن جميع
العامة يخافون ذلك ويدعون أن هذه مسألة اجماع وما هذا حكمه يحوي فيه التقية وإماما
رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبيدة الخزاز قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على عتيا ولا على خالتها ولا على اختها من الرضاة فالعنف
في هذا الخبر كالمعنى فيما تقدم من العمة والخالة من النسب وإن ذلك لا يجوز مع عدم الرضا
فأما مع الرضا فلا بأس به مثل ذلك من النسب ما تزويجها على اختها من الرضاة فهو محرر
على كل حال إلا أن يفارق الأخت بموت أو طلاق **باب تحريم نكاح الكوافر من سائر أديانهم**
الكفار محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن محبوب
قال أبو الحسن الرضا عليه السلام يا أحمد ما تقول في رجل تزوج نصرانية على مسلمة فقلت جعلت
فداك وما تقول بين يديك قال تقولون فإن ذلك تعلم به قولي قلت لا يجوز تزويج النصرانية
على المسلمة ولا غير المسلمة قال لم قلت لقول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن قال فقلت
في هذه الآية والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم فقلت قوله ولا
تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فنحن هذه الآية فبنتهم ثم سكت عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
ابن فضال عن أحمد بن عمر عن درة الواسطي عن علي بن رباب عن زرارة بن علقم عن أبي جعفر
عليه السلام قال لا ينبغي نكاح أهل الكتاب قلت جعلت فداك وابن محمد قال قوله ولا تنكحوا مبغض
الكوافر عنه عن علي بن إبراهيم عن أبي بصير عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة بن علقم قال سألت
أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى والمحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم قال هي منسوخة
بقوله ولا تنكحوا مبغض الكوافر فأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن أبي مرير
الأنباري عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن طعام أهل الكتاب وحكاهم خلال فقال لهم قد كان
في طهيته نهيوة عن محمد بن الحسين بن محبوب عن الملاح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت
عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا بأس به ما علمت أنه كان تحت طهارة بن عبيد الله يهودية

بأن

على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن معوية بن وهب عن غيرهم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل المؤمن يتزوج النصرانية واليهودية
 انا اصاب المسلمة فايصنع باليهودية والنصرانية فقلت له يكون له فيها الهوى فقال ان فعلت بها
 من شرب الخمر واكل لحم الخنزير واعلم ان عليه دينه عفا عنه وما جرى هذه الاخبار التي تضمنت
 جواز تكاح اليهوديات والنصرانيات فانها تحتمل وجوها من التاويل منها ان يكون خرجت عن
 التقية لان جميع من خالفنا يذهبون الى جواز ذلك فيجوز ان يكون هذه الاخبار وردت من
 لهم كما ورت نظائرها مثل ذلك ومنها ان يكون تناولت هذه الاخبار ابا حنيفة المستضعفات
 واليه اللاتي لا يتقدمن الكفر على وجه التمسك به والعصية له ومن هذه صورة أخرى
 عليه يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسين بن الحسن
 على عن ابان عن زرارة بن اعين قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن تكاح اليهودية والنصرانية
 قال لا يصلح المسلم ان يتكح يهودية ولا نصرانية انما يحل منهن اليه ومنها ان يكون ذلك متناولة
 بحال الضرورة وفقد المسئلة ويجزى ذلك مجزى با حنيفة عند الخوف على النفس يدل
 على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل بن مازن عن يونس
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا ينبغي للمسلم ان يتزوج اليهودية ولا النصرانية وهو محبة
 حرة او امة محمد بن علي بن محبوب عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن ابي ايوب عن جعفر بن
 غياث قال كتب لي بعض اخواني ان اسئل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألته عن الامير
 هل يتزوج في دار الحرب فقال كره ذلك فان فعل فخلد في الروم فليس هو محرما وهو تكاح واما
 في التركة والديلم والخرز فلا يحل له ذلك ومنها ان يتناول ذلك ابا حنيفة المستضعفات
 دون تكاح الدوام على ما بيناه فيما مضى ويريد ذلك بيانا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن مسنان عن ابان بن عثمان عن زرارة قال سمعته يقول لا بأس ان يتزوج اليهودية
 والنصرانية متعة وعنده امرأة فاما ما روى من الاخبار التي تضمن احكامها بيتني على صحة
 العقد مثل الميراث والطلاق والعدة وما اشبه ذلك فانها تحتمل جميع ما ذكرناه ويحتمل ان
 ان يكون هذه الاحكام مختصة بمن كان يهوديا او نصرانيا وعنده يهودية او نصرانية ثم
 يبطل فان العقد لا يزول باسلامه بل يكون ثابتا وتجري هذه الاحكام عليه حسب ما ورد
 من الاخبار والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد

الرجل والمرأة إذا كانا ذميّين فتسلم المرأة دون الرجل

٩٨

اسلمت

ولا ياكلون
فقد برئت

قتل

بن ابي خضر عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل هاجر وترك
امراته في المشركين ثم محقت به بعد ذلك اميسكها بالنكاح او تنقطع عصمتها قال لا بل اميسكها و
هي امراته **باب الرجل والمرأة إذا كانا ذميّين فتسلم المرأة دون الرجل** محمد بن علي بن محبوب
عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام
القال اليهودي والنصراني والمجوسي اذا اسلم امرأته ولم يسلم قال هاعلى نكاحها ولا يفرق بينهما
لا يترك يخرج لها من دار الاسلام الى الهجرة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن منصور
سالت لرضا طليعة لسلام عن الرجل يكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها ان يقيم معه قال
اسلمت لم يحل له قلت جعلت فداك فان الزوج اسلم بعد ذلك لا يكونان على النكاح قال لا يخرج
حديث فلا ينفى في الخبر لا ولان الواجب فيه ان غفلة على من يكون قد اخل بشرائط الذمة فانه اذا
كان كذلك واسلمت امرأته فانه ينتظر به مدة انقضاء عدتها فان اسلم كان حق لها وان هو لم يسلم
فقد بانت منه والذي يدل على ذلك من انهم متى اخلوا بشرائط الذمة بطلت ذمتهم ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله قيل الجزية من اهل الذمة على
ياكلوا الربوا ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا يتكفون الاخوات ولا بنات الاخ ولا بنات الاخوات فمن فعل
ذلك منهم فبرئت منه ذمته والله ودمه رسول الله وليس لهم اليوم فعة ويحتمل ان يكون الخبر
مختصا بمن لم يكن له ذمة اصلا فان يكون في دار الحرب فانه اذا كان كذلك ينتظر بالمرأة انقضاء
عدتها فان اسلم قبل ذلك كان حق لها وان انقضت عدتها ولم يسلم فقد ملكت نفسها والذمة
يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن عمار عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن
جعفر عن ابي بصير عن علي عليه السلام ان امرأة مجوسية اسلمت قبل نكاحها قال علي طليعة لسلام اسلم
قال لا يفرق بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك وان انقضت عدتها قبل ان
تسلمت فانت خاطب من الخطاب عنه عن معاوية بن حكيم عن محمد بن خالد الطيالسي عن علي بن
رياب وابان حميا عن منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مجوسي
تختم امرأته على دينه فاسلم او اسلمت قال ينتظر بذلك انقضاء عدتها فان هو اسلم وهما على نكاحهما الاول
وان هو لم يسلم حتى تنقضي العدته حتى تقربا بنت منه والذي يدل على انه متى كان بشرائط الذمة لا ينفك
منه وان انقضت عدتها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن

بعض أصحابه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إن أهل الكتاب جميع من له ذمة إذا أسلم
 أحد الزوجين فيها على تكاحها وليس له أن يخرجها من دار الإسلام إلى غيرها ولا يبيت معها لكنها
 يأتها بالنهار وأما المشركون فمثل مشركي العرب وغيرهم فهم على تكاحهم إلى انقضاء العدة فإن أسلمت
 المرأة ثم أسلم الرجل قبل انقضاء عدتها فهي مأثمة فإن لم يسلم الأبعد انقضاء العدة فقد بادت منه
 ولا سبيل له عليها وكذلك جميع من لا ذمة له ولا ينبغي المسلم أن يتزوج يهودية ولا نصرانية وهو
 يحد حرة أو أمة باب تحريم كاح الناصبة المشهورة بذلك على بن الحسن بن فضال عن الحسن بن محبوب عن جميل بن
 بن محبوب عن جميل بن صالح عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المؤمن
 الناصبة المعروفة بذلك الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن مسكان قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب الذي عرف نصبه هل يزوجه المؤمن وهو قادر على
 رده وهو لا يعلم برده قال لا يتزوج المؤمن الناصبة ولا يتزوج الناصب مؤمنة ولا يزوج
 المستضعف مؤمنة محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن
 بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال دخل رجل على علي بن الحسين عليهما السلام فقال
 امرأ تلك الشيبانية خارجة قثم عليا عليه السلام فأتى أن سمعتك ذلك منها استغفرك فقال نعم قال
 فإذا كان غداً حين تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعدو وأكن في جانبك لدار قال فلما كان من الغد
 كن في جانبك لدار وجاء الرجل فكلها فتبين ذلك منها فحلق سبيلها وكانت تعبه علي بن الحسن بن
 فضال عن محمد بن علي عن أبي جميلة وعن سندی عن الفضيل بن يسار قال سألت أبا جعفر عليه
 السلام عن المرأة العارفة هل يزوجه الناصب فقال لا لأن الناصب كافراً قال فازوجه الرجل أزوجه
 غيلة لناصر لا العارف فقال غيره أحب إلى منه عنه عن أحمد بن الحسن عن أبي جعفر الحسن بن علي
 رباط عن ابن أذينة عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال ذكر الناصب فقال لا تكلمهم
 ولا تأكل في بيتهم ولا تستكن معهم فأمّا ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد
 الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ثم يكون الرجل مسلماً محل من أكله وموارثته
 وبما يحرمه وصيرها لاسلام إذا ظهر من محل من أكله وموارثته فليس بمناف لما قد مناه لأن من أظهر ذمة
 العداوة والنصب لأهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله لا يكون قد أظهر لاسلام المحقق بل
 يكون على غاية من اظهار الكفر والخبر إنما تضمن من أظهر لاسلام وهو لا يخرج من منه فاما
 ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام

من

التنوي

عليك

أن

عن أبيه عن

الرجل

مقلت

ق

قل تزوجوا في الشك لا ولا تزوجوا كون المرأة تاحذ من دين زوجها ويقهرها على دينه فليس بمناف
 ايضا لما قد منه لانه محمول على المستضعفة والبله لا منهن دون المعلنات عبداوة من ذكرنا وبين ما
 ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد بن يحيى الطليعي عن عبد الحميد الطائي عن زرارة قال قلت ل
 عبد الله عليه السلام ان تزوج مريبة او حرورية فقال لا طيبك بالبله من النساء قال زرارة فقال
 والله ما هي الا مؤمنة او كافرة قال ابو عبد الله عليه السلام واين اهل تقوى قول القاصد
 من قولك الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا
 عنه عن احمد بن محمد عن جميل عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام في البله من النساء التي لا
 تنصّب المستضعفات الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة قال قلت
 لابي جعفر عليه السلام هل طهرت اذا تزوجت ان تزوجت يعني من امر يكن على مثل ما هو عليه فقال لا يمنعك ^{البله}
 من النكاح المستضعفات لا فلا في لا يصيب ولا يبرئ ما انتم عليه يا اي من عقد على امرأة في عدتها مع العلم
 بذلك محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن احمد
 محمد بن ابي نصر عن المشي عن زرارة بن اعين داود بن سرحان عن ابي عبد الله وعبد الله بن بكير عن ابي
 صباح المروزي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لملاعة اذا لا عنها زوجها لم تحل له ابد او الذي يخرج ^{البله}
 ان طهرت وهو لا يعلم لا تحل له ابد او الذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثلاث مرات و
 تزوج ثلاث مرات لا تحل له ابد والحرم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام لا تحل له ابد اما ما رواه محمد بن
 يعقوب عن علي بن ابراهيم بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل
 عن المرأة يموت زوجها فتضع وتزوج قبل ان يمضي لها اربعة اشهر عشر ا فقال اذا كان
 دخل بها فرق بينهما ثم لم تحل له ابد او اعتدت بما بقي عليها من الاول واستقبلت عدة او
 من الاخر ثلثة قرو وروان لم يكن دخلها فرق بينهما واعتدت بما بقي عليها من الاول وهو خا ^{طبا}
 من الخطاب قال الشيخ قدس سره رحمه هو خاطب من الخطاب محمول على من عقد عليها وهو لا
 يعلم انها مودة في يجوز له العقد عليها بعد انقضاء عدتها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن سماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن
 صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن الزوج ^{يكون}
 المرأة في عدتها يجها له من لا تحل له ابد او قال لا اما اذا كان يجها له فليتزوجها ببدن
 تنصصى عدتها وقد عذر الناس الى ابجها له بما هو اعظم من ذلك فقال باقى الجها ليتين

اعذر بها لتدري ان يعلم ان ذلك محرم عليه نكاحها في مدة فقال احد الجهالين هو من الاخرى ^{منها}
 بان الله تعالى حرم علي ذلك وذلك انه لا يقدر على الاحتياط معها فقلت هو من الاخرى معذرة وقال نعم اذا
 عدتها فمعد ومعد ومعد وان يتزوجها فقلت ان كان احدهما متزنا والاخرى بجمالة فقال الذي تملا يحل له ان يجمع
 الى صاحبه ابدا ^{عليه} عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير وصفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي جعفر عليه
 السلام بلغنا عن ابيك ان الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له ابد افعال هذا اذا كان عالما اما اذا كان
 جاهلا فارقها وتعدت ثم تزوجها كالحاجد اقامت ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن حماد بن
 سالت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها بجمالة ^{منها} بذلك قال لا ارى عليها شيئا ويفرق بينهما
 بين الذي تزوجها ولا يحل له ابد افعال لوجه في هذا الخبر ان يحمله على انه دخل بها فانه اذا كان كذلك
 لا يحل له ابد اجمالا كان او عالما وانما يحل مع الجهل اذا لم يدخل بها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج
 الرجل المرأة في عدتها ودخل بها لم يحل له ابد اجمالا كان او جاهلا واذا لم يدخل بها لم يحل له ابد
يا وانه متى دخل بها الزوج الثاني لزمتها عدل قد بينا في الباب الاول في حديث الحلبي لك ويؤكد ذلك
 بيان ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا
 احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن محمد بن مسلم قال قلت له المرأة المحبوسة في عدتها زوجها متنعج
 قبل ان تمتد ربعة اشهر وعشرا فقال ان كان الذي تزوجها دخل بها فارق بينهما ولم يحل له ابد او اعتدت
 بقى من عدتها الاولى استقبلت عدة اخرى من الاخر ثلاثة قروية وان لم يكن دخل بها فارق بينهما وتمتد بقى
 عدة قاروه وخطيب من الخطاب وامام ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن جميل عن زرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام في امرأة تزوجت قبل ان تمتد ربعة اشهر وعشرا قال يفارق بينهما وتمتد عدة واحدة منهما جميعا ابن ابي
 عمير عن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة فقدت زوجها ونكحها فترجعت ثم قدم زوجها ابد
 ذلك فطلقتها قال تمتد منها جميعا ثلثة اشهر عدة واحدة وليس الاخران يتزوجها ابدا ^{منها} محمد بن عبد الله
 محمد بن عيسى عن صفوان عن جميل عن ابن بكير وعن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تزوج
 في عدتها قال يفارق بينهما وتمتد عدة واحدة منهما جميعا وليست هذه الاخبار وصافية لما تقدم من الاخبار
 لانه ليس في ظاهر هذه الاخبار ان الثاني كان دخل بها ونكحها او جبا اعدته الثانية اذا كان قد دخل بها فاما اذا لم يدخل
 ففقرها عدة واحدة فلا تنافي بين الاخبار يا الرجل يتزوج بامرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا احسن
 محمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج

يتزوج بامرأة ثم لم يدخل بها انما هو

١٠٢

امراة ولها زوج وهو لا يعلم فظلمها الاول ومات عنها ثم علم الاخير اياها قال لا حتى تنقضي
عدتها فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الوحان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها ان لها زوجا غائبا فتركها ثم اتى الزوج قدام
فطلقها ومات عنها ابترزوها بعد هذا الذي كان له متزوجا ولم يعلم ان لها زوجا
فقال ما احب له ان يتزوجها حتى تنكح زوجها غيره فالوجه في هذا الخبر خروج من الكراهية
ولا حل ذلك قال ولا احب له ان يتزوجها ولم يعلم ولا يجوز والوجه في الخبرين عندى انه
انما يجوز له ان يتزوجها اذا لم تنكح المرأة الزوج مع علمها بان زوجها باق على ما كان عليه
بل يكون قد قاب عنها حتى ايتها او بلغها عنه طلاقا لئلا لو تعدت ذلك كانت زانية وانما
كانت زانية لم يجز لها العقد عليها ابدا لان من زنا بذات رجل لم يحل له ابدا على ما بيناه في كتابنا
الكبير والذي يدل على انها متى تعدت ذلك مع العلم بحال الزوج تكون زانية ما رواه
الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن
امرأة كان لها زوجان ففارقها فأتته فزوجت زوجها اخر قال ان رقت الى الامام لم يشهد عليها
ان لها زوجا غائبا وان ما دخر وخبره ياتيها منه وانها تزوجت زوجها اخر كان على الامام
ان يحدها ويفرق بينهما وبين الذي تزوجها قيل له فالحال الذي اخذته من كيد يمنع بيقال ان
اصاب منه شيئا فليأخذه وان لم يصيب منه شيئا فان كل ما اخذت منه حرام عليها مثل احوالها
على بن الحسين بن فضال عن ابيوب بن نوح وسندي بن محمد عن صفوان بن يحيى عن شعيب
العقروفي قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم قال تزوج
المرأة وليس على الرجل شيء ان لم يعلم قال قد كوت ذلك لابي بصير قال فقال له والله جفرا
تزوج المرأة ويجلد المحدث وقال بيد يده على صدره يحكمه ما اظن صاحبنا تكامل له قال
الشيخ قد من الله روحه لا تنافي بين ما رواه شعيب عن ابي الحسن عليه السلام وبين ما سمع
عن ابي بصير من ابي عبد الله عليه السلام كان الذي سمع ابي بصير يكون فيمن تزوج بها وهو يعلم
ان لها زوجا وجب عليه هو ايضا لا تنافي ولا تنافي بين الخبرين ولا بين الفقيهين وانما شبه
الامر على ابي بصير فلم يميز احدى المسئلتين من الاخرى فقل ان بينهما تنافيا وما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي
رجل الى اهله واخبروها انه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاءها فاحملها فاحملها فاحملها

تزوج المرأة في نفاسها

١٠٣

الأخو دخل بها ولم يدخل وليس للأخيان يتزوجها أبداً ولها المهر بما استحل من فرجها عند الأخير
 عن محمد بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا نفى رجل
 إلى أهله وأخبرها أنه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد فان الأول أحق بها من بعده
 هذا الآخر دخل بها الأول ولم يدخل بها وليس للأخوان يتزوجها أبداً ولها المهر من الأخويما
 استحل من فرجها فلا تنافي بين هذين الخبرين والأخبار الأولى التي قد مناها من أن له
 يتزوجها بعد انقضاء العدة إذا طلقها زوجها الأول لأن الوحد في هذين الخبرين أن يغلبها
 على من علم أن لها زوجاً باقياً وأقدم مع ذلك على التزوج فأنها لا تحل له أبداً وهو الذي
 قلنا فيما تقدم من أن يتزوجنا بذات بعل لم تحل له أبداً ومن هذا حكمه فهو رابن والخم
 ما قلنا **باب تزويج المرأة في نفاسها** محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن
 معروف عن النوفلي عن أبي يعقوب عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جدته قال قال
 علي عليه السلام لا بأس أن يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس فاما
 ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن عبد الله بن القاسم عن عبد
 الله بن سنان عن أبي حمزة عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلاً تزوج
 امرأة في نفاسها المحدث فلما في الخبر الأول لأنه محتمل أن يكون إنما أقام عليها المحدث لأنه وقتها
 قبل خروجها من دم النفاس دون أن يكون أقام عليها المحدث لأنه تزوج بها والذي يدل
 على ذلك أن راوى هذا الحديث وهو عبد الله بن سنان مروي مثل الخبر الأول
 روى محمد بن أحمد بن يحيى بأسناده عن عبد الله بن سنان وروى محمد بن
 الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن أذينة وابن سنان
 عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تضع الحمل لها أن تزوج قبل أن تطهر قال إذا
 تزوج وليس تزوجها أن يدخل بها حتى تطهر ويحتمل أن يكون إنما أقام عليها المحدث لأنها
 بعد في مدة زوجها التي مات عنها لأن من هذه صوراً تحتاج أن نعتد بأبعد الأجلين
 فان وضعت قبل انقضاء العدة احتاجت أن تستوفي أربعة أشهر وعشراً وان مضت للأربعة
 أشهر وعشراً انتظرت حتى بعد ذلك يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن
 جعفر عن أبيه عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال قال أبو عبد الله عليه السلام
 فقال أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفي عنها زوجها وهي حُبلى فولدت قبل أن يمضي شهر

اشهر وعشرون تزوج قبل ان يكمل الاربعة اشهر والعشرون فقال روى ان يطلقه لئلا يخطبها
 يمضي احوال الجليل فان شاء موالي المرأة انكسوها وان شاءوا امسكوها ورثوا عليه ماله يا حب
تزويج المريض الحسن بن محبوب عن علي عن زرارة عن احدهما عليها السلام قال ليس
 للمريض ان يطلق ولله ان يتزوج فان تزوج ودخل بها فالتزوان لم يدخل بها حق مات في مرضه
 بطل لامهر لها ولا ميراث فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الغزاعن سماعة عن محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يحضر الموت فيبث الى جاره فيزوج ابنته على الف درهم
 يجوز نكاحه قال نعم فلا ينافي الرواية الاولى لان الوجه في هذا الخبر ان غنله على انه دخل بها لانه
 كان كذلك كان العقد صحيحا على ما فصل في الخبر الاول ومتى لم يدخل بها ومات كان العقد باطلا
الرضاع بما يحرم من الرضاع محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن هشام بن سالم عن عمار بن موسى الساباطي عن جيل بن صالح عن زياد بن سودة قال قلت لابي جعفر
 عليه السلام هل للرضاع حد يؤخذ به فقال لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة
 رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفضل بينهما رضع امرأة غيرها ولو ان امرأة ار
 حاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعتها امرأة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم
 فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن عمار بن
 يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمسة عشرة رضعة لا يحرم فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه
 ان غنله على الف درهم كن متفرقات بان يدخل بينهما رضعات امرأة اخرى فان ذلك لا يحرم على ما بين في الخبر الاول
 واما ما رواه محمد بن يعقوب بن الحسين بن محمد عن العلاء بن محمد عن الحسن بن علي الوشاعن عبد الله بن سنان
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم عنده عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت
 اللحم والدم عنده عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن عمير عن زياد القندي عن عبد الله بن سنان
 عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثالث قال لا الا
 ما انبت عليه العظم ونبت عليه اللحم فلا تثنى بين هذه الاخبا والخبر الاول الذي عولنا
 عليه لانه ليس في هذه الاخبار عدد الرضعات التي يجب معها اللحم وليستد العظم ولا يمنع ان
 يكون مقدار ذلك ما قدر في الخبر الاول وهو خمس عشرة رضعة او رضاع يوم وليلة فاما ما
 رواه محمد بن يعقوب عن صدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب عن

عن محمد بن عيسى

وشدة العظم

في مقدار ما يحرم من الرضاع
١٠٥

عن عبيد بن ذرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنا أهل بيت كثير فرما كان الفرج والحزن
يجمع فيه الرجل النساء فرما استخفت المرأة أن تكشف رأسها عند الرجل الذي بينه وبين الرضاع
ورما استخف الرجل أن ينظر إلى فمك فما الذي يحرم من الرضاع قال انبت اللحم والدم فقلت وما الذي
ينبت اللحم والدم فقال كان يقال عشر رضعات فقلت فهل يحرم بعشر رضعات فقال دع خافك لا يحرم
من النسب فهو يحرم من الرضاع فلا ينفى في الحمل الأول أيضا لأنه لم يقل أن عشر رضعات تحرم عن نفسه
بل ضاقت له غيره فقال كان يقال فلو كان ذلك صحيحا لأخبر به عن نفسه والذي يدل على ذلك
أنه لما سأل السائل عن صحة ذلك فقال له مع ذلك لو كان صحيحا لقال له نعم لم يعدل من جوابه إلى شيء آخر
لضرر من المصلحة **فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبي عن خرو بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام**
قال لا يحرم من الرضاع إلا ما شدد العظم انبت اللحم فاما الرضعة والرضعتان والثلاث حتى بلغ عشرة إذا كانت
متفرقات فلا بأس وما رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بنت الياقوت عن عبد الله بن
ستان عن عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم
فعدت عليه حتى اكملت عشر رضعات قال إذا كانت متفرقة فلا يدل هذا أن الخبران على أن عشرة رضعات
إذا لم يكن متفرقة يحرم لأن من حيث دليل الخطاب لا يصح به وقد تراءى دليل الخطاب عند من يذهب
إلى صحته لقيام دليل على جوب تركه وقدم الخبر الذي يقتضي الحدول عن ظاهر دليل الخطاب ويدل
على الإجماع ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما يحرم من الرضاع
قال ما انبت اللحم شدد العظم قلت فيحرم عشر رضعات قال لا إنما لا تنبت اللحم ولا تشدد العظم عشر رضعات
علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبيد بن ذرارة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا عنه عن أخويه عن أبيهما عن عبد الله بن
بكر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا **فأما ما رواه علي بن**
الحسن عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرضاع
الذي ينبت اللحم هو الذي يرضع حتى يتصلح ويتولد فيقتضي نفسه **فهل** بن أحمد بن محمد بن أحمد بن
محمد بن محمد بن اسمعيل قال حدثني أبو الحسن ظريف عن ثعلبة عن إيان عن ابن أبي عمير قال سألت أبا جهم
من الرضاع قال إذا دخل حتى يتلى بطنه فان ذلك ينبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم فلتتأق بين هذين
الخبرين والخبر الأول الذي اعتدناه لأن قول أبي عبد الله عليه السلام إذا رضع حتى يتلى بطنه تفسير لكل رضعة لأنه
المعتبر في هذا الباب بدون أن يكون المراد بالرضعات المصنعات على ما يذهب إليه كثير من الناس فمن ذلك

مقتل ما يحرم من الرضاع
١٠٤

الذي يثبت المحرم والعظم **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن
 حريز عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المحبوس او من ارضعته ثم يرضع
 عشر رضعات يرضع في الصباح فينام فهدن الخبر ايضا لا ينافي ما قدمناه لانه متروك والظاهر ان الجمع لا ينافي
 قد يرضع من الرضاع ما لا يكون محبوسا ولا خادما ولا غلاما بل ان يكون امرأة متبعة بوضاع حبي او يكون
 سكت ذلك او غير ذلك من الاسباب الداعية الى ذلك بحيث ان يكون المراد بذلك نفق المحرم عن الرضعة
 لرضعة او رضعتين **يدل** على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن مروح عن صفوان بن يحيى
 عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له ان بعض محاليلك تزوج الى قوم فزعم النساء
 ان بينهما رضعا قال اما الرضعة والرضعتان فليس بشيء الا ان يكون ظنرا مستأجرة مقيمة عليه
 فصح عليه السلام في هذا الخبر ان المرأة بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين دون ما زاد على
 ذلك حتى يبلغ الحد الذي يحرم على ما بيناه **واقا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار
 حين علي بن محمد بن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه يسأله عما يحرم من الرضاع فكتب قليلا وكثيرا
 حرام فالوجه في هذا الخبر ان نحل له على ان قليلا وكثيرا حرام بعد ما بينا الحد الذي يحرم ويثبت عليه
 فان الزيادة عليه قلت وكثرت فاعما يحرم ويحيز ان يكون الوجه في هذا الخبر ضمير ما من الفتنة لا يذهب
 بعض العامة **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمر
 بن خالد عن نسيان علي بن ابياته عن علي عليه السلام انه قال الرضعة الواحدة كالمائة رضعة لا يخل ادا
 فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في الخبر الاول **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن
 الحسن بن حذيفة بن منصور عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرضاع
 فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد حولين كاملين فالوجه في هذا الخبر ان نحل
 قول حولين كاملين على ان يكون طرف الرضاع لا ان يكون المراد به المدة المرافعة في التحريم فكانه قال
 لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد في حولين كاملين وانما قلنا ذلك لان الرضاع اذا
 كان بعد الحولين فانه لا يحرم **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن
 علي بن اسباط قال سأل ابن فضال ابن بكير في المسجد فقال ما تقولون في امرأة ارضعت غلاما سنتين
 ثم ارضعت صبيا لهما اقل من سنتين حتى تمت السنتان ايفسد ذلك ايضا فقال لا يفسد
 ذلك بينهما لانه رضاع بعد خطام وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا رضاع بعد خطام
 اي انه اذا تم المائة من سنتين او اجمالية فقد خرج عن حد المليون ولا يفسد بينه وبين من يشرب

من لبنه قال أصحابنا يقولون انه لا يفسد لان يكون المصلي المصيبة يشربان شربة شربة **فحل**
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان عن الفضل بن
عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رضاع بعد الحولين قبل ان ينفطم **عنه** عن عدة
من أصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي منصور عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول لا رضاع بعد فطام قل قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين للذين
قال الله تعالى ولا ينافي هذا الخبر الذي رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن العباس بن
عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الرضاع بعد حولين قبل ان ينفطم محرّم
لان هذا الخبر موافق للعامة فقد خرج مخرج التقيّة **فاما** ما رواه العلاء بن رزين القلاء عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرضاع فقال لا يجر الرضاع الا ما لا يرضع من ثدي واحد سنة فقد اخبر
شاذان بن هذيل عن العمل به بالاجماع وما هذا حكمه لا يعتد به على الاخبار الكثيرة لما بينا في غيره **فم**

باب ان اللبن للفحل **فحل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال هو ما ارضعت امرأته من
لبنك ولبن ولدك ولدا امرأة اخرى فهو حرام **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمان بن
عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحدة منها غلاما فانطلقت احدي
امراتيه فارضعت جارية من محرم الناس انه اينبغي لبنه ان يتزوج هذه الجارية قال لا لانها
ارضعت لبن **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج
اخرى فولدت منه ولدا ثم اتها ارضعت من لبنها غلاما يحمل لذلك الخلام الذي ارضعته ان يتزوج
اسنة المرأة التي كانت تحت الرجل قبل المرأة الاخرية فقال ما احب ان تزوج ابنه فحل قال يرضع من لبنه
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ام ولد رجل ارضعت صبيها ولما ابنته من غيرها ليحل لذلك الصبي هذه البنت فقال ما احب
ان تزوج بنت رجل قد ارضعت من لبنه ولدا **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد
قال سألت عيسى بن جعفر بن عيسى ابا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة ارضعت ابنيها فحل
ان تزوج بنت زوجها فقال لا ما لم يرضع من لبنها يعني ان يقول لها من من علي بن محمد
قبل لبن الفحل هذا الحولين الفحل لا غير قلت لان الجارية ليست بنت المرأة التي ارضعت من لبنها

لنظائر من قوله
اي هو من الدائمة
عنه الشيخ لا يرضعها
موت

غيرها فقال لو كن عشر متفرقات ما حل لك من شيء حتى يكون في موضع نباتك الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن عمه الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام وضع من امرأة يجلس
ان يتزوج اختها لا يها من الرضاة قال لا فقد رخصا جميعا عن ابن فحل احد من امرأة واحد قال قلت
يتزوج اختها لا يها من الرضاة قال لا بأس بذلك ان اختها التي لم تضعه كان فحلها غير فحل الذي ار
الغلام فاختلف الفحلان فلا بأس فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن ابي نجران عن محمد بن عبيد الله قال قال الرضاة عليه السلام ما تقول اصحابك في الرضاة قال قلت
كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جلتهم الرواية عنك انه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب فارجعوا الى قولك
فقال لي وذلك لان امير المؤمنين يعني سألني عنها فقال لي الشرح لي اللبن للفحل وانا اكره الكلام فقال لي انما
حتى سألته عما قلت في رجل كانت له امهات اولاد شتى فارضعت واحدة منهم بلبنها غلاما غريبا
اليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من امهات اولاد الشتى محمها على ذلك الغلام قال قلت بلى قال قال
ابو الحسن عليه السلام فاما بالرضاة يحرم من قبل الفحل فلا يحرم من قبل الامهات وانما حرم الله الرضاة من
قبل الامهات وان كان لبن الفحل الرضاة يحرم فالوجه في هذا الخبر ان فحل على ان الرضاة من قبل الامهات يحرم
من ينسب اليها من جهة الولادة وانما لم يحرم من ينسب اليها بالرضاة للاخبار التي قدمناها واولا
وظاهر قوله عليه السلام يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب لكننا يحرم ذلك ايضا لاننا خصصنا ذلك
لما قدمنا ذكره من الاخبار واعداه باق على عمومته يزيد ما قدمنا ذكره تأكيداً ما رواه الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو
غلام فحل يجلس ان يتزوج اختها لا يها من الرضاة فقال ان كانت المرأة رخصت من امرأة واحدة
من لبن واحد فلا فحل ان كانت المرأة رخصت من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك
الذي يدل على ذلك ان ما ينسب اليها الولادة يحرم التناكح بيضا وانما على ما قدمناه ما رواه محمد بن
اسد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن ايوب بن نوح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولدها قلت لا يجوز لك ذلك لان ولدها حرام
بمثلة ولدك محمد بن الحسن الصغار عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها فان كان الولد
من غير الرجل الذي كان ارضعته بلبنه واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده فان كان
من غير المرأة التي ارضعته فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام عن عبد الملك

ولده

عن بكايح الجراح عن بسطام عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا البطن الذي ارتضع
منه فالوجه في هذا الخبر انه لا يتقدي الى ما ينسب الى الام من جهة الرضاع لان من يكون كذلك انما
ينسب الى بطن اخر وما يختص بطنها ولداته فانه يحرم ويحتمل ان يكون ذلك خرج من تحت الثنية لان في
الفقهاء عن يقول ان القريب لا يتقدي للرضعين **قاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن علي بن ابي حمزة عن رجل من اهل الشام عن عبد الله بن ابيان عن ابيات عن الحسن الرضا
عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج ابنته عمه وقد ارضعت له ام ولد جده هل يحرم على الخلام ام لا قال لا هذا
خير من قطع مرسلا ما هذا احكم لا يعتد به على الاخبار للسند الصعبة الطريق ولو سلم لكان محمولا
على انه اذا كانت ام الولد قد ارضعت له بغير لبن جده او يكون انضعت له رضاعا لا يحرم ولو كان رضاعا تاما
لكان قد **روى** عنها ان كان الجدة من قبل الاب وان كان الجدة من قبل الام فليس هناك وجه يقتضي التحريم
اجواب المقود على الاما **باب** ان الولد لا يحق الحرج من الابوين ايها كان **محمد بن**
يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن الحكم بن مسكين عن جميل بن بكير
عن ابي عبد الله عليه السلام في الولد من الحر المملوك قال يذهب الى الحر فما **حنا** عن احمد بن محمد
العاصمي عن علي بن الحسن التميمي عن علي بن اسباط عن الحكم بن مسكين عن جميل بن سداق قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا تزوج العبد الحر فولد احر او اذا تزوج الحر الامه فولد احر
حنا عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألت عن الرجل يتزوج بامه تقوم الولد ماليا او احر او قال اذا كان احل بويه حرافا الولد حر
محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المارزي عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام في مملوك تزوج حرة قال الولد للحر وفي حرة تزوج مملوك قال الولد للاب
قاما ما رواه الصفار عن ابراهيم بن حاتم عن ابي جعفر عن ابي سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال طان رجلا من بني جارية ثم تزوجها من رجل فوطئها كانت جاريته وولد هامة مدبرين كمالو
ان رجلا ان قوما فتزوج اليهم مملوكه وكان ما ولد له ماليا فالوجه في هذا الخبر ان نخل على انه
اذا اشترط عليه ان يكون الولد ماليا فاقدم يكون كذلك وانما يلحق بالحرة مع الاطلاق وعلم
الشرط **قاما** ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن
الحسن بن زيا قال قلت له انما كان مولا ما يقع عليها ثم يولد له فتزوجها ما نزلت ولد مولاها ولما
اذا ان يشترط زوجها فالوجه في هذا الخبر واحد شيئين احدهما ان يكون خرج من تحت الثنية لان في

العامّة من يذهب إلى أن الولد يتبع كأم على كل حال الوجه الثاني أن ينحل على أنه يكون زوجا بملوك غيره
 فان الولد يكون لاحقا بما كان يشترط مولد السيد **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن القاسم
 وعلي بن الحكم عن ثوبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يزوج جارية
 رجلا واشترط عليان كل ولد تله فهو حرة فطلقها تزوجها ثم تزوجها آخر فولدت قال انشأ ما عتق
 وان شاء لم يعتق فهذا الخبر صحيح ما قلناه في الخبر الأول من حمله على التقية وصحاحه ان يكون المراد
 ان تزوجها كان عبدا له فلهذا يكون بالخيار بين استرقاق ولدها وبين عتقه كيف شاء ولو كان
 تزوجها حرا كان الولد حرا على ما قلناه في الروايات **الاولى فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال
 عن سندی بن محمد بن الزبير عن عبد الرحمن بن أبي مخنف عن عامر بن حميد عن عطاء بن محمد بن قيس عن أبي جعفر
 عليه السلام قال قضى علي عليه السلام في رجل من اهل ما ناه قد مات او قتل فنكحت امرأته وتزوجت
 سرية فولدت كل واحد منهما من زوجها ثم جاء الزوج الاول الرجاء مولى اسرية قال فقضى في ذلك
 ان ياخذ الاول امرأته فهو الحق بها وياخذ السيد سرية وولدها وياخذ رجلا من ثمن الولد
 قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما انه اذا تزوجت السرية بغيا من من كان يرثها
 لو صير موت مولا ما فان ولدها يكون قاله فلو كان المولى الاول باقيا كان قاله والوجه الثاني
 ان يكون تزوجها على ظاهر الحرية ولم يعلم دخيلة امرها ولم يثبت عنده بينة باخراجه فانه يلزمه
 ثمن الولد على ما تقدم في الاخبار **الاولى واما** ما رواه محمد بن قيس بالاسناد الاول عن أبي جعفر عليه السلام
 قال قضى علي عليه السلام في وليد تباعها ابن سيد ما وروى غائب فاشترها رجل فولدت من غلاما
 ثم قدم سيدها الاول فخاصم سيدها الآخر فقال هذه وليدتي تباعها لبقين فبطل خدن
 وليدتها ولينها فاشترى المشتري فقال خد ابنة يعقوب بن الذي باعها الوليد فقضى بقدر ذلك
 ما باعك فلما اخذ البيع الابن قال ابو ابي قال لا والله لا ارسل ابنة ختي ترسل ابني فلما رأى
 فذلك سيدها الولد فبطل الاول جائز بيع ابنة قال الوجه في هذا الخبر انما امره ان يتطرق بالولد البائع
 لانه يترتب له له بالولد ويحب عليه ان يهرم له صاحبا كما ان ثمن الولد يملكه ولولا المشتري منه بوجه
 عليه فلا فضل في ذلك اجلا لا بيع لابن فبطل الاول لا ما امره او يفسد في ذلك ولا يعلم ان يستحق حلا
 الاخر لا اجل ولد بطل الوجه فيه ما قلناه **باب** ان المولود اذا كان متزوجا لم يكن له ان يطلق
 بيده **الحسين** بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن عبد صالح عليه السلام قال طلاق السيد
 بن تزوج امرأته او تزوج وليدة قوم آخرين في العبد وان تزوج وليدة مولا كان الذي يفرق بينهما

إن شاء وإن شاء نزعها بغير طلاق **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن أبي الصالح الكنا^{في}
عن أبي عبد الله أنه قال إذا كان العبد وامرأته لرجل أحدهما المولى يأخذها إذا شاء وإذا شاء
ردها وقال لا يجوز طلاق العبد إذا كان هو وامرأته لرجل واحد لأن يكون العبد لرجل والمرأة لرجل
فتزوجها بأذن مولاها وأذن مولاها فإن طلق وهو عبد المنة فطلاقها تزويجا **فاما** ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حمزة بن عمار بن اذينة عن بكير بن اعين وبيد بن مغيرة
الجلي عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالاه في العبد المملوك ليس له طلاق إلا بأذن مولاها فلا ديننا في
التبرين الأولين لأن قوله ليس له طلاق إلا بأذن مولاها يحتمل أن يكون المراد به إذا كان زوجته أمة مولاها
دون أن يكون حرة أو أمة لغير مولاها وقد تضمن تفصيل ذلك الخبرين الأولين فلا خفاء **واما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يزوج جاريته من رجل حر أو عبد إلا أن ينزعها بغير طلاق قال نعم
هي جارية ينزعها متى شاء **واما** الحسين بن سعيد عن الفضل بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد
بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال إذا تزوج المملوك حرة فلولي أن يفرق بينهما وإن تزوجها المولى حرة فله أن
يفرق بينهما فلا ديننا فيهما أيضا ما قدمناه لأن قوله عليه السلام إن ينزعها بغير طلاق في الخبر الأول متى شاء
ولأن يفرق بينهما في الخبر الثاني ليس في ذلك شيء لأن المملوك في ملكه والعبد في ملكه وإذا لم يكن ذلك في ظاهرهما
أن لذلك بأن بيعها أو بيعه فيكون بيعها فلهما ففرقا بينهما على ما استنبطته في باب فرد الذي يدل على
ذلك ههنا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا تزوج
الرجل عبدا أمة ففرق بينهما إذا شاء قال سألته عن الرجل يزوج أمة من رجل حر أو عبد لقوم آخرين أله أن
ينزعها منه قال لا إلا أن يبيعهما فإن باعها فاشترها أو يفرق بينهما ففرق بينهما **واما** ما رواه
الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن حماد عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن رجل كانت
له جارية فتزوجها من رجل أخويده من طلاقها فقال بيده ولا هو ذلك لأنه ينزعها وهو يعلم أنه كذلك
فيقتل هذا الخبر أيضا ما قدمناه من أنه أراد بقوله بيده طلاقها أي يبيعهما فيكون بيعهما كالطلاق وقتئذ
أن يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازا لأنه سبب الفرق بينهما **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن أبي الصالح الكنا^{في}
عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حمزة بن عمار بن اذينة عن بكير بن اعين وبيد بن مغيرة
الجلي عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالاه في العبد المملوك ليس له طلاق إلا بأذن مولاها فلا ديننا في
التبرين الأولين لأن قوله ليس له طلاق إلا بأذن مولاها يحتمل أن يكون المراد به إذا كان زوجته أمة مولاها
دون أن يكون حرة أو أمة لغير مولاها وقد تضمن تفصيل ذلك الخبرين الأولين فلا خفاء **واما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يزوج جاريته من رجل حر أو عبد إلا أن ينزعها بغير طلاق قال نعم
هي جارية ينزعها متى شاء **واما** الحسين بن سعيد عن الفضل بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد
بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال إذا تزوج المملوك حرة فلولي أن يفرق بينهما وإن تزوجها المولى حرة فله أن
يفرق بينهما فلا ديننا فيهما أيضا ما قدمناه لأن قوله عليه السلام إن ينزعها بغير طلاق في الخبر الأول متى شاء
ولأن يفرق بينهما في الخبر الثاني ليس في ذلك شيء لأن المملوك في ملكه والعبد في ملكه وإذا لم يكن ذلك في ظاهرهما
أن لذلك بأن بيعها أو بيعه فيكون بيعها فلهما ففرقا بينهما على ما استنبطته في باب فرد الذي يدل على
ذلك ههنا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا تزوج
الرجل عبدا أمة ففرق بينهما إذا شاء قال سألته عن الرجل يزوج أمة من رجل حر أو عبد لقوم آخرين أله أن
ينزعها منه قال لا إلا أن يبيعهما فإن باعها فاشترها أو يفرق بينهما ففرق بينهما **واما** ما رواه
الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن حماد عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن رجل كانت
له جارية فتزوجها من رجل أخويده من طلاقها فقال بيده ولا هو ذلك لأنه ينزعها وهو يعلم أنه كذلك
فيقتل هذا الخبر أيضا ما قدمناه من أنه أراد بقوله بيده طلاقها أي يبيعهما فيكون بيعهما كالطلاق وقتئذ
أن يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازا لأنه سبب الفرق بينهما **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن أبي الصالح الكنا^{في}
عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حمزة بن عمار بن اذينة عن بكير بن اعين وبيد بن مغيرة
الجلي عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالاه في العبد المملوك ليس له طلاق إلا بأذن مولاها فلا ديننا في
التبرين الأولين لأن قوله ليس له طلاق إلا بأذن مولاها يحتمل أن يكون المراد به إذا كان زوجته أمة مولاها
دون أن يكون حرة أو أمة لغير مولاها وقد تضمن تفصيل ذلك الخبرين الأولين فلا خفاء **واما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يزوج جاريته من رجل حر أو عبد إلا أن ينزعها بغير طلاق قال نعم
هي جارية ينزعها متى شاء **واما** الحسين بن سعيد عن الفضل بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد
بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال إذا تزوج المملوك حرة فلولي أن يفرق بينهما وإن تزوجها المولى حرة فله أن
يفرق بينهما فلا ديننا فيهما أيضا ما قدمناه لأن قوله عليه السلام إن ينزعها بغير طلاق في الخبر الأول متى شاء
ولأن يفرق بينهما في الخبر الثاني ليس في ذلك شيء لأن المملوك في ملكه والعبد في ملكه وإذا لم يكن ذلك في ظاهرهما
أن لذلك بأن بيعها أو بيعه فيكون بيعها فلهما ففرقا بينهما على ما استنبطته في باب فرد الذي يدل على
ذلك ههنا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا تزوج
الرجل عبدا أمة ففرق بينهما إذا شاء قال سألته عن الرجل يزوج أمة من رجل حر أو عبد لقوم آخرين أله أن
ينزعها منه قال لا إلا أن يبيعهما فإن باعها فاشترها أو يفرق بينهما ففرق بينهما **واما** ما رواه
الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن حماد عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن رجل كانت
له جارية فتزوجها من رجل أخويده من طلاقها فقال بيده ولا هو ذلك لأنه ينزعها وهو يعلم أنه كذلك
فيقتل هذا الخبر أيضا ما قدمناه من أنه أراد بقوله بيده طلاقها أي يبيعهما فيكون بيعهما كالطلاق وقتئذ
أن يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازا لأنه سبب الفرق بينهما **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن أبي الصالح الكنا^{في}

التطريق

فإن الرجل يعتق أمة ويجعل عتقها صداقا

سواء

عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن ذرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل قال لرجل
اعتقك واجعل عتقك مهرًا قال فقال جازئ **عنه** عن الحسن بن علي عن يوسف عن مشيخ الحنابلة عن
جابر عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول إن شاء الرجل عتق أمة ولد له رجل

مهرها عتقها **فأما** ما رواه محمد بن آدم عن الرضا عليه السلام في الرجل يقول لجارية قد اعتقك
وجعل صداقك عتقك قال جاز العتق ولا امرأ بها إن شئت زوجته نفسها وإن شئت
لم تفعل فإن زوجته نفسها فأحلب إن يعطيها شيءًا فإن بقي لأخبار الأمانة لأنه إنما يكون الخيا
إذا بدلت في اللفظ العتق قبل التزويج فإنه يعضو العتق وتكون هي غيرة في العقد وإنما ينبغي أن يسد
بالتزويج ويجعل المهر العتق ليصير العقد بعض التزويج الذي يدل على هذا التفصيل ما رواه علي بن

جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل قال أمة اعتقك وجعلت عتقك
مهرًا فقال اعتقت وهي بالخيار إن شئت تزوجت وإن شئت فلا فإن تزوجته فليعطها فداء و

إن قال قلت تزوجتك وجعلت مهرًا عتقك فإن النكاح واقع ولا يخطبها شيء الذي يؤكدهما قلنا
أو لا من ذلك جازئ ما رواه الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام

في رجل اعتق أمة له وجعل عتقها صداقًا ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال ليستسعيها في نصف
قيمتها فإن ابتاعها يوم ولد يوم من الخدمة قال إن كان لها ولد أدى عنها نصف قيمتها وعتقت

عنه الحسن بن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن رجل عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في
الرجل يعتق جارية ويقول لها عتقك مهرًا ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال يجمع نصفها ما رواه
ليستسعيها في النصف الآخر **الحسن** بن محبوب عن نعيم بن إبراهيم عن عبد بن كبر عن أبي بصير

قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل اعتق أمة ولد له وجعل عتقها صداقًا ثم طلقها قبل أن يدخل بها
قال يرخص عليها أن ليستسعي في نصف قيمتها فإن ابتاعها ففرضها مرق ونصفها عتق **الحسن** بن

بن سعيد عن فضالة عن ابن عن عبد الواح من أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الرجل تكون له أمة فيريد أن يعتقها ويتزوجها ليصل عتقها مهرها أو يعتقها ثم يصدرها

منه عتقًا وكما اعتد أن يعتقها هل يجوز له نكاحها بغير مهر ثم يعتقها من غير ذلك فقال يجعل عتقها صداقًا
إن شاء طن شاء اعتقها ثم اصداقها فإن كان عتقها صداقًا فأما لا يعتد ولا يجوز نكاحها إذا اعتقها

الأمة لا يخطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها شيئًا وإن كان مهرها **باب** هل يجوز جارية
الأمة الجارية لا يزوجها **باب** الزو فرى عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة

بن هاشم وابن دباط عن صفوان عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادنى ما يحرم به الوليد
 تكون عند الرجل على ولد اذا سمها او جردها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة
 عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده اجمارية فيكشف
 فابوها او يجرها ولا يزيد على ذلك قال لا تحل لابنه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن صالح وعيسى بن
 هاشم عن ثابت بن شريح عن داود الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سلكت عن رجل اشترى
 جارية فقبلها قال تحرم على ولده وقال ان جردها ففي حرام على ولده **فاما** ما رواه ابو البرزوقي عن
 حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يقبل اجمارية تباشرها من غير جماع داخل او خارج التحل لابنه او لبيه قال لا بأس قالوا وجه
 هذا الخبر ان تحل له اذا باشرها او سمها من غير شهوة واخبار الاول محمول على من يجرها
 او ينظر منها الى ما يحرم على غيره طلبا للشهوة فان ذلك يحرم على الاب وابن **والذي** يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده اجمارية
 يجرها وينظر الى جسد ها فنظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره هل تحل لبيه وان فعل ذلك
 ابوه هل يحل لابنه قال لا ينظر اليها فنظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم تحل لابنه وان فعل ذلك
 الابن لم تحل لبيه **ويذكر** ذلك بيان ما رواه الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن ادنى ما اذا فعل الرجل المرأة لا تحل لبيه ولا لابنه قال لا تحل له ولا ابنته ولا ابنته
 ما يشبه متساويين **باب** ما يحل للملوك من النساء بالعقد **الحسين** بن سعيد
 عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الملوك كم يحل له من النساء فقال لا يحل له الا
 ويتكسري ما شاء اذا اذن له **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الملوك كم يحل له من النساء قال امرأتين **عنه** عن النضر بن سويد عن
 بن بكير عن زهارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجمع الملوك من النساء اكثر من امرأتين **عنه** عن
 عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الملوك كم يحل له من النساء فقال امرأتان قال الشيخ رحمه الله
 هذه الاخبار عامة في انه لا يجوز له ان يعقد على اكثر من امرأتين وينبغي ان يخصها بان يقول لا يجوز
 له ان يعقد على اكثر من حزينين **فاما** الاماء فانه يجوز له ان يعقد على اربع منهن **والذي** يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن الامام بن زين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام
 قال سألت عن ابي عبد الله يتزوج اربع حرائر قال لا ولكن يتزوج حزينتين وان شاء يتزوج اربع اماء

باب ان الرجل اذا تزوج مملوكه عبده كان الطلاق بيده

١١٥

عنه عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسين بن زيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني
عن المملوك ما يحل له من النساء قال حرتين او اربع اما قال لا بأس ان ياذن له مولا فيشتري من ماله
ان كان له مال جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه له حلال **عنه** عن القسم بن عروة عن ابن بكير عن
زرارة عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن المملوك كم يحل له ان يتزوج قال حرتين او اربع اما و
قال لا بأس ان كان في يده مال كان ماذن له في التجار ان يشتري ما يشاء من الجواري ويطأهن
الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا بأس ان ياذن الرجل للملوك ان يشتري من ماله ان كان له جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه له
حلال وقال يحل للعبد ان ينكح حرتين وقال ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قتي و
اخرى يتزوج العبد بحرتين او اربع اما ما وامتين وحره **باب** ان الرجل اذا تزوج مملوكه عبده
كان الطلاق بيده وهو مطلق للملوك لم يقع طلاقه **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام قال للملوك لا يجوز طلاقه ولا كاحه الا
باذن سيده قلت فان السيد كان نزع وجهه بيده من الطلاق قال بيد السيد فهو له الله مثلك عبد
ملوك لا يقدر على شيء ليس الطلاق بيده **عنه** عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابيهم
عليه السلام قال سألت عن الرجل يزوج عبده امته ثم يبدلها فغيرتها منه بطيبة نفسا يكون
ذلك طلاقا من العبد فقال نعم لان طلاق المولى هو طلاقها فلو طلق العبد له باذن مولا **احمد**
بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابيان بن يحيى عن شعيب بن الحرقوشي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئل انا عنه اسمع عن طلاق العبد قال ليس طلاق ولا كاح اما اتسمع الله تعالى يقول
عبد مملوك لا يقدر على شيء قال لا يقدر على طلاق ولا على كاح الا باذن مولا قال الشيخ رحمه الله
هذا الخبر والخبر الاول وان كانا عامين في انه لا يملك الطلاق فانا خصصناها بانها اذا كان
متزوجا بامته مولا لا نأخذ بينها في الباب الذي تقدم انه ان كان متزوجا بامته غير مولا
او بحرق فان طلاقه واقع وقد دل على ذلك الخبر الثاني من هذا الباب فادخلنا ذلك خصصناها
كما ذكرناه **قاما** ما رواه الصنفار عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان قال كتبت اليه جعلت فدك
رجل غلام وجارية تزوج غلاما جارية ثم وقع عليها سيدها هل يجب في ذلك شيء قال لا ينبغي له
ان عيسها حتى يطلقها الغلام قلنا في الخبر الاول من ان اذا كانا جميعا مملوكين لمكانت التفرة
اليه لاننا منعنا من وطئها ما دامت في حال العبد قبل ان يفق بينهما لان ذلك لا يجوز وانما يجوز له

اولاد ا فقال ان اقام البيعة الزوج على انه تزوجها على انها حرة واعتق ولدها وذهب بامتهم فان لم يقيم
البيعة اوجع ظهره واستنق ولد له والوجه الثالث ان يكون المراد بلاحقهم يكونون حراً اذا ولدوا من حرة والجمالية
ثمن الاولاد **يدل** على ان المصاراة البرزوخية عن احدين ادوليس عن احمد بن محمد عن ابى ايوب عن سطة
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوكة انتت قوم افترعت انها حرة فتزوجها وجعل منهم فاولد لها ولدا ثم
من مولاها اقام فاقام عندهم البيعة انها مملوكة واقرت ليمانة بذلك فقال يتدفع الى مولاها مائة وولده
وعلى مولاها ان يدفع ولدها الى ابيه بقيمته يوم يصير اليه قلت فان لم يكن له ابيه الاخذ ابنه به قال جى
ابوه في سنة حق يوفيه ويأخذ ولدها قلت فان ابى الا ان يسعى في ثمن ابنته الا على الامام ان يفتدي به
يتم ولد خرو عنه عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن عاصم بن حميد
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فحل من اهل له انه قد مات او قتل فنكحت امرأته وتزوجت سرية
فولدت كل واحد منهما من زوجهما ثم جاء الزوج الاول وجاء مولى السرية ففرض في ذلك ان ياخذ
الاول امرأته فهو احق بما وياخذ السيد سرية وولدها الا ان ياخذ منها من الثمن ثمن الولد **فاما**
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له رجل كان يرى امرأة تدخل الى قوم وتخرج فقال عفا قليل لما غامتهم واسمها فلانة فقال
لم يزوجني فلانة فلما زوجه عرفها على انها امه غيرهم قال هي ولدها المولاها قلت فجاء اليهم فخطبهم
ان يزوجوه من انفسهم فزوجه من غيرهم وهو يرى انها من انفسهم فزوجه بعد ما ولد لها انها امه
فقال الولد له وهم ضامنون لقيمة الولد او لى تجارية فاقض من صدق هذا الخبر ان ما اذا قال لهم تزوجني
فلانة مع اعتقاد ما غامتهم بمقتل شيئين احدهما ان يكونوا اشتراطوا ان يكون الكوا **فاما** فلما
انكشف انها كانت لغيرهم كانت لى تجارية فاولادها فاولاها فاكوجه الثاني انه سألهم تزوجها منه
ولم يسألهم هل هي امهم امه غيرهم فزوجه ظننا منهم انه قد استاذن صاحبها في تزويجها قلنا تبين
بعد ذلك انه لم يستاذن كان ولد لها فاولاها ويكون ما تضمن الخبر من قوله انه قيل انها امهم
قولا من غيرهم كانه قد جعل ذلك باسئق ولدها لانه علم انها امه **فاما** فاولاها على التحقيق فتزوج
اليها لم يكن الاولاد احبارا وما تضمن الخبر من خطيب اليهم لم يزوجه من انفسهم فزوجه غيرهم
فلما انكشف كانوا ضامين لولى التجارية قيمة الولد ولم يلزم الزوج شيء لانه ظن انها منهم وانما حرة
واتماد تسوها عليه فضعفوا بذلك **باب** انه لا يجوز العقد على الاماء الا باذن مولىهن
الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام

عن نكاح الامة قال لا يصلم نكاح الامة الا باذن مولاهما **احمل** بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
ابن نصر عن داود بن الحصين عن ابي العباس النعنع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتزوج المرأة
بغير علم اهلها قال هو زنا ان الله تعالى يقول فانكحوهن باذن اهلهن **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن علي بن المغيرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتنقح بامرأة بغير اذنها قال لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرقد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يتزوج بامرأة بغير اذن مولاهما فقال ان كانت لامرأة
فنعيم وان كانت لرجل فلا **فحمل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يجمع الرجل بامرأة المرأة فاما امته الرجل فلا يتنقح بها الا بامر
مكرمه بن بين هذه الاخبار ولا اخبار الاولة لان هذه الاخبار الاصل فيها واحد وهو سيف بن
عميرة فتارة يروي عن علي بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام وتارة عن داود بن فرقد وتارة عن
ابي عبد الله عليه السلام بلا واسطة ومع ذلك فالأخبار الاولة مطابقة لقول الله تعالى قال الله
عز وجل فانكحوهن باذن اهلهن وذلك عام في النساء والرجال وهذه الاخبار مخالفة لذلك
فينبغي ان يكون العمل بها اولى ويمكن تسليمها ان يخص الاخبار الاولة بهذه الاخبار فيحمل هذه الاخبار
على جواز ذلك في عقد المتعدي والدام ولا اخبار الاولة يخصها بذلك لثلاثا يتناقض الاخبار
ابواب المهور باب انه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها مهرها **علي** بن الحسن

بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن عبد الحميد الطائي قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام ان تزوج المرأة وادخلها ولا اعطيها شيئا فقال نعم يكون دينها عليك **فاما**
ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن ايوب بن الحر عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل له فرجها حتى يسوق اليها شيئا ورجلها فوقه
او هدية من سويق او غيره **فقد** في الرواية محمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرض الايجاب
باب ان الرجل اذا سمى المهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان دينها **علي** بن الحسن
بن فضال عن محمد بن علي بن محمد بن اسمعيل بن زياد عن منصور بن رزق عن عبد الحميد بن عواض قال

بن حازم

قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة تزوجها لا يصلم لان واقعتها ولم انقدها من مهرها شيئا
قال نعم **فاما** هو دين عليك **فحمل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن محمد بن زياد عن ابي بصير عن ابيه
جميعا عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن عليه السلام الرجل يتنقح المرأة على الصدق

المعلوم فدخل بها قبل ان يعطيها فقال يقدم اليها ما قل واكثر الا ان يكون كرهه فان عرض ان يحدث به لها وفا
حدث ادى عنه فلا بأس **عنه** عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الحميد بن عواض
الطائي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ولا يكون عنده ما يعطيها فدخل بها
قال لا بأس انما هو دين عليه **عجل** بن احمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي ليون عن الحسين بن علوان عن
عمر بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام ان امرأة اتته برجل قد تزوجها ودخل بها
وسمى لها مهرا وسمى لمهرها اجلا فقال عليه السلام لا اجل لك في مهرها اذا دخلت بها فاد اليها حقها
عجل بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عبد الحميد الطائي عن عبد الخالق قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل ان يعطيها شيئا قال هو دين عليه **فاما** ما رواه
الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبيدة وعن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة
فدخل بها فاولدها ثم مات عنها فادعت شيئا من مهرها على ورثة نزعها فجأت تطلبه منهم وتطلب
الميراث قال فقال لما الميراث فلما ان تطلبه واما الميراث فان الذي اخذت من الزوج قبل ان تدخل
عليه فهو الذي حل للزوج به فرجها قليلا كان او كثيرا اذا هي قبضته منه وقبلته ودخلت عليه فلا شيء لها
بعده **وما** رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المرأة يهلكا جميعا فتاتي ورثة المرأة فتدعون
على ورثة الرجل الميراث فقال وقد هلكا وقسم الميراث فقلت نعم فقال ليس لم شيء قلت فان كانت المرأة
حية فجأت بعد موت زوجها تدعي صداقا فقال لا شيء لها وقد قامت معه مقرة بحق هلك زوجها
فقلت ولن ماتت وهو حي فجأوا ورثتها يطالبونه بصداقها قال قد قامت حتى ماتت لا تطلبه فقلت
نعم فقال لا شيء لها قلت فان طلقها فجأت تطلب صداقها وقد قامت لا تطلبه حتى طلقها لا شيء لها
مق حلفاء الذي اذا طلبته لم يكن لها قال اذا اهديت اليه دخلت بينه وطلبت بعد ذلك فلا شيء لها
انه كغيرها ان يستخلف بالله ما لها قبل من صداقها قليل ولا كثير **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى
عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل
بالمرأة ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل بها فقد هدم العاجل **عنه** عن عدة من اصحابنا عن سهل
بن زياد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويدخلها
ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل عليها فقد هدم العاجل وليس شيء من هذه الاضا وما ينافي بما ذكرناه لان
جميعها ما يتضمن ان المرأة تدعي المهر كذلك ورثتها وان لم نقل ان يدعها يعطى المهر بل يحتاج الى بينة ومضى

معهما غير دعواها فليس شيء حسب تقصيره هذه الاخبار وانما يوجب مهرها بعد قيام البينة والذي يدل
على انه يجب عليها البينة ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عبد الحميد عن
ابي جميلة عن الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الرجل بالمرأة ثم ادعت المهر وقال
قد اعطيتك فليها البينة وعليه البين ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض اصحابنا من انه اذا دخل بها
هدم الصداق لم يكن لقوله عليها بينة وعليه عيينه في ان الدخول قد اسقط الحق فلا وجه لاقامة
البينة ولا للبين ويقتل ان يكون الوجه في تلك الاخبار انه اذا لم يسم مهرها معينا وقد ساق اليها شيئا فاما
يكون في المهرها ولا يكون لها بعد ذلك شيء وليس شيء منها انه كان يسمى مهرها معينا **فيل** على ذلك ما رواه
الفضل بن يسار في الخبر المتقدم من قوله ان اخذته قبل ان يدخل بها فلو الذي حل له به خرجها وليس
بعد ذلك شيء فتنبه بذلك على ما قلناه من انه لم يكن فرض لها صداقا معينا **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن
يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضل بن عمر قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت اخبرني
عن المرأة التي لا يجوز للمؤمن ان يجوزع قال فقال السنة المحمديّة خمسمائة درهم فمن زاد على ذلك ردّها
السنة ولا شيء عليها اكثر من الخمس ثم هم فان اعطاها من الخمس ما تدرهم درهم او اكثر من ذلك فدخل بها
فلا شيء عليها قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شيء عليها ان كان شرطها خمسمائة درهم فلما ان دخل بها
قبل ان يبتدئ في صداقها هدم الصداق ولا شيء عليها واعلمها ما اخذت من قبل ان يدخل بها فادّ بطلب
بعد ذلك في حياة منها وبعد موته فلا شيء لها **فأقول** ما في هذا الخبر انه لم يرو عنه غير محمد بن سنان
عن الفضل بن عمر عن محمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدا وما يحتج به رواية ولا يشترط فيه غيره ولا يعمل عليه
على ان الخبر يتضمن ان المهر لا يزيد على خمسمائة درهم معقولة الى خمسمائة وهذا ايضا قد بينا في كتابنا
لكبره خلافه وقلت ان المهر هو ما تراضيا عليه قليل كان او كثيرا الذي يكشف عن ذلك من انه لا يرد
الى خمسمائة الا ذكرنا اكثر من ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن يحيى عن محمد
بن محمد بن عمار عن اوشاع عن الرضا عليه السلام قال معتد يقول لو ان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين
الفا وجعل لبيها عشرة الف كان المهر جائزا والذي جعله لبيها فاسدا على ان قوله في الخبر فان اعطاها من
الخمسمائة درهم درهمها فلا شيء عليه بعد ذلك ولا ورثتها فليش في انه لا شيء بعد ان يكون فرض لها
وسمائه معينا ويجوز ان يكون المراد به انما ان اعطاها من الخمسمائة الذي هو السنة في المهر ودها واستباح
بذلك فخرجها فليس بعد ذلك شيء ولا ورثتها وهذا مما قد بينا جازمه وعلى هذا الوجه تسلم الاخبار
كلها ولا تناقض **باب** انما اذا دخل المرأة ولم يسم لها مهر كان لها مهر الثلث **فصل** في ما يجب

عن جريد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق ثم دخل بها قال لها صداق نسائكها **علي** بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن ابان بن عثمان عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق قال لا شيء لها من الصداق فان كان دخل بها فلهما مهر نسائكها **الحسين** بن سعيد عن ابان بن عمار عن حماد بن الحلي قال سألت عن رجل تزوج امرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهر ثم طلقها فقال لها مهر مثل مهر نسائك او غيرها **قاما** ما رواه الصنفار عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن عيسى بن عبد الله الاشعري عن محمد بن يحيى عن ابن بن عثمان عن ابان بن عثمان قال سألت عن رجل تزوج امرأة فمهره ان يسمى صداقا حتى خل بها قال السنة خمسمائة درهم **عنه** عن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن اسامة بن حفص وكان قوما لا يلبسون موسى عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة ولم يسمها مهر وكان في الكرام تزوجوا عليهما الله وستة تيميه صلى الله عليه واله فمات عنها او ادا ان بدخل بها فلهما من المهر قال هو السنة قال قلت يقولون اهلها مهر نسائك فقال هو مهر السنة وكل ما قلت له شيئا قال هو السنة قلنا في الاخبار الا ان كان الزوج في المهر الاول ان يقول ان مهر المثل كما هو فيه مهر السنة الذي هو الخمسمائة درهم اذا حصل هناك دخل من غير تعين المهر فيكون مهره مبيعا لا اجمالا الاخبار لا اوله ولا اخره الثاني فليس له دخل بها ولا يمنع ان يكون الاول بذلك الاخبار عن غاية ما يجب من مهر السنة فان ذلك هو المستحب وان لا يجب متابعة اهلها في ايها مهر المثل التعيين لذلك وعلى هذا الوجه كالتا في بين الاخبار **باب ما يجب المهر كماله** بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد عن ابي بصير عن يعقوب بن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يجب المهر الا في النكاح **عنه** عن محمد بن عبد الله بن زائدة عن الحسين بن علي عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام متى يجب المهر فقال اذا دخل بها **عنه** عن ابيات عن ابان بن عمار واصل بن الحسن عن هرون بن مسلم عن ابان بن عمار عن حفص بن ابي نزيعة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دخل بها ثم قال لا الذي اخذت ان وصي المهر والعدة **عنه** عن علي بن اسباط عن علا بن بن عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل والمرأة متى يجب عليهما الغسل قال اذا دخلها جبال الغسل والمهر **قاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة ثم خل بها فاعلق عليها باها واذا في سترها ثم طلقها فقد وجب الصداق وخلاها **قاما** ما رواه الصنفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر بن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من اجاب من الرجال على اهلها او امرئ

لهذا في ثلاث خفت
الابان بن زائدة ٣

أعلق

ستراقد وجب عليه الصداق فالوجه في هذين الخبرين ان نعلمهما على ان ما اذا كانا متجهين بعد خلوقهما وانكر
للواقعة فلا يصحقان على ذلك ويلزم الرجل المهر كماله والمرأة العدة بظواهر الحال متى كانا صادقين ولو كان
هناك طريق يمكن ان يعرف به صدقهما فلا يوجب للمهر الا الواقعة والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قل للرجل يزوج المرأة فيخرج عليها وعليها السنن او يغلق الباب ثم يطلقها فقل للرجل ان كان
فقول ما اتاني وليس على رجل من ان يتزوج المرأة فيقول لها قل قال لا يصحقان وذلك انما تريد ان يدفع العدة
عن نفسها ويبري حبلان يدفع للمهر الذي ليس له انما اذا كان هناك طريق يمكن ان يعلم به صدقهما لا يعتبر فيه غيرهما
ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن زائدة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل يزوج جارية
ادخلت لم تدرك الايام مع مثله او تزوج رتقا فادخلت عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه قال هاتان ينظر اليه من
ممكن من يوثق به من النساء فان كن كما دخلت عليهما انصف الصداق الذي فرض الله لولا عدا عليهما منه قال ان
حلت الزوج عنهن قيل ان يطلق فان لها الميراث ونصف الصداق وعليهن العدة اربعة اشهر وحشوا
اما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام قال ما كنت عن المهر فيجب قال اذا الرخيت السنن واجيب الباب وقال ان تزوجت امرأة في
حيوة ابي بن الحسين عليه السلام من نفسي فماتت اليها فمات ابي فقل لا تغفل يا بني اتا عاقب هذا
الساعة وان ابنت الا ان اضل فلما دخلت عليها فماتت الا ما بكسا كان على كوتتها فذهب في خرج
قامت مكنتها فلما دخلت السنن واجبات الباب فقلت ما فقدت سببا الذي فيه مكنتها في هذا الموضع
ما قدمناه من الاخبار لا يثبت في الخبر انه وجب للمهر ولا يمتنع ان يكون الامم وجب الذي تدين به من
مصالحهما على شيء ترضى به ولو كان في حكم المهر يمكن في ان الذي وجب للمهر هو داخل السنن وخلوقهما
بل لا يمتنع ان يكون هو عليه السلام اوجب لنفسه ذلك تبرعاً منه دون ان يكون ذلك واجبا في الاصل
والذي يدل على ذلك انه قد روي في هذه القضية تعيينها انه قال لابي جعفر عليه السلام
ليس الا نصف المهر فذلك لك على انه اذا كان اعطاها المهر كله فانما اعطاها تبرعا **روى** ذلك علي
بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زياد عن محمد بن اسحاق بن الحسين عن الحسن بن علي عن عبد الله بن
بكير عن زائدة قال حدثني ابي جعفر عليه السلام انه اذا تزوج امرأة قال فكوني ابني فمضيت فتزوجها
حتى اذا كان بعد ذلك ذرعتها فمضت فلم ارجعني فمضت لا تصرف فبادرتني انقائمة معها الى الباب فمضت
فقلت لا تغلبني لك الذي تدين به فلما رجعت ابي فاحبته بالامم كان فقال انك لا تغلبني عليك لا

صدقها
صدقها

ادخلت
ممكن

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر
١٢٣

يعني نصف المهر في قول النكاح تزوجتها في ساعة واحدة وروى علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن الحسين بن
المختار عن أبي بصير قال تزوج أبو جعفر عليه السلام امرأة فاعلق لها باب فقال افتحوا ولكم ما سألتكم
فلما افتحوا صلحوا وكان ابن أبي عمير يقول ان الاحاديث قد اختلفت في ذلك والوجه في الجمع بينهما ان علي
الحاكم ان يحكم بالظاهر في المهر كما اذا اختلفت في تزويج المرأة لا يحل لها في ابينها وبين اسنانها
الا نصف المهر وهذا وجه حسن ولا ينافي في مقدمته لاننا اذا وجدنا نصف المهر مع العلم بعدم الدخول
ومع التمكن من معرفة ذلك فلتأصع ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن أبي عمير
الذي يؤكد ما ذكرناه ايضا ما رواه الصفار عن أحمد بن محمد بن اسمعيل عن خلف بن ثعلبة عن يونس
بن يعقوب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه فاعلق الباب فاحسب
الستر وقبل ولمس من غير ان يكون وصل اليها ثم طلقها بعد على تلك الحال قال ليس عليك الا نصف المهر
باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن هشام
بن سالم عن الحسن بن زرارة عن ابيه قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على حكمها
فقال لا يجاوز حكمها مهر نسائها من ثلثي عشرة وثلث وهو مائة وخمسة درهم من الفضة
قلت انك قلت ان تزوجها على حكمه وصيرت قال ما حكم من شئ فهو جائز لها قليلا كان او كثيرا قال
كيف لم تجز حكمها عليه لجزن حكمه عليها قال فقال لا بد بحكمها فليكن لها ان يجوز ما سن رسول الله
صلواته عليه الى تزويج علي بن ابي طالب فهدتها الى السنة ولا تهاج حكمه وجعلت الامر في المهر اليه ورضيت
بحكمه في ذلك فليها ان تقبل حكمه قليلا كان او كثيرا علي بن اسمعيل يثني عن الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فمات
او ماتت قبل ان يدخل بها فقال لها المنة فليطبخ ولا مهر لها قال فان طلقها او قتل زوجها على حكمها
لم يجاوز حكمها عن خمسمائة درهم فضة مهر نسائها رسول الله صلى الله عليه وآله فاما ما رواه
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن اعقر قوفي عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يفيض اليه صداق امرأته فينقص عن صداق نسائها فقال ليحك بمهر نسائها قلنا في الخبر الاول
لان هذا الرواية محمولة على نكاح فوضعت اليه الصداق على ان يجوز مثل مهر نسائها فماتت في قصر عن
ذلك الحق به فاما اذا كان مطلقا كان الحكم ما تضمنه الخبر الاول فان ما حكم به فهو جائز **باب**
من عقد على امرأة وشتر طلقها ان لا يتزوج عليها ولا يشترى محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين
عن الحسن بن يوسف الا انه عن عاصم بن حمزة عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على

باب من عقد على امرأة وشروط لها ان لا يتزوج عليها

١٢٣

وشروط لها ان هو تزوج عليها امرأة او غيرها او اتخذ عليها سرية في طالق ففقد في ذلك ان شرط الله
شرطه قبل شرطكم فان شئكم في لها بشروط ان شاء امسك واتخذ عليها ولكم عليها **علي** بن الحسن عن محمد بن
خالد الاصح عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام بن خويصة كانت فخته ابنة عمه
فجعل لها ان لا يتزوج عليها ابدا في حياتها ولا بعد موتها على ان جعلت لها ان لا يتزوج بعدا فجعل
عليها من النجس والهدى والنذر وكل مال عليها في السالكين وكل ملوك لها خزانة وكل واحد منها صاب
ثم انه اتى ابا عبد الله عليه السلام وذكر له ذلك فقال ان لا يتزوجها امران حقان ولا يجعلنا ذلك على ان لا يتزوج
الحق اذهب فتزوج ونشر فان ذلك ليس بشئ وليس عليك شئ ولا عليها وليس في ذلك الذي منعنا بشئ فلتشر
وولد له بعد ذلك اولاد **الحسين** بن سعيد عن القسم بن محمد عن الكاهلي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل تزوج امرأة وشروط لها ان لا يتزوج عليها ورضيت ان ذلك هوها قال فقال
ابو عبد الله عليه السلام هذا شرط فاسد لا يكون النكاح الا على درهم ودرهمين **فاما** ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن ربيع عن عبد صالح عليه السلام
قال قلت له ان رجلا من مواليك تزوج امرأة ثم طلقها فباتت منه فاراد ان يرجمها فابتن عليها ان
الله عليه ان لا يطلقها ولا يتزوج عليها فاعطاها ذلك ثم بدل في التزويج بعد ذلك فكيف يصنع قال شئ
ما صنع وما كان يديه ما يقع في قلبه بالليل والنهار قل فكيف للمرأة في شرط فان رسول الله صلى الله
عليه وآله قال المؤمنون عند شروطهم فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون هو على الاستحباب
لان من حكم بما تضمنه الخبر يستدل بان في الشرط الذي بذل لسانه به وان لم يكن ذلك طحا بولوه
الاخر ان يكون هو على النقيض لان من خالفنا يوجبون هذا الشرط ويخشون من خالفه والذين
يقولون لا خيارا ولا نكاحا ما رواه علي بن ابي حمزة عن حماد عن عبد الله بن الحنفية عن ابن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل قال لامرأته ان تكف عليا او تشرتي فهو طالق قال ليس في ذلك شئ ان رسول الله
صلى الله عليه وآله قال لمن اشترط شروطا سوى كتاب الله عز وجل فلا يحزن ذلك له ولا عليه **باب**
اوليا العقد **باب** ان الثيب ولي نفسها **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
عمير عن عمر بن الخطاب عن الفضيل بن يسار عن محمد بن مسلم عن زرارة بن اعين وبرد بن معاوية الجملي عن ابي جعفر
عليه السلام قال المرأة التي قد ملكت نفسها في الرقبة ولا اولى عليها ان تزويجها بشئ ولا جازعها
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن محمد بن ابيان الكلبي عن مسير
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام التي الرقة ما للفرقة التي ليس فيها احد فاقول الله تزوج فتقول لا فاقولها **عجل**

قال قلت له
بشرطها

باب ان الشيب على نفسها
١٢٥

قال نعم هي المصدقة على نفسها **ح** عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن
ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة الشيب تطيب الى نفسها
قال هي ام لك ينفسها تولى امرها من شاءت اذا كان كفوا بعد ان يكون قد نكحت رجلا قبله **ح**
عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد قال
قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة الشيب تطيب الى نفسها قال هي ام لك ينفسها تولى امرها من شاءت
اذا كان لا بأس به بعد ان يكون نكحت رجلا قبل ذلك **ق** اما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن
الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد الساباطي قال سألتها الحسن عليه السلام
عن المرأة تكون في اهل بيت فتكره ان يعلم بها اهل بيتها ايجل لها ان توكل رجلا يريد ان يتزوجها بقوله
قد وكلتك فاشهد علي تزويجي قال لا قلت له جعلت فداك وان كانت اتيما قال وان كانت اتيما قلت و
ان وكلت غيره يتزوجها ايزوجها منه قال نعم فالوجه في هذا الخبر انه انما لم يحذر ذلك لانها وكلت بان
يزوجها من نفسه وذلك لا يصح لان الوكيل يقوم مقام موكله فيحتاج الى من يعقد عليه لا يصح ان يكون
الانسان عاقدا على نفسه لان العقد يقتضي ايجابا وقبولا وذلك لا يصح بين انسان وبين نفسه ولو اخطا
تزوجته نفسها من غير ان يوكله كان ذلك جائزا حسب ما تضمنته الاخبار الاولى ولاجل ما قلناه قال
لما السائل يوكل غيره بان يزوجه منه فقال نعم لان ذلك يصح تقديره فيه في الاول لا يصح في زيد ما قلناه
وضوحا ما رواه علي بن اسمعيل الميمني عن فضالة بن ايوب عن موسى بن بكر عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام
قال اذا كانت امرأة مالكة امرها تتبع وتشتري وتعتق وتشهد وتعلم ما لها ما شئت فان امرها جائز
تزوج ان شاءت بغير اذن وليها وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا باذن وليها **ق** اما ما رواه احمد
بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابي قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج بامرأة وتيب لا يعلم
ابوها ولا احد من قرابته ولكن يجعل المرأة وكيفا فيزوجها من غير علمه قال لا يكون **ق** قول عمر لا يكون
ذو العول على الله لا يكون ذاق البكر خاصة دون ان يكون متناولا للشيب ولا يستنع ان يسكن عن شيئين
فيجب عن واحد اضرب من المصلحة ويقول في الجواب عن الآخر على بيان ما تقدم منه او من اهلنا عليه السلام
ويحتمل ايضا ان يكون خرج من خرج التقية لانه موافق لما ذهب اليه العامة **و** الذي يؤكده ما رواه ما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت ثيبا بغير اذن وليها اذا كان لا بأس بما صنعت **باب** الله لا يخرج
البكر الا باذن ابيها **ح** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الغلابي عن زين عن

قوله

في ان البكر لا تزوج الا باذن ابائها
١٢٤

ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تزوج ذوات الا باذن ابائها **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زهارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا ينقض النكاح **الا** **عنه** عن احمد بن الحسن عن ابيه عن علي بن الحسن بن رباط عن شعيب الحداد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا ينقض النكاح **الا** **احمد** بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن صفوان عن ابي المغيرة عن ابراهيم بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت الجارية بين ابويها فليطرح مع ابويها امرها اذا كانت قد تزوجت لم يزوجها الا برضا عمتها **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلام قال لا يستأمر الجارية اذا كانت بين ابويها اليطرح مع **الا** **عنه** قال قال يستأمرها كل ما عدل **الا** **فاما** ما مرواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن سعلك بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بتزويج البكر اذا هتيت من غير اذن ابائها **فقد** اخبرني عن ثمانية اشخاص ان يكون مخصوصا بنكاح المتعة على ثمانية من الرخصة في ذلك بالشرايط التي قد منها ما والاخران يكون محمولا على انهما اذا كانت بالغاً ولا يزوجه ابوها من كفو لها ويفصلها بذلك فحيثما يجوز لها العقد على نفسها **باب** ان **الا** **عنه** اذا عقدت على ابنتها الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خبار **الحسين** بن سعيد عن عبد الله بن الصلت قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجارية الصغيرة يزوجه ابوها اليها امرها اذا بلغت قال لا وسألت عن البكر اذا بلغت مبلغ النشاء طمها مع ابنتها امرها فقال ليس لها مع ابنتها امرها لم يثبت **احمد** بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت الرضا عليه السلام عن الصبية يزوجه ابوها ثم يموت وهو صغيرة ثم تكبر قبل ان يدخل بها تزوجه ابوها اليها التزويج ام لا امرها قال لا يجوز عليها تزويج ابوها **عنه** عن الحسين بن علي بن يقطين عن اخيه الحسن بن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام ان تزوج الجارية وهي بنت ثلث سنين او تزوج الغلام وهو ابن ثلث سنين وما اذني حد ذلك الذي يزوجه ان فيه فاذا بلغت الجارية فلم ترض به فطرحها قال لا بأس بذلك اذا رضى ابوها او وليها **فاما** ما مرواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الصبي تزوجه الصبية قال ان كان ابوها اللذان تزوجهما فتم جازوا ولكن لها الخيار فاذا ركا فان رضى بعد فان المهر على الاب قلت له فلما يجوز طلاق **الا** **عنه** في حال صغره قال لا فلا ينافي هذا الخبر ولاخباره **الا** **عنه** لان قوله عليه السلام لكن لها الخيار اذا ادركا يجوز ان يكون المراد به ان لها ذلك في ضمن العقد اما بالطلاق من جهة الزوج وما يجري مجراه او مطالبة المرأة له بالرجوع **الطلاق**

تثبت

فيها

ويعتقضي فسخه ولم يرد بالخيار وهذا مضمحل العقد وأبطاله وإن العقد موقوف على خيارها والذي يكتسب
 عن ذلك قول في الخبر إن كان أبوها اللذان تزوجاها فمعهما جاز فلو كان العقد موقفا على رضاها لم يكن
 بين الأبوين وغيرها فرق وكان ذلك جائزا لغير الأبوين وقد ثبت أنه فرق بين الموضعين فعلم أن المراد ما
 ذكرناه **قاسما** ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي
 قال قلت لأبي جعفر عليه السلام متى يجوز للأب أن يزوجه ابنته ولا يستأنمها قال إذا جازت تسع سنين قلت
 فإن تزوجها أبوها ولم تبلغ تسع سنين قبلها ذلك فسكنت ولم تأب ذلك أيجوز عليها قال لا يجوز عليها
 رضا في نفسها ولا يجوز لها تأب لا يخط في نفسها حتى يستكمل تسع سنين فإذا بلغت تسع سنين جاز لها
 القول في نفسها بالرضا والتأب وجاز عليها بعد ذلك وإن لم تكن إدركت مدرك النساء قلت فمقامها
 المحرم ويؤخذ بها وهي في تلك الحال إنما هي تسع سنين ولم تدرك مدرك النساء في الحيض قال نعم إذا
 على زوجها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتم ودفع إليها المأهله وأقيمت الحدود التامة عليها ولها قلت
 فالغلام يجري مجرى الجارية في ذلك فقال لا يا خالد إن الغلام إذا تزوجه أبوها ولم يدركه كان له الخيار
 إذا ادركه أو بلغ خمس عشرة سنة أو يشعر في وجهه أو يثبت في عاتقه قبل فلا يملك قلت فإن ادخلت عليها مرة
 قبل أن يدرك فيمكث معها ما شاء الله ثم ادرك بعد فخرها وأتأبها قال إذا كان أبوها الذي تزوجه ودخل
 بمحاولتها وأقام معها سنة فلا خيار له إذا ادركه ولا ينبغي له أن يدور على يديه ما صنع ولا يملك ذلك **وولد منها ولزومها**
 قلت له فإن تزوجه أبوها ودخل بها وهو غير مدرك أيقام الحدود وهو في تلك الحال قال ما الحدود
 الكاملة يؤخذ بها الرجل فلا ولكن يجلي في الحد وكلها على قدر مبلغ سنه ويؤخذ بذلك ما بينه وبين
 خمس عشرة سنة لا تبطل حدود الله في خلقه ولا تبطل حقوق المسلمين بينهم قلت له جعلت فداك
 فإن طلقها في تلك الحال ولم يكن ادركه يجوز طلاقه قال إن كان متصفا في الفرج فإن طلاقه جاز عليها
 وعليه وإن لم يمسها في الفرج ولم يلد منها ولم يلد منه فأنها تعزل عنه وتصير إلى أهلها فلا يراها ولا يقربه
 حتى يدرك فيسئل ويقال لها إن كنت طلقته أم رأيت فلا تله فإن هو أقر بذلك وأجاز الطلاق كانت في الحقيقة
 بائنة وكان خاطبا من الخطاب قلينا في ما تضمن صدره من الخبر ما قدمناه من الأخبار أنه قال إذا جازت
 لها تسع سنين يجوز للأب أن يزوجهها ولا يستأنمها وهذا مما يقول به ولا يدل على أن قبل ذلك ليس له
 إلا من جهة دليل الخطاب وقد يتصور عن دليل الخطاب دليل قد قلنا ما يدل على أن له أن يعقد
 عليها قبل أن تبلغ تسع سنين وفي حال كونها صبية قاسما قوله فإذا أجاز لها تسع سنين
 كان لها الرضا في نفسها والتأب في نفسها يعني أن يكون هذا الخبر من حكمها مع غير الأب ليس لغيره أن يملكها ذلك

وإن كانا صبية قاسما قوله فإذا أجاز لها تسع سنين

مع الالباح وغيره وتكون الفائدة في ذلك ان رضاها ونسبها قبل ان تبلغ تسع سنين لا حكم لها
ويتبين ما قلنا من انه ليس لها ان لا تنص للعقد قوله في الخبر حين ذكر حكم الابن ان الغلام اذا تزوج
ابوه ولم يدر له كان له الخيار اذا ادركه فدل على ان حكم الجارية بخلافه لانه ليس له الخيار وانما ذلك يختص
اذا كان الغلام بحيث ان يكون المراد منه الخبر الذي قبله من ذكر الالباح فيها الجرد اذا كان ابو الجارية ميتا فانه متى
كان الامر على ذلك جرى مجرى غيره في انه لا يعقد عليها الا برضاها ووفق عقد عليها وهي صغيرة كالقيد
موقوف على رضاها عند البلوغ ونحن نبين فيما بعد انه ليس للجد ان يعقد مع عدم الاب لابناتها في شيء
الله تعالى **باب من يقدح على المرأة وسعيها** سهل بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن
سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن صفوان عن سحران عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يريد ان يزوجه
مما اخته قال يوامرها فان سكنت فهو اقربها وان ابنت لم يزوجه وان قالت زوجني فلانا فليزوجهما من تر
الابن وليتية في حجر الرجل لا يزوجهما الا برضا منهما **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد عن
محمد بن الحسن الاشعري قال كتب بعض بني عمي الى ابي جعفر عليه السلام ما تقول في صبية تزوجهما فلما اكبر
ابنت التزوج فكتب بخطه لا تكروه على ذلك والامر امرها **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
لشده عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن وليد بن بيع الاسقاط قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
فلانا عنده عن جارية كان لها اخوان زوجهما الاكبر بالكوفة وزوجهما الاصغر بآخرى قال لا ولا
الا ان يكون الاخر قد دخل بها فليمرأه ويكاحه جائز قال وجه في هذا الخبر ان تحمل على انه اذا اردت زوجهما
امرهما الى اخويهما وعقد جميعا في حالة واحدة كان العقد ما عقد عليه الاكبر ويبطل ما عقد عليه الصغير
المهم لكان يكون دخل بها الذي عقد عليه الاكبر الصغير فيكون مع الدخول هو اولي من الاول **فاما**
ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي بنجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
قال قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام في امرأة انكحها زوجها جلا ثم انكحها امها بعد ذلك وخالها واخ لها
صغيرة فدخل بها فنجلت فاختلغا فيها **فاما** الاول للشهود فاختلغا بها بالاول وجعل لها الصداقين جميعا
ومنع زوجهما الذي حققت له ان يدخل بها حتى تضع حملها ثم اتى الولد بابيه قال وجه في هذا الخبر
ما قلناه في الخبر الاول من انه تكون الجارية جعلت امرها الى اخويها ويكون سبق الاكبر بالعدة فانه
يكون عقد ما مضى ويبطل العقد الذي عقد كالاخ الصغير على كل حال وان دخل بها الثاني كان لها
الصداقان بالاستحلال من فرجها وليتق العبد بالرجل لانه عقد عليها ولم يعلم ان اخاها الاكبر قد عقد
لها على غير قبل ذلك وكان عقد شبهة يلحق به الولد **فاما** ما رواه علي بن اسفيل الميمني عن الحسن

فأحقاقها
فأحقاقها
لأنها قد تزوجت
لأنها قد تزوجت

بن علي عن بعض أصحابه عن الرضا عليه السلام قال لا يخ لا أكبر بمنزلة الأب فالوجه في هذا الخبر أنه بمنزلة
 الأب في وجه الكرام له ولا نفقدا ولا امرع والرجوع إلى طاعته وليس له أبداً بمنزلة الأب في جواز العقدة
 على النكاح في غيرهما ولا استبعاد من جهة أبداً لأنه ما قدمناه ولو كان صريحاً بذلك لحملناه على التقية لأنه
 مذهب بعض العامة **باب** تفضيل بعض النساء على بعض النفقة والكسوة **أحمد بن محمد بن عيسى**
 عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة الأشعري قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له امرأتان يريدان
 يوثق أحدهما بالكسوة والبطينة يصلح ذلك قال لا بأس بذلك واجتهد في أحدهما **فاما** ما رواه أحمد
 بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد قال سألت أبا الحسن عليه السلام هل يفضل الرجل نساءه بعضهن على
 بعض قال لا لا بأس بذلك فالوجه في هذا الخبر أن نخل على ضرب من الكراهية لأن الأفضل التسوية
 بينهما على حد واحد **باب** القسمة بين الزوج **الحسين بن سعيد** عن عثمان بن عيسى
 عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل كانت له امرأتان في تزوج عليهما هل يحل له أن يفضل واحدة على الأخرى
 فقال يفضل المحدثتين ثلاثين عمرهما ثلاثاً أيام إذا كانت بكراً ثم يسوي بينهما بطبيعة نفسها أحدهما للأخرى
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن الحضرى عن محمد بن مسلم قال
 قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل تزوج امرأته وعنده امرأة فقال إذا كانت بكراً فليبت عندا سبعا وان كانت
 ثيباً فثلاثاً فليناق في خبر الأول لأن الوجه أن نخل على الجواز والخبر الأول على الفضل لأن الفضل يفضل البكر
 بأكثر من ثلث ليلال حدثان عمرهما ويخرج تفضيلها بسبع ليلال وما غير البكر قال يفضل بأكثر من ثلث ليلال ثم
 يرجع إلى التسوية **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي بصير عن علي بن
 قال سئل عن رجل يكون عنده امرأتان أحدهما أحب إليه من الأخرى هل يفضل أحدهما على الأخرى قال نعم **فضل**
 بعضهم على بعض ما لم يكن بينهما وقال إذا تزوج الرجل بكراً وعنده ثيب فليقتل يفضل البكر بثلاثة أيام قال الشيخ
 قد مر له روجه ما تضمن صدره من الخبر من أن لا يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن بينهما اللغو فيه
 أنه إذا كان للرجل أن يتزوج امرأة فمصيب لكل واحدة منهن ليلته فإذا كان عنده امرأتان أن يجعل الواحدة
 منها ثلث ليلال والأخرى ليلته واحدة لأن ليلته أكثر من ليلته في كل أربع ليلال والذي يدل على ذلك ما قلناه
 بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد قال قال أبو عبد الله عليه السلام يتزوج المرأة
 على الأمة ولا يتزوج الأمة على الحرة ولا النصرانية ولا اليهود على المسلمة فمن فعل ذلك فنكاحه باطل قال سألت
 عن الرجل يكون له امرأتان أحدهما أحب إليه من الأخرى هل يفضلها بشئ قال نعم إن يأتيها ثلث ليلال والأخرى
 ليلته كان له أن يتزوج الرجل من ثوب قليلية فجعلها حيث شاءت فكون عنده المرأة في تزوج بخاتمة بكر قال

لعمري إن الأمر بالكره
 أصله وبنده كذا
 بن

محمد بن الحسن

في اثنيان النساء ما دون الفرج
١٣٠

في فضلها حين يدخل بها بثلث ليال وللرجل ان يفضل نساؤه بعضهم على بعض ما لم يكن اربعا

باب اثنيان النساء فيما دون الفرج **احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن محمد بن عثمان**

عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال لا بأس
اذا رضيت قلت فلو ان قول الله تعالى فأتواهن من حيث كنن من حيث كنن الله فقال هذا في طلبها اولد فاطلبوا

للولد من حيث كنن الله ان الله تعالى يقول نساؤكم حرث لكم فأتوا سرترككم اني شتمت **الحسين**

بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حفص بن سواق عن اخبره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل

يأتي أهله من خلفها قال هو واحد لما يتبين في الفصل **احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عبد الله**

والحسن بن علي بن يقطين عن موسى بن عبد الملك عن رجل قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن

اثنيان الرجل المرأة من خلفها في دبرها فقال احلها آية من كتاب الله تعالى قول لوط عليه السلام هؤلاء

بناتي هن احل لكم وقد علم انهم لا يريدون الفرج **عنه** عن ابن فضال عن الحسن بن النجم عن حماد بن عثمان

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام واخبرني من سأله عن الرجل ياتي المرأة في ذلك الموضع وفي البيت

جماعة فقال لا يرفع صوته قال سؤالا صلى الله عليه وآله من كلف مملوك ما لا يطيق فليبعه ثم

نظر في وجه اهل البيت ثم اصغى الى فقال لا بأس **عنه** عن معاوية بن حكيم عن احمد بن محمد عن حماد بن

عثمن عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال

لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم قال سمعت صفوان يقول قلت للرضا عليه السلام ان رجلا

من مولى لي امر في ان اسألك عن مسألة فاجابك واستقيامك ان يسألك قال ما هي قال الرجل ان

يأتي امرأته في دبرها قال نعم ذلك له قال قلت وانت تفعل ذلك قال انا لا تفعل فلك **عنه** بن احمد

بن يحيى عن ابي اسحق عن عثمان بن عيسى عن يونس بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام او لا

يجوز ان ياتي بها من غير الفرج من خلفها يعني دبرها فتفرزت فجلت على نفسها ان عدت

للأمرأة هكذا فصل صدقة درهم وقد نقل ذلك علي قال ليس عليك شيء وذلك ما رواه

احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى عن يونس بن عمار عن هاشم بن المشي عن سدير قال

ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يحل للنساء على تقويم **عنه**

محمد بن الحسن بن هاشم بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال هاشم لا تقري ولا تقري ولا تقري ولا تقري

قال لا تقري اي لا تاتي من غير هذا الموضع قال وجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لان

الأفضل تجنب ذلك وان لم يكن محظورا **عنه** علي بن ابي حمزة عن محمد بن عيسى عن البرقي

صجلت بعدت

للأمرأة هكذا

احمد بن محمد بن عيسى

ابا عبد الله عليه السلام

محمد بن الحسن بن هاشم

قال لا تقري اي لا تاتي

الأفضل تجنب ذلك

علي بن ابي حمزة

يرفع عن ابن أبي جعفر قال سألت عن ثبوت النسا في عجزهن فقال ليس لهم بأس ما أحب أن يفعله
 وأخبرني قد مناه أيضا عن الرضا عليه السلام وقوله لا تفعل ذلك لئلا يهلكك أهيت ذلك
 حسب ما قلناه ويحتمل أيضا أن يكون الخبران وردا في أمور التنقيح لأحد من العامة لا يبيح ذلك
 إلا ما يحكي عن مالك ويختلف عنه فيه أصحابه وأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد
 قال قال أبو الحسن عليه السلام أي شيء يقولون في ثبوت النسا في عجزهن فقلت لا يبلغن أهل مكة
 لا يرون به بأسا فقال إن إليهم وكانت تقول إذا أتى الرجل المرأة من خلفها خرج ولدا أسول فأنزل الله
 تعالى نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شستم من خلف وقدام مخالفا لقول اليهود ولم يبين في بارهن
 فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار لأن الذي تضمنه هذا الخبر تنفيضية ومسبب نزولها وما المراد بها
 وليس المتيقن ما قلناه مراد الآية يجب أن يكون حلما بل لا يتحقق دليل آخر على جواز ذلك وقد قد
 من الأخبار ما يدل على ذلك **باب ما يرد منه الكناح** **باب حكم المحدث**

بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاع بن موسى قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن المحدث والمحدث هل يرد من الكناح قال لا قال رفاع وسألت عن البرصا فقال قضيه أمير المؤمنين
 عليه السلام في امرأة تزوجها وليها وهي برصا أن لها المهر بما استحل من فرجها وأن المهر على الذي نزل بها طمنا صلتها
 عليها فهدى لها ولولدها تزوج امرأة وزوجها رجلا لا يعرفه خيلا أمرا لم يكن عليه شيء وكان المهر
 يأخذ منها قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبيد الله قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها أنها قد كانت حرة قال إن شاء
 زوجها انقضى الصداق من زوجها ولها الصداق بما استحل من فرجها وإن شاء تركها قلش هذا الخبر مناقيا
 لما تقدمناه أو لا لأنه إنما قال إذا علم أنها كانت حرة كانت كان لا الرجوع على وليها بالصداق ولم يقل إن لا دعا
 وليس يتحقق أن يكون لاسترجاع الصداق وإن لم يكن له رد العقد لأن أحد الأمرين مستفصل من الآخر

باب العيوب المحببة للرد في عقد الكناح **الحسين بن سعيد** عن ابن أبي عمير عن محمد بن عيسى
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنما يرد الكناح من البرص والجذام والجنون والعقلية **الحسين بن سعيد**
 عن فضيل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال تزد البرصا والجنون والجنون وعتة قلت
 العتة قال لا **الحسين بن سعيد** عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاع بن موسى
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال تزد المرأة من العقل والبرص والجذام والجنون وأما ما سوى ذلك فلا فاما
 ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد بن محمد بن سماعة عن عبيد الحميد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

باب العنين واحكامه

١٢٣

العقل المذيق عليها فاذا وقع عليها فلا فلاح في حديث الخبرين ايضا ما قلناه من انه متوخى خل جامع العلم
بما لا يمكن ان يكون ذلك رضا منه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يوسف عن احمد بن
محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي الصباح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة
فوجدها قنفاء قال هذه لا تقدر ان تخرجها على جماعة وبرودها على أهلها صاغرة ولا مهر لها قلت فان كان
دخل قال ان كان علم بذلك قبل ان ينكحها يعني الجماعة ثم جامعها فقد رضى بها وان لم يعلم الا بعد ما جامعها
قال ان شاء بعدا مسلما وان شاء طلق **باب** العنين واحكامه **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال العنين يتوبص به سنة ثمان شأ امرأته
تزوجت وان شاءت اقامت **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكتاني قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع ابدا اتفاقه قال نعم ان شاءت **عنه** عن محمد بن
الفضيل عن ابي الصباح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا تزوج الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء
احل سنة حتى يالج نفسه **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي النجاشي عن جعفر عن ابيه عن علي
عليهم السلام كان يقول يؤخر العنين سنة فمن يوم توافقه امرأته فان خلص اليها ولا فرق بينهما فان
رضيت ان يقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار ولا خيار لها قال الشيخ **محمد بن الحسن**
هذا لاخبار وان كانت عامة في ان العنين يؤجل سنة في عولته على ان لا يكون دخل بها اصلا فاما اذا
دخل بها ولو مرة واحدة ثم حدثت به العنة لم يكن لها عليه خيار **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم
عن ابي عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من اتى امرأة
مرة واحدة ثم اخذ عنها فلا خيار لها **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
ابان عن غياث الضبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في العنين اذا علم انه عنين لا ياتي النساء فرقا
بيضا اذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرق بينها والرجل لا يرد من عيب **محمد** بن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام كان
يقول اذا تزوج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم عرض عنها فطلبها الخيار تصدق فقد ابتليت وليكن مهرها
الاكاد ولا الا ما هو الم يتيها من الدار المرأة واحدة خيار **وقد** روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يونس
عن محمد بن اسحق بن عمار عن الحسن بن عمار عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اخذ من امرأته فلا يقدر على تباها فقال ان كان لا يقدر على تباها
غيرها من النساء فلا يسكها الا برضاها بذلك وان كان يقدر على غيرها فلا بأس بما سألها **باب**

فكر اهية دخول النخس على النساء

م

ان الرجل والمرأة اذا اختلفا في ادعاء العتة عليه الحسن بن محبوب عن علي بن ابي ابي حنيفة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول اذا تزوج الرجل المرأة التي لا ترقى تحت زوجها فمهرها ان لا يكون من دخل بها فان القول في ذلك قول الرجل وعليه ان يجلف بالله لقد جامعها لانه المدعية قل ان تزوجها وهي بكر فمهرها ان لا يجلس اليها فان مثل هذا تعرف النساء فلينظر اليها من يوثق به مضمنا فاذا ذكرت انما عذرنا على الامام ان يؤجله سنة واحدة فان دخل اليها ولا فرق بينهما واعطيت نصف الصداق ولا عدة عليها **قاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن محمد بن خالد عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال قالت امرأة لا يعبدها الله عليه السلام وسأله رجل عن رجل قد عليه امراته انه عذير وينكر الرجل قال تحشوها القابلة بالخلق ولا يعلم الرجل فان خرج وعلى ذكوة مخلوق صدق وكذب والا صدقت وكذب **عنه** عن الحسين بن محمد عن حماد بن القلانسي عن اسحق بن ميثان عن ابن بقلع عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادعت امرأة علي وجها على هذه يوم المؤمنين عليه السلام انه لا يجامعها وادعى هو انه يجامعها فامروا امير المؤمنين عليه السلام ان يتشمر بالوعظ ثم يغسل ذكره فان خرج الماء اصفر صدقه والا امر بطلاقها فالوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان يكون الامام مخيرا في ذلك ان يحكم ما شاء وعلى حسب ما يظهر له في الحال من انجزم ولا بالاحتياط في العمل بواحد من هذه الاشياء **باب كراهية دخول النخس على النساء الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن احمد بن اسحق عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت له يكون للرجل النخس يد علي نساء فبينما هو في الموضوع فيرى شعوره فقال **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسحق قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن قناع النساء المحررات من الخصبان فقال كانوا يدخلون على بنات ابي الحسن فينظرون فالوجه في هذا الخبر ضرب من التقية والعمل على الخبر الاول اولي احوط في الذين وفي حديث امرائه لما سئل عن هذه المسئلة فقال امسك عن هذا فاعلم بما سألك عن الجواب انه ضرب من التقية لم يقل ما عذره في ذلك واستعمال سلاطين الوقت ذلك

كتاب الطلاق

ابواب الابدان **باب** امدد الايلاء التي توقف بعدها عمل بن يعقوب عن علي بن ابي

عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن اسحق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يهر امراته من غير طلاق ولا دين سنة لم يقربها قال لا يا ابن ابي عمير قال فماذا يفعل قال لا يملكها ولا يقول لا

لا غنى بك لا اجامعك كن ولكن او يقول طلاق لا غنى بك ففانها فانها لا تتردد في اوجه النهي في هذا بعد الاية

ويوقف لمن قال لا يئام ان يصالح اهل بيته فان الله غفور رحيم وان لم يرف جبر على الطلاق ولا يقع بينهما
لاق حتى يوقف لمن كان ايضاً بعد اربعة اشهر يبر على ان يفر او يطلق **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن
عن ابن الحكم عن علي بن حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا الى الرجل من
بأقائه وهو ان يقول والله لا اجامعك كذا او كذا او يقول الله لا غيظناك في ما غاضبها ثم يترخص بها **لا غيظناك**
اربعة اشهر فان فاء ولا يفاء ان يصالح اهل بيته او يطلق عند ذلك ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف فان
كان ايضاً بعد اربعة اشهر حتى يفر او يطلق **عنه** عن ابي علي لا شتر عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الأيلاء ما هو فقال هو ان يقول
الرجل لامرأته والله لا اجامعك كذا او كذا او يقول والله لا غيظناك في ما غاضبها ثم يترخص بها اربعة اشهر ثم يؤخذ
فيوقف بعد اربعة اشهر فان فاء وهو ان يصالح اهل بيته فان الله غفور رحيم وان لم يرف جبر على ان يطلق
فلا يطلق فيما بينهما ولو كان اربعة اشهر ما لم ترفع الى الامام **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن
القاسم بن عروة عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل الى ان لا يقرب امرأته ثلثة اشهر
قال فقال لا يكون ايلاء حتى يحلف على اكثر من اربعة اشهر **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الأيلاء فقال اذا مضت اربعة اشهر وقف
فاما ان يطلق واما ان يفر قلت فان طلق تعدد عدة المطلقه قال نعم **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل الى من امرأته حتى
اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق اعتدت امرأته كما تعدد المطلقه فان فاء فامسك فإلا فأس
عنه عن القسم عن ابان عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل الى من امرأته فمر
به اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق بانت منه وعليها عدة المطلقه والا فترخيصه وامسكها **كفر عن**
عنه عن عث بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل الى من امرأته فقال لا يئام ان يقول الرجل والله
لا اجامعك كذا او كذا فانه يترخص اربعة اشهر فان فاء ولا يفاء ان يصالح اهل بيته فان الله غفور رحيم
وان لم يرف جبر على ان يصالح اهل بيته او يطلق اجبر على ذلك ولا يقع طلاق فيما بينهما حتى يوقف
وان كان بعد اربعة اشهر فان ابي فخر بينهما الامام **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن
ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام يقول في الأيلاء يوقف بعد سنة فقلت بعد سنة قال نعم يوقف
بعد سنة فلا يئام في الاخبار الاولة لا والله قال يوقف بعد سنة وليس فيه انه اذا كان دون ذلك لا يوقف و
انما يتعلق في ذلك بدليل الخطاب وقد يترك ذلك لدليل قد قد سماه ما يقتضي الانصراف عنه **واقا**

في ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية

١٣١

ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن محمد بن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل الى امرأته قال يوقف قبل الاربعه اشهر ويعد لها قال وجه في قوله عليه السلام يوقف قبل الاربعه اشهر ان تحمل على انه يوقف لان ازم الحكم عليه في مدة المضروبة لذلك وهي الاربعه اشهر وان لم يكن الطلاق او الايقاع او ما بعد الاربعه اشهر فانه يزم اما الطلاق او الايقاع على ما بيناه ويحتمل ان يكون المراد بالاياء في هذا الخبر الظاهر فاننا اذا كان كذلك كانت المدة في ثلثه اشهر **باب** على ان ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن خصص عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظاهر من امرأته قال انها فعلية حتى تستل المسحاة في امرأته او يطلقها فان قال ليس عليه شيء وهي الامرأة ثلثة اشهر فان فاء والاوقف حتى تستل المسحاة في امرأته او يطلقها فان قال ليس عليه شيء وهي

امرأة فان طلق واحدة فهو ملك برجعتها **باب** ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية

يحيى

عجل بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابي عمير عن عمر بن ابي ذينة عن يونس بن مطوية قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الايلاء اذا الى الرجل ان لا يقرب امرأته ولا يمسها ولا يجمع لاسه ولا يمسها فهو في سعة ما لم تنض الاربعه اشهر فاذا مضت اربعه اشهر ووقف فاولان يغفر لهما وان يخرم على الطلاق فيخل عنها حتى اذا مضت وظهرت من حيفها طلقها تطليقة قبل ان يجامعها كبشهادة عدلين ثم هو احق برجعتها ما لم تغفل لثلاثه اشهر **عنه** عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن بنان عن ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال المولى يوقف بعد الاربعه اشهر فان شاء امسأها بمعروف او فترجها باحسان فان عزم الطلاق فهي واحدة وهو ملك برجعتها **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المولى اذا وقف فلم يقف طلق تطليقة ثمانية **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال بن المولى يصير على ان يطلق تطليقة ثمانية قال وجه في حديثي اخبرني وان كان الاصل فيهما واحدا وهو منصور بن حازم ان نحاها على من يرى الا امام الزامه تطليقة ثمانية يشاهد السامع جوب من المصلحة دعوت ان يكون ذلك واجبا في كل مولى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل اذا الى من امرأته فكثرت اربعه اشهر لم يقف فهي تطليقة ثم توقف فان قال في عنده على تطليقتين وان عزم في ثمانية منه فله الرأية ان حملناها على ظاهرها اتى الى خلاف الروايات التي قد منها في الباب الاول من انما يزم الحكم بالطلاق والايقاع بعد الاربعه اشهر ويضعف ان

باب ما يجب على المولى اذا انما الطلاق فابي
١٣٤

ان هذا المدة تطليقة وذلك غير صحيح والوجه في الخبر ان نخل على نذا اطلق بعد الاربعة اشهر في تطليقة
رجعية فان فاء بمعنى راجعها كانت عنده على تطليقتين وان عزم حق خرجت من المدة تصارت باينة
لا يملك رجعتها الا بعد جديده ومهم مستقى **باب** ما يجب على المولى اذا ازم الطلاق فابي محمد

بن يعقوب عن الحسين عن محمد بن العلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
في المولى اذا ابى ان يطلق قال كان امير المؤمنين عليه السلام جعل له خطبة من قصب ويجلسه فيها ويمنعه
من الطعام والشراب حتى يطلق **عنه** عن الحسين بن محمد عن حماد بن القلانسي عن اسحق بن بيان عن

ابن يقاح عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا ابى المولى
ان يطلق جعل له خطبة من قصب واعطاه ريع قوته حتى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن
احمد بن محمد بن خالد عن خلف بن حماد في حديث لم يرفعه الا ابي عبد الله عليه السلام في المولى اما ان يفي او
فان فعل ولا ضرر عنقه فهذا الخبر مرسل لا يعتد به على الاصل المسند ولو صح لكان محمولا على من
يمنع من قبول حكم الامام اما الطلاق او الابقاء خلافا على علي شريفا لا سلام فان من هذه صنفين يكون

كافرا ويجوز عليه القتل فاما لم يكن كذلك لم يجز عليه اكثر من التحسين علي بن ابي طالب او في محصله من
تضمن الخلع او لا وان **ابواب** الظهار **باب** انه لا يصح الظهار الا بين محمد بن احمد

بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن ابي ولاد عن حمزة بن حمران عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يكون
ظهار في عين ولا في اضرار ولا في غصب ولا يكون ظهار الا على طهر غير جماع فشهدا او شاهدين **الحسن**
بن محبوب عن ابن رباب عن زهارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الظهار فقال لا يكون الظهار في عين
قلت فكيف هو قال يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير جماع انت على كظهر امرأتي او انت على كظهر امرأتي هو يريد بذلك

الظهار **احمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عطية بن دستم قال سألت الرضا عليه السلام

عن رجل ظاهر من امرأته قال ان كان في عين فلا شيء عليه **عنه** عن الحسين بن صفوان عن ابن محبوب عن الحسن
بن المغيرة عن ابن بكير قال تزوج حمزة بن حمران بنت بكير فبدا الارحان يدخل بها قالوا لئن دخل عليك او
تخلف لنا ولئن ارضعوك الا ان تخلف لنا بالحق لا ترك لا نرضع شيئا ولكن احلف لنا بظهر امرأته
او لا دل وجواريك فظاهر من هذا كذا لا لا يجب الله عليه السلام فقال ليس عليك شيء ارجع اليه

فان قيل كيف يقولون ان الظهار بين لا يقع وقد رويت احاديث من ان الكفار لا يجب له بعد الحنف **نعم**
فلو كان الظهار بين لا يقع لما رجعت الكفار ولا مع الحنف ولا مع **روى** ذلك الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابي حمزة عن حمزة بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الظهار لا يقع

الاصل الحنت فاذا حنت فليس ان يواقعها حتى يكفر فان جعل دفعه كان عليه كفارة واحدة **وروي**
اسحق بن محمد بن عيسى عن علي بن اسحق عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي ان بعض من واليكم يزعم ان الرجل اذا حكم
بالظهار وجبت عليه الكفارة حنت او لم يحنت ويقول حنته بالظهار وانما جعلت الكفارة عقوبة لكل
ويعضرونهم يزعمون ان الكفارة لا تلزمه حتى يحنت في الشيء الذي حلف عليه فان حنت وجبت عليه الكفارة
والا فلا كفارة عليك لا تجب الكفارة حتى يحسب الحنت قيل المني في هذا من الخبرين ليس هو ان يفعل خلاف ما
عقد عليه عيّن بل المني فيما ان اذا كان الظهار معلقا بالشروط فانه لا يجب الكفارة حتى يحصل الشرط ومضى
لم يحصل لا تجب عليه الكفارة **والذي يدل على ذلك** ما رواه اسحق بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران
عن حماد بن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال الظهار ظاهرا وان فاحدهما ان يقول انت على كظهر امي ثم يسكت
فذلك الذي يكفر قبل ان يواقع فاذا قال انت على كظهر امي ان فعلت كذا او كذا ففعل وحنت فعليه الكفارة
حين يحنت **عنه** عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال للظهار على ضربين احدهما الكفارة في قبل الواقعة والاخر بعد فالذي يكفر قبل ان يواقع فهو
الذي يقول انت على كظهر امي ولا يقول ان فعلت بك كذا وكذا والذي يكفر بعد الواقعة هو الذي يقول انت
كظهر امي ان قرنتك **الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال الظهار على ضربين
في احدهما الكفارة اذا قال انت على كظهر امي ولا يقول انت على كظهر امي ان قرنتك **الحسين بن سعيد**
عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال الظهار على ضربين في احدهما الكفارة اذا قال انت على كظهر
امي ولا يقول انت على كظهر امي ان قرنتك ولا ينافي هذه الروايات ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن
عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال سئل صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج وانا احاضر عن الظهار فان
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا قال الرجل لامرأته انت على كظهر امي لزمه الظهار قال لها
دخلت او لم تدخل على خرجت او لم تخرجي لم يقل هل تنسينا فقل لزمه الظهار لان هذه الرواية انما تضمنت
ان التلفظ بالظهار وجب كما ان لم يعلقه بشرط ولا يصح وهو احد اقسام الظهار على ما
عليه الاخبار ولا يعلم يقل ان الظهار لا يقع الا بشرط فيكون ذلك اعراضا عليه فان قيل كيف
يقولون ان الظهار بشرط واقع وقد رويت اخبار انه اذا كان مشروطا لا يقع **روي** ذلك
اسحق بن محمد بن يحيى عن ابن سعيد الا انه عن القسم بن محمد الزيات قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام
ان ظاهرت من امرأتى فقال لي كيف فعلت قال قلت انت على كظهر امي ان فعلت كذا او كذا فقال لي
لا شئ عليك ولا نقد **وروي** محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل

في كفارة الظهار فصام اياما ثم وجد العتق هل يلزمه العتق ام لا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلام قال سئل عن ظاهر شتمان
ولم يجد ما يعتق قال ينظر حتى يصوم شهرين مضين ثم يصوم شهرين متتابعين فان ظاهرا هو مستأجر
ينظر حتى يقيد وان صام فاصاب ما لا يملك له ان يرد عليه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن علي بن
عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلام في رجل صام شهرين من
كفارة الظهار ثم وجد شمة قال يعتقها ولا يعتد بالصوم فالوجه في هذه الرواية ان كلاهما على ضرب
من الاستحباب دون الفرض ولا يجاب **ابواب الطلاق باب** ان من طلق امرأة
ثلاث تطليقات السنة لا يحل له حتى يتكفّر رجعا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن علي بن ابي بصير عن ابيه
عن ابن ابي عمير وغيره عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي جعفر الله عليه السلام قال سألت عن طلاق
السنة اذا اطلق الرجل امرأته يدعيها ان كان قد دخل بها حتى تحيض ثم تطلقها فاحضت طلقها
ولحرة بشهادة شاهدين ثم يتركها حتى تعتد ثلثة قروم فاذا مضت ثلثة قروم فقد بان انت منه لو احدث
وكان زوجها خاليا من الخطاب ان شابت تزوجته وان شابت لم تفعل فان تزوجها فحرم رجل يده
كانت عنده على ثنتين باقيتين وقد مضت الواحدة فان هو طلقها واحدة اخرى في طهر فبشهادة
شاهدين ثم تركها حتى قضى قوامها من قبل ان يرأبها فقد بان انت منه باثنتين ومكثت امرأه وحيدة لا تزوج
وكان زوجها خالطا من الخطاب ان شابت تزوجته وان شابت لم تفعل فان هو تزوجها تزوجا
جديدا بغير جد يد كانت معه على واحدة باقية وقد مضت ثنتان فان اراد ان ينظر ملكه فلا يحل له
حتى يتكفّر رجعا غيره ولا ما يطلق العدة فانه يدها حتى تحيض وتطهر ثم يوطئها بشهادة شاهدين
ثم يرأبها ويواقعها ثم ينظر بها الطهر فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على تطهرتها فحرم رجعا
ويواقعها ثم ينظر بها الطهر فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على التطهيرة الثالثة ثم لا يحل له
حتى يتكفّر رجعا غيره وعليها ان تعتد ثلثة قروم من يوم طلقها التطهيرة فان طلقها واحدة على طهر فهو
تماما ينظر بها حتى تحيض وقطع ثم طلقها قبل ان يرأبها الم يكن طلاق الثانية طلاقا فلا يطلق طلاقا لانه
اذا كانت المرأة المطلقة من زوجها كانت خاتمة من ملكه حتى يرأبها فاذا رأبها صارت في ملكه
ما لم يطلق التطهيرة الثالثة فاذا طلقها التطهيرة الثالثة فقد خرج ملكها الرجعة من يدها فان طلقها
على طهر فبشهادة شاهدين لا ينظر بها الطهر من غير موافقة فحاضت وطهرت ثم طلقها قبل ان يرأبها
بموافقة بعد الرجعة لم يكن طلاقا لها طلاقا لانه طلقها التطهيرة الثانية في طهر لا يحل له ولا يقضى الطهر

قال في
الطلاق
السهل

في ان من طلق امرأته ثلاث تطلقات
سليم

الابواقعة الاربعة وكذلك لا يكون التولية الثالثة الا بوجوه موافقة بعلا لرجعة ثم حيض وظهر
بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون لكل تولية طهر من تدريس للمواقعة فلهذا قال الشيخ قدس الله
رحمه الذي تضمن هذا الخبر ان اذا طلقها ثلاث تطلقات للسنة لا يهل حتى يتكبر زواجاً غيره وهو المعتقد
عندي ولعمول عليه موافق لظاهر الكتاب قال الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروة فان تشريح
باحسان الى قوله فان طلقها يعني الثالثة فلا يحل له من بعد حتى تكبر زواجاً غيره ولم يفته من بين طلاق السنة
وطلاق العدة فينبغي ان تكون الآية على عمومها ويكون الخبر مؤكداً لها ويدل عليها ايضا ما رواه الحسين
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زهارة وبكر بن ابي عمار وعمر بن مسلم وبريد بن معوية عن
والفخيل بن يسار واسماعيل بن ابراهيم وعمر بن يحيى بن سالم كلهم سمعوا ابي جعفر من ابنه عبد الله عليه السلام
بصفة ما قالوا وان لم يحفظ حروفه غير انه لم يسقط حمل معناه ان الطلاق الذي امر الله تعالى به
في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ان اذا حاضت المرأة وظهرت من حيضها اشهد رجلين
عدلين قبل ان يجامعها على تولية ثم هو الحق برجعها ما لم يحض ثلثة فان راجعها كانت عنده على
توليتين وان مضت ثلثة قرء قبل ان يراجعها ففي ملك بنفسها فان اراد ان يخطبها مع الخطأ
خطبها فان تزوجها كانت هي عنده على توليتين وما خلا هذا فليطلاقها ^{عن} عن النضر بن
سويد عن عبد الله بن سنان عن ^{علي} عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا طلق
الرجل الطلاق طلقها في قبل عدتها من غير رجوع فانها اذا طلقها واحدة ثم تركها حتى يخلوا جميعاً او بعد
فهي عنده على توليتين فان طلقها الثانية فشاء ان يخطبها مع الخطأ ان كان تركها حتى خلى جميعاً
وان شاء راجعها قبل ان ينقض اجماعاً فان فعل في عنده على توليتين فان طلقها ثلثة فلا يخل حتى
تزوجا غيره وهي توث وتورث ما كانت في التوليتين **واما** ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحفيظ عن شعيب بن سعد عن محمد بن يحيى عن
ابيعبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها
ثم طلقها وتركها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها ثم طلقها وتركها حتى حاضت ثلث حيض من
غير ان يراجعها يعني عساه قال لئلا يتزوجها ابداً ما لم يراجع ويمس قلدياً في الاغبال لانه كان قوله
لانه يتزوجها ابداً ما لم يراجع ويمس لئلا يتزوجها ابداً ما لم يراجع اذا كانت قد تزوجت رجلاً اخر دخل بها
ثم فارقتها بغير موت او طلاق لانه كان كذلك جائز ان يتزوجها ابداً لان الزوج يهدم الطلاق الاول
وليس في ذلك عيب بل يجوز له ان يتزوجها وان لم يدرج زواجاً غيره واذا لم يكن ذلك في ظاهر حملته على ما قلناه

[illegible]

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات
١٣٥

عنده على تطليقتين وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها واحدة او اثنتين ثم تركها حتى تمضي عدتها فتزوجها غيره فيموت او يطلقها فيتزوجها ^{الاول} قال هو عندنا على ما بقى من الطلاق عنه عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام مثله عنه عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم تزوجها بعد ذلك اثم اعادها على ما بقى من طلاقها احسب بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب طلستة فتبين منه واحدة وتزوج زوجها غيره فيموت عنها او يطلقها فزوج ثلث زوجات الا اولها انما يكون على تطليقتين وواحدة قد مضت فكتب صدوقاً قالوجه في هذه الروايات احد شيئين احدهما ان يكون الزوج الثاني لم يكن دخل بها او يكون تزوج متعة او يكون غير بالغ وان كان التزويج دافعاً لان الزوج الثاني يرفع فيه ذلك ومتى غفلت من هذا الشبهة لم تحل لها ان يرجع الى الاول اذا كانت التطليقة ثلاثاً فان رجعت الى الاول بعد الثالثة والاولة لم يكن ذلك حادماً لما تقدم والذي يدل على اعتبار هذا الشبهة التي ذكرناها مرواه محمد بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن ساعدة عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره قال هي التي تطلق ثم تزوج ثم تطلق ثم تزوج ثم تطلق الثالثة فوالق لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره يذوق عسيلةها **صنفوا** عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يراجعها بعد انقضائها عدتها فاذا اطلقها اثلثة لم تحل له حتى تنكح زوجها غيره فاذا تزوجها غيره ولم يدخل بها وطلقها او مات عليها لم تحل لزوجها الاول حتى يذوق الاخر عسيلةها والذي يدل على انه يراجعها ان يكون الزوج بالغا والتزويج دافعاً ما رواه محمد بن يعقوب عن عطاء بن اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن الفضل ^{سنة} قال كذبت الى الرضا عليه السلام رجل طلق امرأته بالطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجها غيره وتزوجها غلاماً لم يحتلم قال لا حتى يبلغ وكذبت اليها ما حد البوغ فقال ما اوجب على المؤمن الحدود وروى محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد السائي ^{سنة} قال سألني ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تزوجت متعة هل يحل لزوجها الاول بعد ذلك قال لا حتى تزوج بثان علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن زرارة عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأته ثم طلقها فبان ان تزوجها رجل اخر متعة هل يحل لزوجها الاول قال لا حتى تدخل فيها اخرجت منه

عنه عن ايوب بن نفيع عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته طلاقا لا تحل له حق تنكح زوجها غيره فتزوجها رجل متعة افضل
للاول قال لا لان الله تعالى يقول فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها والمتعة
ليفيحها طلاق **فهي** بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن محمد بن مضارب قال سألت
الرضا عليه السلام عن ان يخاصم رجل قال لا تحل **الحسين** بن سعيد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل طلق امرأته ثلاثا فبانت منه ولادها رجعتها قال لها اني اريدك لا رجعتك فتزوجي زوجها غيره
فقلت لقد تزوجت زوجها غيره وحملت لك نفسي اصدق قولها او يراجعها وكيف يصنع قال اذا
كانت المرأة ثقة صدقت في قولها واوجه الثاني في الاخبار التي قد مناها ان تكون محملة على ضرب من
التقية لانه مذهب عمر بن الخطاب ان يكون الحال تقتضي ان يفق فيها بما يوافق مذهب **باب** على ذلك
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن عمرو بن ثابت عن عبد الله بن عقيل بن
ابي طالب قال اختلف رجلان في قضية على وعرف في امرأة طلقها زوجها تطليقة او اثنتين فتزوجها
لغير طلقها او مات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الاول فقال عمر بن علي ما بقي من الطلاق فقال امير المؤمنين
عليه السلام سيهان الله اجدم ثلثا ولا يهدم واحدة **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد
عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير عن زرارة بن اعين قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطلاق
الذي يجهته الله تعالى والذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرأة والرجل ان يطلقها في استقبال الظهر
بشهادة شاهدين ولادة من القلب ثم يتركها حتى تضي ثلثة قروء فاذا رأت الدم في اول فطرة من
الثالثة وهي اخر القروء لان الاقرا هي الاطهار فقد بان من ذلك ملك بنفسها فان شاعت تزوجته
وحلت له فان فعل هذا مائة مرة وهدم ما قبله وحلت للزوج فان راجعها قبل ان تملك نفسها
ثم طلقها ثلاث مرات يراجعها ويطلقها لم تقل له الا بزوج هذه الرواية اكد شبهة من جميع ما تقدم
من الروايات في هذا الباب لانها لا يحتمل شيئا مما قلناه لكونها خالية من وجوه الاحتمال مبرحة
بعدم الزوج الا ان طريقها عبد الله بن بكير وقد قد مناه من الاخبار ما تضمن ان قال حين سئل عن
هذه المسئلة هذا ما رزق الله من الراي ولو كان سمع ذلك من زرارة لكان يقول حين سأله الحسين
بن هاشم وغيره عن ذلك وانما هو عندك في ذلك شيء كان يقول نعم رواية زرارة ولا يقول نعم رواية
لغاثة حتى قلالة السائل ان رواية دافعة يتضمن انه اذا كان بينهما زوج فقال له هو عندك
هذا ما رزق الله من الراي هذا من قوله في رواية دافعة الى ان طلاق الزوج وغيره لا يوجب

القرء

باب ما به تقع الفرقة من كتابات الطلاق
١٢٤

فما الخ عليه السائل قال هذا ما روي في الله من الراي ومن هذا صورته يجوز ان يكون اسنء ذلك
الى رارة نصره لاند هبه الذي افق به وانه لما رأى أصحابه لا يقبلون ما يقولون فاستنء الى من
رواه عن ابي جعفر عليه السلام فليعن به الله بن بكير وعصبوا ما لا يجوز هذا عليه بل وقع منه من العدول
عن اعتقاد من هب الخ الى اعتقاد من هب الفطمية ما هو معروف من مذهبه والغلط في ذلك اعظم
من الغلط في استنءه فباعتقاده يعتد به في حديثه دخلت عليه الى بعض اصحاب الأئمة عليه السلام واذا كان استنء
الامر على ما قلناه لم يعتد به هذه الرواية ايضا ما قد مناه فان قيل ان مقتضى الاخبار التي رويتموها في
الكتاب الكبير فيمن لا يحل له حتى تكسح زوجا غيرة يدل على خلاف ما ذكرتموه من ان من طلق امرأته
ثلاث تطليقات بطلاق السنة لا يجزئ حتى تكسح زوجا غيرة لا تخاف انما انقضت تفصيل طلاق العدة و
ليس ينضم طلاق السنة على وجه قيل ليس في ذلك لاحاديث ما ينافي ما قد مناه لان الذي فيها ذكر حكم
طلاق العدة وان من طلق امرأته ثلاث تطليقات بطلاق العدة لا تحل له حتى تكسح زوجا غيرة وليفيها
صحيح بان من طلق امرأته ثلاث تطليقات للسنة ما حكمه الا من جهة دليل الخطاب ويمتنع
دليل الخطاب لدليل وهو ما قد مناه من الاخبار **باب** ما به تقع الفرقة من كتابات الطلاق
عجل بن يعقوب عن حميد بن نجاد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط وعل بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير جميعا عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال لأمري أنت
على ابرام او طلقها بابية او بنته او بية او خلية قال هذا ليس **بشيء** انما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة
بعد ما نظرم من حضنها قبل ان يجامعها انت طالق او اعتدى يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك
رجلين عدلين **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله قال الطلاق
ان تقول لها اعتدي فقول لها انت طالق **عنه** عن حميد بن نجاد عن ابن سماعة عن علي بن الحسن الطاطري
قال الذي اجمع عليه الطلاق ان يقول انت طالق او اعتدى وذكر انه قال محمد بن ابي حمزة كيف يشهد **بما**
قوله اعتدى قال يقول الشهيد واعتد **عنه** قال الحسن بن محمد بن سماعة هذا غلط دليل الطلاق الا كما روي بكير
بن اعين ان يقول لها وهي طاهر من غير جوارح انت طالق ويشهد شاهدين عدلين وكل ما سوى ذلك
فمطلعي **قال** الشيخ قدس سره رحمه الله ما تضمنت الاحاديث التي قد مناهما من قولها اعتدى يمكن حملها **قال** محمد بن الحسن ح
على وجه لا ينافي الصحيح على ما قال ابن سماعة لان قولها اعتد انما يكون به اعتبارا فانها تقول التبعين انت
طالق ثم تقول اعتدى لان قوله لها اعتدى ليس بيمين لانها ان يقول من اى شيء اعتدى فلا بد من ان
يقول لها اعتدى لان طلاقك فلا اعتبارا اذا ما اطلاق لا يجد القول كانه يكون هذا القول كالكاشف

لمنع ان لا يجرى حكم الطلاق والموجب عليها ذلك طوعا ونكاحا من غير ان يتقدم ما فظ الطلاق لمكان به
اعتبار على ما قال ابن ساعية **باب الوكالة في الطلاق** الحسن بن محمد بن ساعية عن جعفر بن يحيى
عن سعيد الأعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل امرأته في رجل فقال اشهدوا
اني قد جعلت امرأته في فلان يجوز ذلك الرجل قال نعم الحسن بن محمد بن ساعية عن علي بن النعمان عن
سعيد الأعرج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل امرأته في رجل فقال اشهدوا اني قد جعلت
امرأته في فلان فيطلقها يجوز ذلك قال نعم الحسن بن محمد بن فضل عن ابن مسكان عن ابي هلال
الوازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل وكل رجلا بطلاق امرأته اذا حاضت وطهرت وخرج
الرجل فبدلوا شهادته انه قد بطل ما كان امرأته بطله في ذلك قال فليعلم اهله وليعلم الوكيل **الحسين بن**
يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله قال قال ما يراي المؤمنين في رجل جعل
طلاق امرأته بين رجلين فطلق احدهما وابي الآخر فالي ميراث المؤمنين ان يميز ذلك حتى يجمعوا جميعا
على الطلاق عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شهم عن عبد الله بن عبد الله
عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بين رجلين فطلق احدهما وابي الآخر
فالي علي ان يميز ذلك حتى يجمعوا على الطلاق جميعا قال ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
معلي بن محمد عن الحسن بن علي بن حميد بن زياد عن ابن ساعية عن جعفر بن ساعية جميعا عن حماد بن عثمان عن ذلك
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق قلنا في الاخبار الاولى لان هذا الخبر
محمول على انه اذا كان الرجل حاضرا في البلد لم يجز توكيله في الطلاق ولا اخباره الاولى لمحمولها
على جواز ذلك في حال الغيبة لئلا يتناقض الاخبار وقال ابن ساعية ان العمل على الذي ذكره انه
لا يجوز الوكالة في الطلاق ولم يفصل وينبغي ان يكون العمل على الاخبار كلها حسب ما قدمناه والذي يكشف
عن ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى البقاعي قال بعثت الى ابي الحسن عليه السلام رزمة
ثياب وغلمانا وانا نير وجهي لوجه لاخي موسى بن عبيد وجئت ليونس بن عبد الرحمن وامرنا ان نخرج عنده
كانت بينا مائة دينار ثلاثا فيهما بعثنا فلما ان اردت ان اعطي الثياب فليت في اضعاف الثياب طيبا
فقلت للرسول ما هذا فقال ليس بوجه يحتاج الاجل فيه طيبنا من قبل الحسين عليه السلام ثم قال
الرسول قال ابو الحسن هو امان باذن الله وامر بالمال بامور في حلة اهل بيته وقوم محايير وامر
بدينار ثمانية دينار الى رقيم امرأته كانت له وامرني ان اطلقها عنده وامرني ان اطلقها
اشهد على طلاقها صنفوان بن يحيى واخره شمس محمد بن عيسى **باب** ان العاقبة بعد الحق

فليطلقها

الحسين

هذا الخبر في الكسرة
في ثوب واحد والقبض
شديد في فتح وزر الثياب
تلا في ثوب واحد في
نزد محمد بن قيس

في ان الواقعة بعد الرجعة شرط ان يريد ان يطلق طلاق العدة
١٢٩

شرط ان يريد ان يطلق طلاق العدة **عجل بن يعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابييه** و**محمد بن اسمعيل**
عن **افضل بن شاذان** جميعا عن **ابن عمير** عن **عبد الرحمن بن الحجاج** قال قال **ابو عبد الله عليه السلام** في الرجل
يطلق امرأته لثمة يرجع وقال لا يطلق التولية الاخرى حتى يمسيها **عن** عدة من اصحابنا عن **سهم**
بن زياد و**علي بن ابراهيم** عن **ابييه** عن **ابن ابي نصر** عن **عبد الكريم** عن **ابي بصير** عن **ابى عبد الله** قال لا رجعة في الجماع
ولا فائده واحدة وقد استوفينا في شرط طلاق العدة ما ينشأ في كتابنا الكبير وفيه تقدم شيخ
فاما ما رواه **محمد بن علي بن محبوب** عن **محمد بن الحسين** عن **ابن ابي نصر** عن **جميل** عن **عبد الحميد الطائي** عن
ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجعة بغير جماع يكون رجعة قال نعم **عن** **محمد بن الحسين** عن
ابن ابي نصر عن **حماد بن عثمان** عن **محمد بن مسلم** عن **ابي جعفر عليه السلام** قال سأل عن الرجعة بغير جماع تكون
رجعة قال نعم فالوجه في هذين الخبرين انه يكون رجعة بغير جماع بمعنى انه يعود الى مكانه عليه من
مكان موافقتها ولو لا الرجعة لم يميز ذلك وليس في الخبرين يجوز له ان يطلقها لتولية اخرى للعدة
وان لم يوافق ونحو انما اعتبرنا الواقعة فيمن اراد ذلك فاما من لا يريد ذلك فليس له ان يطلق شرطا له
قد تحصل المراجعة بانكار الطلاق او القبله وان كان ذلك ليس بكاف لمن اراد ان يطلق ثانيا على
ما استوفينا في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك ما رواه **احمد بن محمد بن عيسى** عن **احمد بن محمد بن جميل** بن **درا**
عن عبد الحميد بن عواض و**محمد بن مسلم** قال سألنا **ابا عبد الله عليه السلام** عن رجل طلق امرأته واشهد
على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في العلم اخر على السنة اتثبت التولية الثانية بغير جماع قال نعم اذا هو
اشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التولية الثانية **عن** **احمد بن محمد بن ابي بصير** قال سألت الرضا ثابته
عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين ثم طلقها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها
ثم طلقها على طهر بشاهدين يقع عليه التولية الثانية وقد راجعها ولم يجامعها قال نعم **عجل بن الحسن**
الصنفار عن **محمد بن عيسى** عن **ابي علي بن راشد** قال سألته مشافهة عن رجل طلق امرأته بشاهدين
طهر ثم سافر واشهد على رجعتها فلما قدم طلقها من غير جماع يجوز ذلك له قال قد جاز طلاقها لانه
ليس في هذه الاعمال ان لم يطلقها طلاق العدة ونحن انما نمنع ان يجوز له ان يطلقها طلاق العدة
فاما طلاق السنة فلا بأس ان يطلقها بعد ذلك على ما تضمنته رواية **محمد بن مسلم** و**عبد الحميد بن**
عواض وغيرهما والذي يدل على جواز ذلك ايضا من انه يجوز له ان يطلقها طلاقا اخر للسنة وان اوجزها
ما رواه **علي بن الحسن بن فضال** عن **محمد بن خالد** عن **سيف بن عميرة** عن **اسحق بن عمار** عن **ابي الحسن**
عليه السلام قال قلت لمدجل طلق امرأته فراجعها بشهود ثم طلقها ثم راجعها بشهود تبين من ذلك

قال محمد بن الحسن

قلت كل ذلك في طهر واحد قال تبين منه قلت فانه فعل ذلك بالي بامره حامل اثنتين منه قال لا يجوز ان يزوجها
 قال الشيخ قدس سره المعنى في هذا الخبر انه اذا طلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد بينهما رجعتان للسنة فما
 تبين منه بان الثالثة على ما قدمناه وان لم يدخل بها لا بد كل ما ارجعها جاز لان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
 على ما بيناه وذلك غير موجود في الحمل لان الحمل اذا ارجعها لم يجز لان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
 على ما بيناه حتى تضع ما في بطنها وانما يجوز لان يطلقها للعدة اذا ارجعها بعد الرجعة على ما سنيت القول
 فيه ان شاء الله تعالى ولا ينافي هذا الخبر ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن عن ابيهما
 عن عبد الله بن بكير عن ابن كهميس بن هيثم بن عبيد عن رجل من اهل واسط من اصحابنا قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام ان عمي طلق امرأته ثلاثا في كل طهر تطليقة قال هو فليرجعها لان الوجه في هذا الخبر ان خطا على
 انه يملك تطليقة اخرى من غير رجعة لانه انما يجوز الثلاث تطليقات للسنة في طهر واحد ارجع بين
 كل تطليقتين وان كان ذلك في طهر واحد على ما بيناه في **قوله** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن
 عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم امسكها فخرجت حتى حاضت
 حاضتين وظهرت ثم طلقها تطليقتين على طهر فان هذه اذا حاضت ثلاث حيض من يوم طلقها **للتطليقة**
 الاول فقد حلت للزوج ولكن كيف اضنع او قول هذا وفي كتاب علي عليه السلام ان امرأة اتت رسول الله
 صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله افنتي في نفسي فقال لها فيما افنتي قالت ان زوجي طلقني وانا حامل
 ثم امسكني لا يمسنى حتى اذا طمئت وظهرت طلقني تطليقة اخرى ثم امسكني لا يمسنى الا انه يستحب
 ويرى شرى وغيره وحسبك حتى اذا طمئت الثالثة وظهرت طلقني الثالثة قال فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وآله لا ياتها المرأة الا تزوج حتى تحيض تلك حيض مستأنفات فان الثلاث
 الحيض التي حيضتها وانت في مناساتها حيضتها وانت في حباله فما تضمن صدره هذا الخبر من ان اذا طلقها
 عند كل حيضة تطليقة قائما تقدم من تطليقة الاول للمعنى فيا اذا طلقها ثانيا من غير رجعة فانه يقع
 طلاق وتكون عليها العدة من حيث التطليقة الاولى وما حكا في اخر الخبر مما وجد في كتاب علي عليه السلام
 يحتل شيئين احدهما ان يكون انما جاز ذلك لانه لا بد من طلاق فكان عليها العدة من هذا التطليقة **لأن**
 اذا كانت التطليقات للسنة على ما بيناه والوجه الاخر ان يكون عمولا على التقية لان في الفقهاء من يجوز
 التطليقات الثلاث واحدة بعد اخرى عند كل حيضة وان لم يلج احدا فيكون ذلك موافقا لما
 وهذا المذهب الذي يدل على التفصيل الذي قدمناه من ان طلاق السنة يجوز ذلك ولا يجوز
 ذلك في طلاق العدة لانه لا يملك طلاقا واحدا بعد الرجعة ثم يطلق بريدان يطلق طلاق العدة

عن العلي بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون فيما بين الطلاق والطلاق جماع فذلك محل ليقبل ان تزوج زوجا غيره والتى لا محل له حتى تنكح زوجا غيره هي التي تجامع فيما بين الطلاق والطلاق وليكن حدان يقول ان هذا التفصيل كيف يمكنكم مع ان الاخبار كلها على عمومها وليس في شيء منها تفصيل ما قلتموه مثل ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن شعيب بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام او عن المعلى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يطلقها النائب قبل ان يراجع فقال ابو عبد الله عليه السلام لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجماع وغير ذلك من الاخبار المتقدمه واكثرها مضت في الكتاب الكبير لا يجوز لنا ان نخضع هذه الاخبار للخبر الذي روينا مفصلا لان ان لم يفعل ذلك ادبنا حكم الخبر بالمقصل ودان ادبنا ايضا حكما الاخبار المتقدمه متلقى تضمنت جواز الطلاق من مراعاة الواقعة وذلك لا يجوز على الوجه الذي ذكرناه على ما تضمن هذا الخبر النعم من جواز ايقاع تطليقة اخرى قبل المراجعة ونحن لانجوز ذلك وانما يجوز بعدها ويكون ضم الواقعة الى المراجعة شرط افي صحة ايقاع طلاق العدة على ما بيناه

باب تفريق الشهود في الطلاق محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته على طهر من غير جماع واشهد اليوم رجلا ثم مكث خمسة ايام ثم اشهد اخر فقال نعم امران يشهد اجمعا **قاصا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسحاق بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال سألت عن تفريق الشاهدين في الطلاق فقال نعم وقعت من اول الشاهدين وقال لا يجوز حتى يشهد اجمعا فلا يبا في الخبر الاول لان الوجه فيلان فحله على جواز التفريق متما في حال الاشهاد ولا في حال تحمل لشهادته لثلاثتنا قض الخبران

باب ان من طلق امرأته ثلث تطليقات مع تكامل الشرائط في مجلس واحد وقعت واحدة محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن احمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الذي يطلق في حال الطهر في مجلس واحد ثلثا قال هي واحدة **عنه** عن علي بن ابي اسحق عن محمد بن عبد الحميد بن محمد بن جعفر بن ابي اسحاق عن ايوب بن قيس عن جميعا عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي بصير الاسدي ومحمد بن علي بن ابي عمير عن حفظة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الطلاق ثلثا في غير عدة ان كانت على طهر واحدة وان لم يكن على طهر فليس بشيء **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة وعلي بن حديد عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي عن عمرو بن البراء قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان احبانا يقولون ان الرجل اذا طلق امرأته مرة او مائة فانهما زوج احدا وقد كان

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط

١٥١

باعتنا عنك وعن ابائك انهم كانوا يقولون اذا طلق حرة او مائة فانما هي واحدة فقال هو كما ابتكر على بن
الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن زرارة عن احدهما عليهما السلام في الملق تطلق في
حالهم في مجلس ثلثا قال هي واحدة عنه عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن ابي عمير عن عمر بن اذينة
عن بكير بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام ان طلقها للعدة اكثر من واحدة فليلق فصل على واحدة بطلاق
محمد بن اسحق بن عمار عن احمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن ابي محمد الوائلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
امرته رجلا وامر ان يطلقها على السنة فطلقها ثلثا في مقعد واحد قال نزع الى السنة فاذا مضت
ثلاثة اشهر وثلاثة قمر فقد بانت بواحدة محمد بن اسحق بن عمار عن ابراهيم بن جماعة عن اصحابنا عن
محمد بن سعد لا موى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق ثلثا في مقعد واحد قال فقال
اما انما رايت قد نزعته واما الى فكان يرى ذلك واحدة عنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث
بن كلاب بن يحيى عن ابي اسحق بن عمار الصديقي عن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام كان يقول اذا
الرجل امرته قبل ان يدخل بها ثلثا في كل واحدة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا جعة ولا نقل المستحق
زوجا غيره وان قال هو طالق هو طالق فقد بانت منه بالاول وهو مخاطب من الخطاب ان
قال محمد بن الحسن الطوسي شاءت نكته كما حاد يدا وان شاءت لم تفعل قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذا الخبر موافق لما
لسنا نعمل به لانه اذا اطلقها ثلثا في كلمة واحدة فانما يقع منها واحدة على ما تضمنته الروايات الاولى و
هو مخاطب من الخطاب ولا يمكن ان يطلقها ثلاث تطليقات الا بعد ان يعقد عليها ثلاث حرات
يطلقها عقيب كل واحدة منها قبل ان يدخل فثلاث التي لا يحل له حق تكرارها بواحدة محمد بن اسحق بن عمار
عن ابي اسحق عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فسأله فقال جل طلق امرته ثلثا قال بانت منه قال فذهب ثم جاء اخر من اصحابنا فقال جل
طلق امرته ثلثا فقال تطليقة وجاء اخر فقال جل طلق امرته ثلثا فقال ليس بشئ ثم فظروا
فقال هو ما ترى قال قلت كيف هذا قال فقال هذا يرى ان من طلق امرته ثلاثا حرة عليه و
انما ارى ان من طلق امرته ثلثا على السنة فقد بانت منه ورجل طلق امرته ثلثا وهي على طهر فانما
هي واحدة ومن طلق امرته ثلثا على غير طهر فليس بشئ فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طلق ثلثا في مجلس فليس بشئ من
خالف رد الى كتاب الله وذكر طلاق ابن عمر في هذه الرواية ليس فيها انه يطلقها ثلثا بالشرايط
الواجبة في الطلاق ويحتمل ان يكون المراد اذا اطلقها وهي حائض فيل على ذلك فينبغي ان لا يفتوا عن ابي بصير

فبين طلاق امرأته ثلاث قطيعات
١٥٣

راوى هذا الحديث وحديث ابى ايوب التمارى الفصلين جان من طلق ثلاثا في الحيض لا يقع بشئ من ذلك واذا اطلقها في طهر وقت واحدة على ما قدمناه ولا خذ بالحديث المتصل اولى منه بالجمع فيدل عليها ايضا قوله ثم ذكر الحديث ابن عمران بن عمارا طلق امرأته في حال الحيض فولا ان الماد ما ذكرناه لما كان لذكر ابن عمر فائدة في هذا المكان والذي يدل على ان طلاق ابن عمر كان في الحيض ما رواه الحسين بن سعيد عن عمن بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عبد الله بن عمر امرأته طلقها ثلاثا وهي حائض فبطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شئ مخالف كتاب الله والسنة رد الى كتاب الله والسنة عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وهي حائض فليس بشئ وقد رد رسول الله صلى الله عليه وآله طلاق عبد الله بن عمر اذا طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فبطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شئ مخالف كتاب الله فهو خالف كتاب الله وقال لا طلاق الا في عدة وتبين ايضا ان يكون قوله ليس بشئ يعنى في كونه طلاقا فلا ثلاث لان ذلك قد بينا انه يرد الى الواحدة والذى يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت ابا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلاثا فجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله واحدة فردّها الى الكتاب والسنة **قاصدا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن معوية بن حكيم عن مشيئ بن الحارث عن الحسين بن زياد الصيقل قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تشهد ابن طلق ثلاثا في مجلس واحد فالوجه في هذه الرواية ايضا ما قدمناه من ان اذا كان الطلاق وقع في حال الحيض او حال السكر او على الاكراه لان كل واحد من هذه الشروط يزيل وقوع الطلاق **قاصدا** ما رواه علي بن اسمعيل قال كتب عبد الله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ثلاثا بجلّة واحدة على طهر فيخرجها من بيتها هدين انه يلزمه تطليقة واحدة فكتب بخطه اخطأ على ابي عبد الله عليه السلام ولا يلزمه الطلاق يرد الى الكتاب والسنة ان شاء الله قال ما في هذه الرواية انما شاذة مخالفة لاجل كثرة قد متناها واما حكمه لا يعترض بمثله الاخبار الكثيرة ولو سلم لاحتل ان يكون متناولا لان كان سكران او مجرأ على الطلاق وغيره من ذلك لان جميع ذلك يراعى في الطلاق على ما بيناه وعلى هذا الوجه تتلجم الاخبار فتتفق كلها على ان من طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وهو حيض فبطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق

فإن المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً
١٥٣

عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رياط عن موسى بن بكر عن مربي خضلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلاثاً في مجلس واحد فافمن ذوات أزواج **عنه** عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن خص بن الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلاثاً فافمن ذوات أزواج فافمن في هذه الأخبار أيضاً أن نخلها على ما إذا كان الطلاق واقعاً في الحيض أو على أحد الوجوه التي قد عناه من أنه إذا كان كذلك لا يقع الطلاق ويصير ما يكون المراد بذلك من وقع طلاقه بشرط فان ذلك أيضاً لا يقع **يدل** على هذا المعنى ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن بشر بن جعفر عن أسامة الحنيط قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن قرياً إلى ذوهل إلى حلف أن خرجت امرأته من الباب فوطق ثلاثاً فخرجت فقد دخل صاحبها منها ما شاء الله من الثقة فأمرني أن أسألك فاصرفني وقال مرة فليسسكها ليس بشيء ثم التفت إلى القوم فقال سبحان الله يا مروءات يتزوج ولها نزع **قاصداً** ما رواه الصفار عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال سأله رجل وأنا حاضر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد قال فقال لي أبو الحسن عليه السلام من طلق امرأته ثلاثاً للسنة فقد بانت منه قال ثم التفت إلى فقال فلان لا يحسن أن يقول مثل هذا فكلاينا في ما تقدم من الأخبار لأن ما قال إن من طلق امرأته ثلاثاً للسنة فقد بانت منه وذلك لا يكون إلا بان يواقعها على ما أسنه النبي صلى الله عليه وآله في ثلثة أوقات على شرائط الثلاثة في ذلك ومن طلق امرأته ثلاثاً في حالة واحدة لم يقع الثلث على ما تقر في السنة وثبت في الشريعة وإنما لم يصح عليه السلام بذلك السائل لضرب من التقية وقال ما يقوم مقام ذلك من تنبيه عليه **قاصداً** ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال المطلقة ثلاثاً توت وتورث ما دامت في عدتها فخذ الخبر بحمل **عنه** أحد مملان يكون المراد به أن من طلق كذلك فإنه يقع بها واحدة وتثبت الميراثية بينهما ما دامت في العدة والوجه الثاني أن يكون مخصوصاً بالمریض لأن المریض متى طلق فإنه تثبت الميراثية بينهما وإن كانت التطليقة باينة على ما نبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى **باب** أن المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً وإن لم يتيقن شرائط الطلاق كان ذلك واقعاً **أحمد** بن محمد بن عيسى عن إبراهيم بن محمد المحدث قال كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام مع بعض أصحابنا وأتاني الجواب بخط فمحت ما فكرت من أمرينك وزدتهما فاصلى الله عليك ما تحب صلاحه فاماماً ذكرت من خثاء بطلانها غير مرة فانظر يرحمك الله فإن كان من يتولانا ويقول يقولنا فلا طلاق عليه لم يأن امرأته **كان**

بشئ

من لا يتولاها ولا يقول بقولنا فاختلصها منه فإنه إنما هو في المراق مبينه **عنه** عن أبي بصير عن
عن بعض أصحابنا قال ذكر عند الرضا عليه السلام بعض العلويين ما كان ينتقصه فقال له ما لم تقم على
حرام قلت جعلت فداك وكيف وهي امرأته قال لا نه فطلقتها قلت كيف طلقها قال طلقها وذلك حديثه
فحرمت عليه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة والحسن بن عديس
عن أبيان عن عبد الرحمن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة طلقته على غير السنة قال
يتزوج هذه المرأة لا تنزل بفديته **عنه** عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان قال سألت عن
طلاق امرأته لغير عتق ثم أمسك عنها حتى نفقت عدتها هل يصح له أن يتزوجها قال لا تنزل
المرأة عن تزويج **عنه** عن عبد الله بن جبلة قال حدثني غير واحد من أصحاب علي بن أبي حمزة أنه
سأل أبا الحسن عليه السلام عن المطلقة هل غير السنة أين تزوج الرجل فقال لا وهو من ذلك ما الزموا
العلماء وتزوج من فلا بأس بذلك قال **الحسن** بن سماعة وسعدت جعفر بن سماعة وسعدت جعفر بن سماعة
على غير السنة إلى أن تزوجها فقال نعم فقلت له الذين فعلوا على بن حنظلة روى أبا له والطلقات ثلثا
على غير السنة فأنه ذوات تزويج فقال يا بني رواية علي بن أبي حمزة أوسع من أناس روات فليش روى
فأروى علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال الزمواهم من أناس روات فليش روى
لا بأس **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد والعباس بن عاصم بن يوسف بن عاصم عن أبي عبد الله عليه السلام
أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته ثلثا قال إن كل من ففقتا بالطلاق الزمته بذلك
عنه عن معوية بن حكيم عن أبي مالك الحضري عن أبي العباس البغياقي قال دخلت على أبي عبد الله
عليه السلام قال فقال لي ما روى عنك أن من طلق امرأة ثلثا في مجلسي أحد فقد بانت منه **فهل** بن أحمد
بن يحيى الأشعري عن أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله العلوي عن أبيه قال سألت أبا الحسن الرضا
عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلثا فقال لي إن طلاقكم لا يجعل اضربكم وطلاقكم يجعل لكم لاكم لا ترون
الثلث شيئا وهم يزوجونها فإن قيل كيف يمكنكم العمل بهذه الأخبار مع ما روى عن علي بن الحسن بن فضال
عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن حفص بن الغضائري عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته
ثلثا فلا رجل أن يتزوجها كيف يصنع قال يأتيه فيقول طلقته فلا ذلة فإذا قال نعم ثلثا فمهر ثم خطبها
إلى نفسها **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن شعيب بن محمد قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام رجل من آل بيتك يقر بملك السلام وقد أراد أن يتزوج امرأة قد وافقته وأحببه بعض شأنا وقد كان
لها تزويج طلقها ثلاثا في غير السنة فذكر أن يقدم على تزويجها حتى يستأمره فتكون أنت قامة فقال

ابو عبد الله عليه السلام هو الفرج والمر الفرج شديد ومنه يكون الولد ونحن نخشا طلاقه من زوجها
قالوا لو كان الامر على ما ذكرتم من ان يقع الطلاق لما احتاج الى الاشهاد ولما منعه في الخبر الثاني من تزويجها
قيل ليس في الخبرين ان الذي طلقها كان معتقدا لوقوع الطلاق فاذا المدين ذلك في ظاهره حلالا ما على من اعتقد
نفيه الطلاق الثالث وكان معتقدا للحق فان طلاقه لا يقع حسب ما ذهب اليه من ان طلاقه لا يقع الا بحضوره
قد قلنا ان من طلق امرأته ثلثا فانه يقع منها واحد فقولوا لا امرؤاها كان على ما قلتم فيستعمل ان يكون للمرأة
من طلق في حال الحيض فلا يحتاج ان ينظر في الطهر فيشهد على طلاقه بعد ذلك شاهدان بحسب ما
نضمنه ونخبروا ولا يكون قد اشهد على الطلاق فيحتاج من يزوجها ان يشهد فانخله بطلاقه يقع بذلك
الفرقة وتعتد بعد ذلك والا كان العقد بعد ثابنا مستقرا **باب طلاق الغائب** **فصل** يعقوب

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن الصادق بن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام
قال سالت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز طلاقه على كل حال وتعتد امرأته من يوم طلقها
الكسبي بن سعيد عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن جميل بن دراج عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر
عليه السلام قال تحبس طليقته الرجل على كل حال كما هو في الذي يدخل بها والغائب عنها زوجها وانما تحبس

والتي قد رويت من المحقق **علي** بن الحسن بن احمد بن الحسن بن ابي بصير عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن
بن رواط عن هاشم بن خناب عن ابي سعيد الكاظمي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الرجل
يطلق امرأته وهو غائب فيعلم ان يوم طلقها كانت طامثا قال يجوز ان لا يشهد من الله روحا من كان غائبا
جاءت عاتقة في جواز طلاق الغائب على كل حال فينفق ان يقيد ما بان يكون قد ادق على غيبته ثم انصرفا

يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن الحسين
بن عثمان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب ان يطلقها تركها ثم لا يينا في
هذا الخبر ما رواه الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد بن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس ان يطلق حتى يمضي ثلثة اشهر **فصل** بن علي بن محبوب عن احمد
بن محمد بن الحسين عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم الغائب الذي يطلقكم غيبته قال
خمسة اشهر وستة اشهر قلت حدد ذلك قال ثلثة اشهر لان الوجه في الجمع بين هذين الخبرين و
الحد الاول ان تقول الحكم فيمنع باختلاف عادات النساء في الحيض فمن علم من حال امرأته انها تقيض في
في كل شهر فله ان يطلق بعد انقضاء الشهر ومن يعلم انها لا تقيض الا كل ثلثة اشهر فله ان يطلق
اشهر فله ان يطلق الا بعد شهرين وهذا لما كان المراءى في جواز ذلك وفيه حكمة وانتقالا الى ما

لم يقر بها فيه مجامع وذلك يختلف على ما قلنا **باب** ان من قدم من سفر حتى يبين طلاقه **فصل**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن مغيرة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا غاب الرجل عن امراته سنة او سنتين او اكثر ثم قدم فوجد طلاقا فكانت حائضا كما خلقها
 ثم يطلقها **فصل** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن مجاهد الخشاب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فدخل المهرج معه بشاهدين فلا استقبلته
 امراته على الباب اشهد على طلاقها قال لا يقع بها طلاق قال وجه في هذا الخبر ان خلعها على ما تضمن الخبر الاول
 من انها لم يقع طلاقه من حيث كانت حائضا لانها لو كانت طاهرة لوقع الطلاق كما كان يقع لو
 لم يكن غائبا اصلا ولا يمتثل ايضا ان يكون الخبر مختصا بن غاب عن زوجته في طهره بما يباح عودها من
 بعده لان الطهر لم يجر ان يطلقها الا بعد استبراءها بصيغة **باب** طلاق القوم بعد خلعها **فصل**
 بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن علي بن ابراهيم
 قال ان طلقت المرأة القوم لم يدخل بها ما انت بتطليقة واحدة **عنه** عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن
 ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان طلق الرجل امراته قبل ان يدخل بها فليخل بها
 عدة تزوج من ساعتها ان شاءت وتبينها بتطليقة واحدة وان كان فمضى لها فمضى لها نصت ما فرض
عنه عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي بن عبد الله عن عبيد بن هشام عن ثابت بن شريح عن
 ابي بصير عن سبيد الله عليه السلام قال فارتزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليخل بها عدة
 وتزوج مقشورات من ساعتها وتبينها بتطليقة واحدة **فصل** ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن علي بن
 الحكم عن سيف بن عمار عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها تزوجها فالتقا
 قبل ان يدخل بها قال لا تحل له حتى تكفر زوجها فليدين في الاصل الاول التي قصمت انها تبين بواحدة
 لان المعنى في هذا الخبر انه اذا كان قد طلقها ثلاث مرات كل مرة يطلقها قبل ان يدخل بها فانه والحال
 هذا لا تحل له حتى تكفر زوجها **والذي يدل على ما قلنا** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب
 عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن مسلم وحماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امراته ثم تركها حتى قصت عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من
 قبل ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثل ذلك **فصل** لا تحل له حتى تكفر زوجها **عنه** عن جعفر بن محمد بن الحسين
 عن جميل بن جراح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته ثم تركها حتى قصت
 عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثل ذلك **فصل** لا تحل له حتى تكفر زوجها **فصل**

بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن عتياب عن طوأل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة قبل أن يدخل بها واشهد على ذلك وأعلمها قال قد بانث منه ساعة طلقها وهو مخاطب من الخطاب قلت فان تزوجها ثم طلقها تطليقة أخرى قبل أن يدخل بها قال قد بانث منه ساعة طلقها قلت فان تزوجها من ساعته أيضاً ثم طلقها تطليقة قال قد بانث منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن زياد عن الرضا عليه السلام قال البكر إذا طلقت ثلث مرات ونزوح من غير نكاح فقد بانث ولا تحل له زوجاً حتى تنكح زوجاً غيره قال الشيخ رحمه الله هذه الأخبار والدة علي بن أبي حمزة من أن من طلق امرأته ثلثاً السنة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لأن طلاق العدة لا يتأني في البكر وغيره كذلك بما وقد بينا أن من شرط طلاق العدة المواقفة بعد المراجعة وجميعاً لا يتأنيان في التي لم يدخل بها

قد بانث

باب طلاق الحامل المستين حلها الكسائي بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكنانة عن

أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة وعدتها أربعة جليلين عنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحبل يطلق تطليقة واحدة **عنه** عن أحمد بن محمد بن جميل بن داج عن اسمعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة فإذا وضعت ما في بطنها فقد بانث منه **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن طلاق الحبل

فقال واحدة وأجلها أن تضع حملها **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله

عليه السلام قال طلاق الحبل واحدة إن شاء زوجها قبل أن تضع فان وضعت قبل أن يراجعها وقد

بانث منه وهو مخاطب من الخطاب **قأماً** ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق

بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال لا تبين

ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره **قألاً** بينا في الأخبار الأولى التي تضمنت أن طلاق الحامل واحدة لا تأنياناً

ذلك في طلاق السنة فما مطلق العدة فإنه يجوز أن يطلقها في مدخلها إذا رجعها وأولها فإن

قيل كيف يمكنكم ذلك مع ما روي من أنه إذا رجعها لم يكن له أن يطلقها ثانياً حتى تضع ما في بطنها روى

ذلك أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن محمد بن منصور الصيقل عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام

في الرجل يطلق امرأته وهي حبل قال يطلقها قلت فليراجعها قال نعم يراجعها قلت فان رجعها لم يملكها

أن يطلقها قال لا حتى تضع قيل له الوجه في هذا الخبر أنه لا يلزم أن يطلقها أي طلاقاً فإذا لم يكن ذلك فيه

حلها على أنه لا يلزم أن يطلقها إذا رجعها حتى تضع طلاقاً السنة فما مطلق العدة فإنه يجوز إذا وطئها

يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي بصير عن صفوان بن عمار عن

في طلاق الآخر
١٥٩

عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سألت عن رجل طلق الطلاق الذي لا قهر له حتى تنكح زوجا غيره وقال نعم قلت المست قلت لي إذا جامع لم يكن له أن يطلق قال لا إطلاقا في ذلك ما لم يكن له أن يطلقه قد بان حملها وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن طلاق الرجل فقال يطلقها واحدة للعدالة بالشهود قلت فلو أن يراجعها قال نعم وهي أم لأنه قلت فإن راجعها ومسنها ثم أراد أن يطلقها تطليقة أخرى قال لا يطلقها حتى تبضع لها بعد ما مشتها شتم قلت فإن طلقها ثنية واشهد ثم راجعها واشهد على رجعتها ومسنها ثم طلقها التطليقة الثالثة واشهد على طلقها لكل عدة شتم هل تبين منه كما يثبتين المطلقة على العدة التي لا تحل لزوجه حتى تنكح زوجا غيره قال نعم قلت فما عتقها فلا عققها أن تضع ما في بطنها ثم قد حلت للأنفراج **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن الفضل بن محمد الأشعر وعبد الله بن بكير عن بعضهم قال في الرجل تكون له المرأة الحامل وهو يريد أن يطلقها قال يطلقها إذا أراد الطلاق بعينه يطلقها بشهادته الشهود فإن بدا له في يومه أو من بعد ذلك أن يراجعها يبرأ الرجعة بعينه فلا يراجع وليواقع ثم يبرأ له فيطلق أيضا ثم يبرأ له فلا يراجع كما إذا أوكأ ثم يبرأ له فيطلق في الق لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإذا كان راجع يبرأ للموافقة والإمسالة ويواقع عنه عن أبي أيوب بن دوح عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته وهي حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في حرم واحد تبين منه قال نعم

باب طلاق الآخر أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن شيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عند المرأة فصمت فلا يتكلم قال آخرس قلت نعم قال فيعلم منه بغض امرأته وكراهيتها قلت نعم يجوز له أن يطلق عنه وليه قال ولكن يكتب ويشهد على ذلك قلت أصليح الله لا يكتب ولا يسمع كيف يطلقها قال بالذي يعرف به من فعال مثل ما ذكرت من كراهيتها أو بغضه لها **فأما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي سعيد الله عليه السلام قال طلاق الآخر أن يأخذ مقنعته ويضعها على رأسها ثم يقرئها وروى الصدوق عن أبيه عن الحسن بن الحسين بن سعيد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الآخر أن يأخذ مقنعته ويضعها على رأسها ثم يقرئها فلا ينافي هذين الخبرين خبر الأول لأنه إنما جعل وضع المقنعة على رأسها ما إذا قصد بذلك الطلاق فإذا لم يخطك من حالها فلا اعتبار بذلك وإذا علم فصول الذي تضمنه الخبر الأول والذي يؤكده ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسمعيل

بن مازن عن يونس في رجل آخر من كتب في لارض بطلاق امرأته قال اذا فعل ذلك في قبل الطهر لم يهود وفهم عنه
 كما يفهم عن مثل ويروى بطلاق جاز طلاقا على السنة **باب طلاق المعتوه عبد الملك**
 بن عمر عن الحسن بن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلاق المعتوه الزكلى العقل يجوز فقال لا وعن المرأة
 اذا كانت كذلك يجوز بيعها وصدقها فقال لا **قائمة** ما رواه حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عليه السلام ان عليا بن المصنف يجوز طلاقه فقال ما هو وقتك الا حتى اذا حبس العقل فقال نعم قال وجه هذا الخبر
 احد شيئين أحدهما ان يكون محمولا على ناقص عقل لا فاقد بالكلية فان من ذلك صفة ويكون من يفر
 بين الامور كثيرا فان طلاقه طهر وانما لا يقع طلاق من لا يعرف شيئا أصلا لفقد عقله قالوا فما الثاني
 ان يخار على انه يجوز فذلك اذا تولى عنه ولديه دون ان يتولا هو بنفسه **يدل** على ذلك ما رواه الحسين
 بن سعيد عن الفضل بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن أبي خالد القعاط قال سألت ابا عبد الله عليه السلام الرجل
 الاحمق الذي احبب لمعتق بوجع طلاق وليه عليه قال لم لا يطلق هو قلت لا يؤمن ان هو طلاق ان يقول قد
 لا اطلق او لا يحسن ان يطلق قال لا اري وليه الا بمنزلة السلطان **باب طلاق الصبي محمد**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجوز
 طلاق الصبي اذا بلغ عشر سنين **عنه** عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد وعل بن ابراهيم
 عن ابيه جميعا عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقته قال اذ هو
 طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها فلا بأس **قائمة** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن الفضيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصلاح الكنا في عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز طلاق الصبي
 بشرط فلا ينفى في الخبرين الاولين لان الوجه في هذا الخبر ان ضمه على من لا يعقل ولا يحسن الطلاق لان
 ذلك معتبر في وقوع طلاقه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن
 سهل بن زياد عن محمد بن الحسين عن عدة من اصحابنا عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصيته وصدقته وان لم يحتمل **ساعة** عن سماعة قال سألت
 عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقته فقال اذا طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها وحقها
 فلا بأس وهو جائز وقد حد ذلك بعشر سنين فصاعدا على ما وردنا في كتابنا الكبير **باب**
 طلاق المريض **محمد** بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن عيسى عن جابر عن عبد الله بن
 بكير عن عبيد بن رافع عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز طلاق العليل يجوز نكاحه **عنه** عن محمد
 بن زهير عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

ووصيته

في طلاق المريض

عن المريض المعلن يطلق امرأته في تلك الحالة تقالا ولكن له ان يتزوج ان شاء وان شاء دخل بها وثمة
 وان لم يدخل بها فمكاحا حيا طلق عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمريض ان يطلق وله ان يتزوج عنه عن علي بن يقطين عن ابن محبوب
 عن ابن رباب عن زارة عن احمد بن عليهما السلام قال للمريض ان يطلق وله ان يتزوج فان تنجح و
 دخل بها فهو حائر وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث لها
 ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي انه سئل عن الرجل يخبر زوجته
 فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه قال نعم وان مات وراثته وان مات لم يرثها فلا ينفى في الاخبار الاولى لان التو
 في انجم بينهما ان مثل الاخبار الاولى على انه ليس ان يطلقها طلاقا يقطع الميراث بينهما لان الطلاق على
 ضربين رجعي ومائت وفي الجميع تثبت الميراث بينهما اذا وقع في حال المرض ما لم يخرج من العدة فاذا خرجت من
 العدة فان المرأة تنه تحسب ما فيها وبين سنة ما لم يتزوج فان تزوجت انقطع ميراثها منه وان لم يتزوج
 وراثته الى سنة فاذا مضت السنة كاملة بطل ميراثها منه الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ربيع الاعمش عن ابي عبيدة الحمدا وما لك بن عطية عن الثوري
 كلاهما عن ابي جعفر قال اذا طلق الرجل امرأته تطليقا في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فانها
 تنه ما لم تنزوج فان كانت تنزوجت بعد انقضاء العدة فانها لا ترثه عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن
 عبد الجبار والخراساني عن ايوب بن نوح ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان ومحمد بن زياد عن ابن سماعه
 كنههم صفوا عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 ان مات في مرضه ولم يتزوج وراثته وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي منعه لاميراث لها عنه
 عن ابي علي الاشعري عن احمد بن الحسن عن مخوية بن وهب عن عبيد بن زارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى ذلك سنة قال ترثه اذا كان في مرضه الذي طلقها
 لم يصح من ذلك الحسن بن محمد بن سماعه عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته وهو مريض تطليقا وقد كان طلقها قبل ذلك تطليقتين قال فانما
 ترثه اذا كان في مرضه قال قلت وما هذا المرض قال لا يزال مريضا حتى يموت وان طال ذلك الى سنة
 علي بن الحسن عن اخوية عن ابيهما عن القسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يطلق امرأته في مرضه قال ترثه ما دام في مرضه وان انقضت عدتها الحسن بن
 بن سعيد عن النضر بن سويد واحمد بن محمد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام

فإن حكم الطليقة البايئة في هذا الباب حكم الرجعية
١٤٢

قال معتز يقول لما امرأة طلقت ثم توفي عنها تزوجها قبل أن يتقضى عدتها ولم تحرم عليهما تزويجه ثم تعدت
عدتها للتوفي عنها تزوجها وان توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليها فانه يزنيها وان قتل صرحت من ديتها وان قتلت
وصرحت من ديتها ما لم يقتل احدهما الاخر **علي بن ابي حمزة** الميثمي عن سواد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي وهي في عدتها انها تزوجها وتعدت عدتها للتوفي عنها تزوجها
وان توفيت وهي في عدتها يزنيها وكل واحد منهما يبرئ من حبة صاحبه لو قتل ما لم يقبل احدهما الاخر **محمد بن**
علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن ابي العباس قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال تزوجه في مرضه ما بينه وبين سنة ان مات
في مرضه ذلك وقتد من يوم طلقها عدتها المطلقة ثم تزوج اذا انقضت عدتها وتزوجه ما بينه وبين سنة ان مات
ان مات في مرضه ذلك فان مات بعد ما تقضى سنة لم يكن لها ميراث قال الشيخ قدس سره رحمه الله تعالى يتضمن
هذا الخبر من قوله ثم تزوج ان شئت اذا انقضت عدتها وتزوجه ما بينه وبين سنة لا ينافي ما قدمنا من
انها اذا تزوجت ثم تزوجه لان اكثر ما في هذا الخبر لا يصح باها احد الزوجين لما بعد انقضاء العدة ويكون قوله
عليه السلام وتزوجه ما بينه وبين سنة حكم يخصها اذا المقتضى زوج بدلالة ما قدمناه من الاخبار على ان الذي
اختلفوا هل انما تزوجه بعد انقضاء العدة اذا طلقها بالضرر او بما وجب على هذا التفصيل جميع ما تقدم من الاخبار
الجلية **بطل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عليه السلام
عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال عنه ما دامت في عدتها طين طلقها في حال الضرر او في تزوجه الى سنة فان زاد
على السنة يوم واحد لم تزوجه وقتد اربعة اشهر وعشرة اعددة للتوفي عنها تزوجها **باب** ان حكم الطليقة
البايئة في هذا الباب حكم الرجعية **الحسين بن سعيد** عن صفوان بن يحيى عن الارزقي عن عبد الله بن
عن موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل يطلق امرأته اخر طلاقا قال ثم يتوارثان فاستدل **علي**
بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن علي بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن
الرجل يطلق امرأته طليقتين ثم يطلقها الثالثة وهو مريض قال هي تزوجه **عنه** عن اخويه عن ابيهم عن
عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته طليقتين ثم يطلقها
الثالثة وهو مريض في تزوجه **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن اخويه عن عامر بن حميد عن محمد بن
قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في الرجل اذا طلقها ثم توفي عنها تزوجها وهي في عدتها من زمان لم تحرم عليها
تزوجه ويرثها ما دامت في الدم من حقيقتها الثالثة في الطليقتين الاولتين فان طلقها لثالثا فانها لا تراث
من زوجها الا يبرئ منها وان قتلت وصرت من ديتها طين قتل وصرت من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه

باب طلاق الامة تطليقتين
١٩٣

فلانينا في الاخبار الاولى لان هذا الخبر محمول على ان طلقها في حال العصمة ثم يموت بعد ذلك لان من طلق امرأته وهو صحيح وانما تثبت الوارثة بينهما مادام له عليها رجعة وان لم يكن له عليها رجعة فلا ميراث بينهما والمريض مخصوص من ذلك بثبوت الوارثة بينهما وان قطعت العصمة وانتفت المراجعة كما انه مخصوص بآخرته ما بينها وبين سنة ولا يفي ذلك في غيره وقد قدمنا ما يدل على ذلك فاما ما رواه عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن بن ابيها عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته قال ثلثه ويرثها ما دامت له عليها رجعة قال كلام في هذا الخبر كما في الخبر الاول سواء واما الخبران اللذان قد مرناهما عن عبيد بن زرارة والاخر عن محمد بن مسلم من قولانه اذا طلقها الثلثة في ثلثه فلا يدان على انه لا يرثها الا من جهة دليل الخطاب وقد يتردد ذلك الدليل وقد قدمنا ما يدل على ذلك منها حديث عبد الرحمن بن موسى بن جعفر عليه السلام حين سأل عن رجل طلق امرأته آخر طلاقها قال يورثان في العدة وهذا صريح بما قلناه فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا توث المتعلقة والمبارية والمستأجرة في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك منهن في مرض الزوج وان مات لان العصمة قد انقطعت منهن ومنه قال الوجه في هذا الخبران فخصه من تضمن الخبر اسمهن من المتعلقة والمبارية والمستأجرة لان العلة في ذلك من جهة من المطالبة بالطلاق دون للطلقة التي لا تطلب ذلك بل ياتكون كارهة له وعلى هذا لا تنافي بيننا وبينه

باب طلاق الامة تطليقتين ثم يشترىها هل يجوز له وطئها بالملك ام لا الحسين بن سعيد عن النعمان بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت تحتة امة فطلقها تطليقتين على السنة فبانت ثم اشتريها بعد ذلك قبل ان تنكح زوجها غيره قال ليس يقضى على عليا السلام في هذا احكامها لاية وصرتها اخرى ان انقضت عنها نفسي ولدي احمد بن محمد بن عيسى عن ابي بصير البرقي عن الرضا بن بريد بن مغيرة الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في امة يطلقها تطليقتين ثم يشترىها قال لا تنكح زوجها غيره كنه عن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير رفعه عن عبيد بن زرارة عن عبد الملك بن عيسى قال سألت عن رجل تزوج جارية وجلا فمكثت معه ما شاء ثم طلقها فرجعت الى صاحبها فوطئها يحمي فرجها الا ان اراد ان يوطئها قال لا تنكح زوجها غيره الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله بن علي عليه السلام قال قضى على امة طلقها زوجها تطليقتين ثم وقع عليها فجلا فوطئها يحمي بن يعقوب

عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل كان تحت امته فطلقها بائناً ثم اشتريها هل يحل له ان يطلقها قال لا عندنا عن علي بن ابراهيم عن ابي
عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألته عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتريها هل يحل له ان يطلقها
ذلك قال لا حتى تنكح زوجا غيره عنده عن الحسين بن محمد عن محمد بن محمد عن الحسين بن علي عن ابيان
بن عثمان عن بريد بن الحنبل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل تحت امته فطلقها فطلقته فتنكح
بعدها قال لا يصلح لان ينكحها حتى تنكح زوجا غيره حتى تدخل في مثل ما خرجت منه قاصدا ما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه
السلام رجل كان تحت امته فطلقها طلاقا بائناً ثم اشتريها بعد قال لا يحل له فرجها من اجل شوائها والحر والعبد
في هذه المنزلة سواء قلنا في هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار لان قوله عليه السلام طلقها فطلقته
بائنة يحتمل ان يكون تطلقته واحدة ويكون قد خرجت من العدة فصارت بائنة منه ويحتمل ان يكون
طلقها تطلقته واحدة على طريق المبادات والخلع على ما بيناه لتصديق تطلقته واحدة واذا احق ذلك
حاله وطهرها ولم تنكح زوجا اخر على ان قوله عليه السلام يحل له فرجها من اجل شوائها يفيد ان ذلك
بيع الفرج هو الشراء لا غير ولا يفيد انه يبيع ذلك قبل ان تنكح زوجا اخر وبعد فاذا لم يفد ذلك
حملناه على انه اذا اشتراها فروجها من رجل اخر فدخل بها ثم طلقها او مات عنها حل لولاها وطهرها
بالشراء المتقدم ويكون قوله الحر والعبد سواء معناه ان الحر اذا كانت تحت امته او عبد كان تحت امته
وطلق كل واحد منهما زوجته فطلقته فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعلى هذا الوجه ولا ينافي
ما تقدم من الاخبار **باب** ان حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن
بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام قال المملوك اذا كانت تحت امته مملوكة
فطلقها ثم اغتقها اصحابها كانت عنده على واحدة عنده عن ابي المعز عن الحلبي قال قال ابو عبد الله
في العبد يكون تحت امته فطلقها فطلقته ثم اغتقها جميعا كانت عنده على تطلقته واحدة عن علي بن
احمد بن يحيى عن ابي عبد الله انه انما عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن احمد بن زيار عن ابي الحسن عليه السلام
قال سألته عن الرجل تزوج عبدا امته ثم يبدو للرجل في امته فيعزلها عن عبده ثم يستبرئها ويوطئها
ثم يبدو لها العبد ثم يبدو له بعد فيعزلها عن عبده ان يكون عزل السيد المجانية عن زوجها من قبل
لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ام لا فكتب لا يحل له الا بكتاب قال الشيخ قدس سره قوله لا تحل له الا بكتاب
يعفون زوج اخر ينكحها فطلقها او يموت عنها فتحل له عند ذلك قاصدا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى

فتصير

باب من خير امرأته فاختارت الطلاق

١٩٥

عن ابن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن العيص قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولاه طلق امرأته
ثم اعتقها جميعاً هل يجل له طردها قبل أن يتزوج غيرها قال نعم فلا بدنا في ما قدمناه من الأخبار لأنه
ليس في ظاهرهما أنه كان طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملها
لا بد أن كان طلقاً تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملها على أنه إذا كان طلقها
تطليقة واحدة فإنه يجوز له أن يراجعها قبل أن يتزوج زوجاً غيره والذي يزيد ما ذكرناه بياناً
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن أبي عبد الله عن القاسم عن رفاعة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والامة يطلقها تطليقتين ثم يعتقها جميعاً هل يجل
قال لا حتى تنكح زوجاً غيره فتبين منه عتقه عن محمد بن سنان عن العلاء بن فضال عن أحد علماء السلف
قال سألت عن رجل زوج عبداً أمته ثم طلقها تطليقتين أيراجعها إن أراد مولاهما قال قلت
ألا يتأن ويطلبها مولاهما ليجل للعبد أن يراجعها قال لا حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها فيكون
نكاحاً مثل نكاح الأول وإن كان طلقها واحدة وأراد مولاهما لاجتماع **باب** من خير امرأته فاختارت
الطلاق في الحال أو فيما بعد **فصل** بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن دياط عن عيص
بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها بآنت منه
قال لا تأخذ شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله خاصة امرئاً بذلك ففعل ولو اخترت أنفسهن
لطلقهن وهو قول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتم تنزرن الحيوة الدنيا وزيتهما فتعالي
امتعلن واسترحكن سرا حبيلاً قال الحسن بن سماعة وهذا الخبر مأخوذ في الخبر عنه عن حميد
بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد وابن دياط عن أبي أيوب الأنصاري عن محمد بن مسلم قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام إن سمعت أبا العيص يقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله خير من كل شيء فاختار
الله ورسوله فلم يمسكهن على طلاق ولو اخترت أنفسهن لبق فقال إن هذا حديث كان يروى عن عائشة
وما للناس الخيال تأخذ شيئاً حصل لله به ورسوله صلى الله عليه وآله عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لسماعة
في رجل جعل امرأته يبيدها قال فقال ولا لأمر من ليس أهله وخالف السنة ولم يجز النكاح على
بن الحسين بن فضال عن محمد بن أحمد بن الحسين عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن إبراهيم
بن عمر قال سألت أبا جعفر عليه السلام رجل ما أقعد فقال رجل قال لا أمرأته امرأته يبيدها
قال إن يكون هذا والله تعالى يقول الرجال قوا مؤمن على النساء ليس هذا الشيء قاصاً

ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن الحسن بن الحسين عن أبيهما عن القسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زيارقة
عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رسول خبير امرئ قال نعم الخبير لها ما ما في مجلسهما فاذا تفرقا فقل
لها **عنه** عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن زيارقة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام
قال لا خيار إلا على طهر من غير حجام يشهد **عنه** عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن حلاج عن
زيارقة عن أحدهما عليه السلام قال إذا اختارت نفسها في طليقة باينة وهو خاطب من الخطاب
وان اختارت زوجها فلا شيء **عنه** عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن يزيد
الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا روث المحترقة من زوجها شيئا في عدتها لأن العصمة قد انقطعت
فيما بينها وبين زوجها من ساعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما **الحسن** بن محبوب عن
علي بن محبوب عن حمران قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول المحترقة تبين من ساعتها من غير طلاق
ولا ميراث بينهما لأن العصمة بينهما قد باتت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج **علي** بن الحسن
علي بن أسباط عن ابن زياد عن عمرو بن أذينة عن زيارقة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل
خير امرئ قال نعم الخبير لها ما ما في مجلسهما فاذا تفرقا فلا خيار لها قلت أصحح الله فان طلقت
نفسها قبل أن يتفرقا من مجلسهما قال لا يكون لك من واحدة وهو الحق برجعتها قبل أن تنقض
عدتها وقد خبرني رسول الله صلى الله عليه وآله فاختارته فكان ذلك طلاقا قال قلت لو خسر
انفسهن لئن قال فقال لي ما ظنك برسول الله صلى الله عليه وآله لو اخترن أنفسهن كان يحسبن
قآلوجة في هذه الأخبار مع اختلاف الفاظها وقضاد معانيها ان نزلها على نوب من التقية لأنها موافقة
لذهب العامة ولولم نزل هذه الأخبار على ما كنا لا استجنا ان نحدق في الأخبار التي تضمنت ان ذلك
غير واقع وان ذلك شيء كان يختص بالنبي عليه السلام وان ذلك شيء كان يرويه أبي عن عائشة وما جرى
مجري ذلك من الالتفات ولم يكن ان فعل بها على وجه ذلك لا يجوز على حال **باب الخلع** محمد
بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجزئ خلعها
حتى تقول لنزوها والله لا ابتلك خسا ولا أطيع لك امر ولا أغتسل لك من جنابة ولا طين فراشك
ولا دفن عليك بنجها ذلك وقد كان الناس خصمون فيما دون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها
حل ما أخذ منها وكانت عنده على طليقتين باقتين وكان الخلع طليقة وقال لا يكون الكلام من
غيرها وقال لو كان لا مزية لم يخرط لا قال الله **عنه** من علق من أحبها بن من أحبها بن من
عن عثمان بن عيسى عن ساعة قال سألت عن المختلعة قال لا يجزئ الزوجان ان يخلعا حتى يقول كل واحد منهما

لا اقيم حدود الله فيك ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطئ فراشك ولا دخلن بيتك من كره من غير ان
تعلم هذا ولا يتكلم هو وتكون هي التي تقول لك فاذا هي اختلعت فوليها ان يات بها ما قد عليه
والبيت ان ياخذ من المبارقة كل الذي اعطاها **عنه** عن علي بن ابي ابيهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المختلعة التي تقول لزوجها اخلعني وانما اعطيكها اخذت
منك فقال لا يحل له ان ياخذ منها شيئا حتى تقول والله لا املك قسما ولا طبع لك امر ولا ودين في
بيتك بغير اذنك ولا وطئ فراشك غير اني فاذا فعلت ذلك من غير ان يعلمها حاله ما اخذ منها
وكانت تطليقة بغير طلاق ينبيها وكانت باينا بذلك وكان خاطبا من الخطاب **عنه** عن محمد
بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناقي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا خلع الرجل امراته في واحدة بائن وهو خاطب من الخطاب ولا يحل له ان يخلمها حتى تكون هي التي
تطلب الخلع منه من غير ان يفرضها حتى تقول لا املك قسما ولا اغتسل لك من جنابة ولا دخلن بيتك
من كره ولا وطئ فراشك ولا اقيم حدود الله فاذا كان هذا منها فقد طاب له ما اخذ منها **عنه**
عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يحل له خلعها حتى تقول لزوجها اخلعني ثم ما ذكر اصحابنا ثم قال ابو عبد الله عليه السلام
قد كان ينص للنساء في اليهود هذا فاذا قالت لزوجها اخلعني خلعها وحل لزوجها ما اخذ منها
كانت على تطليقتين بائنين فكان الخلع تطليقة ولا يكون الكلام الا من عندها ثم قال لو كان الكلام
لم يكن الطلاق الا للعدة **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة بن مهران قال
قلت لا يبيع الله عليه السلام لا يجوز للرجل ان ياخذ من المختلعة حتى تسكن هذا الكلام كله فقال
اذا قالت لا لا طبع الله فيك حل ان ياخذ منها ما وجد **الحسين بن سعيد** عن محمد بن ابي عمير عن
جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قالت المرأة لزوجها اخلعني لا طبع الله
منفسا وغيره ففسر حل ان ياخذ منها والبيت عليها رجعة **علي بن الحسن** عن احمد بن الحسن ومحمد
بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام عن زرعة ومحمد بن مسلم عن
ابي عبد الله عليه السلام قال الخلع تطليقة باينة ولا يخلع الا رجعة قال زرعة لا يكون الا على وضع الطلاق
اتما طهر او اما حلا لا يشهد **قال الشيخ** قد روي عن ابي عبد الله في هذا الباب ان المختلعة لا بد
فيها من ان تتبع بالطلاق وهو من ذهب جعفر بن سماعة وعلي بن رباط وابي حنيفة عن المتقدمين
ومن ذهب على بن الحسين من التاخير فاما الباقيون من فقهاء اصحاب المتقدمين فاستلزموا

قال محمد بن الحسن رحمه الله

۴

شعب

ابن زياد عليها قال ولا يطلقها وقد كافأ الخلع ولو كان الامرا لينا لم ينجز طلاقا **باب** حكم المبرات
عجل بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي قال
قال ابو عبد الله عليه السلام ان بارات المرأة زوجا فهي واحدة وهو مخاطب من الخطاب **علي** بن الحسن بن
ضئال عن احمد بن الحسن عن محمد بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض صحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام و
عن زيارته ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبراة قطيقة تبينة وليس في شيء من ذلك
رجعة وقال المرأة لا يكون الا على مثل وضع الطلاق لها طامرا أو لها حاملا لا يشهد عنه **عنه** وهو بن
عثم عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن حماد قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول المبرات تنبتين من
ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينهما لان العصمة منقضاء كانت ساعة كان ذلك منها من الزوج
عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبراة تنبت من غير ان
يقبها الطلاق قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذا الاخبار لا يرد ما رواه علي بن ابراهيم ووليد بن علي عن ظاهرها لان
المبرات ليس يقع فيها اثر من غير طلاق وانما يؤثر في خروج من الطلاق في ان يقع باينا لا يملك معارضة
وهو من حيث يجب فقها اصحابنا المتقدمين منهم المتأخرون لا يمل خلافا بينهم في ذلك **والوجه** في هذه
الاخبار ان محلها على التقية لانها موافقة لمذهب العامة ولنا عمل به **باب** ان الابن الحق
بالولد من الام **عجل** بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن داود بن الحسين
عن ابي عبد الله عليه السلام قال والاولاد بعضهم اولا من قال ما دام الولد في الرضاع فهو من الام حتى بالسنين
واذا اضطر الابن الحق به من الام فاذا مات الاب فالام حق به من العصبة فان اوجبت الاب من يرثه
باربعة دراهم قالت ام لا تضعه الا بخمسة دراهم فان لم ان يثمه منها الا ان يكون ذلك خيرا والرافق
بتركه مع امه **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن علي بن محمد القاساني عن القسم بن محمد
عن المنقر عن ذكره قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يطلق امرأته ويبيعها ولدا يما اخوه بالولد قال المرء الحق
بالولد ما لم تنزع قال **الوجه** في هذا الخبر احد شيئين احدهما انما الحق اذا ارضيت مثل الاجرة التي اخذها
الغير في رضاع الولد **ثاني** في بيعه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن معلى بن
محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن فضل بن ابي العباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل الحق بولده ام المرأة
فقال لا بل الرجل **فاما** قالت المرأة لو زوجها الذي يطلقها انا ان تضع ابني مثل ما تجد من يرثه فهو الحق به **عجل**
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة وهو جلي اتفق عليها حتى تضع حملها واذا ارضيت اعطاها اجرها

في ان المرأة اذا حاضت فيها دون الثلثة اشهر كان عدتها بالا قراء

١٢١

زوجها قال انهما مات ورثته صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا **عنه** عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سورة بن كليب قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع يشهد بطلاق السنة وهو من تحيض فمضت ثلث اشهر فلم تضر الا بحضه واحدة ثم انقضت حيضتها حتى مضت ثلثة اشهر اخرى ولم تدر ما رفع حيضتها قال ان كانت شابة مستقيمة العلق ثلث فلم تضر في ثلثة اشهر الا بحضه ثم ارتفع طهرها فلا تدرى ما رفعها فاخاها تربع تسعة اشهر من يوم طلقها ثم اعتد بعد ذلك ثلثة اشهر ثم تزوج ان شئت قال الشيخ قدس سره روحه هذا الخبر ينبغي ان يكون الحمل عليها الا انها تستبرأ بستة اشهر هو اقصر مدة الحمل فيعلم انها ليست حاملا ثم تعتد بعد ذلك عدتها و هو ثلثة اشهر والخبر الاول يحمل على منقطع من الفصل والاحتياط بان تعتد الى خمسة عشر شهرا **فاما ما رواه** احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علاء بن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال في التي تحيض في كل ثلثة اشهر مرة او في سنة او في سبعة اشهر المستحاضة والقول بتبلغ المحيض التي تحيض مرة وترفع مرة والقول لا قطع في الولد والى قدر ارتفاع حيضها وزعمت انها لم تشرع التي ترى لصفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر ان عدتها هو كل من ثلثة اشهر **الحسين** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة يطلقها زوجها وهي تحيض كل ثلثة اشهر حيضة فقال ان انقضت ثلثة اشهر انقضت عدتها بحسب لها كل شهر حيضة قال وجه في هذين الخبرين انها اعتد بثلثة اشهر اذا حوت بها لا ترى فيها الدم اصلا فانها تبين فاما اذا ارأت الدم قبل انقضاء ثلثة اشهر ولو يوم كان عدتها بالا قراء وان بلغ ذلك الى خمسة عشر شهرا على ما قدمناه **والذي يدل على ذلك ما رواه** احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي مريه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل كيف يطلق امرأته وهي تحيض في كل ثلثة اشهر حيضة واحدة قال يطلقها تطليقة واحدة في غرة الشهر فاذا انقضت ثلثة اشهر من يوم طلقها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال اني لامرئ سبق اليها فقد انقضت عدتها ان مرت ثلثة اشهر لا ترى فيها دم ما فقد انقضت عدتها وان مرت ثلثة اقل فقد انقضت عدتها **عنه** عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن خديج عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال امرنا انما سبق باننا المطلقة المستبرئة لتستبرئ الحيض ان مرت بها ثلثة اشهر يرضيها دم باننا منه وان مرت بها ثلث حيض لم يستبرئ بين الحيضتين ثلثة اشهر باننا بحض قال ابن ابي عمير قال جميل تفسير ذلك ان مرت بها ثلثة اشهر لا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر لا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر فحاضت فحاضت فحاضت

في المرأة تبين اذارات الدم من الحيضة الثالثة
١٢٣

عن النبي لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين قال تعده ثلثة اشهر ثم تنزوح ان شئت قالوا
في هذا الخبر ان نكح المرأة ليس لها عاقبة بالحيض نسيت عادتها فانما تعده ثلثة اشهر وقدا
وتلك عادتها فلاخبار اوله متناولتين كان لها عادة مستقيمة ثم تغايرت عن ذلك فانما ينبغي
ان تعمل على عادتها في حال الاستقامة **باب** ان المرأة تبين اذارات الدم من الحيض الثالثة **الحيضة**
عجل بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابيبة عن زيارته عن ابي جعفر
عليه السلام قال قلت له صلى الله عليه وسلم رجل طلق امرأته على طهر من غير حائض بشهادة عدلين فقال اذا
دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للزوج قلت له صلى الله عليه وسلم ان اهل القرى
يروون عن علي عليه السلام انه قال هو املك برجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فقال كذبوا
عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحق بن هارون عن اسمعيل الجعفي عن
ابن جعفر عليه السلام قال قلت لمرجل طلق امرأته قال هو املك برجعتها ما لم يقع في الدم من الحيضة
الثالثة **ومجدا** الاسناد عن صفوان عن ابن مسكان عن زيارته عن ابيها عليه السلام قال **الاطلقة**
نور وتورث حتى ترى الدم الثالث فاذا رآته فقد انقطع **عجل** بن يعقوب عن حميد عن الحسن
بن محمد بن سماعة عن صفوان عن موسى بن بكر عن زيارته قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني سمعت ربيعة
يقول اذا لث الدم من الحيضة الثالثة فقد بان منة فاعلموا القرى ما بين الحيضتين وزعم انه لما
ذلك بؤره فقال ابو جعفر عليه السلام كذب امرئ ما قال ذلك بؤره ولكنه اخذ من علي عليه السلام قال
قلت وما قال فيها علي عليه السلام قال ان يقول اذارات الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها
ولا سبيل لعلها وانما القرى بين الحيضتين ولبيع لها ان تنزوح حتى تغتسل من الحيضة الثالثة
عجل بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
ابيعبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اذا طلقها زوجها متى يكون املك بنفسها فقال
اذارات الدم من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها قلت فان عجل الدم عليها قبل ايام قروها فقال
اذا كان الدم قبل عشرة ايام فهو املك بها وهو من الحيضة التي طهرت منها وان كان الدم بعد العشرة
فهو من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض اصحابنا
اظنه محمد بن عبد الله بن هلال او علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال سألت عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه قال حين تطلع الدم من الحيضة الثالثة تخلك بنفسها
قلت غلها ان ينزوح في ذلك لعل قال نعم ولكن لا تمكن نفسها حتى تظهر من الدم **قال** محمد بن الحسن **رحمهما**

في المرأة تبيين اذارات الدم من الحيضة الثالثة
١٢٧

ما تضمنت هذه الاخبار هو الذي به اعلم هو انه اذا اذات الدم من الحيضة الثالثة ملكت نفسها و
حلت للزواج وبيانها ان تعقد على نفسها ولا تحفل ان تترك الزوج الى ان تغتسل فان عقدت فلا تمكن
من نفسها الا بعد الغسل هو مذهب الحسن بن محمد بن سماعة وعلى بن ابراهيم بن هاشم كان جعفر بن سماعة يقول تبيين
عند رؤية الدم غير انه لا يجزى لها ان تغتسل على نفسها الا بعد الغسل والذي اخبرناه اولى وبه كان يفتي شيخنا رحمه الله
وقد صح بذلك ابو جعفر عليه السلام في رواية زائدة التي رواها عنه عمر بن اذينة من قوله وحلت للزواج
والرواية التي رواها موسى بن بكر عن زائدة عن ابي جعفر عليه السلام من قوله وليس لها ان يتزوج حتى تغتسل
من الحيضة الثالثة محمولة على الكراهية التي قد منها ما من ان يجوز للعقد عليها رواها ايضا محمد بن مسلم وقد قد
الرواية عنه وذكر في ما انتهى لا تمكن من نفسها الا بعد الغسل حسب ما قدمنا **فاما** ما رواه علي بن الحسن
بن فضال عن محمد بن الحسن بن الحكم عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه قال قال علي اذا
طلق الرجل المرأة فوافق بها ما لم تغتسل من الثالثة **عنه** عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن
اسحق بن عمار عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب عن خذها قال اذهبي الى هذا
فاسألي يحيى عليا عليه السلام فقالت لعلي عليه السلام ان زوجي طلقني قال غسلي فرجك قال فرجعت الى امر
فقال ارسلني الى الرجل يلعب قال قال خذها اليه مرتين كل ذلك ترجع وتقول يلعب قال فقال انطلق اليه
فانه اعلننا قال فقال لها علي عليه السلام غسلي فرجك قالت لا قال فرجك احق ببيضك ما لم تغتسل **فانه**
فأوجه في هذين الخبرين وما ورد في معناه ان لا يقع بها الاخبار المتقدمة لان الوجه فيهما ان نكحها ما على
ضرب التقية او على وجه اضافته المذهب ليم فيكون قول ابي عبد الله عليه السلام قال علي عليه السلام اى
هو لا ويقولون ذلك لان يكون مخبرا في الحقيقة بذلك عن مذهب امير المؤمنين عليه السلام وقد صرح
ابو جعفر عليه السلام في رواية زائدة وغيره بما هو تكذيب لقوله فافهم كذبوا على علي عليه السلام واذا كان
الامر على ما قلناه فلا تناقض بين الاخبار **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد بن
الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلاثة اقل وهي ثلث حيض **عنه**
بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال عدة التي تحيض و
يستقيم حيضها ثلاثة اقل وهي ثلث حيض فأوجه في هذين الخبرين احد شيئين احدهما ان يكونا محليين
على التقية لانهما تضمنتا تفسير الاقل بالحيض والاخر عندنا هو اظهر وهو جمع ما بين الحيضتين و
الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير وعدة من اصحابنا عن سهل
بن زياد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي جعفر عليه السلام قال الاقروا ما بين الحيضتين **عنه** عن

في ان المرأة تنين اذا ازلت الدم من الحيضة الثالثة

١٢٥

على عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال القوم ما بين الحيضتين
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن النجاشي عن ثعلبة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا قرأ
هي الا طهرت او وجهه الاخر في الخبرين ان يكون انما عبر بذلك عن تلك حيض من حيث انها لا تنين الا
عند روية الدم من الحيضة الثالثة فعبر عن اول روية الدم بانها حيضة اخرى مجازا وان لم يكن

من شرط ذلك ما استيفاء الحيض الثالثة على ما قدمناه وليس الخبر ان ياترهما ان تستوفي الحيضة الثالثة
ولا ياتي هذا المتأويل ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن رفاعته عن ابي عبد الله

عليه السلام قال سألت عن المطلقة حين تحيض لصاحبها عليها رجعة قال نعم حتى تطهر لانه ليس في هذا
الخبر ان له عليها رجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة واذا لم يكن ذلك فيه - فلما علم ان له عليها رجعة في

الحيضة الاولى او الثانية **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ايوب الخزاز
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة على طهر من غير جامع يدعيها حتى تدخل

في قعرها الثالث ويجزئ غسلها ثم يراجعها ويشهد على رجعتها قال «ذلك بما لم يحل لها الصلوة
فصل بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد

عن ابي عبد الله عليه السلام قال هي تراث وتورث ما كان للرجعة من التلقياتين الاولتين حتى ^{تقتل}
قال وجه في هذين الخبرين ما قدمناه من حملهما على المسقية وكان شيخنا رحمه الله يجمع بين هذه الاخبار

بان يقول اذا طلق في آخر طهرها اعتدت بالحيض وان طلقها في اول ما اعتدت بالاقراء التي هي الاصل في هذا
وجه قريب غير ان الاولى ما قدمناه **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن

القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق تطليقتين ^{تطليقتين}
ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ما حالها قال اذا تركها على نه لا يريد ما بان من هذا ولم يحل له حتى تكمل عدتها

غيره وان تركها على انه يريد مراجعتها ثم مضى لذلك ستة فواحق رجعتها **عنه** عن الحسن
بن علي عن محمد بن سعيد عن مصدق بن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل

عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدّة ثم تركها حتى مضى رجمها فقال ان تركها على ان لا يراد بها فاقدا
منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان كان لأبيه ان يراد بها ثم تركها ستة اشهر فلا بأس ان يراد بها فهذا

الخبر ان ما روي كان بالاجماع لانه لا خلاف بين الامتثال اذا عرجت من العدة انه لا سبيل للزوج عليها و
انها يكون مالكة نفسها **باب** عدة المستحاضة **علي** بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم

عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن علي عليه السلام قال تعدد المستحاضة بالدم اذا كان في ايام حيضها

في ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها
١٢٤

احبا الشهر ان سبقت اليها فان اشتبه فلم يبرهن ايام حيضها فان ذلك لا يفيق لان دم الحيض م عيبا
وعدم الاستحاضة دم صفر او قواما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعن
احمد بن محمد عن عبد الكريم عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المستحاضة التي تليها ثلثة اشهر
وعدة التي تليها يستقيم حيضها ثلثة قروء والقرء جميع الدم بين الحيضتين عنه عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المرأة التي تقيض والمستحاضة لا تقهر
ثلثة اشهر عدة التي تقيض يستقيم حيضها ثلثة قروء والوجه في الجمع بين هذا والاخر انه اذا امكن المستحاضة
معرفة ايام حيضها فعليها ان تعتد بالاذلة التي هي لا طوار ولا عكسها اذ لا شك في ان الدم عليها فيكونها
ان تعتد بثلثة اشهر على ما تضمنه الخبر ان الاخير ان **باب** ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها
ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها **ع** محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمطلقة ان تخرج الا باذن زوجها حتى تنقضي عدتها
ثلثة قروء او ثلثة اشهر عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألته عن
المطلقة لم تستد قال في بيتها لا تخرج وان اطلقت زيارته خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج فهاذا
وليبلغ ان يخرج حتى تنقضي عدتها وسألت عن التوفي عنها زوجها اكن ذلك هو قال نعم فخرج ان شئت قواما
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار
عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال المطلقة تخرج وتشهد الحقوق فهذا الخبر يخالف جبين احدهما
ان يجوز لها ان يخرج حجة الاسلام لانه لا طاعة للزوج عليها في ذلك على ما دللنا عليه في كتاب الحج والاثان
ان يجوز لها في حجة التطوع اذا اذن لها زوجها **ب** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن
زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول **المطلقة**
يخرج في عدتها ان طابت نفس زوجها **ق** ما تضمنه الخبر من انه يجوز لها ان تشهد الحقوق فينبغي
ان يحمل على التفصيل الذي تضمنه خبر سماعة من انه يجوز لها ذلك اذا خرجت بعد نصف الليل
وترجع الى بيتها في الليل وذلك هو الاول **باب** انه اذا اطلقها المطلقة الثلاثة لم يكن عليه نفقة
ولا سكنها **ع** محمد بن يعقوب عن محمد بن ابي جعفر عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زيارته
عن ابن جعفر عليه السلام قال المطلقة ثلثة ايام نفقة على زوجها انما ذلك للتي لزوجها عليها رجعة
عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المطلقة ثلثة ايام نفقة قال لا **ق** ما رواه احمد بن محمد عن

في ان عدة الامة قرآن وما طهر

٢٤

الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثا على عدة لها سكتة او نفقة قال نعم قالوا فيه في هذا الخبر واحد شيئين احدهما ان يكون محررا على الاستحياء دون الايجاب و
الثاني ان يكون المراد به اذا كانت حاملا **يدل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن ابي عمير عن حماد عن ابي جعفر
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المطلقة ثلاثا الم النفقة والسكنى قال حبل هو قلت لا قال لا

باب ان عدة الامة قرآن فما طهر **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن عمر بن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن حرمتها امة او عبد تحت حرمة كم فلا
وكم عدتها فقال ابنة في النسيء في الطلاق فان كانت حرة فطلاقها ثلاثا وعدتها ثلاثا اقرا وان كان

حرًا فعدتها امة فطلاقها تطليقتان وعدتها قرآن **الحسين** بن سعيد عن محمد بن فضيل عن ابي الحسن
الماضي عليه السلام قال طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وان كانت قد تعدت عن الحيض
فعدتها شهرا ونصف **قاما** ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن مفضل بن صالح

عن ليث بن الصائغ عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن عدة الامة من ما ما بعد قال الحيضة
فان ينافي الخبرين الاولين لا يقد بيننا ان الاعتبار بالقرآن الذي هو الطهر اذا كان كذلك فحيضة واحدة
يحصّل قرآن القرأ الذي طلقها فيه والقرآن الذي بعد الحيضة ويكون قوله عليه السلام في الخبر للتقدم
فعدتها حيضتان المراد بها اذا دخلت في الحيضة الثانية فيكون قد بان حسب ما قلنا وفي عدة

الحرة **باب** ان الامة اذا طلقت ثم اعتقدت عدةها **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
جميل عن ابي عبد الله عليه السلام في الامة كانت تحت رجل فطلقها ثم اعتقدت قال تعد عدة الحرة **قاما**

ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن يزيد عن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا طلق الحر
المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثم اعتقدت فاعتدت عدة المملوكة فلا ينافي الخبر الاول لانا الوجه
في الجمع بينهما هو انه اذا طلقت الامة التطليقة الاولى الذي يملك معها رجعتها لم تعتقد بعد ذلك

فان تكون عدتها عدة الحرة واذا طلقت التطليقة الثانية الذي ينقطع معها العصمة تكون عدتها
عدة الامة **يدل** على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن

مهرزم عن ابي عبد الله عليه السلام في امة تحت حر طلقها على طهر غير جامع تطليقة ثم اعتقدت بعد ما
طلقها بثلاثين يوما ولم تنقض عدتها فقال اذا اعتقدت قبل ان تنقض عدتها اعتدت عدة الحرة

من اليوم الذي طلقها وله عليها الرجعة قبل انقضائها المدة فان طلقها تطليقتين فاحق بعدة الامة
ثم اعتقدت قبل انقضائها عدتها الرجعة لعلها وعدتها عدة الامة **باب** عدة الحرة **محمد**

في عدة المختلعة والقي المتبلغ المحيض
١٢٨

بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابيه عن زيارته قال سألت ابا جعفر
عليه السلام عن عدة المختلعة كم هي قال عدة المطلقة ولتقتد في بينها والمبارية بمنزلة المختلعة عنه
عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن داود بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام في المختلعة
قال عدة المطلقة ولتقتد في بينها والمختلعة بمنزلة المبارية **سئل** عن عبد الله عن محمد بن عيسى
عن يونس عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المبارية والمختلعة والخبرية
عدة المطلقة ويعتد في بيوت الزوجين **قاما** ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زيارته عن
ابي جعفر عليه السلام انه قال عدة المختلعة خمسة واربعون يوما فذا الخبر يحتمل وجهين احدهما انه اذا كانت
المختلعة امة وهي من لا تحيض مثلها تحيض فعدة خمسة واربعون يوما اذا اخطأ زوجها والوجه الآخر
ان يكون الخبر مخصوصا بامارة من عادت ان تحيض في هذه المدة ثلث حيض وهي خمسة واربعون يوما
وعلى الوجهين لا ينافي في الاخبار الاولى **باب** ان القامتبلغ المحيض ولايسة منه اذا كانت في
سنة من لا تحيض لم يكن عليها عدة **سئل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي
عن صفوان عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام ثلث يتزوجن على كل حال القامت
ومثلها لا تحيض قال قلت وما حادها قال اذا انقضى لها اقل من تسع سنين والقي لم يدخل بها والقي قد نسيبت
من الحيض ومثلها لا تحيض قلت وما حادها قال اذا كان لها خمسون سنة **عنه** عن محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن حماد بن علقم عن زيارته عن ابي عبد الله عليه السلام في العيصية
التي لا تحيض مثلها والقي قد نسيبت من الحيض قال الذين عليها عدة طهرت دخل بها **عنه** عن ابي علي اشعري
عن محمد بن عبد الجبار عن ابي ابراهيم عن محمد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال القامت تحيض مثلها عدة **قاما** ما رواه ابن سماعة عن عبد الله بن
جبلة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال عدة التي لم تبلغ الحيض الثلثة اشهر والقي قد قدرت عن المحيض
قال وجه في هذا الخبر وما يداني معناه المتفق من إطلاق القامت تبلغ الحيض التي قد قدرت من ان عليها
العدة ثلثة اشهر من فحواها على انما اذا كانت مثلها تحيض لان الله تعالى شرط ذلك وقيد بالربية قال الله
تعالى واللاتي يئسن من المحيض من مساككن اقتبتم فعدن ثلثة اشهر واللاتي لم يحضن فعدن ثلثة اشهر
والعلة ثلثة اشهر ان تكون زيادة وتكون ذلك كان التقدير في قوله واللاتي لم يحضن اي فعدن ثلثة اشهر
واما حادها فكتفا من الدالة الاول عليها من الاحبار الاولى هي منسوبة لذلك وهو كذا وهذا الوجه
قال الحسن بن سماعة كانه قال تجل عدة على كل حال من انما يسقط من الامارة العدة لان هذا اختصاص

فإن التوقيف عنهما زوجهما قبل الدخول بها كان عليهما عدة

١٤٩

منه في الأما من غير دليل والذي ذكرناه مذهب معوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا وجميع
فقهاءنا اللذان عريان المذكورين وهو مطابق لظاهر القرآن وقد استوفينا تأويل ما يخالف ما اقتنينا به من
الأخبار في كتابنا الكبير وجملة ما أوردناه في كتابنا الشامل **باب** إن التوقيف عنهما زوجهما
قبل الدخول بها كان عليهما عدة **حج** بن يعقوب عن محمد بن حميد بن زياد عن ابن سبابة عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال تقول مريد المؤمنين عليا السلام في المتوفى عنهما زوجها
ولم يبيها قال لا تنكح حتى تعتد أربعة أشهر وعشرا عدة المتوفى عنهما زوجها **الكسائي** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يموت وتحتة امرأة لم يدخل بها
قال لها نصف المهر لها الميراث كاملا وعليها العدة كاملة **عنه** عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن
عبيد بن ذرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال ان حلكت او
ماتت او طلقها طلقها نصف المهر وعليها العدة كاملة ولها الميراث **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبيه
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها وقد فرض لها مهر فله نصف ما فرض لها ولها الميراث وعليها
العدة **فاما** ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن محمد بن عبيد الله الطاطي قال سألت الرضا **عنه**
عليه السلام عن الرجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها قال لا عدة عليها وسألت عن المتوفى عنهما زوجها
قبل ان يدخل بها قال لا عدة عليها **عنه** عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال داود بن الحصين عن عبيد
بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأة قبل ان يدخل بها اعليها عدة قال قلت له المتوفى
عنهما زوجها قبل ان يدخل بها اعليها عدة قال لا مسأله عن هذا فحدثنا عن إبي بصير عن إبي بصير عن إبي بصير عن إبي بصير عن إبي بصير
الأخبار لان العمل بالاولى مطابقة لظاهر القرآن قال الله تعالى ولان الذين يتوفون منكم ويتركون أزواجهن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ولم يخص من ذلك غير المدخول بها يعني ان يكون على عومها والأخبار التي قد منها
يكون موكد فليدفع لها ولا يترك ذلك لاجل حديثي عن ابن أبي عمير لا غير لا في نصيبه بانه قال
لا عدة عليها بل قال مسأله عن هذا ولا يمتنع ان يامرها بالامساك عن ذلك لضرب من المصلحة في الحال من
عبيد بن زياد الراوي الحديث الأخير روى ان عليها العدة كاملة وقيل قد منازاة ذلك عند هذا الإخ
أصبح به فيه ادلى من العمل بما وصي فيه **باب** انه اذا سمى المهر ثمنان قبل ان يدخل بها
كان مهر عليه كاملا **عنه** عن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن علي عن أبيه عن علقم بن عيسى عن
ساعة وابن مسكان عن سليمان بن خالد قال سألت عن المتوفى عنهما زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرض
لها مهر فله الميراث وعليها العدة ولها الميراث **عنه** عن إبي بصير عن إبي بصير عن إبي بصير عن إبي بصير عن إبي بصير

وعليها العدة **الكسائي** بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا تزوج الرجل من امرأة ولم يدخل بها فلها الميراث كله ان كان مهرها مهرها من الميراث
وان لم يكن مهرها مهرها لم يكن لها الميراث **عنه** عن عثمة بن عيسى عن سماعة قال سئل
عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرضها مهرها فلها مهرها وعليها العدة **عنه** عن
ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المتوفى عنها زوجها اذا لم يدخل بها ان كان
فرضها مهرها مهرها الذي فرض لها ولها الميراث وعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام والقوم يدخل بها وان لم
يفرض لها مهرها فلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث **عنه** عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زهارة عن
عنه عن القسم عن علي بن ابي بصير **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن منصور بن حازم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزوج المرأة فيموت غريبا قبل ان يدخل بها قال لها صداقها
كاملا وقرنها وقتئذ اربع اشهر وعشرة ايام **عنه** عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
نصف المهر مثل ما رآه محمد بن مسلم وعبيد بن زرارة وحلبو القمي قد مناه في الباب الاول مثل ما رآه
الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن زرارة قال سألت عن المرأة تموت قبل ان يدخل بها او يموت الزوج
قبل ان يدخل بها قال ايمامات فالمرأة نصف ما فرض وان لم يكن فرض لها فلا مهر لها **عنه** عن
فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان يدخل بها
زوجها ما لها من المهر وكيف ميراثها فقال اذا كان قد مهرها صداقها فلها نصف المهر وهو في ما كان
لم يكن فرض لها صداقها حتى تمته ولا صداق لها **علي** بن سعيد عن فضالة عن ابي بصير عن ابن ابي عمير
عن عثمة بن عيسى عن زرارة والفضل بن ابي الصباح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل يزوج
امراة ثمانية وعشرين يوما وقد فرض لها الصداق قال لها نصف الصداق وقرنها من كل شيء وان ماتت
موتك ذلك **عنه** عن فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام مثل فخذ ما لا يخبر
لا يجزى الصداق اليها من الاخبار الاولى كما صلا بقية لظاهر الميراث قال الله تعالى وانما النساء صدقات
نخله ولم يخص من ذلك غيبا الا دخولها في الميراث والصلح بينه وبين احد اثنين من جملته والاشهاد
قله ويا غيا سلا ايضا الاخبار الاولى في جواب المهر كاملا وقد تعددنا الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام ان يكون
عليه السلام قال في المطلق التي لم يدخل بها ان لم ينصف المهر فقلن الزاوي في المتوفى عنها زوجها
فقد روي في المهر عليه السلام حيث سئل لسألت رجل لم ينصف المهر فقلن الزاوي فكم ما من بعض
اصحابنا فقال غلط على انما قلت فله في المطلق التي لم يدخل بها **روي** في المهر عليه السلام عن

باب ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة
١٨١

العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل
تزوج امرأة سمى لها صداقاً ثم مات عنها ولم يدخل بها قال لها المهر كاملاً ولها المهرات قلت فاقم
هو فاعلم ان لها نصف المهر قال لا يصحون عقراً ما ذلك في المطلقة على انه يمكن مع تسليم ذلك
كل في جميع ما قلناه ان قولهم على انه يستحب للمرأة اذا اوفق عنها زوجها او لا ولياً فيها اذا اوفقت هو قول
ان يدخل بها ان يتركوا نصف المهر استحباً بآدم ان يكون ذلك واجباً وليست جديان يقول هلا قلتم
انتم ذلك بان يقولوا انه يجب على الرجل الوعد ونحوه ان يعطوها نصف المهر ويستحب لمن يعطوها
النصف الاخر لان اخبارنا قد عارضها ظاهر القرآن فلا يجوز لنا ان نقصرون عن ظاهرها الا بدليل
وهذه الاخبار ليست كذلك بل هي مجمعة عن القرآن واذا كان كذلك جاز لنا ان نقصرون منها على الوجه
الاستحباب على ان الذي اختاره وافق به هو ان تقول اذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها
كان لها المهر كله وان ماتت هي كان لا ولياً لها نصف المهر وانما فصلت هذا التفصيل لان جميع الاخبار
التي قد مرنا في وجوب جميع المهر تضمن اذا مات الرجل وليس في شيء منها انه اذا ماتت هي كان لا ولياً لها
المهر كاملاً فانك لا تعدى الاخبار فاما ما عارضها من الاخبار من التسوية بين موت كل واحد من الطرفين
وجوب نصف المهر فحول على الاستحباب الذي قد مرناه وما تضمنت من الاخبار انه اذا ماتت كان لا ولياً لها
نصف المهر فحول على ظاهرها طست احتاج الى تأويلها وهذا المذهب اسلم في تأويل الاخبار والله
الموفق للصواب **باب** ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة كمرءية من العدة
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
ابي عبد الله عليه السلام في رجل كانت تحت امرأة يطلقها ثم مات عنها قبل ان تنقض عدتها قال تقتل بعد
الاثنين عدتها المتوفى عنها زوجها **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن
الهيثم عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابن جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ايما امرأة طلقت ثم
توفى عنها زوجها قبل ان تنقض عدتها او لم تنقض عدتها فماتت قبل ان تنقض عدتها فماتت
وهي في عدتها لم تحرم عليه فانه يرثها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسين بن سماعة عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين عليهما السلام في رجل طلق امرأته
ثم اوفى في عدتها قال فانه طلق وتوفيت وهي في عدتها فانه يرثها وكل واحد منهما يرث من حبة صا حبة
ما لم يقتل احدهما الا خبر **عنه** عن محمد بن ابي حمزة وثقه عبد المتوفى عنها زوجها قال الحسين بن سماعة هذا الكلام
سقط من كتابين زياد ولا يظن الا وقد رواه قال الشيخ ابو جعفر عليه السلام هذه الاخبار عامة في ايحاب

فإن لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في عدتها وأحكام حاملا
١٨٢

عدّة المتوفى عنها زوجها على المطلقة وثبوت الموارثة بيضا وينبغي أن يقيد هاتان تقول إنما يثبت ذلك ويحجب إذا كان طلاقا يملك معها رجعتها في عقب عليها عدّة المتوفى عنها زوجها وثبت الموارثة ومق كانت التعلية بآية لم يحجب شئ من ذلك والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبي عمير عن جميل بن منداج عن بعض أصحابنا عن أحمد بن علي بن السلام في رجل طلق امرأته طلاقا يملك الرجعة ثم مات عنها قال تعتد بعد الأجلين اربع عشرة شهرا **باب** أنه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في حال عدتها وإن كانت حاملا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن اسمعيل عن أحمد بن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الحمل المتوفى عنها زوجها أنه لا نفقة لها **عنه** عن علي بن أبي عمير عن حماد عن الجبل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الحمل المتوفى عنها زوجها أنه لا نفقة لها **عنه** عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي عمير عن مثقال بن حنطاط عن زهارة عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها لها نفقة قال **أحمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن عدي بن أسامة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحمل المتوفى عنها زوجها لها نفقة فقال لا **قاسما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحمد بن علي بن السلام قال المتوفى عنها زوجها أينفق عليها من ماله فلا ينفق في ما قدمناه لأن قوله عليه السلام ينفق عليها من ماله فله على أنه ينفق عليها من مال الولد إذا كانت حاملا والولد وإن لم يجر له ذكر جاز لنا أن نقدره لقيام الدليل عليه كما فصلناه في مواضع كثيرة من القرآن وغيره والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال للمرأة الحمل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال زوجها الذي في بطنها **علي** أن محمد بن مسلم الراوى لهذا الحديث قد روى **فقا** لما قدمناه روى ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحمد بن علي بن السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها لها نفقة قال لا ينفق عليها من مالها **قاسما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن أبيه عن علي بن أبيه عليه السلام قال نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع فالوجه في هذا الخبر أحد شديدين أحدهما أن يكون محملا على الاستحباب إذا رخصت الموارثة بذلك طلقا وإن يكون الوجه في أن ينفق عليها من جميع المال لأن نصيب الحمل لا يمتيز بعد وإنما يمتيز إذا وضعت وعلم أنه هو وأم نشئ

في غير مالها فاذية يترأخ منده ما اتفق عليها وشرع على الورثة وتكون فائدة الفقير لا يلزم النفقة تميز بين
عليها واحدا دون الآخر بل يكونون في ذلك سواء **باب** عدة الأمانة المتوفى عنها زوجها **الحسين**
بن سعيد عن القسم عن علي عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طلاق الأمانة فقال تطليقتا
وقال قال أبو عبد الله عليه السلام عدة التي يتوفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام وعدة الأمانة
المطلقة شهر ونصف **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الأمانة يتوفى عنها زوجها
فقال عدة شهران وخمسة أيام وقال عدة الأمانة التي لا تخفيض خمسة وأربعون يوما **علي** بن اسفيل
عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال عدة الأمانة إذا توفى عنها زوجها شهران
 وخمسة أيام وعدة المطلقة التي لا تخفيض شهر ونصف **الحسين** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن
بن محمد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال الأمانة إذا توفى عنها زوجها ما قصدا
شهران وخمسة أيام **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام
قال سمعته يقول طلاق العبد للأمانة تطليقتان واجلها حيضتان إن كانت تخفيض وإن كانت لا تخفيض
فاجلها شهر ونصف وإن مات عنها زوجها فاجلها نصف أجل الحرة شهران وخمسة أيام **فاما** ما رواه
محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه
جميعا عن ابن محبوب عن ابن رباب وعبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إن الأمانة
والحرة كلتيهما إذا مات عنها زوجها سواء في العدة إلا أن الحرة تعد للأمانة لا تعد **علي** بن الحسن عن أحمد
ومحمد بن الحسن عن علي بن يوسف عن مروان بن مسلم عن أيوب بن الحر عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله
عليه السلام قال عدة المملوكة للمتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرون قال وجه في هذين المخرجين أن فمهما
إن الأمانة إذا كانت أم ولدا ولها وزوجها من غيره ومات عنها الزوج عليها العدة أربعة أشهر وعشرون
وإذا المتكزاة أم ولدا كان عدتها نصف عدة الحرة على ما تضمنته الأحكام **باب** على ذلك ما رواه
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمانة إذا طلقت ما عدتها قال حيضتان أو شهران قلت فإن توفي
عنها زوجها قال إن عليا عليه السلام قال في امهات الأولاد لا يترجع حق تعدد في أربعة أشهر وعشرون
وهن أمهات **الحسين** بن محبوب عن وهب بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل
كانت له أم ولد فزوجها من رجل فولد لها غلاما ثم إن الرجل مات فرجعت إلى سيدتها ألدان يطأها قال
قال تعدد من الرجوع الأربعة أشهر وعشرون يطأها بالملك بغير نكاح **واما** ما رواه الصنف عن محمد بن

في ان الرجل يتيق سرقة عند الموت ثم يموت عنها

١٨٧

عيسى بن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طاعة الامامة التي تقف
عنها زوجها قال شهر ونصف قد اخبرني هم الراوي في قتله لانه ليس بمقتنع ان يكون سمع ذلك في ^{الطاعة}
لاننا بيننا ان الامانة المطلقة عدتها اذا كانت من التقيض في سنينها من تقيض شهر ونصف فاشتبه عليه فرواء
في المتوفى عنها زوجا وعلى هذا الوجه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار **باب** الرجل يتيق سرقة عند الموت
ثم يموت عنها **الحمل** بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن رجل اعتق وليدته عند الموت فقال عدتها عدة الحر المتوفى عنها زوجا اربعة اشهر وعشرا
قال سألت عن رجل اعتق وليدته وهو في بطنها فقال عدتها عدة الحر المطلقة ثلاثة قروء قال
الشيخ رحمه الله الوجه في هذا الخبر انه اذا اعتقها عند الموت على وجه التدبير لها فانه اذا كانت كذلك
يثبت عتقها بعد الموت ويلزمها عدة الحر فاما اذا ثبت عتقها في الحال كان عليها عدة المطلقة قبلت قروء
ولو كان ذلك قبل الموت بساعة **باب** على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب عن داود الرقي
عن ابي عبد الله عليه السلام في المدبرة ان مات مولاهان عدتها اربعة اشهر وعشرون يوما يوم موت سيدتها
اذا كان سيدتها بطنا فليله فالرجل يتيق مولوكه قبل موته بساعة او يوم ثم يموت قال فقال هذه
تعد ثلث حيض ثلثة قروء ومن يوم اعتق سيدة **قال** ينافي هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن
يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زهير عن ابي جعفر عليه السلام في الامانة اذا غشيها سيدة
ثم اعتقها فان عدتها ثلث حيض فان مات عنها فعدتها اربعة اشهر وعشرون **عنه** عن ابي علي الاشعري عن
محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابي اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الامانة يموت عنها سيدتها
قال تعد عدة المتوفى عنها زوجا **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي حمزة عن حماد بن الحنفية
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يكون قصته السرية فبعثها قال لا يصلح لها ان يتبع حتى
ثلثة اشهر من توفى عنها ولاهاضدتها اربعة اشهر وعشرون **قال** الوجه في هذا ما اخبرني به الاخبار عن رجل
كلا واحد من الحدتين اذا حصل سجيبة من عتق او موت وان سبق العتق كانت العدة ثلثة اشهر وان
حصل الموت كانت العدة ثلثة اشهر وعشرون اذا حصل العتق ثم حصل بعد الموت لم يتقل
مكمل الى عدة المتوفى عنها زوجا ولو كان بساعة حسب ما فضل في الخبر للتقدم **باب**
عدتها المتقح بها اذا مات عنها زوجا **الحمل** بن احمد بن يحيى عن علي بن ابراهيم عن صفوان عن عبد الله
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يموت عنها زوجا هل
عليها المدة فقال تعد اربعة اشهر وعشرون اذا انقضت ايامها ثم يموت عنها بعد ثلث حيض

المستخرج

مثل ما يجب على الامة قال قلت فقد قال فقال نعم اذا مكثت عندها ما فعلها العدة وتحدد اذا كانت
عندها يوماً او يومين او ساعة من النهار فقد وجبت العدة كاملاً ولا تخدعك عنك عن محمد بن الحسين
عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زبارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام ما عدة المتعة اذا مات عنها لاذ
تمتع بها قال اربعة اشهر وعشراً قال ثم قال يا زبارة كل النكاح اذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت
او امة او على اي وجه كان النكاح منه متعة او تزويجاً او ملك يمين فالعدة اربعة اشهر وعشراً
وعدة المطلقة ثلاثة اشهر والامة المطلقة عليها نصف ما على الحرة وكذلك للمتعة عليها ما على الامة
فأما ما رواه الصغار عن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين
عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال عدة المرأة اذا تمتع بها ثم مات عنها ثوبان وخمسة
اربعون يوماً فهذا الخبر ضعيف جداً لان راويه احمد بن هلال وهو ضعيف جداً علي ما تقدم في القو
فيه ويحتمل مع ذلك ان يكون رواه اذا احسن الظن به فكانه سمع ذلك في المتع بها اذا انفصلت اليها
فرواها اذا انفصلت عنها زوجها **فأما** ما رواه علي بن الحسن الطاطري قال حدثني علي بن عبد الله بن علي
بن ابي شعبة الحلبي عن ابيه عن رجل من ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة ^{متعة}
ثم مات عنها ما عدها قال خمسة وستون يوماً فيحتمل ان يكون المراد به اذا كان الزوج امة قوم فتمتع
بها الرجل باذنه فعدتها عدة الامة خمسة وستون يوماً حسب ما قدمناه واذا لم يكن امة لم يمتد
باب ان المطلقة ليس عليها حداد **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد
بن خالد عن القسم بن عروة عن زبارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المطلقة تكحل ولا تختضب ولا تطيب
وتلبس بشيء عن الغراب لان الله تعالى يقول لعل الله يحدث بعد ذلك امراً لها تقع في غصة قلبها
فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام قال
المطلقة لا تخدعك كما تخدع المتوفى عنها زوجها ولا تكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تمشط قالوا في هذا
المتهم ان نخل اذا كانت التولية باينة ليستحب لها الحد لان استعمال الزينة انما يستحب لها في الطلاق
الرجعي ليس لها الرجل فربما يراد بها **باب** المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تبيت عن منظرها
عجل بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سامة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن حورية بن
عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها او حيث شاءت
قال بل حيث شاءت لان عليا عليه السلام لما توفي في عرق الى ام كلثوم فانطلق بها الى بيته **الحسين**

في ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها

١٨٤

بمسحيد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا بصير الله عليه السلام عن امرأة توفي عنها
زوجها اين تعتد في بيت زوجها احيث شامت قال حيث شامت ثم قال ان عليها عليه السلام لما مات
عمراني ام كلثوم فاخذ بيدها فانطلق بها الى بيته **محمد بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
احمد بن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي بصير الله عليه السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها
تعتد في بيت تمكث فيه شهرا او اقل من شهر واكثر ثم يتحول منه الى غيره ثم تمكث في المنزل الذي تحولت
اليه مثل ما تمكث في المنزل الذي تحولت منه وكان اصبرها حتى تنقضي عدتها قال يجوز ذلك لها و
لا بأس **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علقم بن عيسى عن سماعة بن مهران
قال سألت عن المطلقة اين تعتد قال في بيتها لا تخرج وان ارادت زيادة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج
نهارا ولا يلحقها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وسألت عن المتوفى عنها زوجها اكد لك هي قال نعم وتخرج ان شاء
عنه عن حميد بن زيد عن ابن ساعدة عن ابن رباط عن ابن مسكان عن ابي العباس قال قلت لابي بصير الله
عليه السلام المتوفى عنها زوجها قال لا تكمل البينة ولا تطيب ولا لبس ثوبا مصبوغا ولا تخرج نهارا و
لا تبقيت عن بيتها قال ما ايت ان ارادت ان تخرج الى حق كيف تصنع قال تخرج بعد نصف الليل وترجع
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الطائي عن ابنين عن محمد بن مسلم عن اخيهما
عليهما السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها اين تعتد قال حيث شامت ولا تبقيت عن بيتها قال صحتها
هذه الاخبار ان تحملها على خوب من الاستحباب دون الفرض ولا يجاب **باب** ان الغائب اذا
طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها لا من يوم يبلغها **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن زرارة عن محمد بن مسلم وبيد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام انه
قال في الغائب اذا طلق امرأته انها تعتد من اليوم الذي طلقها **عنه** عن محمد بن احمد عن علي بن الحكم
عن الصادق بن زرارة عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا طلق الرجل وهو غافل فليتهد
على ذلك فاذا مضت ثلثة اقرء من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها قال الشيرازي رحمه الله هذا الحكم
انما يجوز لها اذا قامت البينة انه طلقها في يوم بعينه فان لم تقم البينة على ذلك فلتعتد من يوم بلغها
يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير
عن ابي بصير الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته وهو غافل عنها من اي يوم تعتد فقال ان
قامت له بينة عدل انها طلقت في يوم معلوم فلتعتد من يوم طلقت وان لم تحفظ في اي يوم
طلقها فلتعتد من يوم يبلغها **عنه** عن عبد الله بن اسحاق عن سفيان بن زياد عن ابن ابي عمير عن

المتفق الحناط عن زيارته قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب متى تعتد
قال اذا قامت لها بيعة انها طلقت في يوم وشهر معلوم فلتعتد في يوم طلقت وان لم تحفظ في اي يوم
واي شهر فلتعتد من اي يوم يبلغها **الكسايين** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة فقال
ان جاء شاهد عدل فلا تعتد والا فلتعتد من يوم يبلغها **باب** انه اذا مات الرجل غائبا
عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها تعتد حين يبلغها لانها تزيد ان تعتد له **عنه**
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال ان مات
عنها يعني وهو غائب فقامت البيعة على موته فعدت ما من يوم ياتيها الخبر اربعة اشهر وعشر لان عليها
ان تعتد عليه في الموت اربعة اشهر وعشر اقل من الكحل والطيب والا صباغ **عنه** عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زيارته ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في الغائب عنها زوجها اذا توفي قال المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم ياتيها الخبر لانها تعتد عليه
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال التي يموت عنها زوجها وهو غائب فعدت ما من يوم يبلغها ان قامت البيعة او
لم تقم **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
اذا طلق الرجل المرأة وهو غائب ولا تعلم الا بعد ذلك بسنة او اكثر او اقل فاعلمت فعدت ولم تعتد
ولتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد من يوم يبلغها ولو كان قد مات قبل ذلك بسنة او سنتين **فاما ما رواه**
الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عبد الكريم عن الحسن بن زياد قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة ولتوفى عنها زوجها
فلا تعلم يموت الا بعد سنة فقال ان جاء شاهدان عدلان فلا تعتدان ولا تعتدان **وما رواه** احمد بن
محمد بن عيسى عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ان امرأة طلقها فهي حيا
بعد سنة او نحو ذلك قال فقال ان كانت حيا فاجلها ان تضع حملها ولو كانت ليست حبلى فقد مضت
عدتها اذا قامت لها البيعة انه مات في يوم كذا او كان عدلان لم يكن لها بيعة فلتعتد من يوم سمعت عدلان
الخبر ان جاء شاهدان عدلان للماتة في كل ما والتمصيل الذي تضمنه الخبر الاخير بالالفه ايضا
الخبر المتقدم ذكره عن ابي الصباح الكناني انه قال تعتد من يوم يبلغها فاما لها البيعة اول تم فليجوز

العدول عن الاخبار الكثيرة الى هذين الخبرين على انه يجوز ان يكون الراوي وهم قسج حكم المنطقة فظنه حكم المتوفى عنها زوجها لان القصص الذي تضمنه الخبر الاخير واعتبار قيام البينة وانقضاء العدة عند اوضاعه وغير ذلك كله يعتبر فيها وعلى هذا الوجه لانا قضا الاخبار وقد روي انه اذا كان للسافة فيه جاز لها ان تنبى من يوم يموت الرجل **روي** ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن سيف بن عميرة

عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة يموت زوجها او يطلقها وهو غائب قال ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت زوجها تعتد وان كان من بعد فمن يوم يأتيها الخبر لانها لا بد من ان تحل **باب** ان العدة والحجض للنساء ويقبل قول من فيه **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن زبارة عن ابن جعفر عليه السلام قال لعدة والحجض للنساء اذا ادعت صدقت

فاما ما رواه احمد بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال في امرأة ادعت انها حاضت ثلث حيض في شهر قال كل فوالسنة من بطانتها ان حاضها كان فيما مضى على ما ادعت فان شهدن صدقت والا ففى كاذبة قال وجه في هذا الخبر ان شئنا على من كانت متهمه في قولها الا ترى انه تضمن الخبر حكم من تدعى ثلث حيض في شهر وذلك مما يقبل في عادة النساء ويدخل في ذلك شبهة فلاجل ذلك ينبغي ان يسأل نسوة من بطانتها عن حالها فيجعل على ذلك فاذا زادت التهمة فالقول في ذلك قول المرأة لا غير **باب** من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراء

الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل ابتاع جارية ولم تقط قال ان كانت صغيرة لا يتحقق عليها الحمل فليعل عليها عدة **علي** بن اسمعيل عن فضالة بن ايوب عن ابان بن عثمان عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل اشترى جارية وهي حائض قال اذا ظهرت فليست بها ان شاء الله عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية التي لا يخاف عليها الحمل قال ليس عليها عدة **علي** بن اسمعيل عن فضالة بن ايوب عن ابان بن عثمان عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في جارية التي لا يتحقق عليها الحمل قال في الجارية التي لم تقط ولم تبلغ الحبل اذا اشتراها

الرجل قال ليس عليها عدة فيقع عليها **عن** عن فضالة عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ الحيض اذا قدمت عن الحيض ما عداها وما يحل للرجل من الامة حتى يشتريها قبل ان تحيض قال اذا قدمت من الحيض ولم تقط فلا عدة لها والى الحيض ما عداها حتى تحيض **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عدة الامة التي لم تبلغ الحيض وهو يمان عليها قال غسان **ليلة**

الحمل

عنه عن القسم عن ايان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية
لم تحض او قدت من الحيض كم عدتها فقال خمسة واربعون ليلة فالوجه في هذين الخبرين ان تحلها على ما
اذا كانت في سن من تحيض كما قلنا في المحرق **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ايان
عن بيع بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية التي لم تبلغ الحيض ويحاف عليها الحمل قال
ليست بربى رجمها الذي يبيعها بخمسة واربعين ليلة والذي يشتريها بخمسة واربعين ليلة فبين هذين الخبرين
والخبر الاول انه انما يجب ذلك اذا كانت ممن يحاف عليها الحمل وذلك انما يكون اذا كانت في سن من تحيض
فاما ما رواه علي بن اسفيل عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يشتري الجارية لم تحض قال يعتزلها شهرا ان كانت قد مست قلت افترئت ان ابتاعها وهو طاهر
نعم صاحبها انه لم يطأها منذ طهرت فقال ان كان عندك امينا فمسمها او قال ان ذاك امر شديد فان
كنت لا بد فاعلا فتخلف لا تنزل عليها فادينا في الاخبار الاولى التي تضمنت استبراءها بخمسة واربعين
له لان الوجه في هذا الخبر ان تحل على من تحيض في هذه المدة حيضة لان المراسي في استبراءها بخمسة
وانما يراعى خمسة واربعين يوما فمن لا تحيض اذا كانت في سن من تحيض يدل على ذلك الخبر الاول
الذي قدمناه في اول الباب عن التحيل ولانه اذا اشتراها وهي حائض فاذا طهرت جازله وطأها **وتريد**
على ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زعدة عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل
اشترى جارية وهي طامث استبرى رجمها بخمسة اخرى ام تكفيه هذه الحيضة فقال لا بل يكفيه هذه
الحيضة فان استبراءها باخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل **واما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي
عن سعد بن سعد لا شعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل يبيع جارية كان يعزل
عنها هل عليه منها استبراء قال نعم وعن ادنى ما يجزى من الاستبراء المشتري والمبتاع قال هل المدينة
يقولون حيضة وجعفر عليه السلام يقول حيضتان وسألت عن ادنى استبراء البكر فقال هل المدينة **يعني**
حيضة وكان جعفر عليه السلام يقول حيضتان فالوجه في هذا الخبر ان تحل على ضرب من الاستبراء
وقد بين ذلك في الخبر المتقدم بقوله فان استبراءها بخمسة اخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل **باب**
ان من اشترى جارية ووثق بها جها في انه استبراءها سكن عليه استبراء **الحسين بن سعيد**
عن القسم عن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال اذا اشتريت جارية فضمن لك مولاهما فاعلى
طهر فلا بأس بان تقع عليها **علي** بن اسفيل عن ابن ابي عمير عن خص بن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يشتري لامة من هبل فيقول اني لم طأها فقال ان وثق به فلا بأس بان ياتيها فقال في الرجل

ينبغي الكرامة من رجل فقال عليه ان يستبرئ من قبل ان يبيع الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن
 شبيب عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي طاهرة من عصبها انه
 لم يمسها منذ حاضت فقال ان امنتها فمسها قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل قال
 سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية من رجل مسلم ثم علم انه قد استبرأها بغير ذلك
 ام لا بد من قال استبرأها بغير ذلك قلت هل للشترى من مسها قال نعم ولا يقرب فرجها فآلوجه في هذا الرواية
 ان يحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض والا يجزى **باب** ان من اشترى من امرأة جارية
 ذكرت انه لم يطأها احد لم يجب استبرأها الحسين بن محبوب عن رفاعه قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن الامة تكون للمرأة فتبيعها فقال لا بأس بان يطأها من غير ان يستبرئها محمد
 بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير عن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام في الامة تكون
 للمرأة فتبيعها قال لا بأس بان يطأها من غير ان يستبرئها قال الشيخ رحمه الله هذا ان الخبران ورواهما
 ولا فضل استبرأها لعل على ذلك ما رواه عبد الله بن بكير عن نهارة قال اشتريت جارية من البصري
 من امرأة فخرتني انه لم يطأها احد فوضعت عليها ولم استبرئها فسألت عن ذلك ابا جعفر عليه السلام
 فقال هوذا انما قد فعلت ذلك وما اريد ان اعود **باب** من اشترى جارية فاعتقها في الحال لم يجز
 له وطئها قبل ان يستبرئها ام لا الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية فتبيعها ثم يتزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئها قال
 يستبرئ بحيضة قلت فان وقع عليها قال لا بأس عليه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن
 نهارة عن الحسن بن علي بن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري
 الجارية ثم يفتقها فيتزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئ رجمها بحيضة وان وقع عليها فلا بأس و
روى ابو العباس الباق قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فاعتقها ثم تزوجها
 ولم يستبرئ رجمها قال كان قوله ان يفعل فلا بأس قال الشيخ رحمه الله هذا لاخبار كلها تدل على انه
 ينبغي ان يستبرئ رجمها ولكنه متى ترك الاستبراء فانه تركه كالحوط والافضل لم يكن عايشي **باب**
 ان الرجل اذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطئها في الفرج ويجز له فيما دون ذلك محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه و محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن رفاعه بن
 موسى التماس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لامة حبلى يشتريها الرجل قال سئل ابي
 عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس بها الا في اخرى طأها عنها نفسي وولدي فقال الرجل

قوله
 لا بأس بها
 لا بأس بها
 لا بأس بها

ثم قال ارجوان النقي اذا نهيته نفسك وولدك عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن ابراهيم عن يبريد عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في الوليدة يشتريها الرجل وهي جلي قال لا تقربها حتى تصبح ولدها الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي جلي ما يعمل له منها فقال ما دون الفرج قلت يشتري الجارية الصغيرة التي لم تقطعت وليست بعدن الا يستبرأ بها قال امرها شديدا اذا كان مثلها تعلن فيستحي **علي** بن اسعيل عن فضالة عن ابان عن اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية يشتريها الرجل وهي جلي ايقع عليها وهي جلي قال **قاما** ما رواه الصفار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن عبد الحميد قال سألت ابراهيم عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية وهي جلي ايطأها قال لا قلت فدونها الفرج قال لا يقربها قال لا يقربها فبها دون الفرج محمول على ضرب من الكراهية دون الخطر بدلالة ما تقدم من الاخبار **رويد** عن ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي قال قال ابي عبد الله عليه السلام لا تستبرأ على الذي يريد ان يبيع الجارية واجب ان كان يوطأها وعلى الذي يشتريها الاستبرأ ما افوض قلت له فيجعل ان ياتيها دون فرجها قال نعم قبل ان يستبرئها والذي يدل على ان التبرأ عن ذلك افضل ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسعيل بن بزيع عن صالح بن عتبة عن عبد الله بن محمد قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام بموافاته ان اسأله عن مسألة فقال فجعلت اهايه قال فقال لي يا ابا عبد الله سل فقلت جعلت فداك اشتريت جارية ثم سكنت هيبه لقال فقال لي اظنك امرت ان تصيب منها فلم تدركين فاني ذلك قال قلت اجل جعلت فداك قال اظنك امرت ان تفخذ لها فاستحييت ان تسأل عنه قال قلت لقد منعته من ذلك هيبته فلا نقا **ل** لا بأس بالتفخيذ لها حتى تستبرئها وان صبرت فهو خير لك قال قلت له جعلت فداك فقد **ل** غير واحد يقول التفخيذ لا بأس به ثم قال قلت له طوى شوق الخبير في تركي له قال فقال كذلك ان كان به **ل** ذلك بأس لم تأمر به قال فاقبل على فقال ان الرجل ياتي جاريته فتعلق منه وترى الدم وهي جلي فيرى ان ذلك طيب فيبيعها فما احبب الرجل المسلم ان ياتي الجارية المحبلى قد جعلت من غيره حتى ياتيها فينجب **ل** انها اذا جانت في الحمل ربه اشهر حاله وطيبها **روى** ذلك الحسن بن محبوب عن ربيعة بن موسى قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت اشترى جارية فتكثرت عندي لا شهر لا نضرت وبذلك من كبر قلت وايتها النساء فقلن ليس بها حمل اقل ان تكوها في فرجها قال فقال ان الطيب قد عيبه

سبلا الشيخ من غير حبل فلا بأس ان تسميها في الفرج قلت فان كان حولا فلما في منما ان اردت فقال لك مادون الفرج الى ان تبلغ في حملها اربعين شهر وعشرون ايام قال فان جازيها اربعين شهر وعشرون ايام فلا بأس بكما في الفرج

باب الرجل تكون له تجارية يطلها ويطلها غيرة سفاها وخات بولد من يلحق **عجل** بن الحسن الهفاري عن احمد بن محمد عن ابياس بن معروف عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة عن سبعة قال سألته عن الرجل له تجارية فوثب عليها ابن له فخر بها قال قد كان يدعي عند جارية وله زوجة فامرت ولدها ان يذهب على جارية يابيه فخر بها فاستل ابو عبد الله عليه السلام فقال لك فقل لا يحرم ذلك على يابيه الا انه لا ينبغي لمن ياتيها حتى يستبرئها للولد فان وقع فيما بينها ولد فالولد للاب اذا كانا جازا معاها في يوم واحد وشهر واحد **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رجلا من الانصار اتي ابا عبد الله عليه السلام وقال لاني ابتليت بامر عظيم لان لي جارية كنت اطعمها فوطيتها يوما وخرجت في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها وانسيت نفقة لي فرجعت الى المنزل لاخذها فوجدت غلاما على بطنها فحدثت لها من يومى ذلك تسعة اشهر فولدت جارية قال فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا ينبغي لك ان تتبعها ولا تقربها ولكن انفق عليها من مالك ما دمت حيا ثم اوص عند موتك ان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله عز وجل لها خرجا **عنه** عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن ابن فضال عن محمد بن عجلان قال ان رجلا من الانصار اتي ابا جعفر عليه السلام فقال لاني قد ابتليت بامر عظيم اني قد وقعت على جارية ثم خرجت في بعض حاجتي فانصرفت من الطريق فاصبت غلاما بين رجلين تجارية غير انها حملت فوضعت بجارية بعد اربعين شهرا فقال له ابو جعفر عليه السلام احبس الجارية ولا تتبعها وانفق عليها حتى تموت **فصل** الله عز وجل فان حدث بك حديث فاوص بان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله له خرجا فلان تان هذين الخبرين والخبر الاول لان الذي قضناه هو ان لا يبيع لجارية ويمسكها ولا يخرج للولد ذكر في الخبر معاذ لك يدوك حقوق الولد به لانه انما لا يجوز له بيع الام اذا كان الولد من غيرة فانه يجوز بيعها على كل حال **فاما** ما رواه الصدوق عن ابراهيم بن هاشم عن ادم بن اسحق عن رجل عن اصحابنا عن عبد الحميد بن اسفيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عنده جارية يطلها وهي تخرج في حاجة فحملت فخشى ان يكون منه كهن يصنع ابيع التجارية والولد قال يبيع التجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه من ميراثه شيئا **وما** رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد بن سليمان عن ابي طاهر عن حمزة بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان يطل جارية له

في ان الرجل تكون له تجارية يطلها ويطلها ما غيره سقاها

١٩٣

وانه كان بيعتها في حوائجها وانما حبلت فكان بلعه عنها فساد فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا ولدت
امساك الولد ولا تتبعه واجعل له نصيبا في دار قال فقيل لرجل يطلها جارية له وانه لم يكن بيعتها في حوائجها
والداتها فحبلت فقال اذ هي ولدت امساك الولد ولا يبيعه ولا يصير له نصيبا من داره واصله وليس هذه
مثل ذلك فالوجه في هذين الخبرين انه انما جاز لا يلحق الولد به لحوقا تاما بحيث لم يكن وطئه لها
مع وطئ غيره في حالة واحدة بل كانت ممن يطلها احيانا فاذا وطئها غيره واشتبه الامر في ذلك جاز لا
يلحق الولد به لحوقا تاما بل في ذلك هو الواجب ولا ينبغي له ان يكون له نصيب في ذلك ويفرج له من مال شيئا
ولا يجعله يساهم سائر اولاده وورثته له لصحيحه الانساب ولا ينافي ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن
ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن تجارية تكون للرجل بطيف بها وهي تخرج فتعاقى قال يتيمها الرجل ويقيمها اهله قلت اما اظنهم فانها
اذا كان له الولد عنه عن الحسين بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي عن محمد بن سعيد بن يسار قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على جارية له قد ذهب وتيمى وقد عزل عنها ولم يكن منه اليها شيء ما تقول
في الولد قال لا يباع هذا ايا سعيد وسألت ابا الحسن عليه السلام فقال لا يتيمها فقلت اما تهمه ظاهر
فلا قال لا يتيمها اهلك قلت اما شيء ظاهر فلا قال فكيف ليستطيع ان يلزمك الولد لان الوجه في هذين
الخبرين هو انه اذا كانت التجارية يطلها في كل وقت فلا ينبغي ان ينفي من ولدها المكان التهمة التواست
عق طوع بها وانما حالها قلناه في الخبرين الاولين اذا لم يكن وطئه لها الا احيانا وفي اوقات يغلب طئها
ان الولد ليس بمن يميني الحكم فيه ما قلناه واما ما رواه الصفار عن محمد بن اسمعيل عن علي بن سليمان
عن جعفر بن محمد بن اسمعيل بن خطاب انه كتب اليه يسأله عن ابن عم له كانت له جارية فتمد منه فكان
يطلها فدخل يوما منزلها فاصاب فيها رجلا فوجد منه فاستراب بها فقدمها لجارية فافترق الرجل فخر بها
ثم انما فحبلت فانت بولد فكتب ان كان الولد لك او فيه مشابحة منك فلا تبعها فان ذلك لا يجوز لك حبلت
وان كان الابن ليس بك ولا فيه مشابحة منك فلا يباع ويبيع امه فلا ياتي ما قد مناه من الاخبار لان الامر
في ذلك قد روي عليه السلام الى صاحب التجارية بان يعتبر فان علم ان الولد منه ياخذ ما يعتبر به
لحوق الاولاد بالابا ما يحقه به وان اشتبه الامر فبيع من يبيعه ولا يلحقه به حسب ما قد مناه و ان علم
انه ليس بنسب ان له يبيعه على كل حال حسب ما تضمنه الخبر روى محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن
يزيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام في هذا الامر رجلا وقع على جارية فتمد منه فولد فكتب ان
كان فيه مشابحة منه فهو ولد باب القوم يتبايعون التجارية فوطئوها في الطراز فيكونت بولد

في القوم يتبايعون الجارية فوطئها في طهر واحد

١٩٢

لمن يكون الولد **سجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابن بن عثمن عن الحسن
نورع الصيقيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته وسئل عن الرجل يشتري جارية ثم وقع عليها قبل أن يستبرأ
قال بش ما صنع يستغفر الله ولا يحد قلت كان باعها من آخر ولم يستبرأ منها ثم باعها الثاني من رجل آخر فوقع
عليها ثم يستبرأ منها فاستبان حملها عنه الثالث فقال أبو عبد الله عليه السلام الولد للفرش وللعاهر الحجر
سجل بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن الحسن الصيقيل قال سئل
أبو عبد الله عليه السلام وذكر مثله أنه قال قال أبو عبد الله عليه السلام الولد للذي عند الجارية و
ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد للفرش وللعاهر الحجر **سجل** بن يعقوب عن أبي غنم لا يشترط
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال قالت عن رجلين
وقعا على جارية في طهر واحد من يكون الولد قال للذي عند الجارية لقول رسول الله صلى الله عليه وآله
الولد للفرش وللعاهر الحجر **ما رواه** محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله
عليه السلام قال إذا وطئ بجان أو ثلثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعا فترجعوا إلى أبيهم فمن
ترجع كان الولد له وبه قيمة الولد على صاحبه الجارية قال فإن اشتري رجل جارية وجاء رجل فوطئها
وقد ولدت من المشتري بد الجارية عليه وكان له ولد ما بقيت **سجل** بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن جعفر بن بشير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى على أبيه السلام
في ثلثة وقصوا على امرأة في طهر واحد ذلك في إحاطة قبل أن يظفره لا سلام فاقترع بينهم فجعل الولد
لمن قرع وجعل عليه ثلثي الدية للذين فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذ قال
وقال أعلم فيها شيئا أما قضى على أبيه السلام فلدنا في هذه الخبوت الأخبار الأولى لأن الوجه
فيها إذا كانت الجارية مشتركة بين نفسين أو ثلثة فوطئها كلهم في طهر واحد كان الحكم فيه
بالقرعة والأخبار الأولى إنما تضمنت أن يكون الولد لمن عند الجارية إذا كانت تنقلب في الملك
والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن عامر بن حميد
أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام إلى اليمن
فقال حين قدم حديثي بأعجب ما عليك قال يا رسول الله أتقوم قدينا يعطى جارية فوطئها
جميعا في طهر واحد فولدت غلاما طحجوا فكلهم يدعيه فاسميت بينهم جعلته للذي خرج
سمه وضعت نصيبهم فقال النبي صلى الله عليه وآله علي بن أبيه من قوم تنكحوا ثم فوطئوا منهم
إلى الله الأعرج سمع الحق **أبواب اللعان باب** أن اللعان يشبه بادعاء الفروج في ثلثة

ثلاث

الولد **محمد بن يعقوب** عن عطاء من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصوص عن المشي عن
 زهير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى والذين يهود لا يؤمنون ولم يكن لهم شهاد
 الا انفسهم قال هو القاذف الذي يقذف امرأته فاذا قذفها ثم اقرباؤه كذب عليها جلدوا بالحد ووردت
 اليه امرأته وان ابي الا ان عيسى فليشهد عليها اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ^{فليبين}
 فيها انفسها ان كان من الكاذبين وان ادلت ان تدفع عن نفسها العذاب والعذاب هو اليمين ان تشهد
 اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان لم ^{تفعل}
 رجمت وان فعلت حرمت عن نفسها الحد ثم لا تحمل لها الى يوم القيامة قلت ارايت ان فرق بينهما ولما ولد
 فمات فقال تزني امه وان ماتت امه ورثه اخواله ومن قال انه ولد لنا جلد بالحد قلت يرد اليه الولد
 اذا اقر به قال لا ولا كرامة ولا يرث الاب الابن ويرثه الابن **الحسن** بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج
 قال ان عماد الجوري سأل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر كيف يلعن الرجل المرأة فقال ابو عبد الله عليه
 ان رجلا من المسلمين اتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله لو ان رجلا دخل منزله فوجد
 مع امرأته رجلا يجامعها ما كان يصنع قال فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فانصرف الرجل و
 كان ذلك الرجل هو الذي يتلى بذلك من امرأته قال فانزل الوحي من عند الله بالحكم فيها فارسل رسول الله
 صلى الله عليه وآله الى ذلك الرجل فدعاه فقال ابنت الذي رايت مع امرأتك رجلا فقال نعم فقال انطلق
 فأتني بامرأتك فان الله عز وجل قد انزل فيك وفيها فاحضريها زوجها فاقفها رسول الله صلى الله
 عليه وآله ثم قال للزوج اشهد اربع شهادات بالله انك لمن الصادقين فيما ربيتها قال فشهد قال ثم
 قال اتق الله فان لعنة الله شديدة ثم قال لما شهد الخامسة ان لعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين
 فشهد فامر به ففني ثم قال للمرأة اشهدي اربع شهادات بالله ان زوجك لمن الكاذبين فيما رما بسبه
 قال فشهدت ثم قال لها امسكي فوعظها ثم قال لها اتقي الله ان غضب الله شديد ثم قال لها اشكدي
 الخامسة ان غضب الله عليك ان كان زوجك لمن الصادقين فيما رما بك به قال فشهدت قال ففرق
 بينهما وقال لهما لا تهتجا ببتكاح ابدا بعد ما تلاقيا **قالا** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال لا يكون لعان
 الابن ولد وقال اذا قذف الرجل امرأته لا عنها **وما رواه** احمد بن محمد بن ابي نصوص عن عبد الكريم
 بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته ولا يكون اللعان
 الابن ولد فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبرين الاولين لان الحديثين الاولين مطابقان لظاهر

قال الله تعالى والذين يهودون انزوا بجمهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم مكرهة ولم يثبت شرط في ذلك الا ان الولد
ان يثبت في كل موضع حصل فيه الرمي والخبير الاولان يؤكدان ايضا ذلك مع ان الحديث الاول من
المحدثين الاخيرين لو كان المراد به نفق لللعان بمجره القذف على كل حال لكان متناقضا لانه قال لا يكون اللعان
الا بتقوى الولد ثم قال واذا قذف الرجل امرأته كذبها فلو كان المراد به ما ذهب اليه قوم لكان متناقضا كما اتوا
والوجه في هذين الخبرين انه لا يكون اللعان في القذف بمجره القذف حتى يضيف الى ذلك اعادته للعانية
وليس كذلك حكم في الولد لانه مقتضى من اوله يجب عليه اللعان وان لم يدر مع معانية الفجور فافترقا الحكم
في نفق الولد ومجره القذف من هذا الوجه والذي يدل على ان المعانية شرط في القذف ما رواه محمد بن يعقوب
عن الحسن بن زيد عن محمد بن محمد عن الحسن بن علي عن ابيه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون
اللعان حتى يزعم انه قد علم عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال
سألت عن الرجل يفترى على امرأته قال يجعل لم يخلو بينهما حتى يقول اشهد اني رايتك تفعلين كذا
وكذا **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
قذف الرجل امرأته فانه لا يلاعنها حتى يقول رأيت بين رجلها رجلا يزني بها وقد استوفينا ما يتعلق بهذا
الباب في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية ان شاء الله **و** يزيد ذلك بيانا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابيه
عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل يفترى على امرأته قال يجعل لم يخلو بينهما فلا يلاعنها
حتى يقول اشهد اني رايتك تفعلين كذا وكذا **باب** ان اللعان يشهد بين الحر والمملوك والحر
والمملوك **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
عن المرأة الحرقة فهدن بها زوجها وهو مملوك قال يلاعنها **سئل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن ابن الحكم عن الامام عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن عبد قذف امرأته قال يلاعنها
كما يلاعنها لاجرا **عنه** عن علي بن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن خديج عن ابي عبد الله عليه السلام
فقال قال سألت عن الحر ببيعة وبين المملوك لعان قال نعم بين المملوك والحر وبين العبد والامير بين المسلمين
واليهودية والنصرانية ولا يلاعنها ولا يلاعنها ولا يلاعنها **فأما** ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن
ستان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يلاعنها ولا يلاعنها ولا يلاعنها **فأما** ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن
احمد انه لا يلاعنها اذا كان موطئا فمالك بين ويكون قوله ولا الذميمة مثله ان كانت
اممة ذميمة انما فرق بين قوله والذميمة لانه يكون اراد بقوله اممة اذا كانت مسلمة ثم بين بقوله
ولا الذميمة يعني اذا كانت اممة ذميمة فهذا الوجه والوجه الاخر ان يكون المراد بالحر اذا كان نزع

بامه بغير اذن مولاه اذ كان كذلك فلا لعان بينهما ويكون الاولاد رقاً لمولاه ان كان منها
ولد الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء
عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المملوكة قال نعم اذا كان مولاه الله
نفيها اياه عنه عن ايوب عن حماد عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يملك عن الحر قال
اذا كان مولاه نفيها اياه عنها بامه ولا كان ذلك وقالوا بين المحرم والمملوكة والمسلم والمملوكة لعان
ويحتمل ان يكون الخبر خرج مخرج التقية لان في المخالفين من يقول لعان يبرئ المحرم والمملوكة يدل على
ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن بعضهم عن ابي المعز عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له مملوك كان تحت حرة فقد فارقها قال ما يقول فيها اهل الكوفة قلت يقولون يجلد قال لا
لكن يلاعنها كما يلاعن الحر **ويؤكد** ما قلناه من ثبوت اللعان بينهما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
صفوان عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المملوكة الحرمة فيقتلها زوجها وهو مملوك
ولم يكن تحت المملوكة فيقتلها قال يلاعنها **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد
العالوي عن العري عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل مسلم تحت
يهودية او نصرانية او امة فاولدها ودفن فاهل عليه لعان قال لا قالوا وجه في قوله عليه السلام لا
السؤال السائل هل عليه لعان احد شيئين احدهما ان يكون راجعاً الى نفي الولد فيحتمل على انه اذا
انقرا الولد لم تنفاه لم يثبتت الى تنفيه ويلزم الولد ولا يثبت بينهما اللعان فان قلنا انه راجع الى القذف
فلا يثبت بينهما اللعان فيجوز القذف على ما قدمناه حتى ينعين اليه ادعاء المعاينة **فاما** ما رواه محمد
بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه
ان علياً عليه السلام قال ليس بين خمس نساء وبين امرأ من ملاحنة اليه يهودية تكون تحت المسلم
فيقتلها والنصرانية والامة يكون تحت الحر فيقتلها والحرمة تكون تحت العبد فيقتلها والجماد
في الفرية لان الله تعالى يقول ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وانحرسوا اليهم فيها وبين نفيها لعان انما اللعان
باللسان قالوا وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون المملوكة التقيية لان ذلك من باب العامة على ما قدمنا
القول في هذا الخبر يكون فيجوز القذف لا يثبت اللعان بين اليهودية والمسلمة ولا بين الامة
واما يثبت فيجوز القذف اللعان في الموضع الذي ان لم يلاعن وجب عليه حدة الفرية وذلك في وجود
في المسلم مع اليهودية ولا مع الامة لانه لا يضرب حدة القذف اذا اقرها ولكن يخر على ما نبهت في
كتاب الحدود ان شاء الله فكان اللعان يثبت بين هؤلاء بنفي الولد لا غير **باب** ان اللعان يثبت

مع يحيى الحسايين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن علي بن الحلو قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من امرأته وهي حبل قد استهان حملها وانكروا في بطنها فلما وضعت ادعاه وطريقه وزعم انه منه قال يرد عليه وزعمه ويرثه ولا يجلد لان اللعان قد مضى **قأما** ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال بان امرأته المؤمنة عليه السلام يلاع في كل حال الا ان يكون حاملا فالوجه في قوله ان يكون حاملا ان يكون حاملا ان تحمل على انه ما كان يقيم عليها الحدان نكحت عن اللعان وليس المراد به انه لم يكن يمضو اللعان بيدها بدلالة الخبر الاول **ويدل** على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن حنن بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت المرأة حبل لم تجم **باب** الملا عن اذا اقربا لولد بعد مضى اللعان الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته واتفق من ولد هاتم الكذب نفسه هل يرد عليه ولده فقال اذا كذب نفسه جلد الحد ورد عليه ولده ولا ترجع عليه امرأته ابد **قأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي العباس الكاظم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته واتفق من ولد هاتم الكذب نفسه بعد الملاعة وزعم ان الولد ولده هل يرد عليه ولده قال لا ولا كلمة ولا يرد عليه ولا تحمل له الى يوم القيمة قد ينافي الخبر الاول لان معنى قوله عليه السلام فلا يرد عليه اي لا يلحق به لحو قاتما ثبت بيدها الولد وانما يلحق به على ان يرثه الابن ولا يرثه الاب **ويدل** على ذلك الخبر الذي قد مر في الباب الاول في اللعان عن زرارة **ويدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملك عنة التي يرميها زوجها وتنفق من ولد ما ولد عنها ويغارها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابد **قأما** الولد فلانا ارده اليه اذا ادعاه ولا ادع ولده وليس ميراث ويروى الابن الاب ولا يرث الاب الابن يكون ميراثه لا خواله فان لم يرده اليه فان خواله يورثونه ولا يرثهم وان دعاه احد ابن الزانية جلد الحد **باب** الرجل يقول لامرأته لم أجدهك عذرا **ويؤلف** عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته لم تأتني عذرا قال ليس بشئ لان العذقة قد ذهب بغير طبع **قأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قال الرجل لامرأته لم أجدهك عذرا وليس بيذة قال يجلد الحد ويغنى بينه وبين امرأته فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه فيه ان تحمل على انه يضرب فتزويلا احدا كاملا فلا يؤذى امرأة مسلمة **ويدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى

بن عبيد عن يونس عن اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته
لما جدك عندك قال يضرب قلته فانه عاهد قال يضرب فان يوشك ان يفتق قال يونس يضرب
ادب ليس يضرب احد ولا يفتق امرأته مومنة بالتدريس

كتاب العتق باب

انه لا يجوز ان يفتق كافر **محمد بن احمد بن يحيى** عن ابي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن
سيف بن عميرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ان يجوز للمسلم ان يفتق ملوكا مشركا قال **لا قاما** كافر
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان عليا عليه السلام اعتق عبد له وضربا فاسلم حين اعتقه فلا ينفى في الخبر الاول
لانه عليه السلام انما اعتقه لعله بانة يسلم حين يعتق فاما من لا يعلم ذلك فلا يجوز له عتق الكافر
حسب ما تضمنه الخبر الاول ويجوز ان يكون ذلك انما فعل لانه كان نذرا ان يعتقه فلهذا الوفا به
ولم يجز له عتق غيره وان كان كافرا وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك **باب المملوك بين**
شركا وعتق احد من نصيبه **الحسين بن سعيد** عن صفوان عن ابن بكير عن الحسن بن زياد قال

قلت لا يبعد الله عليه السلام رجلا اعتق شركته له في غلام مملوك عليه شيء قال **لا عنه** عن محمد بن
عالم عن ابن بكير عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **عنه** عن القسم بن محمد
على قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوك بين الناس فاعتق بعضهم نصيبه قال قال يقوم قيمة
ثم ليستسعى فيما بقي ليس للباقي ان يستخذه ولا يأخذ منه الضريبة **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد
عن القسم بن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم ورثوا عبد
جميعا فاعتق بعضهم نصيبه منه كيف يصنع بالذي اعتق نصيبه منه هل يؤخذ بما بقي قال يؤخذ
بما بقي **عنه** عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين

فاعتق احد من نصيبه قال ان كان موصرا كلف ان يضمن وان كان معصرا أخذت بالحصص **محمد بن احمد**
بن يعقوب عن عثمان بن ابي حمزة عن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن ساءة قال سألت عن المملوك

رب شركا وفتق احد من نصيبه فقال يقوم قيمة ويضمن الذي عتقه لانه افسد على صاحبه **الحسين بن سعيد**
عن حماد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعتق غلاما يبيته وبين صاحبه قال قد
على صاحبه فان كان له مال اهل نصف المال وان لم يكن له مال فهو مل الغلام يوما ويوم للغلام
وليستخذه معه وكذلك ان كان شركا فقلنا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاول لان الوجه في هذه
الاخبار احد شيئين احدهما ان غلاما يبيته اذا كان قد قصد بذلك لا ضرا لشريكه قال يضمن العتق

في انه لا يعتق قبل الملك
٢٠٠

فيما بقي يؤخذ بما جازي لشريكه **باب** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق احدهما نصيبه فقال
ان كان مضيا لكف ان يعتقه كله والا استسقى العبد في النصف الا **الحسين بن سعيد** عن النضر
عن هشام بن سالم عن علي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألتهم عن المملوك يكون بهن شركا فيعتق احدهم نصيبه قال ان كان ذلك فسادا على صاحبه فلا يستطيع
بيعه ولا موارثته قال فيقيم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وانما جعل ذلك لما افسد **عنه** عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حريز عن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل صرث غلاما وله فيه
شركا فاعتق لوجه الله نصيبه فقال اذا اعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة ولذا اعتق **عنه**
كان الغلام قد اعتق من حصة من اعتق وليست لماله على قدر ما اعتق منه له فله ان كان نصيبه
عمل له يوم ما فله يوم وان اعتق مضارا وهو موسر فلا يعتق له لانه اذا ان يفسد على القوم ويرجع
القوم على حصتهم والوجه الاخر ان نخل الاخبار لا خيرة على ضرب من الاستصحاب اذا تمكن من ذلك فاذا
لم يتمكن استسقى العبد على ما قد مناه **و** يزيد بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد
بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال من كان شريكا في عبدا وامة قليل او كثير فاعتق حصته وله
فليشتهر من صاحبه فيعتقه كله وان لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ثم
ليستسقى العبد في حساب ما بقي حتى يعتق **باب** انه لا يعتق قبل الملك محمد بن يعقوب عن علي بن ابي
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لا طلاق قبل كاح ولا اعتق قبل ملك **عنه** عن عطاء من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن
شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسجع ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه السلام لا يعتق الا بعد ملك **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الله بن
سليمان قال سألت عن رجل قال اول مملوك املكه فهو مرفوث سبعة قال فيخرج بينهم ويعتق الذئقي
عنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن الحسين عن اسحق بن ابي داود الهاشمي عن علي بن عبد الله بن غالب القيسي
عن الحسن الصفيقل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال اول مملوك املكه فهو مرفوث
سنة قال انما كان نيته على واحد فليقتلوا جميعا فاعلمت فقلت في بين هذه الاخبار والاخبار الاولى
من وجهين احدهما ان يكون المراد عبدا لا خبرا فلهذا قلنا في بين هذه الاخبار والاخبار الاولى
الوفاء به ومن لم يكن كذلك لم يكن عليه شيء والوجه الثاني ان يكون المراد به اذا ادا الرجل ان يفي

في من اعتق بعض ملوكه
٢٠١

بحال وان لم يكن ذلك واجبا عليه كونه الحكم فيه قاصدا ما تضمنه الخبر ان الاولان من استواء القصة
هو المول عليه والا حوط ولوان انما نأعمل على الخبر الاخير واختار واحد من المالكة واعتقه لم يكن
عليه شيء **باب** من اعتق بعض ملوكه **محمد بن علي بن محبوب** عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى
الخزاز عن غياث بن ابراهيم الدلامي عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال على
عليه السلام هو حر لاني شره **محمد بن احمد بن يحيى** عن احمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر
عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال هو حر كل ليس تعالى شرايها ما ماله الحسن
بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن محمد عن احمد بن عليهما السلام قال سألت عن رجل اعتق نصف
جاريته ثم قد فها بالن قال فقال لري ان عليه خمسين جلد و يستغفر الله بيه قلت لا ريت ان جعلته
فحل وعقت عنه قال لا ضرب عليه اذا عقت من قبل ان توقفه قلت فنظرت لئسها منه حين اعتق نصفها
قال نعم وقصلي وهي حرة الراس لا تزوج حتى تودي ما عليها او يعتق النصف الاخر قلنا فينا في الخبرين الاولين
لان ليس في ظاهرهما ان الامه كانت باجماله ولا يمنع ان يكون المراد به اذ الم يكن يملك منها الا نصفها
ولولا ذلك جميعها لكان قد اعتقت حسب ما تضمنه الخبر ان الاولان **قياها** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى
عن محمد بن الحسين عن القموني شعيب عن اليماني عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يوق وتلك جارية
له اعتق ثلثها ووجها الوصي قبل ان يتقسم شيء من الميراث انما يقوم وليستسعى في تزويجها في بقية ثمنها
بعد ما يقوم فيه اصاب المرأة من عتق ادر في جرى على ذلك قلنا في هذا الخبر ايضا الخبرين الاولين لان
الوجه فيه ان ثمنه على انه اذ الم يملك الرجل غيره ما فليست ان ينسحب في اكثر من ثلثها فخرى مجزاها اذا كانت
بين ثلثة نفر في انه متى اعتق ما يملكه لم يعتق باقى على يمينه فيما تضمنه **والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن قيس**
احمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة السلام قال ان رجلا اعتق عبد له عند موته
لم يكن له مال غيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ليستسعى في ثلث قيمته للورثة **احمد**
بن محمد بن عيسى عن زهرة عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت عند الموت ثلث
خادمها هل على أهلها ان يكاتبوها قال اي في العطا ولكن لثمنها فلتقدم بحساب ما اعتق منها **باب**
الرجل يعتق عبدا عند الموت وعليه دين الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ذرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق ملوكا عند موته وعليه دين قال ان كان قيمة السيد مثل الذي عليه و
مثله جازعتقه والا لم يجز **احمد بن محمد بن عيسى** عن ابن فضال عن الحسن بن محمد قال سمعت ابا الحسن عليه السلام
يقول في رجل اعتق ملوكا لم يرد من حوزة الموت وله شهود له بذلك وقيمته ستمائة درهم وعليه دين ثلثة مائة درهم

انما يتركه شيئاً غيره قال يعقق منه سدسها لا يتركه منه ثلثا فله السدس من جميع الحسين

بن سعيد عن ابن أبي عمير عن خص بن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك المملوك سداستسى واجبر عنه عن ابن ابي عمير وصفوان عن عبد الرحمن قال قال ابي عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن ابي ليلى وابن شبرمة فقلت يلغى انه مات مولى ابي موسى بن موسى وقرله عليه ديناً وقرله غلاماً يبيع ثمة باثمانهم واعتقهم عند الموت فساكنها عن ذلك فقال ابن شبرمة قارى ان يستسيبهم في قيمتهم ويدفعها الى الغرماء فانه قد اعتقهم عنه موته وقال ابن ابي ليلى ان يبيعه ويبيع انما يبيع الى الغرماء فانه ليلى ان يعققه عند موته وعليه دين يبيعه ويم ومن هذا العمل للحجاز اليوم يعقق الرجل عبداً وعليه دين كثير فلا يجوز من عتقه اذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبرمة يديه الى السماء وقال سبحان الله يا ربى من اين قلت بهذا القول والله ان قلته الا طلب خلفي فقال لعن رضى الله عنهما صدق قلت باخفاً قد اخذ براءى ابن ابي ليلى وكان لمضى ذلك موى فباعهم فمضى دينه قال فنع اجماعاً من قبلكم قلت مع ابن شبرمة وقد مرجع ابن ابي ليلى الى ابن شبرمة بعد ذلك فقال اما والله ان لمحق ليقما قال ابن ابي ليلى وان كان قد عتقه عنه فقلت هذا ابتكسهم عندهم في القياس فقال هات قال يسنى فقلت انا انا يسك فقال ليقولن باشد ما يدخل فيه من القياس فقلت له رجلاً ترك عبد الميرك بما لا غير وقيمة العبد ستائة ودينه خمسمائة فاعتقه عند الموت كيف يصنع فيه قال يباع فباخذ الغرماء خمسمائة وتاخذه الورثة مائة فقلت اليس هو من قيمة العبد مائة درهم من دينه قال بلى فقلت اليس للرجل ثلثة يصنع به ما شاء قال بلى فقلت اليس يوصى للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه قال ان العبد لا وصية له انما ماله لمواليه قلت وان كان قيمة العبد ستائة ودينه اربعائة قال كذلك يباع العبد فباخذ الغرماء اربعائة وتاخذه الورثة مائتين ولا يكون للعبد شئ قلت فان كان قيمة العبد ستائة درهم ودينه ثلثائة قال ففصلك وقال من ههنا انى احصلك جطوا الاشياء شيئاً واحداً لم يعلم السنة اذا استوى مال الغرماء ومال الورثة او مال الورثة اكثر من مال الغرماء ما لم يقيم العجل على وصيته وطغيزت كلوة قال عليهما قالان يوقن هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون السدس

قاصداً ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي ابي قال في الرجل يقول بن مت

فتبك حرره على الرجل دين قال ان توفى وعليه دين قد احاط بقين المديع العبد وان لم يكن احاط بقين العبد استسقى المديع في قضاء دينه وهو حر اذا اوفى الا فلا ينفق ولا اخبار الاولة لان قوله متى لم يحيط ثمن العبد بالدين استسقى فيما بقي لا يمنع ان يكون المديع مديعاً بقدر نصف الثمن كان

العتق ماضيا لان ما نقص ليس بذكر في اللفظ ولذا اتفقوا الحديثين لا وكان تفصيل فلا حولنا
 الجمل عليه ولا ينافي هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن ابراهيم
 عن ابيه جميعا عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل انا حاضر عن
 رجل باع من رجل جارية بكذا الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من العتق وتزوجها وجعل مهرها ثم
 مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذي اشتراها الى سنة مالا وعقدت بقبضه
 ماعليه من الدين في رقبتهما كان عتقه وتزوجها جائزا قال وان لم يكن للذي اشتراها فاعتقها وتزوجها
 مالا ولا عقدت يومئذ يبيد بفضله ماعليه من الدين بربقتها فان عتقه ونكاحه باطل لانه اعتق ما
 يملك والى الها في ملوكها الاول قيل له فان كانت علقته من الذي اعتقها وتزوجها ما حال ما في بطنها
 قال مع امه كصيتها فلا ينافي الا بعد الاوله لان قولها الم يختلف بمقدار رقبتهما كان العتق باطلا الوجه فيه
 ان يخرج على انه متى لم يختلف مقدار نصف ثمن الجارية كان العتق باطلا وذلك موافق للاخبار المتقدمة
 لا نارا عيننا ان يكون ثمن العبد مثلي اعليه من الدين فيقتضو للدين ويبقى نصفه ويدل خطاب الخبر على انه
 ان كان له ما يبيد بثلث ثمن الجارية كان عتقه ماضيا وذلك صحيح مطابق للاخبار المتقدمة **باب**
 من اعتق ملوكا له مال **الحسين بن سعيد** عن فضالة وابن ابي عمير عن جميل بن ابى مخنف عن محمد
 بن عثمان جميعا عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اعتق عبدا له وللعبد مال من المالك
 فقال ان كان يعلم ان له مالا تبعه ماله والا فوله **الحسن بن محبوب** عن ابن بكير عن زرارة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان للرجل ملوك فاعتقه وهو يملك له مالا لم يكن استثناء **باب**
 المال حين اعتقه **فوالعبد محمد بن علي بن محبوب** عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة
 خالفا عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق عبدا
 وللعبد مال وهو لا يعلم ان له مالا فتوفي الذي اعتق لمن يكون مال العبد يكون للذي اعتق العبد للعبد
 قال اذا عتقه وهو يعلم ان له مالا كان له وان لم يعلم فماله لولد سيدة قال الشيخ رحمه الله هذا لا خلاف
 عامة مطلقة ينبغي ان تقيد ما بان نقول انما يكون له المال اذا بدا به في اللفظ قبل العتق بان يقول
 مالي وانت حر فان بدا بالحرية لم يكن له من المال شيء **باب** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد
 بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن ابى جري قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن رجل قال لملوكه انت حر ولي مالك قال لا يبدأ بالحرية قبل العتق يقول لي مالك وانت حر يوجب المالك
باب ما يجوز فيه بيع امات الاولاد **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن

انقضى العتق

تقبضه

محمد بن الحسن رحمه الله

4. 4. 4.

عزیز احسن رح

تالاب

امير المؤمنين

پریون

ولدها فان اعتقها بان يقضى دين ابيه من ثمنها تنفق وان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها ان شاء و
ان تقنوها وليفقنهن الدين كان لهم فلك ولو لم يكن الزم ما ذكرناه لكانت تنفق حين جعلت في نصيب
الولد او يفتق منها بحساب ما يصيبها منها ويستسجى الباقى بحسب ما قدر من الاخبار فيه **والذي يدل على**
ما قلناه ما رواه محمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولد فمات قال ان ولدك ان يبيعها باعها وان مات مولدها
وعليه بن قومت على ابنها فان كان ابنا صغيرا انتظره حتى يكبر ثم يبيع على ثمنها فان مات ابنها قبل ان يبعث
في ميراث الورثة انشأت الورثة **والذي يدل على ذلك ايضا انه قد ثبت بالاعخبار السابقة انه لا يبيع**
الوالدين ومثي ملكهما الا انسان عتقا ولا يحتاج في ذلك الى عتق الولد ونحن نذكر ذلك فيما يلي هذا الباب
ان شاء الله **باب من يجهل استرقاقه من ذوى الاسناد ومن لا يصح الحسبان** بن سعيد
عن فضال بن القاسم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتخذ ابنا وامه واخاه واخته عبيدا فقال اما ابنتك فقد عتقت حين يملكها واما الاخ فيسترقه
واما الابن فقد عتقا حين يملكها قال وسألت عن المرأة ترضع عبدا تتخذ ابنا قال يفتقونهم
كاهن **عنه** عن القاسم بن محمد عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن املاك الرجل من ذوى قرابته فقال املاك والديه ولا ولد ولا اخت ولا بنت اخيه ولا بنت اخته ولا عمته
ولا خالته وهو يملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك امه من الرضاة **عنه** عن صفوان
وفضالة عن الصادق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والديه ولا ولد ولا عمته و
لا خالته ويملك اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرجال **عنه** عن صفوان وفضالة عن الصادق عن محمد
بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته او خالته اعتقوا ويملك
ابن اخيه وعمه وخاله ويملك عمه وخاله من الرضاة **فضالة** والقاسم عن كليب بن اسدي قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يملك ابويه واخوته فقال ان ملك الابوين فقد عتقا وقد يملك اخوته
فيكونون مملوكين ولا يفتقون **عنه** عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يملك الرجل اخاه من النسب ويملك ابن اخيه ويملك اخاه من الرضاة قال سمعته يقول
لا يملك ذات محرم من النساء ولا يملك ابويه ولا ولدا وقال اذا ملك والديه او اخته او عمته او خالته
او بنت اخيه وذكر هذه الآية في النساء عتقوا ويملك ابن اخيه وخاله ولا يملك امه من الرضاة ولا اخته
اخته ولا خالته اذا ملكهم عتقوا قال الشيخ رحمه الله ساقض من هذه الخبر من قوله لا يملك الرجل اخاه

فإن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح من جهة الرضا

٢٠٤

من النسب محمول على الكراهية لا يستقيم إذا ملكه من جهة الرضا لأن الحكم في مسائل القربات وليس المراد بذلك
يمنع من استحقاقه كإبنته في الولد بن والولد والذي يدل على ذلك ما تقدم ذكره من كلامه في ذلك
بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا رجل يملك
أخاه إذا كان مملوكا ولا يملك اخته **الكسائي** بن سعيد عن أبي محمد عن أسد بن أبي العلاء عن أبي محمد الثعالبي
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما تملك من قرابتها قال كل حد إلا خمسة أباها طمها وابنها
وابنتها وزوجها **سجل** بن علي بن محبوب عن محبوب عن أبي عبد الله عن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله
عليه السلام قال قلت له رجل أعطى رجلا ألف درهم مضاربة فاشتري أباها وهو لا يملك ذلك قال يقوم
فإن زاد درهم واحد عتق واستنسى الرجل والذي يدل على ما قلنا من كراهية ملك ذوي الأرحام
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي الكوفي عن عثمان بن عيسى عن ساعدة قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل يملك أبا عبد الله عليه السلام قال لا يصح له أن يبيعه وهو مملوك ولا يبيعه
فإن مات ورثه دون ولده وليين أن يبيعه ولا يستعبد **سجل** بن أحمد بن يحيى عن علي بن الحسن عن علي
أخته بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جاريته أختا أو عملا أو ابن
فولدت ما حال الولد قال إذا كان الولد يرب من ملكه شيئا عتق قال الشيخ رحمه الله في هذا الخبر إن
من كان يصح استرقاقه بالشروط من الأجنبية فإنه يكره ذلك من القريب وخاصة من يربه وينبغي
أن يفتقه ولا يشب ذلك بالشروط ولو لم يكن ذلك مراعا كان حين تزوجه بواحد من ضمنه الذي يملك
الولد حرا إذا كانوا أحرار ويجوز أن يكون المراد بالخبر إذا كان مملوكا فإنه يكره أن يبيعه أو يملك
من جاريته لما قلناه إذا كان مملوكا أو كانا مملوكين على ما قلنا من أنها تقدم من الأخت
وبنت الأخ وبنت الأخت والعملة والخالة **باب** أن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه
من جهة الرضا **سجل** بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن ابن عن عثمان بن أبي بصير عن أبي العباس
وعبيد الله بن محمد بن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ملك الرجل والدته أو اخته أو بنته أو بنت أخته
أو كلاهم من النساء عتقوا جميعا ويملك منه وابن طمها وابنتها اخته وخاله ولا يملك له
من الرضا مائة ولا اخته ولا بنته ولا خالته إذا ملكن عتقن وقال يكره من النسب فإنه يكره من الرضا
وقال يملك الذكور ما خلا والدًا وولدا ولا يملك من النساء ذوات رحم قلت يجري في الرضا مثل
قالهم يجري في الرضا من ذلك **الكسائي** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي بصير عن ابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أفضعت ابن جاريته قال يفتقه **الكسائي** بن محمد بن ساعدة عن

فان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح من جهة الرضاع

٢٠٤

وهيب بن خنيس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته
او خالته او ابنة اخيه وذكر اهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعا ويملكه وبن اخيه والخال
لا يملك امه من الرضاعة ولا اخته ولا خالته من الرضاعة اذا ملكن عتقوا وقال يملك الذكور
ما عدا الوالدين والولد لا يملك من النساء ذات رحم قلنا وكن لك يحرم ذلك في الرضاع قلنا نعم وقال
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **عنه** عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوج غلاما لها من مملوكة حتى قطعه بليل الهايبه
قال احرم عليها ثمنه اليقين قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه آله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اليقين
قدمنا بينهما فتنهبت اكتبه فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس مثل هذا يكتب **قاما** ما رواه الحسن
بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن ابي جليل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت له غلام يبيع بوجهه رضاع يحل له بيعه قال نعم هو مملوك ان شئت بعتته وان شئت امسكته
ولكن اذا ملك الرجل ابوه فما حرام قلنا في هذا الخبر ما قد مناه من الاخبار لان الذي سأل عن ملكه اختار اهل
في هذا الخبر هو الاصح وقد قد متلان ذلك جائز من جهة الرضاع لانه جائز من جهة النسب **ونريد**
ذلك بمانا ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جعفر ومحمد بن العباس عن العلاء عن محمد بن مسلم
عن احدهما عليهما السلام قال يملك الرجل غلاما وغيره من ذوى قرابته من الرضاعة **عنه** عن
عبد الله بن جليل عن ابن ابي عمير عن عبيد بن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك ابن اخته واخاه
من الرضاعة **قاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جليل عن اسحق بن عمار عن عبد صالح
عليه السلام قال سألت عن رجل كانت له خادم فولدت جارية فارضعت خادمته ابنة له فارضعت
ام ولد ابنة خادمه فصار الرجل ابنة له فقالوا من الرضاع يبيعها قال نعم ان شاء امرها فانتفع بثمنها
قلت **قوله** قد كان ويبيعها البعض هل حين ولدت ولبنه اليوم غلام شاب فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يشتري
ابنه او يبيعها ابنة قال يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنة ومال ابنه له قلت فيبيع الخادم وقد ارضعت ابنة
له قال نعم وما احب لمان يبيعها قلت فان احتاج الى ثمنها قال يبيعها قوله عليه السلام في قول الخبر ان شاء
باعها فانتفع بثمنها لا يجزى الخادم للرضعة دون ابنتها الا في ارضه فسر ذلك في الخبرين قال الكل
فيبيع الخادم وقد ارضعت ابنته متجها من ذلك بقوله نعم وان كان ذلك مكروها الا عند الحاجة
ما قاله وما احب له ان يبيعها ولو كانت الخادم له ولد من جهة النسب لمجانته لبيعها على ما قد مناه
قاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام

قال اذا اشتري الرجل اباه واخاه فلكه فحر كما كان من قبل الرضاع **واما ما رواه الحسين بن سعيد**
عن ابن فضال عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع لام من الرضاعة قال لا بأس بذلك اذا
احتاج فهدن ان الخبر ان لا يعارضه الاخبار المتقدمة لانها اكثر واشد موافقة بعضها لبعض فلا يجوز كها
والعمل بهذه الخبرين مع ان الامر على ما وصفناه على انه يمكن ان يكون الوجه فيه اذا كان الرضاع لم يبلغ
الحمل الذي يحرّم فانه اذا كانت الحال على ذلك جاز بيعها على جميع الاحوال على ان الخبر الاول لا يمكن ان لا يكون
لا يعقل الاستثناء بل يكون قد استعملت بعض الطوائف ذلك معروف في اللغة فكانه قال اذا ملك الرجل اباه
واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع واما الخبر الاخير فيحتمل ان يكون انما جاز بيع لام من الرضاع لا في النكاح
حسب ما قدمناه في خبر اسحق بن عمار عن ابي بصير الصالح عليه السلام ولا يكون المراد بذلك انه يجوز ذلك

من

للولد المترضع وليس في الخبر يصح بذلك واذا احتمل ذلك لم يعارض ما قدمناه **باب الرجل يعتيق**
عبد له وعلى العبد دين **محمد بن علي بن محبوب** عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن

عند الموت

قيس عن اشعث عن شريح قال قال امير المؤمنين عليه السلام في عبد يبيع وعليه دين قال بينه وبينه علي من
اذن له في التجارة واكل ثمنه **فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب** عن علي بن محمد بن يحيى عن الخضر الكوفي عن
الحسن بن علي عن درهست قال حدثني عجلان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق عبدا له وعليه دين
قال بينه وبينه ما لم يره العتق الا خبرنا فهدن الخبر يوافق الخبر الذي قدمناه في كتاب الديون انه ان
باع مملوكه ما عليه وان كان عتقه كان على العبد والوجه في الخبرين انه انما يكون ذلك على العبد
اذا اعتق اذ لم يكن اذن له في الاستدانة طنه انما اذن له في التجارة فلما استدان كان ذلك متعلقا
بذن منه اذا اعتق وقد اوردنا في امضى ما يقضي على الخبيرين **واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب** عن علي
بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يبيع عبدا له وعليه دين وقوله
لم يره في التجارة وعلى العبد دين قال يبدأ بدين السيد فهدن الخبر فيحتمل شيئين احدهما ان يكون العبد دون
في الاستدانة والدين الذي عليه بمنزلة الدين الذي على مولا فلا يبيع لبعض على بعض وقد عدنا ذلك
فيما مضى ذكرنا في كتابنا الكبير مستوفى والثاني ان يكون ما دوننا له في التجارة دون الاستدانة فيبدأ
بدين السيد ويستقبل من يقضون عن عبيد ما دام مملوكا فان اعتقه كان ذلك في ذمته على اقله

باب جزاء الكسبان بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اشترى عبدا وله اول فاحرقه وعتقه قال ولا ولد له من عتقه **محمد بن**
عن ابن ابي عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد كان تحت الحر قال ولده احرقه فان عتق

عنه

المولود لحق بآبيه **وعنه** عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراثي مني
عليه السلام في مكانه شترط عليه ولده إذا اعتق فكم حلية رجل آخر فقلت لي ولد آخر ولدته ثم قتلته في مكانه
فميراثه ولده فاختلفوا في ذلك من يرثه قال فالحق ولده بجوابه **ذكر** الحسين بن سعيد في كتابه هكذا
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن حرة خرجتها أعبداً لي فولدت منه أولاداً ثم صدأ الصداق غير
فاعتقه إلى من ولا ولد له إلا إذا كانت أمه مملوكة أم لا قال نعم فقلت إن كنت أمه مملوكة فقلت إن كنت أمه حرة
جاء ولد له إلا ولد وان كنت أنت اعتقت فليكن بآبيه **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد
عن أبيان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي عليه السلام يجر الأب الولد إذا اعتق **فأما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن أبيان عن ذكره عن علي بن الحسين عليهما السلام قال قال علي عليه السلام
ولدت بملد بنية مملوكة كان له أولاد فاعتقهم قال أنى أكره أن أجور لاهم فلا وجه في كراهية جوار الولد إن الولد أمما
ليست في أبيه يعتق لوجه الله تعالى فأما إذا كان العتق واجباً أو سائبة فلا يستحق به الولد فإذا كان له
على ذلك كره أن يعتق إلا أن كان مملوكاً يجره ولده إليه دون أن يقصد به وجه الله بل ينبغي أن يقصد
بالعتق وجه الله فيكون الولد مقابلاً له **وأما** ما رواه أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن الحسن
بن مسلم قال حدثتني عمتي قالت أتت ليما السعة بفناء الكعبة إذا قبل أبو عبد الله عليه السلام فلما أتت مال إلى
فسلم ثم قال ما لي بك يا سعة فقلت أنتظر مولدنا قالت فقال اعتقوه فقلت لا ولكن اعتقنا إياه قال
ليس لك مولدكم هذا الخوكم وابن عمكم أمما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على أبيه وماله فهو ابن
عمي والخوكم **وأما** ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن أسحق عن علي بن إبراهيم عن أبيه
جميعاً عن بكر بن محمد الأزدي قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ومعي علي بن عبد العزيز فقال لي
من هذا أفقلت مولد لنا فقال اعتقوه أو أباه فقلت بل أباه فقال ليس هذا مولدك هذا الخوكم وابن
عمك **وأما** المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على أبيه فهو الخوكم وابن عمي **ذكر** عن كثيره قالت
مررت بأبي عبد الله عليه السلام وأنا في المسجد فسمعتهم ينتظرون مولدنا فقال يا أم عثمان ما يقيمون ههنا فقلت أنتظر
مولدنا فقال اعتقوه فقلت لا قال اعتقتم أباه فقلت لا اعتقنا جده فقال ليس هذا مولدكم هذا الخوكم
قلتيس في هذه الأخبار ما ينفى من أن ولداً الولد لمن اعتق الأب لأن الذي تضمنت هذه الأخبار
نفى أن يكون الولد مولى وهذا صحيح لأن المولى في اللغة هو المعتقد بنفسه ولا يطلق ذلك على ولد وليس
إذا انتفى أن يكون مولى ينتفى الولد أيضاً لأن أحد الأمرين مفصل من الآخر **يل** على ذلك ما رواه
محمد بن أحمد بن محبوب عن العباس بن معروف عن محمد بن سنان عن حذيفة بن مشيكان عن أبي عبد الله عليه السلام

قال العتق هو المولى والولد ينقذ من شدة **باب** ان ولاد العتق لولا العتق اذا مات ولا الذك

منهم دون الاثلاث فان لم يكن له ولد ذكر كان ذلك للعصبة **الحسين** بن محبوب عن ابي ايوب عن
 بريد الجعفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات قبل ان يعتق فانطلق ابنه
 فاتباع رجلا من كيبه فاعتقه عن ابيه وان العتق اصاب بعد ذلك ما لا ثم مات وتركه لمن يكون تركه
 قال فقال ان كانت الرقبة التي كانت على ابيه في ظهار او شكرا او اجبة عليه فان العتق سائبة لا سيدي احد
 عتيق وان كان نوال قبل ان يموت الى احد من المسلمين ضمن جنايته وحديثه كان مولا له وان كان لم يكن
 له قريب يرثه قال وان لم يكن نوال الى احد من المسلمين فان ميراثه لامام المسلمين ان لم يكن له قريب يرثه من المسلمين
 قال وان كانت الرقبة التي على ابيه قتلوا موقدا كان ابوه امر ان يعتق عنه فمات فان ولا العتق هو ميراث
 لجميع ولاد الميت من الرجال قال ويكون الذي اشتراه فاعتقه بامر ابيه كواحد من الورثة اذا لم يكن للعق
 قرابة من المسلمين لحرره قوله قال وان كان ابنه الذي اشترى الرقبة فاعتقه عن ابيه من ماله بعد مو
 وميراثه ابيه تطوعا منه دون غير من يكون ابوه وبذلك فان ولاه ماله الذي اشتراه من ماله فاعتقه عن ابيه
 اذا لم يكن العتق وارث من قرابته **الحسين** بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى في رجل حر رجلا فاشترطوا له قولا في ان يعتق وليكن ولاه النساء
 ثم توفي المولى وترك ماله لولده عصبة فاختلف في ميراثه بنات مولا والعصبة فتفق على ان للعصبة
 الذين يعقلون عنه اذا احدث حدثا يكون فيه عقل **قاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن
 هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابيه عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كطمة
 اللب لا تنزع ولا تذهب قلنا في الاخبار الاولى انه يحتل شيئين احدهما ان يكون الميراث بذلك المنع
 من حوازيه كما لا يجوز بيع النسب وقد بين ذلك بقوله لا تنزع ولا تذهب **و** تؤكد ذلك ايضا ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام
 قال سألت عن بيع اولاد رجل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل قال لا يحل
 الذكور منهم دون الاثلاث بكونه الاخبار الاولى قال الشيخ رحمه الله وهذا الذي ذكرناه من ان ميراثه يكون للاولاد
 دون العصبة انما يكون كذلك اذا كان العتق رجلا فاما اذا كانت امرأة فان ولا العتق لعصبة ما دامت ولدا
يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم بن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال
 فتفقوا ميراثا بين عليا عليه السلام على امرأة اعتق رجلا واشترطت ولاه ولها من ماله ما يشاء من ماله
 يقولون عنه دون ولدها **محمد** بن علي بن محبوب عن الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عليه السلام عن يعقوب بن

ابن جعفر
عن محمد بن

شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت مملوكا ثم ماتت قال يرجع الولد إلى بغيها
الحسن بن محبوب عن أبي ولاد حص بن سالم الحنظلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اتقى
 جدية صغيرة لم تدر ما كانت ما قبل ان تموت سألت ان يعتق عنها رقبة من ماله ما كان عتقها بعد ما ماتت
 أمه لمن يكون ولا للمعتق قال فقال يكون ولا فاعا لا قريبا منه من قبل الله ما يكون نفقتها عليه حتى تدرك
 وتستتقى قال ولا يكون للذي اعتقها عن أمه شيء من ولاتها **باب** ولائ السائبة **الحسين**
 بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام من اعتق رجلا سائبة فليس عليه من جريته
 شيء وليكن من الميراث شيء وليشهد على ذلك وقال من تولا رجلا فرضى بذلك فجزيته عليه وميراثه
الحسن بن محبوب عن خالد بن بشير عن أبي ربيع قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال الرجل
 يعتق غلامه ويقول له اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جريرتك شيء وليشهد على
 ذلك شاهدين **عن** عن عمار بن أبي لا حص قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال انظر
 في القلن فما كان فيه فخر بريقة فتلك باع السائبة التي لا ولا لا أحد من الناس عليها إلا الله عز وجل فما كان
 ولا لله فهو الرسول صلى الله عليه وآله وما كان ولا له لرسول الله صلى الله عليه وآله فان ولاه للامام
 وجنابته على الامام وميراثه له **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن أبي بصير قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفاية يمين أو خطها لمن يكون الولد قال للذي يقيق
 قال وجهه في هذا الخبر ان تجله على أنه يكون ولاؤه اذ اتوا إلى العبد اليه بعد العتق لأنه ان لم يتوال العبد اليه
 كان سائبة حسب ما قد مناه في الاخبار **الاول فاما** ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن زيارته
 عن أبي جعفر عليه السلام قال للسائبة وغير السائبة سواد في العتق فأول ما فيه انه من سبل وما هن اسبيله
 لا يوترض به على الاخبار المسندة والثاني انه ليس في ظاهر الخبر ولا السائبة مثل لا غيرها وانما جعلها
 سواء في العتق فحقن نقول بذلك فمن أين انما لا يختلفان في الولد الذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
 بن محبوب عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام فيمن كاتب عبد الله
 يشترط ولاءه اذا كاتبه فقال اذا اعتق المملوك سائبة فلا ولا عليه لاحد ان كره ذلك ولا يتره الا على حب
 ان يتره فان احب ان يتره ولي نعمته او غيره فليشهد رجلين يضمنان ما يتوبه لكل حبيته جوا او حدث
 فان لم يفعل السبيل لك ولا يتوالى الى بعد فان ميراثه يرد الى امم المسلمين **ابواب** **التجارة**
باب جواز بيع المذنب **محمد** بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن الحسن بن محمد عن الوشاء قال سألت
 أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يبيع المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج به فيجوز له ان يبيعه قال نعم **باب**

الخ **الحسن** بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل بر
مملوكه ثم احتاج الى ثمنه قال فقال هو مملوكه ان شاء باعه وان شاء اعتقه وان شاء امسكه حتى يموت
فاذا مات السيد فهو حر من ثمنه **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين
عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن بيع المديبر قال اذا اذن في ذلك فلا بأس به وان كان
على مولد العبد دين فديره فلا بأس من الدين فلا تدبير له وان كان ديرو في حكمته فلا سبيل للديان عليه ^{عنه}
تدبيره **الحسين** بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل
يعتق مملوكه من ديرو ثم يحتاج الى ثمنه قال يبيعه قلت فان كان عن ثمنه غنيا قال ان رضوا المملوك
عنه عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المديبر يبيع قال ان احتاج حيا
الى ثمنه وقال اذا رضوا المملوك فلا بأس **عنه** عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد قال قلت
لابي جعفر عليه السلام رجل بر مملوكه ثم يحتاج الى الثمن قال اذا احتاج الى الثمن فقله يبيع ان شاء ^{عنه}
فذلك من الثلث **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما
في الرجل يعتق غلامه وجاريته عن ديرو منه ثم يحتاج الى ثمنه أبيبيعه فقال لا الا ان يشترط على المديبر
يبيعه اياه ان يعتقه عند موته **عنه** عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام
مثل ذلك **عنه** عن فضالة عن ابراهيم عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل
يعتق جاريته عن ديرو يطأها ان شاء او ينكحها او يبيع خدمتها حياتها فقال نعم متى ذلك شاء فعل
عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد
الامة يحتقان عن خبر فقال لو كان يكتبه ان شاء او يبيع ان يبيعه الا ان يشاء العبد ان يبيعه
قد رحياته ولما لم يأخذ مال بمان كان له مال **عنه** عن القسم بن محمد عن علي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اعتق جارية له من ديرو في حياته قال ان اراد يبيعها باع خدمتها حياتها فاذا مات
اعتقت لحرارية وان ولدت اكلادكم بمنزلتها **احمل** بن محمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن
انسكوي عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال باع رسول الله صلى الله عليه وسلم المديبر
ولم يبيع رقبته قالوجه في الجمع بين هذه الاخبار والاخبار التي تضمنت بيع المديبر على كل حال ان يقول
اذا اراد المولى ان يبيع رقبه العبد احتاج ان ينقص تدبيره كما انه اذا وصى بوصية ثم اراد تغييرها
احتاج ان ينقص صيتها لانه بما نزل الوصية فاذا القضا للتدبير جاز لبيع المديبر على كل حال
مقوله ان ينقص تدبيره واثر تركه على حاله جاز لان يبيع خدمته طول حياته ويشترط على

المشتري واذا مات الذي دبره صار حراً ولذي يدل على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن ابيان بن تغلب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر مملوكه ثم زوجه
من رجل آخر فولدت منه اولاداً ثم ماتت زوجه وتلك اولاده منها فقال اولاده منها كأيديتها فاذا مات
الذي دبره تهم فيهم احرار قلت له يجوز للذي دبره مملوك يرد في تدبيره اذا احتاج قال نعم قلت
اريت ان ماتت امهم بعد ما مات الزوج وبقي اولادها من الزوج الحر يجوز لسيدها ان يبيع اولادها
ويبيع عليهم في التدبير قال انما كان له ان يرجع في تدبيرهم لاذ احتاج ورضيت هي بذلك
عنه عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المدبر مملوك ولو لاه ان يبيع تدبيره
فان شأنا به ذلك شاء وهدبه وان شاء امهم قال وان ترك سيده على التدبير ولم يرد معه حديثاً فيه
حتى يموت سيده كان للمدبر حراً اذا مات سيده وهو من الثلث انما هو بمنزلة رجل وصى بوصية
ثم يد الابد فيغيرها قبل موته فان هو تركها ولم يغيرها حتى يموت اخذ بها **علي بن ابراهيم** عن
ابيه عن ابي عمير عن حمزة بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المدبر قال هو بمنزلة الوصية
يرجع في اثناء منها **عجل بن يحيى** عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المدبر وهو من الثلث قال نعم للمولى ان يرجع في وصيته اوصى في صحة او مرض **فاما**
ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام قال
لا يباع المدبر الا من نفسه لهذا الخبر يقول شيعتين احدهما انه لا يباع على غيره بل ينبغي ان يباع من
نفسه كما يباع المكاتب كذلك فان اذ ذلك فذلك محمول على الاستتباب لان الاخبار الاولى عامة
في جواز بيعه على من شاء والوجه الاخر انه لا يباع الا لنفس المدبر ولا يباع اولاده ومقتضى بيع في تدبيره
لم يرجع في تدبيره اولاده على ما تقدم تفصيل ذلك في رواية ابيان بن تغلب فيحسب بالمدبر ولو لاه
من الثلث فان زاد اثماً ضم على الثلث استسعوا في بقية الملوكرت **يدل** عن ذلك ما رواه محمد بن احمد
بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحق مشعر عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن جارية
اعتقت عن دبر من سيدها قال فاولدت فضم عينا لها وهم من الثلث فان كانوا افضل من الثلث استسعوا
في المنقضان والمكاتب ما ولدت في مكاتبها فم عينا لها ان ماتت فعليهم ما بقي عليها ان شاء فاذا لاه
اعتقوا **عنه** عن ابي جعفر عن ابي الحسن بن الحسين بن علوان عن عمر بن خالد عن زياد بن علي عن ابيه
عن علي عليه السلام قال العتق على بر فهو من الثلث وما جني هو والمكاتب وام الولد فالولي ضامن لهما
باب من دبر جارية حيلة **عجل بن يعقوب** عن الحسن بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن

قال فقال ذلك شرطك وسبق قال لك ان عليا عليه السلام كان يقول يعتقد من المكاتب بقدر ما ادى من لك
مكاتبته فقل انما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشرط فلو اشترط الناس ان لهم شرطهم فقلت له
ما هذا الجرح فقال ان قضائنا يقولون ان عجز المكاتب ان يؤخر النجم الى النجم الاخر حتى يحول عليه الحول قلت
فما تقول انت فقال لا ولا كرامة لئلا ينال من يؤخرها عن اجله اذا كان ذلك من شرطه **عجل بن يعقوب** شرطه
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
مكاتبه ادت ثلثي مكاتبتهما وقد شرط عليهما ان عجزت فمروا في الرق وضمن في حل ما اخذنا منها فقد اجتمع
عليهما بخان قال ترد وقطيب لم ما اخذوا وليس لها ان تؤخر النجم بعد حله شهرا واحدا الا باذنها فاما ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
عليهما السلام ان عليا كان يقول اذ عجز المكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينتظر عاما او عامين فان
قام بمكاتبته طرادا وما وكما **احمد بن محمد** عن علي بن الحكم عن سفيان عن عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر
قال سألت عن مكاتب يشترط عليا ان عجز فمروا في الرق فمروا قبل ان يؤدى شيئا فقال ابو جعفر لا ترد الرق حتى تضع
لمثلث سنين وعتيق منه عقلا وما ادى ما اذ صبر فافليس **محمد بن يونس** عن ابي اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
القسم بن سليمان عن ابي عبد الله قال ان عليا كان يستسعى المكاتب ان يخدمه لم يكونوا يشترطون ان عجز فمروا في الرق
وقال ابو عبد الله لم شرطهم وقال ينتظر بالمكاتب ثلثة اشهر فان هو عجز رد رقيقا فالوجه في هذه الروايات
احد شيئين احدهما ان تكون وردت موافقة للعامة وعلى ما يروونهم من امير المؤمنين عليه السلام لا
يروون عنه انه كان يقول اذا ادى المكاتب شيئا افترق منه بحساب ما ادى ولا يفرقون بين ان يكون
الشرط حاصلا او لا يكون كذلك وقد بين انه عليه السلام في رواية معاوية بن وهب التي قد مرناها
في اول الباب والوجه الاخر ان يكون محملا على الاستحباب لان من انتظر بمكاتبته سنة او سنتين او ثلثة
او اقل من النجم الى النجم كان له في ذلك فضل كثير وقيل جزيلا وان لم يكن ذلك واجبا عليه **والذي يروونه**
الروايات الاولى ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
في المكاتب يؤدى بعض مكاتبته فقال ان الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون
عند شروطهم فان كان شرط عليه انما عجز يرجع وان لم يشترط عليه لم يرجع **باب** انه اذا
جعل على المكاتب المال فجاءهم بذلك دفعة واحدة لم يجب عليه اخذه **عجل بن محمد** بن احمد بن يحيى
عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليهما السلام
ان مكاتبه ان عليا عليه السلام وقال ان سيدى كاتبة في كل سنة فحمتها بالملا كل سنة

فألتفت ياخذ كله ضربة ويجيز عتقي فحق في فد عاه عليه السلام فقال صدق فقال له مالك لا تأخذ المال وتغزو عتقه فقال ياخذ الا النجوم التي شرطت وتعرض من ذلك الى ميراثه فقال لعلي عليه السلام انت احق بشرطك قاهما ما رواه احمد بن محمد بن ابى عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في مكاتب يتفد نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف فبدعوا له واليه فيقول خذوا ما بقى ضربة واحدة قال يأخذون ما بقى ويحقق قلا ينفى الخبر الاول لانه انما تضمن ابلعة اخذ ماله من النجوم ولم يتضمن جوب ذلك عليه والخبر الاول يقتضي ان له ان يمتنع من ذلك وليس بينهما على هذا الوجه تناقض ولا تضاد

باب من وطئ المكاتب بعد ان ادت شيئا من مكاتبته

عن عمرو بن عقبة عن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل كاتب امة فقالت الامة ما اديت من مكاتبتي فانا به حرة على حساب ذلك فقال لها نعم فادت بعض مكاتبتهما وجامعهما مولا بعد ذلك فقال ان كان استكرهما على ذلك ضرب من احد بقدر وادت من مكاتبتهما وادى عند الحد بقدر ما بقى من مكاتبتهما وان كانت ذابعت كانت شريكته في احد ضربين مثل ما يضرب قاهما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال في مكاتبه يطأ مولا ما فحق قال يرد عليها ما هم عليها وليس في قيمتها فان عجزت فمن امهات الاولاد قلا ينفى الخبر الاول لانه لا يفيق انه ليس عليه شيء من الحد والخبر الاول مفصل ولا اخذ به اولى

ليست شى

بريد

باب ميراث المكاتب الحسن بن محبوب

عن رجل كاتب عبد الله بن علي بن ابي طالب في حرو نصفه حين كاتبه ان هو عجز عن مكاتبته فهو حرة في الرق وان المكاتب ادى الى مولا لا خمس مائة درهم ثم مات المكاتب وترك مالا وترك ابنا له مديركا قال نصف ما ترك للمكاتب من شئ فان مولا الذي كاتبه والنصف الباقي لان المكاتب لان المكاتب مات ونصفه حرة ونصفه عبد الذي كاتبه فان المكاتب كهيئة ابيه نصفه حرة ونصفه عبد للذي كاتبه اباه فان ادعى الذي كاتبه اياه ما بقى على ابيه فهو حرة لا سيول لاحد من الناس عليه **اليزوفري** عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابى جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب

الثاني

توفي وله اقل قسم ماله على قدر ما اعتق منه ولو رثته وماله لم يعتق بحسب منه لان اباه الذي كاتبه وهو ماله قاهما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابى عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في مكاتب يموت وقزادى بعض مكاتبته طهر من جازيته قال ان اشتراط عليه ان عجز فهو مولا

عن محمد بن ابراهيم

ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل الملل كيف يستحقون قتل لا تقفوم
الا بانه قاصدا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
ان امير المؤمنين عليه السلام استخلف محموديا بالتوراة التي ازيلت على موسى عليه السلام فلا ينافي الاخبار
الاولى لان الوجه في هذا الخبر ان قوله على ان الامام ان يحلف اهل الذمة بما يعتقدون فمقتضى الحديث
اذ كان ذلك اروع لهم انما لا يجوز لنا ان نخففهم لانا لا نعرف ذلك واذا عرفنا جاز ذلك ايضا لانا لان كل من
اعتقد اليقين بشئ جاز ان يستخلف به يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا
والحسين عن صفوان بن يحيى عن الملا عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن الحسن بن محمد عن
ما يستحقون بما يستحقون عنه عن النضر بن سعيد وابن ابي عمير جميعا عن عامر بن حميد عن محمد
بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قضوا على علي عليه السلام فمن استخلف اهل الكتاب يمين جبر
ان يستخلف بكتابه ومثله **باب** الرجل يقسم على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة
ام لا الحسين بن سعيد عن حماد عن ابن المقيرة عن عبد الله بن سنان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ما ياكل معه فلم ياكل هل عليه في ذلك
كفارة قال لا احمد بن محمد عن ابن فضال عن حفص بن غياث عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن الرجل يقسم على اخيه فلا يفعل شيئا مما اراد اكرامه **فصل** في يعقوب بن الحسن بن محمد بن
معوية عن محمد بن الحسن بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ما ياكل فلم ياكل هل عليه في ذلك كفارة فقال لا عليه
فقال الكفارة في الذي يحلف على المتاع الا يبيعه ولا يشتريه ثم بدوله فيكفره عينه وان حلف على شيء
والذي حلف عليه ما يات به خير من تركه فليأت الذي هو خير ولا كفارة عليه انما ذلك من غلط
الشيطان **قاصدا** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسين بن علي عن عبد الله بن سنان عن رجل عن
علي بن الحسين قال اذا قسم الرجل على اخيه فيما يبر قسمه فعلى ما قسم كفارة يمين فالوجه في هذه الرواية
ان يحلفها على ضرب من الاستحباب دون الغرض ولا يجب **باب** اقسام لا يمين فيها
فيها الكفارة وما لا يجب **فصل** في يعقوب بن عطاء عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي
عن ثعلبة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كل مدين حلف عليها لا يفعله ما لم يفتقر فيه في الدنيا
والآخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف الرجل لا في طلبة لا شرب طلبة ولا خور طشا
منه الا عصى ثم فعل فله كفارة **فصل** في يعقوب بن عيسى عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم

الفضيل عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حمران قال قلت لابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام
 اليمين التي تسمى فيها الكفارة فقال ما حلفت عليه بما فيه طاعة ان تفعله فلم تفعله فعليك في الكفارة
 وما حلفت عليه بما فيه المعصية فكفارته تركه وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس بشيء
الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابن مسكان عن حمزة بن حمران عن زرارة قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام في شيء الذي تكون فيه الكفارة من الايمان فقال ما حلفت عليه ما فيه البر فعمله
 الكفارة اذا لم تف به وما حلفت عليه ما فيه المعصية فليس عليك فيه الكفارة اذا رجعته عنه وقال
 ان ما سوى ذلك ما ليس فيه بر ولا معصية فليس بشيء **قاصا** ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير عن جميل
 عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عمارا عن الايمان فقال ما كان عليك ان تفعله فحلفت
 ان لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء وما لم يكن واجبا ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته فعليك
 الكفارة **الحسن بن محبوب** عن عبد الرحمن بن النجاشي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس
 كل عين فيها كفارة اما ما كان منها ما اوجب الله تعالى عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله فليس
 عليك الكفارة ولما لم يكن ما اوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ففعلت فان فيها الكفارة فالوجه
 في هذين الخبرين ان نقول ما لم يوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته انما يلزمه الكفارة اذا
 تساوى في الفعل والترك او لم يكن فعله له مزية على تركه من منفعة دينية او دنياوية بدلالة
 الاخبار **الاولى** **واما** ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن الحسن بن جعفر
 عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله كل يمين في الكفارة الا ما كان
 من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق فالوجه في هذا الخبر ان تحمل على ضرب من التقية لان في
 العامة من يقول بذلك وتوجب الكفارة في كل يمين وان كان في خلافه صلاح ديني او دنياوي
 والذي يحمل عليه ما تضمنته الاخبار **الاولى** من انه متى كان في خلاف اليمين صلاح ديني او دنياوي
 جاز خلافه ولم يكن فيه كفارة **قاصا** ما رواه الصادق بن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن
 ابي مخنف عن الحسين بن يونس قال سألت عن رجل له جار يمين شديدة في اليمين لله
 عليه السلام لا يبيعها ابدا ولا يخلها في ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة قال فانه يقول له قال وجه في هذا الخبر
 احد شيئين احدهما ان يكون به حاجة شديدة تخوجه الى بيعها حتى يكون بيعها اصلاحه فانه اذا كان
 كذلك لا يبيعها وانما يجوز مع الترجيح والثاني ان يكون ذلك محمولا على الاستحباب دون الضرر
 والايجاب وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا الكبير ومجلته ما اوردناه هنا وفيه كفاية

والمعنى هو المعنى الذي ذكرناه من حمله اما على الاستغياب او على الارتفاع صباح في سبيلها ديني وديني
 واستوى الامن فيه على حدس ولو كما قلناه هناك **باب** انه لا تند في معصية الحسين
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل جعل عليا ايمانا ان يمشي الى الكعبة
 او صدقة او ذنبا او هديا ان هو كل ما به او امته او اخاه او فرجهم او قطع قرابة او مائتا يقيم عليه
 او امر لا يصلح فعليه فقال لا يمين في معصية الله انما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها ان يفي بها
 ما جعل الله عليه في الشكر ان هو عاقاه من مرضه او عاقاه من امر يخافه او رقة عليه ما لا ورده من
 سفره على كذا او كن اشكرا فهذا الواجب على صاحبه ينبغي له ان يفي به **فاما** ما رواه محمد بن
 احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن ابي جميلة عن عمر بن حريث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
 عن رجل قال ان كلم ذاقه له فعليه المشي الى بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله وهو يرى من
 دين محمد قال يصوم ثلثين يوما ويتصدق على عشرة مساكين قال وجه في هذه الرواية ان نحلها
 على الاستغياب او على ان يجعل ذلك شكرا لله بخالفته لمعصيته دون ان يكون ذلك كفارة بجنا
ويؤكد ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في رجل حلف بيمين الا يكلم ذاقه له قال ليس بشيء فليكلم الذي حلف عليه
 وقال كل يمين لا يرد بها وجه الله فليس بشيء في طلاق او غيره **عنه** عن حماد بن عيسى عن علي
 بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله الحرام وكل ما
 له حرام خرج مع عمته الى مكة فلا يكرى لها ولا يصحبها فقال ليس بشيء ليتكاري لها وليخرج معها
الصفار عن محمد بن عبيد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن بشير عن العبد
 الصالح عليه السلام قال قلت له جعلت فداك اجعلت لله علي ان لا اقبل من بغي عمي صلة ولا اخراج
 متاع في سوق من تلك الايام قال فقال ان كنت جعلت ذلك فشكر افقر به وان كنت انما قلت
 ذلك من غضب فلا شيء عليك **باب** من نذر ان يذبح ولدا له **عنه** بن علي بن محبوب عن
 احمد بن محمد عن ابي بصير عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابيهم السلام انه اتاه رجل
 فقال اني نذرت ان اذبح ولدي عند مقام ابراهيم عليه السلام ان فعلت كذا وكذا فقلت فقال علي
 عليه السلام اذبح كذا سمينا فتصدق بطهره على المساكين **فاما** ما رواه ابراهيم بن محمد بن عمار عن
 الحسن بن القسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل حلف ان يذبح ولدا فقال ذلك من خطرات الشيطان قلنا يا في الخبر الاول لان الخبر الاول

محول على ضرر من الاستقباب دون الفرض والايجاب **باب** حكم العتق اذا علق بشئ على جهة
النذر على بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت
لرجل كانت عليه حجة الاسلام فاراد ان يخرج فقيل لمترجج ثم حج فقال ان تزوجت قبل ان اخرج فضلاحي
حرف تزوج قبل ان يخرج فقال العتق غلامه فقلت لم يرد بعتقه وجه الله تعالى فقال ان نذرت في طاعة الله
والحج احق من التزويج وواجب عليه من التزويج فاني اخرج قطوع قال وان كان تطوعا فخر طاعة الله
عز وجل فدا عتق غلامه **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن علي بن ابي حمزة قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه وشيا الى بيت الله الحرام وكل مملوك له حران خرج معته
الى مكة ولا يكاري لها ولا صاحبها فقال ليس بشئ ليتكاري لها وليجرح معها فالوجه في هذا التحليل
لم يجعل ذلك على وجه النذر بل لان من شرط النذر ان يقول لله علي كذا او كذا او مولاي كذا
الوجه لا يلزمه فكان بالخيار والخبر الاول محمول على من جعل ذلك نذرا صحيحا فلا دخل له في وجوب
عليه الوفاء به على ما بيناه في كتابنا الكبير واستوفينا **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي علي
بن راشد قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام ان امرأة من اهلنا اعتل صبي لها فقالت اللهم ان
كشفت عنه فقلانة جاريتي حرة والجارية ليست بعارفة فايما اخضل بغنقها او تصرف ثمنها
في وجه البر فقال لا يجوز الاعتقها فالوجه في هذا الخبر والخبر الاول ان ثمنها على انه اذا كان
ذلك على وجه النذر وجب الوفاء به دون ان يكون ذلك عتقا محضاً معلقاً بشرط **باب**
من نذر ان يخرج ما شيا فخرج **الصفان** عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن
عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عباد بن عبد الله البصري عن رجل جعل لله
على نفسه الشئ الى بيته الحرام فمشى نصف الطريق او اقل واكثر قال ينظر ما كان يتفق من ذلك
الموضع فيتصدق به **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال يمارجل نذر نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام ثم حج عن ان يمشي فليتر
وليسق بدتنا ذاعف الله منه الجهد **عنه** عن صفوان بن اسحق بن عمار عن عتبة بن
مصعب قال نذرت في ابن لي ان عافاه الله ان اخرج ما شيا فمشيت حتى بلغت العقبة فاشتكت
فركبت ثم وجدت راحة فمشيت فساكت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان احب
ان كنت موسرا ان تذبح بقرة فقلت بقی مع نفقة ولو شئت ان اذبح لفعلت وعلى دين قال
ان احب ان كنت موسرا ان تذبح بقرة فقلت اشئ واجب افعله فقال لا من جعل لله شيئا يخرج

فبلغ حمده فليس عليه شيء **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر ان يمشي الى البيت فمر جبر قال فليقيم في المعابر
قالما حتى يجوز **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن زفاعة وحسن قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله ماشيا قال فليمشي فاذا انقرب فليركب **ابو علي**
الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام
قال ما كنت عن رجل جعل له عليه مشيا الى بيت الله فلم يستطع قال يمشي راكبا قال الشيخ رحمه الله لا تفتن
بين هذه الاخبار لان الذي يجب على من نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام ان يمشي به اذا امكنه
ذلك وكان قادرا عليه مستطيعا حتى انه ليقوم قائما في المعابر فان عجز عن ذلك ولا يستطيع المشي
جاءه ان يركب الا انه ليسوق مع بدنة او بقر فان لم يتمكن من ذلك فليركب ولا شيء عليه **ابو**
الكهات **باب ما يجزئ من الكسوة في كفارة اليمين محمد بن يعقوب** عن ابي علي الاشعري

عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن ابن مسكان
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد من
حنطة او مد من دقيق وحنفة او كسوة لكل انسان ثوبان او عتق رقبة وهو في ذلك بالخيار
اي الثلثة صنع فان لم يقدر على واحد من الثلثة فالصيام ثلثة ايام **الحسين بن سعيد**
عن القسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن كفارة اليمين قال
عتق رقبة او كسوة او كسوة ثوبان او اطعام عشرة مساكين اي ذلك فعل احدا عنده فان لم يجد
فصيام ثلثة ايام متواليات واطعام عشرة مساكين مدا في اياما ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال قال ابو جعفر
عليه السلام قال الله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تنبتغى من فضلات اهلك وان الله
غفور رحيم قد فرض الله لكم تحل ايمانكم فيجعلها جيمنا وكفرها رسول الله صلى الله عليه وآله قلت
فيم يكفر قال اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد قلنا فمن وجد الكسوة قال ثوب يوارى عورته
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن وجب عليه الكسوة في كفارة اليمين قال ثوب يوارى عورته
ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن اوسط ما قطعون
اهلكم فقال ما تقولون به عيالكم من اوسط ذلك قلت وما اوسط ذلك فقال اخل والبيت

وفي بعض النسخ
عن الجبال
ليس يقطعون ملا
الوادع

والتموه الخبز تشبههم فيه مرة واحدة قلت كسوتهم قال ثوب واحد قلنا في بين هذه الاخبار
والاخبار الاولى لان الكسوة يترتب وجوبها على قدر حال الانسان فمن قدر على ثوبين كان عليه ذلك
ومن لم يقدر الا على واحد فانه يجزيه ومن عجز عن ذلك ايضا الصيام فان عجز عن الصيام ايضا
فليست كفارة الله تعالى وليس عليه ثوب **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن اسم بن محمد بن ابي نصر عن ابي جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كفارة اليمين عنق رقبة
او اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او الوسيط الخبز والزيت والتمر
واللحم والخبز والصدقة مد مد من حنطة لكل مسكين والكسوة ثوبان فمن لم يجد فعلى الصيام
لقول الله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام **احمد** بن محمد بن ابن فضال عن ابن بكير عن مزاريق عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شيء من كفارة اليمين فقال نصوم ثلثة ايام قلت انه ضعيف
عن الصوم وعجز قال يتصدق على عشرة مساكين قلت انه عجز عن ذلك قال فليست كفارة الله تعالى

قال
عز وجل

ولا يعود **باب** انه حل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا **يونس** بن عبد الرحمن عن
ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل عليه كفارة اطعام عشرة مساكين اعطى الصغير والكبار
سواء والنساء والرجال او يفضل الكبار على الصغير والرجال على النساء فقال كلهم سواء ولقيم اذا
لم يقدر من المسلمين وعيالاتهم تمام العدة التي يلزمه اهل الضعف من لا ينصب قاصا ما فعله
احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز اطعام الصغير في كفارة
اليمين ولكن صغيرين بكبير قلنا في الخبر الاول لانه انما لا يجوز اطعام الصغير الا افرده فما اذا كان
مختلطا بالكبار فلا بأس بذلك **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم قال
هو كما يكون انه يكون في البيت من يأكل اكثر من اللد ومنهم من يأكل اقل من اللد وان شئت

جعلت لهم اذا ما طلال الامطار والحج ووسطه الذي وارفع الله **باب** انه هل يجوز تكبير
الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره ام لا **احمد** بن محمد بن يعقوب عن علي بن ابيه عن الغفلي عن السكوني
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ان لم تجد في الكفارة الا الرجل
والرجلين فليكره عليهم حتى تستكمل العشرة يعطيهما اليوم ثم يعطيهما غدا **قاما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اطعام عشرة
مساكين او اطعام مستين مسكين اجمع ذلك لانسان وانما يعطاه قال لا ولكن يعطى انسانا

كما قال الله تعالى قلت في عطية الجبل فرائيته ان كانوا محتاجين قال نعم قلت في عطية ضيفاً من غير اهل
الولاية قال نعم واهل الولاية احب الي قلدينا في العهد الاول لانه انما يجوز التكثير اذا المعجيد الانسان
بعد الدوال الذين يجب عليه اطعامهم جازعاً ان يكره عليهم فاما اذا وجد فيهم ان يعطى
كل واحد منهم ما ان يستوفي العدد **باب كفارة من خالف التذم والعهد الصغار**
عن علي بن محمد القاشاني عن القسم بن محمد الاصفهاني عن سليمان بن داود المتقري عن حفص بن غياث
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كفارة الذم فقال كفارة الذم كفارة اليمين ومن ذنب
بدنه فعليه ناقة يقتلها ويشعرها ويقت بها بعرفة ومن ذنب رخصه فاعطى شاة تحرق اقا
مارواه الحسين بن سعيد عن اسمعيل عن حفص عن عمر بن قيس السابري عن ابيه عن ابي بصير عن
احدهما عليهما السلام قال من جعل عليهما الله وميثاقه في امر الله طاعة فحذت فعليه عتق
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً **عنه** عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال من جعل لله عليه لا يركب معها فركبه قال و
لا اعله الا قال فليعتق رقبة او ليصم شهرين او ليطعم ستين مسكيناً **عنه** بن احمد بن يحيى عن محمد بن
احمد الكوفي عن المكي عن علي بن ابي بكر عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن رجل
عاهد الله في غير معصية ما عليه ان لم يف بها قال يعتق رقبة او يصدق بصدقة او يصوم شهرين
متتابعين **عنه** بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن
ابي جعفر عليه السلام قال لا تذم من ذنبه وما كان لله وفيه وما كان لغير الله فكفارة كفارة يمين
عنه بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن السدي بن محمد عن صفوان الجمال عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له يا ابي انت واهي جعلت على نفسي مشياً الى بيت الله قال كفر عيناك فاقم
على نفسك عينا وما جعلت لله فف به **الحسن** بن محبوب عن جميل بن صالح عن ابي الحسن
عليه السلام انه قال كل من عجز من ذنوبه فكفارة كفارة يمين **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان قلت لله على كفارة كفارة
يمين **عنه** بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله بن مهران عن علي بن جعفر عن اخيه
موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن الرجل يقول هو عدى الى الكعبة كذا او كذا ما عليه اذا
كان لا يقدر على ما يهد به قال ان كان جملته ذنبا ولا يملك فلا شيء عليه قال الشيخ رحمه الله الكلام
في هذه الاخبار مثل الكلام على الاخبار التي قد منها في كفارة يمين ذنبا ذلك يترتب على قد حال

في امر الله طاعته

البرزخ
كفر عن
مؤخر

باب ان وجب عليه كفارة اليمين فحجز عنها

٢٢٦

العبد

فكذلك في كفارة النذران من قدر على عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين
 فعل في ذلك شاء ووقف عن ذلك كان عليه كفارة اليمين فان عجز عن ذلك ايضا كان عليه الاستغفار
 ولم يكن عليه شيء **باب** ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان باقيا في ذمته ولم يجز له
 وطى المرأة حتى يكفر **ص**هم بن حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل من عجز عن الكفارة
 التي يجب عليه من عتق او صوم او صدقة في عيّن او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه
 فيه الكفارة فلا تستغفاره كفارة ما خلا بين الظهار فانه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه النكاح معها
 وزفي بينهما الا ان ترضى المرأة ان يكون معها او لا يجامعها **هـ**م بن يعقوب عن علي بن ابي بصير عن
 بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر
 ثم لينكح لا يعود قبل ان يواقع ثم ليواقع وقد اجزا ذلك عنه من الكفارة فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به
 يوما من الايام فليكفر ولن تصدق فاطم بنفسه وعماله فانه يجزيه اذا كان محنجا واذا لم يجد
 ذلك فليستغفر لله به وينوي الا يعود فحسبه ذلك والله كفارة قلنا في الخبر الاول لان الخبر
 الاول انما تناول الواقعة قبل الكفارة بعد الاستغفار والميزان متفق على كونه الخبر الثاني
 تناول اباحة ذلك عند العزم على الكفارة متفق على ذلك ويجري ذلك مجرى الدين عليه ليس فيها
 تناف **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي بصير قال سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام يقول جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اتى ظاهرت
 من امرأتى فقال اعتق رقبة قال ليس عندي قال فصم شهرين متتابعين قال لا اقدر قل فاطعم
 ستين مسكينا قال ليس عندي قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله انا تصدق عنك **عليك**
 فاعطاه ثمن طعام ستين مسكينا وقال ذهب فتصدق بهذا فقال ذلك بك شك بالحق نبيا **م**د
 لا يبرها اوح اليه من عيال فقال اذهب فكل واطعم عيالك قال وجه في هذا الخبر انما **عط**
 النبي صلى الله عليه وآله عنه الكفارة سقط عنه فوضها ثم اجراه مجرى غيره من الفقار في جوازها
 ذلك على انه عند الضرورة يجوز ان يصرف الكفارة الى نفسه والى عياله حسب ما تضمنه الخبر **الاختياط**
 رواه اسحق بن عمار الاول وان كان ذلك لا يجوز عند الاختيار كما ان عند الضرورة والجهر **ب**
 ان يقتصر على الاستغفار **باب** ان كفارة الظهار مرتبة غير مخيرة هل يدل على ذلك ظاهر
 القرآن قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الى قوله
 فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ثم قال بعد ذلك فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

فالأخبار التي رواها في الباب الأول يؤكد ذلك **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الكتاب
بن النعمان عن معوية بن وهب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الظاهر قال عليه تحريم رقبة
أوصيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا أو الرقبة فحرى من ولد في الإسلام **حسين** فمن
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل قال لا أراه أنت على مثل ظمأى قال عتق **كظهم**
رقبة أو إطعام ستين مسكينا أو صيام شهرين متتابعين **قما** تضمن هذان الخبران من لفظ **لفظة**
أو الموضوع للتحخير الوجه فيه أن نحلها على الترتيب بدلالة الأخبار الأولية المطابقة لظاهر
القرآن وقد وردنا في كتابنا الكبير ما يتعلق بذلك مستوفيا وفيما ذكرناه كفاية لنشأ الله

كتاب الصيد والذبائح

ابواب صيد السمك باب التهي عن صيد الجري والمار ما هي والامار الحسين

بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل الجري والمار ما هي
ولا طافيا ولا طحا لا لأنه بيت الدم ومضغة الشيطان **عنه** عن محمد بن خالد عن أبي الجهم
عن رفاعه عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجري فقال والله ما رأيته
قط ولكن وجدناه في كتاب علي عليه السلام حراما **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يكره من السمك فقال أما في كتاب علي عليه السلام فإنه نهي عن
الجري **عنه** عن صفوان عن منصور بن حازم عن حمزة بن أبي سعيد قال خرج أمير المؤمنين
عليه السلام على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجناه معه فمشى حتى انتهى إلى موضع أصحاب
السمك فجمعهم ثم قال تدرون لأى شئ جمعكم فقالوا لا فقال لا تشربوا الجري والمار ما هي
ولا الطافى على الماء ولا تبيعوه **عنه** عن ابن فضال عن غيره واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله
عليه السلام قال الجري والمار ما هي والطافى حرام في كتاب علي عليه السلام **قاما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن الحنفية قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يكره شئ
من الحيتان إلا الجري **عنه** عن فضالة عن ابنان عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام
قال لا يكره من الحيتان شئ إلا الجري قالوا وجه في هذين الخبرين وما جرى مجرىهما أنه لا يكره كراهية
الخطأ الجري وإن كان يكره كراهية الذنب والابستجاب وما قد مناه من الأخبار وإن تضمن بعضها
لفظ التحريم مثل حديث ابن فضال وغير ذلك فيجوز على هذا الضرب من التحريم الذى قد مناه
والذى يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عيسى عن زرارة

قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجريث فقال وما الجريث فنقته له فقال قل لا أجد فيها أوصى
إلى محرماً على طاعم يطعمه إلى آخر الآية ثم قال لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرن إلا الخنزير بعينه
ويكفر كل شيء من الجريثين قشر مثل الوراق وليس يحرم إنما هو مكروه عنه عن عبد الرحمن
بن أبي عمران عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجريث الماء
والزيتون وما ليس قشر من السمك أحرام هو فقال لي يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الإتمام قل لا أجد
فيما أوصى إلى محرماً قال فقرأتها حتى فرغت منها فقال إنما المحرام ما حرم الله وسهوله في كتابه ولكن
قد كانوا يبيعون أشياء ففرضنا قاياباً **باب** تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء

الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عما يوجد من السمك طافياً على الماء ويلقيه البحر ميتاً فقال لا تأكله عنه عن محمد بن عثمان عن
المفضل بن صالح عن زيد الشحام قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يوجد من الحيتان طافياً
على الماء ويلقيه البحر ميتاً أكله قال لا عنه عن فضالة عن القسم بن بريد عن محمد بن مسلم

سألت
تأكله

عن أبي جعفر عليه السلام قال لا تأكل ما نذه الماء من الحيتان وما نصب الماء عنه **قاصاً**
ما رواه الحسين بن سعيد عن عبد الله بن جعفر عن رجل عن زرارة قال قلت لسمك يلب من الماء
فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت فقال كلها قال الوجه في هذا الخبران فجعل علي أنه لما خرجت
من الماء أخذها وهي حية ثم ماتت جازاً كلها ولو ماتت قبل أن يأخذها لم يجز ذلك **بديل**
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العركي بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن السكوني
قال سألت عن سمكة وثبت من الماء فوقعت على الحد فماتت أبيع أكلها قال إن أخذتها قبل أن
تتم ماتت فكلها وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها **فصل** بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي

بن الحكم عن ابن عن سلمة عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول
في الصيد والسمك إذا ذكفها وهي تضطرب وتضروب بيدها وتخرق ذنبها وتطرف بعينها
في ذكاته **قاصاً** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن بريد عن ابن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام في رجل نصب شبكة في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة فأناها بعد ذلك وقد قهر
فيها سمك فيموت فقال ما علمت يده فإن بأساً لكل ما وقع فيها عنه عن ابن أبي عمير عن حماد
بن عثمان عن الحلبي قال سألت عن الحظيرة من القصب فجعل في الماء للحيتان فدخل فيها
الحيتان فيموت، بعضها فيها فقال لا بأس به أن تلك الحظيرة إنما جعلت ليصيدها قال الوجه

نظر في

في حديثي الخبيري ان نخلها ما على انه اذ الميقين له مامات في الماء مما سمعت فيه واخرج منه
جان اكل الجميع واما مع التمين فلا يجوز على حال **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الرحمن قال امرت جاري يسألني ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل صاد سمكا ومن احيا ثم اخرج من بعد مامات بعضهم فقال مامات فلتاكل فانه
مات فيما فيه حيا انه فكتينا في هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن هرون
بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابي يقول اذا ضوب
صاحب الشبكة بالشبكة فما اصاب فيها من سمى او ميت فهو حلال ما خلا ما ليس له قشر ولا يوكل فيه
الطافي من السمك لان الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الاخبار الاولة سواء من انه اذ الميتميز له
الميت من الحي جان لا اكل الجميع فاما مع تمين فلا يجوز حسب ما قدمنا **باب** صيد الجوس
للسماك الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن صيد الحيتان وان لم يسم فقال لا بأس سألته عن صيد الجوس السمك اكله فقال ما كنت
لاكله حتى انظر اليه **عنه** عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن مجوسي يصيد السمك اكله فقال ما كنت لاكله حتى انظر فيه قال حماد حق اسمعه
يسمى قال الشيخ رحمه الله الذي ذكره حماد في تاويل الخبر غير صحيح لانا قد بينا في الرواية الاولة
انه لا يراعى في صيد السمك التسمية **و** يزيد ذلك بيانا ما رواه علي بن ابيه عن عمرو بن عقبة عن
المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الحيتان
وان لم يسم عليه قال لا بأس به ان كان حيا ان تاخذه **عنه** عن فضالة عن العلا عن محمد بن
مسلم عن احدهما عليهما السلام مثل ذلك قال وسألت عن صيد السمك ولا تشمى قال لا بأس
فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الجوس حين يضرعون بالشباك وليمون بالشرك
فقال لا بأس بصيدهما صيد الحيتان اخذه **عنه** عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد
عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالسمك الذي
يصيد الجوس **الحسين بن سعيد** عن عثمان عن سماعة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن صيد الجوس لسمك حين يضرعون بالشباك لا يسمون ولا يهودى ولا يسمى قال
لا بأس انما صيد الحيتان اخذه **عنه** عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد

كراهية صيد الليل س ٢٠

قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحيتان التي يصيد بها المجوس فقال إن علياً عليه السلام كان يقول للحيتان والجواد ذك **عنه** عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم قال قلت لأبي عبد الله ما تقول فيما صادت المجوس من الحيتان فقال كان علي عليه السلام يقول للحيتان والجواد ذك **عنه** عن الحسن بن علي الوشاح عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بكوا من المجوس ولا بأس بصيدهم لسوء حال وجه في هذه الأخبار وإن تخلوا على أنه لا بأس بصيد المجوس إذا أخذوا الإنسان منهم حياً قبل أن يموت فلا يقبل قولهم في إخراج السمك من الماء حياً لأنهم لا يؤمنون على ذلك **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبيان عن عيسى بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد المجوس فقال لا بأس به أعطوك حياً والسمك أيضاً ولا فلا تجز شهادتهم لأن تشهد **ابواب الصيد باب كراهية صيد الليل** **محل** بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسجع عن أبي عبد الله عليه السلام قال غي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اثنين الطير بالليل وقال إن الليل أمان لها **عنه** عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن محمد بن الفضيل عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تأخذا بالفرخ في أعشاشها ولا الطير في منامه حتى يصبح ولا تأخذا بالفرخ في عشه حتى يربش فإذا طافا ونزله قوسك وانصب له فخاك **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت الرضا عليه السلام عن طوق الطير بالليل في وكها فقال لا بأس بذلك **أحمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام مثله **الصفار** عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال قلت جعلت فداك ما تقول في صيد الطير في أوكها والوحش في أوطانها ليلداً فإن الناس يكرهون ذلك فقال لا بأس بذلك قال وجه في هذه الأخبار إن تخلوا على الجواز ورفع الحظر وأخباره لا وكان محمولاً على ضرب من الكراهية دون الحظر **باب كراهية لحم الغراب** **محل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبي بصير الواسطي قال سئل الرضا عليه السلام عن الغراب الأبقع قال فقال أنه لا يؤكل وقال قد أحل لك الأسود **محل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عمر بن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الغراب الأبقع والأسود أحل كله فقال لا يحمل شيء من الغراب نراغ ولا غيرة **فاما** ما رواه

العلخ

كراهية لحم الخفاف

١٣٢

له التقرير والتباعد
عن الدرس ١٢ من

الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان بن عثمن عن زرارة عن احدهما عليهما السلام انه قال ان كل
الغراب ليس بمحرام انما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن لا نفست ثمانية عن كثير من ذلك **فقرن** **عجل** بن
اسد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يعقوب الخزاز عن غيث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن علي بن ابي حمزة
انكروا اكل الغراب لانه فاسق فكلنا في الاخبار الاولى لان الوجه ان تحملها على رفع الخطر وان كان
مكروها لان الاخبار الاولى تناولت ذلك على وجه الكراهية وقوله لا يحمل شيء من الغراب معنى لا يحمل
حلا لا طلقا ليس في شيء من الكراهية ولم يرد بذلك التحريم **باب** كراهية لحم الخفاف **عجل**

بن احمد بن موسى عن ابراهيم بن اسحق عن علي بن محمد عن الحسن بن داود الرقي قال بينا نحن نعود عند
ابي عبد الله عليه السلام اذ قر رجل بيده خطاف مذبح فوثب اليه ابو عبد الله عليه السلام حتى اخذ
من يده ثم دحى به ثم قال اعاكم امكم بهذا ام فقيهكم لقد اخبرني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله
عليه وآله عن قتل الستة النخلة والتملة والصفدع والعرد والمهدد والخفاف **فأما ما رواه**
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن
عمر بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب خطافا في الصحراء او يصيده اياكله فقال
هو مما يؤكل عن الوبر يؤكل قال هو حرام قال وجه في قوله عليه السلام هو مما يؤكل ان تحمل على التعجب من
ذلك دون الاخبار عن اباحته ويجري ذلك مجرى احدنا اذا رأى انسانا يأكل شيئا تنافا فما لا نفست

هذه اشياء يؤكل وانما يريد تعجيبه لا اخباره عن جواز ذلك **باب** جواز اكل ما ذبحه الكلب للمسلم
ان اكل منه **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم
 وغير واحد عنهما جميعا **أما** قال في الكلب يرسل للرجل ويسمى قال ان اخذته فادكت ذكاته فدكه و
ان ادكته قد قتلته واكل منه فكل ما بقي **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فادكه وقد قتل قال كل وان اكل عنه
عن علي بن الحكم عن سيف بن عيرة عن ابان بن تغلب عن سعيد بن المسيب قال سمعت سلمان يقول
كل مما امسك الكلب وان اكله ثلثيه **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف عن منصور بن حازم عن سالم
الاشل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صبيد كلب علم قد اكل من صيده قال كل منه **عجل**
بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان بن عثمن عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فاخذ صيدا واكل منه اكل من فضله قال
كل ما قتل الكلب اذا سميت وان كنت ناسيا فكل منه ايضا وكل فضله **عنه** عن علي بن الحكم عن

في جواز اكل ما ذبح الكلب للمسلم
٢٢٢

موسى بن بكر عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في صيد الكلب اذا ارسله وفتى فلياكل
تماما مساك عليه وان قتل وان اكل كل ما بقي **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد البازي والكلب اذا اصاد فقتل **مسألة**
واكل منه اكل فضله ام لا فقال لا بلما قتل الطير فلا تأكله الا ان تذكيه وانما ما قتله الكلب وقد ذكرت
اسم الله عليه فكل وان اكل منه **الحسين** بن سعيد عن القاسم بن محمد عن معاوية بن وهب
عن ابي سعيد المكناري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يرسل على الصيد وليس في قتل
وياكل منه فقال كل وان اكل منه **عنه** عن فضالة عن عبد الله بن بكير عن سالم الاشل
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يمسك عليك صيداً وقد اكل منه فقال لا بأس
انما اكل وهو لك **حلال** **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الكلب يصطاد في اكل من صيد ان اكل بقيته قال نعم **فاما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب
هو قول الله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون ما عليكم الله فكلوا مما مسكن عليكم
واذكروا اسم الله عليه قال لا بأس ان تأكلوا مما امسك الكلب مما اكل الكلب منه
قبل ان تذكيه فاذن اكل منه قال وسألت عن صيد الفهد وهو معلم للصيد فقال ان ادركته حياً
فذكرك واكله وان قتلته فلا تأكل منه **عنه** عن فضالة بن ايوب عن رفاعه بن موسى قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال كل فقلت اكل منه فقال اذا اكل منه فلم يمسه
عليك انما امسك على نفسه فالوجه في هذين الخبرين ان تحملهما على احد فحين احدهما ان تحملهما
على انه اذا كان الكلب معتاداً لاكل ما يصطاده فانه لا يؤكل ما بقي منه ولا غايه كل بقيته اذا كان
ذلك منه شاذاً فامداً والوجه الاخر ان تحملهما على ضرب من التقيت لان الفقهاء من يقول ذلك
يجل بانها مسك على نفسه لا عليك **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
احمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال حدثني حكيم بن حكيم الصيرفي قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ما تقول في الكلب يصيد الصيد فيقتله قال لا بأس بكل قال قلت انهم يقولون اذا اكل
منه فانما امسك على نفسه فلا تأكله قال وليس قد جامعوك على ان قتل ذكاته قال قلت بل
قال فما يقولون في شاة ذبحها رجل في ذكاه قال قلت نعم قال فان السبع جاء بعد ما ذكي فاكل بعضها
يؤكل البقية فاذا اجابوكم الى هذا اخذواكم كيف يقولون اذا ذكي هذا واكل منها لم ياكلوا منها **والله اعلم**

في صيد كلب الجوس

واذا ذكرى هذا ما كل اكلتم ويجوز ان يكون المراد بالكلب في الخبرين الفهد فهد من السباع لان ذلك يسمى
 كلبا في اللغة وان لم يقل احد من الشرقيين قولنا مكلين فيما يصطاد به الفهد ما يصطاد به شبيهه الا ما ذكره
 ذكاته على ما استنبينه فيما بعد ان شاء الله تعالى **باب** صيد كلب الجوس الحسن بن
 سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن كلب الجوس يا اخي الرجل المسلم فيسمى حين يرسله اياكل منه مما اسكن عليه فقال نعم لا نه
 مكلب وذكر اسم الله عز وجل عليه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف
 بن عميرة عن منصور بن حازم عن عبد الرحمن بن سيابة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ^{فقلت}
 كلب مجوس استعيبره افاصيده قال لا تأكل من صيده الا ان يكون علمه مسلم فلا ينأق الاول
 لان الوجه في هذا الخبر ان شمله على انه اذا لم يعلم المسلم ولا يسمى عند ارساله فلا يجوز اكل ما ^{يصيد}
 فاما اذا علمه وسمى فلا بأس على ما تضمنه الخبر الاول **والذي** يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلب الجوس لا تأكل
 صيده الا ان ياخذ المسلم فيعلمه فيرسله وكذلك البازي وكلب اهل الذمة وبناهم حلال
 للمسلمين ان ياكلوا صيدها **باب** انه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي الا ما ادركه ذكاته
 الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه كره
 صيد البازي الا ما ادركه ذكاته **عنه** عن القاسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
 ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل باذاه فآخذ صيدا واكل منه تأكل
 من فضله فقال ما قتل البازي فلا تأكل منه الا ان تدبجه **عنه** عن القاسم بن ابان عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صيد البازي والصقور فقال لا تأكل ما قتل الباز والصقور
 ولا تأكل ما قتل سباع الطير **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن صيد الباز والصقور
 والصقور والطير الذي يصيده فقال ليس هذا في القرآن الا ان تدركه حيا فتذكيه وتقتل
 فلا تأكل حتى تذكيه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر
 عليه السلام عبد الله بن خالد بن نصر المدائني اسألك جعلت فدا الله عن البازي اذا اسسك
 صيده وقد سمي عليه فقتل الصبيد هل يحل كله فكتب بخطه وخاتمه اذ اسميته اكلته وقال علي بن
 مهزيار قرأته **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن علي بن النعمان عن ابي مريجة الانصاري قال سألت
 ابا جعفر عليه السلام عن الصقورة والباز من الجوارح **هو** قال نعم بمنزلة الكلب **عنه** عن البرقي

باب حكم لحم الكلاهلية

عن سعد بن سعد عن ذكر بن آدم قال سألت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقر
 يقتل صيده والزجل ينظر اليه قال كل منه وان كان قد اكل منه ايضا شيئا قتل فهدت عليه
 ثلث مرات كل ذلك يقول مثل هذا آقا لوجه في ذابيل هذه الاخبار ان غلبها على التقية التي فيها
 لان سلاطين الوقت كانوا يريدون ذلك وفقهاؤهم كانوا يقولون يجوز في جهات الاخبار موافقهم
 كما جاء غيرهما من الاخبار بمثل ذلك **والذي يدل على ذلك** ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
 رباب عن ابي عبيدة القمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في البازي والصقر والعقاب
 فقال ان ادركت ذكاته فكل منه وان لم تدرك ذكاته فلا تأكل **الحسين بن سعيد** عن احمد
 بن محمد عن الفضل بن صالح عن ابيان بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان يوفية
 في زمن بني مية ان ما قتل للبازي والصقر فهو حلال وكان يتيقهم وانا لا اتقيهم وهو حرام ما قتل
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابي يفتي و
 كنا نفق ونضيق في صيد البزاة والصقورة فاما الآن فاننا لا نقاف ولا نخل صيدها الا ان يدرك
 ذكاته وانه لفي كتب الله عز وجل ان الله عز وجل قال وما علمتم من الجولج مكليين ليسيء الكلاب
عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الصقورة والبزاة وعن صيدهن فقال كل ما لم يقتلن اذا ادركت ذكاته وحل
 الذكاة اذا كانت العين تطرف والحمل تركض والذنب يتحرك وقال ليست الصقورة والبزاة في القرآن
باب حكم لحم الكلاهلية والنجيل والبقال **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
 ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام انها سالاه عن لحم النجر
 الكلاهلية فقال نعم رسول الله صلى الله عليه وآله عن كلها يوم خير وانما نهي عن كلها يوم خير وانما
 نهي عن كلها لانها كانت جمولة الناس وانما الحرام ما حرم الله عز وجل في القرآن **احمد** بن محمد عن
 رجل عن محمد بن مسلم وعن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ان المسلمين كانوا
 اجتهدوا في خير ولا يبيع المسلمون في دوابهم فامر رسول الله بكفها فقد ورد ولم يقل انها حرام وكان
 ذلك سابقا على التقية **الحسين بن سعيد** عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن
 ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان الناس اكلوا اللحم ودوابهم يوم خير فامر رسول الله
 صلى الله عليه وآله بكفها فقدمهم ونهاهم عن ذلك ولم يكرها **عجل** بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن محمد بن عبد الله بن هلال عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن

تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لحم خنزيرة

لحوم الخيل والبغال فقل حلال ولكن الناس يماقونها **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي
 الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 لحوم الحمير فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها يوم خيبر قال سألت عن كل لحم الخيل و
 البغال فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها فلا تأكلها الا ان تضطر اليها **احمد بن محمد**
 عن علي بن الحكم عن ابيان عن اخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لحم الخيل فقال لا تأكل
 الا ان تضطربك ضرورة ولحم الحمير اهلتي قال في كتاب علي عليه السلام انه يمنع اكلها **محمد بن**
 احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال سألت عن لحم البزاة
 والخيل والبغال قال لا تأكلها فالوجه في هذا لاخبار اكلها ان تحملها على ضرب من الكراهية دون ^{الحظر}
 بلكالة الاخبار الاولى **يزيد** ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القناذل والوطواط
 والحمير والبغال الخيل قال ليس لحم الا ما ترمي الله في كتابه العزيز وقد هي رسول الله صلى الله عليه وآله اليوم
 خيبر عن اكل لحوم الحمير واما غنمهم من اجل ظهورهم ان يقتلوا وليست لحمهم حرام ثم قال قرأ هذه الآية
 قل لا اجد فيما اوصى اتي محرما على طاعم يطعمه الا ان تكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزيرة فانه ريب
 او فسقا اهل لغزاته به **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن عماد عن بسطام
 بن قرعة عن اسحق بن حسان عن هشيم بن واقد عن علي بن الحسن السدي عن ابي هرون عن ابي سعيد
 الحمدي قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله بالادلاء بان ينادى ان رسول الله صلى الله عليه وآله والجرم
 الحري والضرب والكل اهلتي فالوجه في هذا انه ينادى على التقية لانه رواد رجال العامة حسب ما
 يعتقدونه ويروونه عن النبي صلى الله عليه وآله انه حرم ذلك ولا فعل نحن الا على ما تقدم من الاخبار

باب تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة **محمد بن يحيى** عن العباس بن معروف عن

^{حاضر} الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل ولما حاض عن جدى
 وضع من خنزيرة حتى شب واشتد غظه ثم استفحل رجل في غم له فخرج له نسل ما تقول في نسله
 قال اما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربه واما ما لم تقربه فهو بمنزلة الجنين كل ولا تستل عنه
محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن عبيد الله بن احمد الخبيكي عن ابن ابي عمير عن بشير بن مسلم
 عن ابي الحسن عليه السلام في جدى يضع من خنزيرة ثم ضرب في الغنم فقال هو بمنزلة الجنين فاعتر
 انه ضربه فلان تأكله وما لم تقربه فكله **محمد بن يحيى** عن احمد بن محمد عن اوشا عن عبد الله

باب كراهية لحوم الجلالات

بن سنان عن أبي حمزة رفعه قال لا تأكل من لحم حمل فبيع من لبن خنزيرة قال الشيخ رحمه الله هذا الأغبر كلها محمولة على أنها ذارضة من الخنزيرة رضا عما قامت عليه لحمه ودمه وتشتد بذلك قوته فاما إذا كان دفعة أو دفعتين أو ما لا ينبت اللحم يشتد العظم فلا بأس بأكل لحمه بعد استبرائه بما سئذ كرهه الله وقد صرح في الحديث الأول بذلك حين سأل السائل فقال فبيع من خنزيرة حتى شب واشتد عظمه فاجابه حينئذ بما ذكرناه والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن حمل غدي لبن خنزيرة فقال يذوقه وأعلقه الكسب والنوى والشعير والخنزير إن كان استغنى عن اللبن وإن لم يكن استغنى عن اللبن فيلحق على ذريع شاة سبعة أيام ثم يؤكل كل لحمه

باب كراهية لحوم الجلالات محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا لحوم الجلاله وإن أصابك من عرقها فاغسله محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي أربعين يوما والبقرة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي أربعين يوما والشاة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي خمسة أيام والبطة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربط خمسة أيام والذجاجة ثلاثة أيام عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن ساعدة عن أحمد بن الحسن الميثقي عن بابان بن عثمان عن لبسام الصيرفي عن أبي جعفر عليه السلام في الأبل الجلالة قال لا يؤكل لحمها ولا يركب أربعين ليلة عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن الجهمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب من اللبن الأبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله عنه عن علي بن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الذجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى يقيد ثلاثة أيام والبطة الجلالة خمسة أيام والشاة الجلالة عشرة أيام والبقرة الجلالة عشرين يوما والناقة أربعين يوما

فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن أكل لحوم الدجاج من الدساكروهم لا يصيدونها عن شيء يمر على العذرة مخلا عنها وأكل أكل بيضهن فقال لا بأس به قلدينا في هذا الخبر ما قدمنا من الأخبار لأنه ليس في الخبر أنها تكون جلالة بل فيها أنها تمر على العذرة وإنها لا تصيد عن شيء

باب لحم النجاس

وكل ذلك لا يفيد كونها جلالة على انه لو كان في الخبر صريح بانها جلالة لمنازلتنا ان لقول قوله عليه السلام لا بأس به فيقتل ان يكون ارا بعد ان يستمرى ثلثة ايام حسب ما قدمنا ولا في نقل ان لحم الجذالات حرام على كل حال على انه قد روى ان الذي يراعى فيه الاستبراء الذي قلناه

اذ الم يخلط غذاها بغير العذرة فما اذا كانت تخط فلا بأس باكل لحمها بين ذلك **ما رواه** محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن علي بن حسان عن علي بن عقبة عن موسى بن اكيل عن جعفر بن محمد بن جعفر عليه السلام في شاة شربت بولا ثم ذبحت فقال يغسل ما في جوفها ثم لا بأس به و كذلك اذا اعتلفت العذرة ما لم يكن جلالة والجلالة التي تكون ذلك غذاؤها **محمد بن** يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن الخشاب عن علي بن اسباط عن روى في الجملة لا بأس باكلهن اذا كن يخلطن **باب** لحم النجاس **محمد بن** احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن جعفر بن بشير عن داود بن كثير الرقي قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن لحوم النجس والبائنا فقال لا بأس ولا ينافي هذا الخبر ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن بكر بن صالح عن سليمان الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعته يقول لا اكل لحوم النجاسة ولا امر احد يا اكلها في حديث طويل لان قوله عليه السلام لا اكله اخبار عن امتناعه من اكله وقوله لا امرنا في ان يكون ذلك ما مور به ولو كان كذلك لوجب اكله وليس ذلك قولا لاحد ليس في الخبر ان ذلك حرام وليس مباح فينا في الخبر الاول على ان تحرير لحم النجاس شئ كان يقوله ابو الخطاب لعنه الله واصحابه فيجوز ان يكون سليمان الجعفي سمع بعض اصحابه يقول ذلك ليستد اليه فراه عن ابي الحسن عليه السلام ظنا منه بصدقه وحسن اعتقاده فيه **يدل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن داود بن كثير الرقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان رجلا من اصحاب ابي الخطاب نجا عن اكل النجس وعن اكل الحما المسرول فقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس به كوي النجس وشرب البائنا واكل لحومها واكل الحما المسرول **باب** انه لا يجوز الذبح الا بالحيدين **احمد بن** محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يؤكل ما لم يذبح بالحيدين **محمد بن** يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عث بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الذكاة فقال لا يذكي الا بحديدة فمن ذلك امير المؤمنين عليه السلام **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام

عن النبيمة بالليطة وبالمودة فقال لا ذكاة الا بالحديد **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة العود والقصة والحجر قال فقال علي لا يصح الا بحديدة **فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن زيد الشحام** قال سألت ابا عبد الله عن رجل لم يكن بحضرة سكين فيذبح بقصة فقال اذبح بالحجر والعظم والقصة والعود اذ لم تصب الحديد اذ قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن المروءة والقصة والعود يذبح بمن اذ الميحدوا سكيننا قال اذ افرى الادراج فلا بأس **عنه** بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيه عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في الذبيحة بغير حديدة اذا اضطرت اليها فان لم تجد حديدة فاذبحها بحجر **فأوجه** في هذه الاخبار ان نخصها بحال الضرورة التي لا يقدر فيها على الحديد فاما مع وجود الحديد فلا يجوز على حال الذبح الا به **باب ذباح الكفار** الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابي المغيرة عن سماعة عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن ذبيحة اليهودي والنصاري فقال لا تقربها **عنه** عن محمد بن سنان عن قتيبة **عنه** قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذباح اليهود والنصارى فقال لا ذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن الحسين بن المنذر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما تتكاري هؤلاء الكفار في قطع الغنم وانما هم عبدة النيران واشباه ذلك فتسقط المعارضة فيذبحونها ويبيعونها فقال ما احب ان تفعله في مالك انما الذبيحة اسم ولا يقنع على الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن اسحق بن جابر قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في انيتهم يعني اهل الكتاب **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن قتيبة قال سألت رجلا ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال الغنم يرسل فيها اليهودي والنصاري فيعرض فيها المعارضة فتذبح انا تأكل ذبيحته فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا تدخل ثمنها مالك ولا تأكلها فانما هو الاسم ولا يؤمن عليها الا مسلم فقال له الرجل احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال كان ابي يقول انما هو الحبوب والاشجار **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ذباح نصاري العرب هل يؤكل فقال كان علي عليه السلام يفي عن اكل ذبائحهم وصيدهم فقال لا يذبح لك يهودي ولا نصراني اصحبتك **عنه** عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله

قال صاحب المعلين بن خنيس وابن أبي يعفور في سفر فاكل حذيفة اليهودي والنصراني واني اكلها
الاخر فاجتمعنا عند ابي عبد الله عليه السلام فاخبرناه فقال يكما الذي اياه فقال انا قتل احسنت
عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لا يذبح اضحية لك يهودي ولا نصراني ولا مجوسي وان كانت امرأة فلتذبح لنفسها عنه
عن فضالة عن ابيان عن سلة ابي حفص عن ابي عبد الله عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام
قال لا يذبح ضحاياك اليهود والنصارى لا يذبحها الا مسلم عنه عن القاسم بن محمد عن علي عن
ابي بصير قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام لا تأكل من ذبيحة المجوسي قال وقال لا تأكل ذبيحة
نصارى تغلب فانهم مشركوا العرب عنه عن عمرو بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيدا الشحام
قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الذي فقال لا تأكله ان سمى وان لم يسم عنه عن
حنان بن سدير قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام انا وابي قال فقلنا له جعلنا فداك
ان لنا خلطا من النصارى وانا ناتيهم فيذبحون لنا الدجاج والفرخ ولجدي اناكلها قال فقال
لا تأكلوها ولا تقربوها فانهم يقولون على ذبايحهم ما لا احب لك اكلها قال فلما قدمنا الكوفة
دعانا بعضهم فايينا ان نذهب فقال ما بالكم كنتم تاتوننا ثم تركتموه اليوم قال قلنا ان عالمنا
فما نازعكم يقولون في ذبايحكم شيئا لا يحب لنا اكلها فقال من ذا العالم اذا والله اعلم من خلق الله
صدق والله انا نقول باسم المسيح عنه عن فضالة بن ايوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن نصارى العرب اناكل ذبايحهم فقال كان على علي عليه السلام
يقضي عن ذبايحهم وعن صيدهم وعن مناكحتهم عنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن
ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب فانهم ليسوا
اهل الكتاب عنه عن حماد بن عيسى عن الحسن بن المختار عن الحسن بن عبد الله قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام انا تكون في الجبل فتدبعت الرعاة الى الغنم فرما عطيت الشاة فاصابها
شيء فدبحوها فناكلها فقال انما هي الذبيحة فلا تؤمن عليها الا المسلم عنه عن النضر بن سويد
عن شعيب بن عفرقوني قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ومعا ابو بصير فانا من اهل الجبل
يسئلونه عن ذبايح اهل الكتاب فقال لهم ابو عبد الله عليه السلام قد سمعتم ما قال الله تعالى في
كتابه فقالوا له نحب ان نتخبرنا فقال لا تأكلوها عنه عن محمد بن ابي عمير عن الحسين بن الحسن
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال له رجل اصلحك الله ان لنا جارا قصا ابا وهو يبيح يهوديته

فخذ بائع اهل الكتاب بهم ٢

فيذبح له حتى يشتري منه اليهود فقال لا تأكل ذبيحته ولا تشتر منه **الصفار** عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن بصري عن عمار عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا يذبح لشرككم الا اهل بيتكم ولا تصد قوايتهم من لشرككم الا على المسلمين وتصد قواما سواء غير الزكاة على اهل الذمة **عنه** عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن ابي المغيرة حميد بن المشق عن العبد الصالح علي عليه السلام انه يسأله عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا يقر بها **الحسين** بن سعيد عن القاسم بن محمد بن يحيى الخثعمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اتاني رجلان اخضا من اهل الجبل فسألتني احدهما عن الذبيحة فقلت لا تأكل قال عمر فسألتني انا عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا تأكل منه **قاصدا** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن حمران قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة الناصب اليهودي والنصراني لا تأكل ذبيحته حتى تتمعه يذكر اسم الله قلت المجوسي فقال نعم اذا سمعته يذكر اسم الله اما سمعت قول الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه** عن فضالة بن ابوبعير عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كل ذبيحة المشرک اذا ذكر اسم الله عليه وانت تتع ولا تأكل ذبيحة نصارى العرب **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن جميل ومحمد بن حمران انهما سئلا ابا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والمجوس فقال كل فقال بعضهم انهم لا يسمون فقال فان حصرتموهم فلم يسموا فلا تأكلوا وقال اذا غاب فكل **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اهل الكتاب ونسألتهم فقال لا بأس به **عنه** عن القاسم بن محمد عن جميل بن صباح عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لا يبيع الله عليه السلام ما تقول في ذبائح النصارى فقال لا بأس بها قلت فانهم يذبحون كوثا عليها المسيح فقال انما ارادوا بالمسيح الله **عنه** عن الحسن بن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اليهودي فقال حلال قلت فان سعى المسيح قال وان سعى فانه انما اراد به الله **عنه** عن فضالة عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن الورع بن زيد قال قلت لابي جعفر عليه السلام حدثني حديثا وامله علي حتى اكتبه فقال ابن حنبل عن اهل الكوفة قال قلت حتى لا يرد علي احد ما تقول في مجوس يقول قال يسم الله ثم يذبح قال قلت مسلم ذبح وكبرا قال لا تأكل ان الله تعالى يقول فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه** عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابي عبد الله و زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انهما قالان في ذبائح اهل الكتاب

باب ذبايح من نصب العداوة لآل محمد

فاذا شهدتموه قد ستموا اسم الله فكلوا ذبايحهم وان لم تشهدتم فلا تأكل وان اتاكم رجل مسلم
 فاخبرواكم انهم يسموا فكل **عنه** عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن حمزة قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى والجوس فقال سمعتهم يسمون او يشهدون
 من رأهم يسمون فكل وان لم يسموهم ولم يشهد عندك من رأهم فلا تأكل ذبايحهم **الصفار**
 عن احمد بن محمد عن الهريقي عن احمد بن محمد بن يونس بن عمار قال قلت لابي الحسن عليه السلام اهذهي
 الى قرابة لي نصراني دججا او فراخا قد شواها وعل لي قالو ذبة فأكله قال لا بأس به **احمل** بن محمد
 بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابي عبد الله سمعيل بن عيسى قال سألت النضر عن ذبايح اليهود والنصارى
 وطعامهم قال نعم فأقول ما في هذه الاخبار انما لا تغار من الاخبار الاولى لان الاولى اكثر وايدنا
 فمن روى هذه الاخبار من روى ما ذكرناه او لا من اعظم منهم **احمل** بن محمد بن سفيان بن عيينة
 بعد ذلك من هذا كله لا حقت وجهاين احدهما ان نخلوها من حال الضرورة دون حال الاختيار
 لان عند الضرورة نخل الميتة فكيف ذبيحة من خالف الاسلام **عنه** الذي يدل على ذلك ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي حمزة القمي عن ذكره ابن آدم قال قال لي ابا الحسن عليه السلام
 اني اتهمك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في وقت الضرورة **البيهقي**
 الثاني ان يكون هذه الاخبار وردت وحدهم التقية لان جميع من خالفنا يرى اباحة ذلك **والذي يدل**
 على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن احمد بن بشر عن ابن ابي عقيلة الحسن بن ايوب
 عن احمد بن كثير الرقي عن بشير بن ابي غيلان الشيباني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبايح
 اليهود والنصارى والنصاب قال فلو شدة وقال كلها الى يوم **باب** ذبايح من نصب
 العداوة لآل محمد عليهم السلام **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد عن زرعة عن ابي بصير
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ذبيحة الناصب لا تحل **عنه** عن حماد بن عيسى عن
 الحسين بن المختار عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام انه لم يقل ذبايح الحرورية **عنه** بن احمد بن
 يحيى عن احمد بن حمزة عن محمد بن علي عن موسى بن يعقوب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل يشترى اللحم من السوق وعنده من يذبح ويبيع من اخوانه فتقبل الشراء
 من النصاب فقال اي شيء نسألون ان تقول ما ياكل الا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير قلت سبحان الله
 مثل الميتة والدم ولحم الخنزير فقال نعم واعظم عند الله من ذلك ثم قال ان هذا في قلبه على الموتى
 مرض **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن ابي ربيعة عن حماد بن عمار

فيتعذر

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة
٢٧٢

قال سمعته يقول لا تأكل ذبيحة الناصب الا ان تستمعه يستحق **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن الحسين عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصام وصلى اكرم حلال اذا ذكر اسم الله عليه فلا ينال في الاخبار ولا دولة لشئيين احدهما من نصب الحروب والعداوة لال محمد عليه السلام لا يكون دان بكلمة الاسلام بل يكون دان بكلمة الكفر وهو خارج عما تضمنه الخبر والوجه الثاني ان يكون محمداً على حال التقية **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن غير واحد عن ابي المعز والحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة المرحي والمجودي فقال كل وقراستقر حتى يكون يوماً ما ويكن ان يكون المخبر مختصاً بحال الضرور معسب ما تضمنه الخبر الذي قد مناه في الباب الاول عن ذكرها بن آدم من قوله اني انما اخبر عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في حال الضرورة **باب** ما يجوز الانتفاع به من الميتة **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز قال قال ابو عبد الله عليه السلام لزرارة و محمد بن مسلم اللين واللها والبيضة والشعر والصفوف والقرن والنايب والحاقر وكل شئ يفصل من الدابة والشاة في ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاغسله وصل فيه **الحسن** بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الانفة فيخرج من الجدي الميت قال لا بأس به قلت اللين يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال لا بأس به قلت و الصوف والشعر وعظام الغنم والمجلد والبيض فيخرج من الدجاجة فقال كل هذا لا بأس به **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن وهب عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال على عليه السلام ذلك الحرام محضاً فهذه رواية شاذة ورواها وهب بن وهب وهو ضعيف على ما بيننا فيما مضى ويقتل مع تسليم الخبر ان تحلب على ضرب من التقية لانه مذهب بعض العامة **باب** التحريم جلود الميتة **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن المختار بن محمد بن المختار و محمد بن الحسن عن ابي الحسن عليه السلام قال كتبت اليه اسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكي فكتب لا ينتفع من الميت باهاب و لا عصب وكل مما كان للسفاح من الصوف ان جزا الوبر والانتفة والقرن ولا تنقل الى غيرها **والشعر** انشأ الله **الحسين** بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن اكل الجوز و تقليد السيف وفيه الكيفيات والعزى فقال لا بأس به ما لم تعلم انه ميتة **فاما** ما رواه الحسين بن

كتاب الاطعمة والاشربة

٢٢٣

بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ فيصيب فيه اللبن والماء فاشرب منه فاعتضأ قال نعم وقال يدبغ ويتفتح به ولا يصلى فيه قال حسين وسأله ابي عن الانثحة يكون في بطن العناق والجدى فهو ميت فقال لا بأس به **عنه** عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكهفت فرخص فيه وقال ان لم عيسه فهو افضل قال الوجه في هذين الخبرين ان شحلهما على ضرب من التقية لان جلد الميت

لا يطعم عندنا بالدباغ على ما بينا في كتاب الصلوة

كتاب الاطعمة والاشربة

باب اكل الربيثا احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن عمر بن حفصة قال حملت الربيثا في صورة حتى دخلت بها على ابي عبد الله عليه السلام فسألته عنها فقال كلها وقال لها قشري **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت اليه اختلاف الناس في الربيثا فأتى فيها فكتب لا بأس بها **عنه** عن بكر بن محمد وعمر بن ابي عمير جميعا عن الفضل بن يونس قال تغذى ابو عبد الله عليه السلام عندي بمخى ومعه محمد بن زيد فأتيا بسكرجات وفيه الربيثا فقال له محمد بن زيد هان الربيثا فاخذ لقمة فغمسها فيه ثم أكلها **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الربيثا فقال لا تأكلها فانها لا تغرفها في السمك يا عمار قال وجه في هذا الخبر ان فحل على ضرب من الكراهية دون الحظر بدلالة الاخبار الاولى ولا يخفى اني اصرحناها زائدا على هذه في كتابنا الكبير **باب اكل الثوم والبصل الحسبان** بن سعيد عن فضالة عن داود بن خرقد عن ابي عبد الله عليه السلام فقال انما نهي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكله لويجه وقال من اكل هذه البقلة انخبثتة فلا يقرب مسجدنا فاما من اكله ولم يأت المسجد فلا بأس **عنه** عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الثوم والبصل والكراث فقال لا بأس باكله تيا وفي القدر ولا بأس بان يتناولى بالثوم ولكن اذا كان ذلك فلا يخرج الى المسجد **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة قال حدثني من اصدق من اصحابنا فسألت احدهما عليهما السلام عن الثوم فقال اعد كل صلوة صليتها ما دمت تأكله قال وجه في هذا الخبر ان فحل على ضرب من التغليظ في كراهته دون الحظر الذي يكون من اكله لان مقتضى استحقاق الدم والعقاب بدلالة الاخبار الاولى ولا جماع الواقع

عوان كل هذه الاشياء لا يوجب عادة الصلوة **باب** كراهية شرب الماء قائما الحسين
بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشرب الرجل وهو قائم قال وجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية
دون التحريم **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن اسمعيل بن ابي زياد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب قائما **باب** التحريم يصير خلافا يطرح فيه محمد
بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألته عن الخمر العتيقة يجعل خلا قال لا بأس **الحسين** بن سعيد عن فضالة
بن ايوب عن ابن بكير عن عبيد بن زائدة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها
خلا قال لا بأس **عنه** عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
قال الرجل باع عصيرا فحبسه السلطان حتى صار خمرا فجعله صاحبه خلا فقال اذا تمخول عن اسم الخمر
فلا بأس به **عنه** عن ابن ابي عمير وعلي بن حديد عن جميل قال قلت لا يبيع الله عليه السلام تكون
لي على الرجل الدرهم فيعطيني بها خمرا فقال خذها ثم اضدها قال على عليه السلام واجعلها خلا **محمد**
بن اسحق بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن عبد العزيز بن المهدي قال كتبت الى الرضا عليه السلام جعلت
فداك العصير يصير خمرا فيصير عليه اخل وشي يصير حتى يصير خلا قال لا بأس به **فاما** ما رواه
الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن حسين الاحمسي عن محمد بن مسلم وابي بصير وعلي بن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها اخل فقال لا الا ما جاء من قبل نفسه فادينا في
الاخبار الاولى لان الوجه فيه ان اخل على ضرب من الكراهية لان الافضل ان يترك ذلك حتى يصير
خلا من قبل نفسه **فاما** ما رواه الحسين بن فضالة بن ايوب عن ابن بكير عن عبيد بن زائدة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلا قال لا بأس به اذا جعل فيها
ما يقلبها قال الوجه فيه ايضا ما قلناه في الخبر الاول **سواء** **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن
خالد عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى
يخمس فقال اذا كان الذي يصنع فيها فهو الغالب على ما صنع فلا بأس **فاما** ما رواه محمد بن ابي
بكر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس به اذا لم يخل فيه شيء ولا يخل فيه شيء ولا يخل فيه شيء
والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن المبارك
عن زكريا بن آدم قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم ومرق

باب تخريب شرب الفقاع
٢٢٥

كثير قال يملق المرقا ويطعمه اهل الزمة او الكلاب والحمم يغسله وكله قلت فان قطريه للدم
 قل لا دم تاكله لنا انشاء الله **باب** تخريب شرب الفقاع **احمد** بن محمد بن احمد بن الحسن
 عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الفقاع فقال هو خمر **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال كل مسكر حرام والفقاع حرام **احمد** بن محمد بن بكر بن صالح عن
 زكريا بن يحيى قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع واصفاه فقال لا تشربه
 فاعدت عليه ذلك اصفاه له كيف يصنع فقال لا تشربه ولا تراجن فيه **أحمد** بن محمد بن سعيد
 عن محمد بن اسماعيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن شرب الفقاع فكرهه كراهة شديدة
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن علي بن اسماعيل عن سليمان بن جعفر قال قلت لابي الحسن
 عليه السلام ما تقول في شرب الفقاع فقال هو خمر مجهول يا سليمان فلا تشربه املافا يا سليمان لو كان
 احكامي والدار لي لجلدت شاربه وطلقت بايعه **احمد** بن محمد بن محمد بن عيسى عن الوشاء قال
 كتبت اليه يعني الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع فكتب حرام وهو خمر ومن شربه كان بمنزلة شارب
 الخمر قال وقال لي ابو الحسن عليه السلام لو ان الدار داني لطلعت بايعه و لجلدت شاربه وقال ابو الحسن
 الاخير عليه السلام حد واحد شاربا الخمر قال عليه السلام هي خيرة استصغرها الناس **محمد** بن
 يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم وابن فضال قال
 سألنا ابا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر مجهول وفيه حد شاربا الخمر **احمد** بن محمد بن
 محمد بن سنان قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر بعينها **عنه** عن محمد
 بن سنان عن الحسين القلانسي قال كتبت الى ابي الحسن الماضي عليه السلام اسأله عن الفقاع فقال لا تشربه
 فانه من الخمر **محمد** بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن ابي سعيد عن ابي جميل البصري قال كنت مع
 يوسف بن عبد الرحمن ببغداد وانا امشي معه في السوق ففلق صاحب الفقاع فقاعه فاصاب يوسف
 فرايته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس فقلت له لا تقبل فقال ليس يريد ان اصل حق ارجع الى البيت
 واغسل هذا الخمر من ثوبي قال فقلت له هذا ارياء وشق رويته فقال اخبرني هشام بن الحكم ان سأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه خمر مجهول واذا اصاب ثوبك فاغسله
فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن مازم قال كان رجل من آل الحسن
 عليه السلام الفقاع في منزله قال محمد بن احمد بن يحيى قال ابو احمد عن ابن ابي عمير ولا يعمل فقاع **يعقوب**

قال الشيخ رحمه الله يكشف عما ذكره ابن أبي عمير ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى قال كتب
عبد الله بن محمد الرازي الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اني رايت ان تفسير الفقاع فانه قد اشتبه
علينا مكروه هو بعد غليانه لم قبله فكتب اليه لا تقرب الفقاع الا ما لم يضرا نية او كان جديدا فاما
الكتاب اليه اني كتبت اسأل عن الفقاع ما لم يغفل فانا في ان اشربه ما كان في انا جديدا وغير ضار
ولما عرف حد الضرورة والجديد وسأل ان يقتصره لك له وهل يجوز شرب ما يعمل في الغضارة
والزجاج والخشب ونحوه في الاواني فكتب يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد الى قدر
ثلث عملات ثم لا تعد منه بعد ثلث عملات الا في اثناء جديد والخشب مثله لك عنه عن احمد
بن محمد عن الحسن بن الحسين انهم عن ابيه علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال سئل
عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق ويبيع ولا درى كيف عمل ولا متى عمل ايجل ان اشربه قال لا

كتاب الوقوف والصدقات

محمد بن جعفر الزنار

باب انه لا يجوز بيع الوقف محمد بن يعقوب عن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى عن ابي

بن راشد قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك انما اشتريت ارضا الى جنب ضيعتي
فلما وفرت المال خبرت ان الارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل المأنة في مالك ادفعها
الي من اوقفت عليه قلت لا اعرف لها ادبا قال تصدق بغلتها الحسين بن سعيد عن فضالة
عن ابيه عن محمد بن ابي صالح قال امل ابو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق
فلان بن فلان وهو حي سوى بداره التي في بني فلان بجدودها صدقة لا تنافع ولا تذهب
حتى يرثها ولدت السموات والارض وانه قد اسكن صدقته هذه فاننا وعقبه فاذا انقرضوا
فهي على ذي الحاجة من المسلمين محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن ساعدة عن
احمد بن عبدوس عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام مثله الحسين بن سعيد
بن سعيد عن محمد بن عاصم عن الاسود بن ابي الاسود الدائلي عن يعقوب بن عبد الله عن ابي عبد الله
عليه السلام قال تصدق امير المؤمنين عليه السلام بداره في بني زريق بالمدينة فكتب بسم الله
الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن ابي طالب وهو حي سوى تصدق بداره التي في بني زريق
صدقة لا تنافع ولا تذهب حتى يرثها الله الذي يرث السموات والارض واسكن هذه الصدقة

فلانا ما عاش وعاش عقبه فاذا انقرضوا في لذوي الحاجة من المسلمين فاما ما رواه محمد بن
بن محمد وسهل بن زياد عن الحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام

باب من وقف متفاهل يذكّر الموقوف عليه

٢٢٤

ان فلاناً ابتاع ضيعة فاقفها وجعل لك من الوقف الخمس سئل عن ذلك في بيع حقتك من الميراث
او تقويمها على نفسه بما اشتراها او يدعيها موقفه فكتب عليه السلام في العلم فلا تاتي امره ببيع حتى
من الضيقة ولا يصح ان تمن ذلك الى وان ذلك رأى انشاء الله او تقويمها على نفسه ان كان ذلك
او فقل له وكتبت اليه ان الرجل كتب ان يدين من وقف بقية هذه الضيعة وعليه ما اختلافاً
والله ليس يأمن ان يتقاع ذلك بينهم بعد فان كان يرى ان يبيع هذا الوقف وتدخل الى كل انت
منهم ما كان وقف له من ذلك امرته فكتب بخطه الى واعلمه ان رأى ان كان قد علم الاختلاف
ما بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف امثل فانه ربما جاء في اختلاف تلك الامطل والنقوس
فالوجه في هذا الخبر ان يعمد على جواز بيع ذلك اذا كان بالشهر الذي تضمنه الخبر من ان كونه
وقفاً يؤدي الى ضرورة وقوع الاختلاف وهرج ومرج وخراب الوقف فيحدثان يجوز بيعه واعطى
كل ذي حق حقه على ان الذي يجوز بيعه انما يجوز لادب باب الوقف لا بغيره والخبر الاول الذي
ذكرناه في صدر الباب الظاهر منه انه كان باعه غير الموقوف عليه فذكر لك لم يجز بيعه على
كل حال والذي يؤكد ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن جعفر
بن حنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوقف غلته على قرابة من ابيه وقرابة من
امه فلو ورثة ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكن لهم ما يخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا كلهم
وكان البيع خيراً لهم **باب** من وقف وقفاً ولم يذكر الموقوف عليه **علي بن مهزيار**
قال قلت له روى بعض والديك عن ابيك عليه السلام ان كل وقف الى وقت معلوم فهو وقف
على الورثة وكل وقف الى غير وقت **جمل** مجهول فهو باطل على الورثة فقلت اعلم بقولك انك
فكتب عليه السلام هو عندي قال الشيخ رحمه الله الوقف متى لم يكن مؤبداً لم يكن صحيحاً **علي**
ما تضمنه الاخبار الاولى في الباب الاول المتضمنة لشرط كتاب الوقف ومتى لم يكن مؤبداً
لا يصح على حال والمعنى في هذا الخبر ان يكون قول كل وقف الى وقت معلوم فهو واجب معناه
انه اذا كان الموقوف عليه مذكوراً لانه اذا لم يذكر في الوقف موقوفاً عليه بطل الوقف و
لم يرد بالوقف الاجل وكان هذا اتعافاً بينهما **والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن البشار**
قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله عن الوقف الذي يصلح كيف هو فقد روى ان الوقف اذا كان
غير موقت فهو باطل ومردود على الورثة واذا كان موقفاً فهو صحيح فمضى قال قوم ان الوقف هو
الذي يذكرون فيه انه وقف على فلان وعقبه فاذا انقرضوا فهو للفقراء والمساكين الى ان يرث الله

باب من تصدق على ولد الصغار

٢٢٨

عز وجل لا يرثه ومن عليها قال وقتل الأحرار فلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر في آخر الفقراء والمساكين إلى أن يرث الله الأحرار ومن عليها الذي هو غير وقت ان يقول هذا أو ولم يذكر أحد فالذي يصح من ذلك وما الذي يبطل فوقع عليه السلام الوقوف بحسب ما يوقفه الناس

باب من تصدق على ولد الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غير قسم **فصل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئا وهم صغار ثم يبدله يجعل معهم غيرهم من ولده قال لا بأس **فاما** ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن أبي غفيلة قال تصدق أبو علي

بدار وقبضتها ثم ولد بعد ذلك أو لا كما قاله إذا كان يأخذها متى فیتصدق بها عليهم فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك وأخبرته بالقصة فقال لا تعطها أياها قلت فإنه إذا بلغها متى قال فخاصمه ولا ترفع صوتك عليه فالوجه في هذا الخبر أنه ما لم يحجز له نقضها من حيث كانت مقبوضة ولا أول لم يكن كذلك فجاز له أن يغير ذلك ولم يسع له تغيير هذه وليس لاحد أن يقول ليس يردى محمد بن مسلم أن قبض الوالد قبض الصغار لا تمتثل على غيرهم ولا يجوز له نقضه فاقولكم في الجمع بين هذه الأخبار **روى** ذلك أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في الرجل يتصدق على ولد له قد أدركوا إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث وإن تصدق

على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأن ولده هو الذي يلي امره وقال لا يرجع في الصدقة إذا انتفى وجه الله تعالى قال الميراث والخلعة يرجع فيها إن شاء جازت أو لم يحجز إلا الذي رجم فإنه لا يرجع فيه قيل لما الذي تضمن هذا الخبر أن الصدقة على الأولاد الصغار جائزة وليس فيه أنه لا يجوز تغييرها ونحن وإن جوزنا تغيير هذه الصدقة فلا يجوز نقضها بحالة ونقلها إلى غيرهم ولما ليسوع أن يدخل فيها معهم غيرهم وعلى هذا الوجه لا يتناقض الأخبار **والذي** يكشف عما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد

بن عيسى عن محمد بن سهل عن أبيه قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدله بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولده قال لا بأس **فكان** عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدله بعد ذلك أن يدخل معه غيره من ولده قال لا بأس بذلك وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده وبينه له أنه أن يدخل معهم من ولده غيرهم بعد أن أباهم بصدقة فقال ليس ذلك إلا أن يشترط أنه من ولده هو مثل من تصدق

عليه فذلك له **والذي يدل ايضا على ان الاولاد اذا كانوا صغارا لم يكن لهم الرجوع فيه اصلا**
 ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في رجل تصدق على ولد له قد ادركوا فقال اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو
 ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان الولد هو الذي يل امره وقال
 لا يرجع في الصدقة اذا تصدق بها ابتغاء وجه الله **فصل** بن علي بن محبوب عن علي بن السندي
 عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تصدق على ولد له بعد
 وهم صغارا لان يرجع فيها قال لا الصدقة لله **احمل** بن محمد عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدل ولدان يحدث في ذلك شيئا فقال
 ان كان وقفها لولده وتغير ثم جعل لها فيما لم يكن له ان يرجع وان كانوا صغارا وقد شرط
 ولايتها لهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها وان كانوا اكبارا ولم يسلها اليهم لم يجز
 حتى يجوزوها فلان يرجع فيها لانهم لا يجوزونها وقد بلغوا **باب** من تصدق بمسكن
 على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا **ابان** عن ابي الجارود قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يشتر
 الرجل ما تصدق به وان تصدق بمسكن على ذي قرابته فان شاء يسكن معهم وان تصدق
 بخادم على ذي قرابته خدمته ان شاء **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان
 عن عبد الله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام ان رجلا تصدق
 بدار له وهو ساكن فيها فقال الحسين اخرج منها قلدينا في الخبر الاول لان الوجه في امره بالخروج
 من الدار انما الادب به صحة الوقف لانا بينا ان من صحته تسليم الوقف الى من وقف عليه لم يكن الغرض
 بذلك انه محرم عليه محذور ولا ينافي ذلك ما رواه علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد الكاتب عن
 عن ابن ابي عمير عن ابي المغيرة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صدقة مالم يقبض
 ولم يقسم قال يجوز لان الوجه في هذا الخبر انه يجوز صدقة مالم يقبض ونحن لم نقل ان ذلك
 غير جائز وانما قلنا انه لا يلزم الوفاء به ويكون صاحبه مخيرا في ذلك **باب** السكنى والعهر
الحسن بن محمد بن سماعه عن غير واحد عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن حماد قال
 سألت عن السكنى والعهر فقال لا بأس فيه عند شرطه فمات كان شرط حيا ته سكن حيا ته و
 ان كان فهو لعقبه كما شرط حتى يقبضوا ثم يرد الى صاحبه لانا **احمل** بن محمد عن محمد بن اسعيل
 عن محمد بن القضييل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن السكنى والعهر فقال

من
ليسكن

لعقبه

ان كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط وان كان جعلها له ولعقبه حتى يفي عقبه فليس لهم ان يبيعوا ولا يورثوا ثم ترجع الدار الى صاحبها الاول **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال ينفذ وليس له ان يبيع ولا يورثوا قلت فرجل اسكن داره حياته قال يجوز ذلك قلت فرجل اسكن داره ولم يورث قال جائز ويخرجه اذا شاء **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حسين بن نعيم عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سألت عن رجل جعل دارا سكنى لرجل ايام حياته او جعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط قال نعم قلت فان احتاج يبيعها قال نعم قلت فينقض بيعه الدار والسكنى قال لا ينقض بالبيع السكنى كن لك سمعت ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لا ينقض البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على ان الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى ينقض السكنى على ما شرط وكذلك الاجارة قلت فان رد على المستأجر ماله وجميع ما نزمه من النفقة والعمارة فيما استأجره قال على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك فلا بأس فاقا ما رواه الحسن بن محبوب عن خالد بن زافع الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل لرجل سكنى داره حياته يعني صاحب الدار فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل لرجل السكنى ارايت ان اراد الورثة ان يخرجوه من الدار لهم ذلك قال فقال ارايت ان يقوم الدار بقية عادلة ثم ينظر الى ثلث الميث فان كان في ثلثه ما يحيط بثلث الدار فليس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بثلث الدار فلهن ان يخرجوه قيل لارأيت ان مات الرجل الذي جعل لرجل السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى للورثة الذي جعل للسكنى قال لا فانضمن صدد هذا الخبر من قوله يعني صاحب الدار فهو من كلام الراوى وقد غلط في التاويل وهم لان الاحكام التي ذكرها بعد ذلك انما يصح اذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من اسكنه فحينئذ يقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه ولو كان الامر على ما ذكره الراوى المتأول الحديث من انه كان جعله مدة حياة صاحب الدار فكان حين مات بطلت السكنى ولم يحتج معه الى تقويمه واعتباره بالثلث وقد بينا ما يدل على ذلك فانما ما رواه الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين قضى في العري انها جائزة لمن اعمرها فمن اعمر شيئا ما دام حيا فانه لورثته اذا توفي فلا ينافي ما قدمناه لان قوله فانه لورثته اذا اتوا يعني الذي جعل العري دون الذي جعل له ذلك ولولاد الذي جعل له العري لما قال انه لورثته

لأنه اذا مات عادت العري الى صاحبها ان كان حيا والى ولثته ان كان ميتا اللهم الا ان يجعل له ولده ولعقبه ما بقى منها احد على ما يثناه ويجتعل ان يكون المراد بذلك اذا جعل العري لغیره من حياته هو فاذا مات الساكن فهو لورثته الى ان يموت هو ايضا ثم يعود ميراثا على ما قدمنا القول

باب من وهب لولد الصغار على بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن

دراج عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل وهب لابنه شيئا هل يصلح ان يرجع فيه قال نعم لان يكون

صغيرا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن

قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده وهم صغار باجارية ثم تعبه

الجارية وهم صغار في عياله اتري ان يعيدها او يقومها قيمة عدل فيشهد بثمنها عليا م يدع

ذلك كله فلا يرض لشيء منه قال يقومها قيمة عدل ويجنسب بثمنها لهم على نفسه وعيتمها **فاما**

ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام

قال سألت هل لاحد ان يرجع في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة

فيرجع فيها جازها او لم يجزها ان كانت لذي قرابة **احمد** بن محمد عن الحسين بن صفوان بن

يحيى قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل

المال الذي له عليه فقال له ليس عليك منه شيء في الدنيا والاخرة يطيب ذلك له وقد كان وهبه

لولده قال نعم يكون وهبه له ثم نفعه فجعله لهذا الوجه في هذين الخبرين ان نحلها ما على نه اذا

كان الولد كما راجاله الرجوع في الهبة وانما منعنا في الرجوع فيما يهب الصغار منهم **وما** روى احمد

بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد عن المعلى بن خنيس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل لاحد ان يرجع

في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة فيرجع فيها جازها او لم يجزها

وان كانت لذي قرابته قال الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الخبرين الاولين **سواء** **باب الهبة**

المعوضة **عجل** بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن ابان عن ابي بصير عن

ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة لا يكون ابدا هبة حتى يقبضها والصدقة جائزة عليه **كنه**

عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام قال بان

بالجيار في الهبة ما دامت في يدك فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها **علي** بن الحسن

بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن حصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة والنحلة

ما لم يقبض حتى يموت صاحبها قال هو ميراث فان كانت لصبي في حجره وليشهد عليه فهو جائز

عن رجل اقر لوارث له وهو مريض بدين عليه قال يجوز عليه اذا اقرب به دون الثلث ابن محبوب
عن ابى ولاد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض اقر عند الموت لوارث بدين له عليه قال
يجوز ذلك قلت فان اوصى لوارث بشئ قال جائز **احمد بن محمد بن علي بن النعمان** عن ابن مسكان
عن العلاء بن السابري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلا مالا فلما
الموت قالت له ان المال الذي دفعته اليك لفلانة وماتت المرأة فاتي اولياؤها بالرجل فقالوا
كان لصاحبتنا مال لانزاه الا عندك فاحلف لنا ما قبلك شئ فغصحت لم فقال لهم ان كانت المرأة
ما مونة عندك فاحلف لهم وان كانت متهمه فلا تحلف وتضع الامر على ما كان فاعمالها من مالها
ثلاثة **قاصدا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني
عن جعفر عن ابيه عن علي بن عيسى عن السكوني ان كان يروى النخلة في الوصية وما اقر عند موته ببلد ثبت
ولا بينة رده قال الوجه في هذا الخبر ان نخلة على انه اذا كان المقر متما على الوثقة لم يقبل القرارة ^{بينية}
فان لم يقم بينة كان ما اقربه ماضيا من ثلثه وقد بين ذلك عليه السلام في رواية الحلبي منصور
بن حازم واسماعيل بن جابر الملقم ذكرها فاما اذا كان مريضيا فما اقربه يكون من اصل المال مثل
سائر الدين **والذي يكشف عما ذكرناه** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار قال كتبت
الى العسكري عليه السلام امرأة اوصت الى رجل واقرت له بدين ثمانية الف درهم وكن ذلك
ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس كل مالها اقرت به للموصي اليه
واشهدت على وصيتها واوصت ان يخرج عنها من هذه التركة حجتان ويعطى مولاة لها اربعائة درهم
وماتت المرأة وترك زوجها فلهم وكيف الخروج من هذا واشتبه الامر علينا وذكر كاتب ان المرأة
استشارته فسألته ان يكتب لها ما يصح لهذا الوصي فقال لا يصح تركتك الا باقرارك له بدين
ديشهادة الشهود وتأمينه بعد ما ان ينفذ ما نصيبه به فكتب له بالوصية على هذا واقرت
لوصي بهذا الدين فريأي ادام الله عزك في مسألة الفقهاء قبلك عن هذا وتعرفنا بذلك
لتعمل به انشاء الله فكتب بخطه ان كان الدين صحيحا معروفا مفقوما فيخرج الدين من رأس المال
انشاء الله وان لم يكن الدين حقا انفذ لها ما اوصت به من ثلثها كفي ولم يكف **قاصدا** ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن هرون بن مسلم عن ابن سعدان عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن
ابيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقر بدين يعني اذا اقر المريض لاحد
من الوثقة بدين لم يفسخ ذلك قال الوجه في هذا الخبر ان نخلة على التقية لانه يتضمن الاوصية لوارث

ولا اقرار بدين وقد بينا ان اقرار الورثة يحكم فتبين فما بعد ان له ان يوصي او يرثه ان عرض ما يحتاج الى ذكره قد استوفينا ذلك في كتابنا الكبير فمن اداد الوقوف عليه وقف من هناك ويقتل ان يكون المراد بالتجبرانه لا اقرار بالدين فيما زاد على الثلث اذ كان مقبولا ناقدا بيننا ان ذلك لا يجوز اذا لم يكن المقترها مونا مرضيا ويكون ذلك ماضيا في الثلث الى ما دونه **باب** اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت **عجل** بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن السندی بن محمد عن ابي النخعي وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين على عليهما السلام في رجل مات وترك ورثة فاقتر احد الورثة بدين على ابيه ان يملزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث ولا يكون ذلك في ماله كله فان اقر اثنان من الورثة وكانا عدلين اجيز ذلك على الورثة وان لم يكونا عدلين التزم في حصتهما بقدر ما ورثا وكذلك ان اقر بعض الورثة باخ واخت فانما يلزمه في حصته وقال على عليهما السلام من اقر اخيه فهو شريك في المال ولا يثبت لنسبه فان اقر اثنان فكذلك الا ان يكونا عدلين فيلحق لنسبه ويضرب في الميراث معهم **الفضل** بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن الشعبي وعن الحكم بن عتيبة قال كنا بباب ابي جعفر عليه السلام فجأت امرأة فقالت ايكم ابو جعفر فقيل لها ماتريدين فقالت اسأله عن مسألة فقالوا لها هذا فقيه عال عراقي فسألته فقالت ان زوجي مات وترك الف درهم ولى عليه مهر خمسمائة درهم فاخذت ميراثي واخذت مهرى ما بقي ثم جله رجل فادعى عليا الف درهم فشهدت له بذلك على زوجي فقال للحكم فبينما نحن نحسب ما يصيبها اذ خرج ابو جعفر عليه السلام فاخبرناه بمقالة المرأة وسألت عنه فقال له ابو جعفر عليه السلام اقرت بثلث ما في يدها ولا ميراث لها قال الحكم فوالله ما رأيت احدا قم من ابي جعفر عليه السلام **فأقرا** ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة **جسين** بن علقم عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات فاقتر بعض ورثته لرجل بدين قال يلزمه ذلك في حصته فلا ينافي الخبرين الاولين لان قوله عليه السلام يلزمه ذلك في حصته محمول على انه يلزمه بمقدار ما يصيبه لانه يلزمه جميع الدين بدلالة الخبرين الاولين المفصلين وهذا الخبر محل وينبغي ان يحمل على المفصل لما بيناه في غير موضع **باب** الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما وعليه من الدين **احمد** بن محمد عن ابن ابي نصر وباسناد عن رجل يموت وترك عيالا وعليه دين ايتفق عليهم من ماله قال ان استيقن ان الذي عليه محبط **يحيى** بن جميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فنيفق عليهم من وسط المال **حميد** بن زياد

عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسين بن هاشم ومحمد بن زياد جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
 أبي الحسن عليه السلام مثله ألا أنه قال أن كان يستيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فله ينفق عليهم
 وإن لم يكن يستيقن فليتنفق عليهم من وسط المال **قأما** مرواه حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن
 سماعة عن سليمان بن داود عن بعض أصحابنا عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال
 قلت له إن رجلا من مواليك مات وترك ولدا صغارا وترك شيئا وعليه دين وليس يعلم به الغرماء
 فإن قضاه بقي ولده ليس لهم شيء فقال نفقه على ولده فقد أخبره مقطوع الأسناد مخالف لظاهر القرآن
 وأخبار الأولان مطابقان له فالعمل بما أوى قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فشرط
 في حجة الميراث أن يكون ما يفضل عن الدين وعن الوصية يؤكد ذلك أيضا مرواه علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حميد بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال ميراثونين
 علي السلام أن الدين قبل الوصية ثم الوصية على أثر الدين ثم الميراث بعد الدين فإن أوى لقضا كتاب الله

باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين **علي** بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن
 جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري المتاع
 ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه رده إلى صاحب المتاع وقال ليس للغرماء أن يتحاووا
قأما في هذا الخبر مرواه الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت عنده مضاربة ووديعة أو أموال أيتام ومضائق وعليه سلف
 لقوم فترك ألف درهم أو أكثر من ذلك والذي للناس عليه أكثر مما ترك فقال يقيم لهؤلاء
 الذين ذكرت كلهم على قدر حصصهم وأموالهم لأن الخبر الأول إنما تضمن إذا كان الشيء قائما بعينه
 رده على صاحبه ولا يجامه الغرماء والثاني ليس فيه إلا أنه ترك ألف درهم وعليه دين وسلف وغير
 ذلك فقال يقيم بينهم بالحصص ولا تنافي بين الخبرين على أن الذي يجب أن يعول عليه ما ورثناه
 في كتاب الدين من أنه إنما يجب أن يرده المتاع بعينه على صاحبه إذا خلف الميت ما يقض به دين
 الباقي من غير ذلك فأما إذا لم يخلف غير ذلك المتاع بعينه فصاحبه أسوة للغرماء الباقيين يقيم

بينهم بالتسوية **باب** أن من أوصى إليه بشيء لا تقوم فلم يعطهم ما ياء فهلك المال كان عليه
 الغم **الحسين** بن سعيد عن فضالة عن إبان عن سليمان بن عبد الله الهاشمي عن أبيه قال
 سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل فاعطاه ألف درهم زكاة ماله فذهبت من ماله
 قال موضعا من ولا يرجع إلى الورثة **عنه** عن فضالة عن إبان عن رجل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

عن رجل اوصى الى رجل ان عليه دين فقال يقضوا الرجل ما عليه من دينه وقسم ما بقي بين الورثة قلت فسرق ما كان اوصى به من الدين من يؤخذ الدين من الورثة اوصى قال لا يؤخذ من الورثة ولكن اوصى ضامن لما قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذين الخبرين انه انما يكون اوصى ضامن المال اذا تمكن من ايصاله الى مستحقه فله فعل فله ان يملكه فاما اذا لم يتمكن من ذلك ثم هلك من غير تفریط من جهته لم يكن عليه شيء والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل توفي فوصى الى رجل وعلى الرجل المتوفى دين فعهد الذي اوصى اليه فضرل الدين للفرما ففرقه في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة فبسرقة الذي للفرا من الليل ثم يأخذ قال هو ضامن حين عزله في بيته يؤخذ

ث الحسين بن سعيد قال محمد بن

من ماله **باب** من اوصى الى نفسه هل يجوز ان يفرق كل واحد منها بنصف المال ام لا محمد بن الحسن الصفار قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام رجل كان اوصى الى رجلين يجوز لاحدهما ان يفرق بنصف التركة والاخر بالنصف فوقع عليه السلام لا ينبغي لهما ان يخالف اليت وان لم يخالف

ما مرها ان شاء الله علي بن الحسن عن اخويه محمد وحماد عن ابيهم عن داود بن ابي يزيد بن معاوية قال ان رجلا مات ووصى الى رجلين فقال احدهما خذ نصف ما ترك واعط ^{النصف}

ما تركه فابي عليه السلام لا خلاف فسالوا ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ذلك له قال الشيخ رحمه الله فكر ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله ان هذا الخبر لا اعلم عليه ولا فقه به ولا فاعمل على خبر الاول منه انما متناقضان وليس الامر على ما ظن لان قوله عليه السلام ذلك له ليس في صريحه ان ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة وليس يمتنع ان يكون المراد بقوله ذلك له

يعني الذي اوصى على صاحبه او التقيد الى ما يريد فيكون تلخيص الكلام ان له ان يوصى عليه لا يجب مسئلة

وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال فاقرا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فهلك وله وصيتان فهل يجوز ان يرفع

الى احد الوصيين دون صاحبه قال لا يستقيم الا ان يكون السلطان قد قسم بينهما مال فوضع على يد هذا النصف وعلى يد هذا النصف او يحق عان بامر سلطان فالوجه في هذا الخبر

انه ان قسم ذلك السلطان العادل كان جائزا وان كان السلطان الجائر يساغ التصرف في ضرب من التقية **باب** انه لا يجوز الوصية باكثر من الثلث علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير

عن هشام بن سالم وحفص بن الجهم عن حماد بن عثمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى بالثلث

فقد اوصى بالوصية بالثلث في الربع افضل من الوصية بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم يترك
لكنه بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن عتيق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت من
ماله فقال الثلث ما لا يضره الا ان يرضى به بن ابي عمير عن ابي بصير عن حماد بن عيسى عن ابي بصير
عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول لا وصي بالثلث من مال الحيا بل من ان اوصى بالثلث ولا وصي بالثلث
احبا لان ان اوصى بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم يترك وقد بلغ الغاية وقضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل
توفي خاوص بالكل والكثر فقال الوصية تزداد الى المعروف عن المنكر في علم نفسه واثق في وصيته بالسكوت وكيفية ما
تد الى المعروف وفيه له كمال اليك ما يرضى لهم قال من اوصى بثلث ماله فلم يترك وقد بلغ المدة ثم قال ان اوصى
بخمس الى احبا لان اوصى بالثلث على بن الحسن عن علي بن اسباط عن علي بن القلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
قال سألت عن رجل حضر الموت فاعتق غلامه طوعا وبطحا وكان اكثر من الثلث قال اعتق الغلام ويكون
التقصان فيما بقي عنه عن احمد بن الحسن عن ابيه عن علي بن عتيق عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حضر الموت
فاعتق مملوكا ليس له غير ذلك الوثقة ان يجيز وذلك الوثقة كيف القضا فيه قال ما يعتق منه الثلث وسائر
الوثقة اخذ بذلك ولم يبق عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اوصى المملوك لثلث ماله فاعاقب الا في يوم الملو ثم ينظر ما بلغ ثلث المملوك فان كان الثلث اقل من
قيمة المملوك بقدر ربع القيمة استسقى العبد في ربع قيمته وان كان الثلث اكثر من قيمة المملوك دفع اليه ما فضل من الثلث
بعد القيمة عنه عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت من
عليه السلام فترى منه في ماله ثلثا فليس له في ماله ثلثا ولا في ماله ثلثا ولا في ماله ثلثا ولا في ماله ثلثا ولا في ماله ثلثا
جعفر بن محمد بن ابي جعفر عن الحسين بن محمد بن ابي جعفر عن الحسين بن محمد بن ابي جعفر عن الحسين بن محمد بن ابي جعفر
ابن ابي جعفر عن الحسين بن محمد بن ابي جعفر عن الحسين بن محمد بن ابي جعفر عن الحسين بن محمد بن ابي جعفر
ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن ابي الحسن عن محمد بن شاذان عن ابي الحسن عن ابي جعفر عن ابي جعفر
بن موسى عن ابي عبد الله قال الرجل اخى جاله ما دام فيه الروح ان اوصى بكل ماله فاجابته فلا يناله في هذا الخبر
الا انه لا يورثه الا ان يرضى به لان الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثلث من وجهين احدهما ان كل هذا الخبر على من لم يكن له وارث
اسان لا قريبا ولا جديدا ولا ما ظاهرا له ان يوصي به الكل في كل على ذلك ما رواه السكوني عن جعفر بن
ابيه عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت من ماله ثلثا فليس له في ماله ثلثا ولا في ماله ثلثا ولا في ماله ثلثا ولا في ماله ثلثا
للمساكين ومن السبيل فاما ما تضمنه الخبر من قول الرجل اخى جاله ما دام فيه الروح وكذا لا يورثه الا ان يرضى به
فذلك ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن ابي الحسن عن محمد بن شاذان عن ابي الحسن عن ابي جعفر عن ابي جعفر

فليبين في الثلاث يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابراهيم
عمر عن مازم عن عماد السلمي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل جفرا لوالده في مرضه فقال
اذا انا نه جازي **عجل** بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن جبر عن سماعة
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله يسعد بن عجل ما لك قلنا بنته فقال هو ما
يصنع به ما يشاء الى ان ياتي به الموت ان لصاحب المال ان يجعل بماله ما شاء ما دام حي ان شاء
وان شاء تصدق به فان شاء تركه الى ان ياتي به الموت فان اوصى به فليبين في الثلاث الا ان الفضل ان
لا يضيع من يعول ولا يضر ولو رثته **الحسن** بن محمد بن سماعة عن ابن ابي عمير عن حماد عن عماد السلمي عن ابي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال الميت الحق بماله ما دام في الروح يبين به فان قال بعدى فليبين في الثلاث
والوجه الاخر في الخبر المتضمن الوصية بأكثر من الثلث ان شمله على انه اذا كان محض من الوثقة واجازته كان
ذلك جائزا يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اوصى بوصيته وورثته شهود فجاز ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية ولم يأت
يرون ولا اقرباء فقال ليس لهم ذلك الوصية جائزة علي ما رواه اقرؤا بها في حياته **ابو علي** الاشعري عن محمد بن
عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله على بن الحسن بن فضال
عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي ابيوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى بوصية
وورثته شهود فجاز ذلك فلما مات الرجل نقضوها اللهم ان يردوا ما قد اقرؤا به قال ليس لهم ذلك الوصية
جائز عليهم اذا اقرؤا بها في حياته **علي** بن الحسن عن اخيه احمد بن الحسن عن ابي عن جعفر بن محمد بن يحيى عن
علي بن الحسن بن رباط عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بوصية أكثر
من الثلث وورثته شهود فجاز ذلك له قال **جائز قال** علي بن الحسن بن رباط وهذا عندى على انهم رضوا
بذلك في حياته واقرؤا به **قاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدوس قال اوصى رجل بـ
متاع وغير ذلك لابي محمد عليه السلام فكتبت اليه جعلت فداك رجل اوصى الى جميع ما خلف لك و
خلف ابنتي تحت له فراك في ذلك فكتب الى رج ما خلف وابعث به الى فبعث وبعثت به اليه فكتب
الى خذ وصل **قال** علي بن الحسن ومات محمد بن عبد الله بن زرارة فاوصى الى اخي احمد بن الحسن وخلف
دلا وكان اوصى في جميع ثكنته من يباع ويحل ثمنها الى ابي الحسن عليه السلام فباعها في ما ترض فيها ابنت
لها بن عم فاصلحنا امره بثلاثة فنانير وكتب اليه احمد بن الحسن ووقع الشيء بخبر في اللاب بن نوح
واخبره انه جميع ما خلف وبن عم له بن اخته عرض فاصلحنا امره بثلاثة فنانير فكتب قد وصل ذلك

في انه لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث

وتروى عن علي بن ابي طالب قال قال علي مات الحسين بن احمد كل يوم خلفه راحه ما بين فادى لا مائة
 بشي من صدقاته وغير ذلك واوصى بالبقية لابي الحسن علي السلام فدفعها احمد بن الحسن الي ابي جعفر
 وكتبت اليه كتابا فخرج الجواب بقضها وروى ما في هذه الاخبار كلها فثبت بانها مائة
 يتضمن انما اوصى بهم بأكثر من الثلث ورحل ذلك اليهم فوضوا الثلث وروى الباقي على الرتبة **روى في**
 علي بن الحسن بن فضال عن اخيه احمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد قال اوصى اخوه في بن عمر بن جميع ماله
 لابي جعفر علي السلام قال عمر فاعترني روحه فوضع الوصية بين يدي ابي جعفر علي السلام فقال هذا
 ما اوصى لك اخي فجلت اقرع علي فيقول لي خف ويقول احمل كذا او وهبت لك كذا احق ان تبت على الوصية
 فنظرت فاذا انما اخذ الثلث قال فقلت له اني ان احمل المالك الثلث ووهبت الى الثلثين فقال قلت
 ابيعه وامل اليك قال لا على اليسر منك من غلتك لا تبع شيئا **عنه** بن يحيى عن عبد الله بن جعفر
 عن الحسين بن مالك قال كتبت الى ابي الحسن علي السلام اعلم سيدي ان اخي لي توفي واوصى سيدي
 بضيقه واوصى ان ينفق كل ما في داره حتى لا تادتناع ويحل الثمن الى سيدي واوصى بجمع واوصى
 للفقراء من اهل بيته واوصى لهتم واخذته بمال قال فقلت فاذا ما اوصى به اكثر من الثلث فلعنه
 يقارب النصف مما ترك ويخلف ابنا الثلث سنين وتولي جيرة فابي سيدي فوقع علي السلام يقتصر من
 وصيته على الثلث من ماله وتقسيم ذلك بين من اوصى له على قدر سهمه ولا يشاء الله **عنه** بن احمد
 يحيى عن الحسين بن مالك قال كتبت اليه جمل ما ترك كل شيء لابي جعفر ماله ولم يكن له ولد ثم انما صبا
 بعد ذلك ولدا ومبلغ ماله ثلثة الف درهم وقد بعثت اليك بالف درهم فان لايت جعفر الله فذاك
 ان تغلف في ماله لا على به فكنت لا تطلق لهم وهذه الاخبار وطابقها للاخبار المتقدمة ولما وردناها
 من الزيادة عليها في كتابنا الكبير فالعمل بها اولى لو سلم الاخبار المتقدمة من المعارضة لا حلت جوا
 احدها ان يكون انما امر صاحب المال بان يحل المال اليهم عليهم السلام لا على جهة الوصية بل جعلوها
 صلتهم في حال جوعهم واذا كان كذلك كان جائزا على ما قدمناه في مقدم من الاخبار اولا واما ما روي
 الثلث ما كان حصية والثاني ان يكون وشي هو لاء كانوا قالوا فيهم في الاعتقاد فمما ان يحرم ذلك
 ويحل المال للامام والثالث انه انما جاز في ما اوصى به وصية قبل ان يكون لهم ولث ثم صار له ولث لم ينقض
 وصيته وكانت وصية ما خصته في الجميع ولم يجب بقضها بل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى قال
 كتبه لي محمد بن اسحق المنتظب وبعد طلال الله تعالى بقالك تعلم يا سيدي اننا في جهة من هذه الوصية التي
 اوصى بها محمد بن يحيى درياب وذلك ان موالى سيدنا وعبيدنا الصالحين ذكرنا انه ليس له بيت ان يوصي بها كان

الترتبة

الآن

في وصية الوصية للوارث
٢١١

له ولد باكثر من ثلث ماله وقد اوصى محمد بن يحيى باكثر من النصف مما خلف من تركته فان اُتي سيدنا
ومولانا اطا الله بقاءه ان يفتح غيب هذه الظلمة التي شكوا فافيسر ذلك لنا فعل علينا شاء الله
فاجاب ان كان اوصى بها من قبل ان يكون له ولد فجاز وصيته وذلك ان ولدا طلع من بعد والذوي
ما قدمناه من انه لا يجوز الوصية فيما زاد على الثلث ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف
قال كان لمحمد بن الحسن بن ابي خالد غلام لم يكن به بأس عارف يقال له عيون فحضر الموت فاوصى الى
ابي الفضل العباس بن معروف بجميع ميراثه وتكثرت ارجله وادام ولبعثها الى ابي جعفر الثاني عليه السلام
فتركها لهما ما رواه في خلافا في الاسلام واما محسوبة قال فعلت ما اوصى به وصحت الذم ففعلها
المحدث الحسن وعمر بن ابي ان كتب اليه بتفسير ما اوصى به الى ما تركت الميت من الميراث فاشار على بن محمد بن
بشير وغيره من اصحابنا ان لا يكتب بالتفسير ولا يحتاج اليه فانه يعرف ذلك من غير تفسير فليت
ان كتب اليه بذلك على حقه وصدقه فكتبت وحصلت الدوام واولدتها اليه عليه السلام فامر ان
يعزل منها الثلث فدفعها اليه ويزد الباقي على وصية يريها الى ورثته محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
عبد الجبار عن العباس بن معروف قال مات غلام لمحمد بن الحسن وترك اخا فاوصى بجميع ماله عليه السلام
قال فبعنا متاعه فبلغ الف درهم وسلم الى ابي جعفر عليه السلام قال كتبت اليه ولعلته انه اوصى بجميع ماله
قال فخذت ثلث ما بعت اليه وذه الباقي وامرني ان ادفعه الى طرته ففعلت عن العباس عن بعض اصحابنا
قال كتبت اليه جعلت قدالة ان امرأة اوصت الى امرأة ودفعت اليها ثمانمائة درهم ولها زوج وولد
اوصت ان تدفع سحاما منها الى بعض بناتها وتصرف الباقي الى الامام فكتبت يصرف الثلث من ذلك الى والباقي
يقسم على سواهم الله عز وجل بين الورثة في **باب** وصية الوصية للوارث الحسين بن سعيد عن الحسن
بن علي وفضالة عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث
فقال يجوز كنهه عن ابن ابي عمير عن ابي الخضر عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يجوز للوارث
وصية قل نعم احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن ابي محمد الحنط قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت
يوصي لبيت بشئ قال جائزا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي القاسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل علق لوارثه دين في مرضه فقال لا يجوز وصية لوارث ولا علق فلو كان هذا الخبران غل على خبر
من المتقية لا يوافق لهذا جميع العامة الذي ذهبنا اليه مطابقة لظاهر القول قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضركم الموت ان ترضوا لوصية للوالدين والاخرين بالمعروف حقا على المتقين **باب** عطية الوارث
ولدا في حال المرض الحسين بن سعيد عن القاسم عن جراح المدائني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

باب الوصية لأهل المضال

عن عطية الوالد الولد بعينه قال إذا عطا في وصية جازقا ما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زبارة
 عن ساعدة قال سألت عن عطية الوالد الولد فقال ما إذا كان صحيحا فهو يصنع به ما شاء وما في مرض فلا يصلم
 قال وجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون ذلك مكرها قال وجه في كراهة ذلك ما إذا كان الولد
 يقتض واحد منهم بالعطية كان فيه ليحاش الباقيين والوجه الآخر أنه لا يصلم ذلك إذا لم يكن منه ما لا يتفق
 إليه فإنه إذا كان كذلك كان ذلك غير جائزا لأن يكون على جهة فيكون بمنزلة تغية على ما قد مناه والذي
 يدل على جواز تفصيل بعض الأولاد على بعض ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له الولد من غير أمه يفضل بعضهم على بعض قال لا بأس قال حمزة وسئل
 معوية وأبوكمس انهما سمعا أبا عبد الله عليه السلام يقول صنع ذلك على علي السلام بأهل الحسن وفعل ذلك الحسن
 بأهل علي عليه السلام وفعل علي بن أبي طالب عن أبي عبد الله عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول في الرجل يمتنع بعض ذلك ببعض ما له فقال لا بأس بذلك **باب الوصية لأهل**
المضال محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن حماد عن أبي عبد الله
 في رجل أوصى بماله في سبيل الله قال أعط لمن أوصى له وإن كان يهوديا أو نصرانياً إن الله تعالى يقول
 فمن بدل بعد ما سمعه فأنما أئمة على الذين يبدلون أنه ان الله سمع عليم به هل من زياد عن محمد بن أبي
 عن يونس بن يعقوب إن رجلا كان يكون يهودان فذكر أن أبا عبد الله مات وكان لا يعرف هذا الأمر فأوصى
 بوجهيته عند الموت وأوصى أن يعطى شيئا في سبيل الله فسل عنه أبا عبد الله عليه السلام كيف تفعل
 وأخبرنا أنه كان لا يعرف هذا الأمر فقال وإن رجلا أوصى إلى أن اصنع في يهودي أو نصراني أو وضعته
 فيهم إن الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعه فأنما أئمة على الذين يبدلون فافطر والى من يخرج إلى هذا
 الوجه يعني الثغور فابعدوا إليه على بن إبراهيم عن أبيه عن الثوري بن شبيب قال وصت ما ردة تقوم
 نصارى فلهذين بوجهيته فقال أصحابنا أقسم هذا في فقر المسلمين من أصحابك فسألت الرضا عليه السلام
 فقلت إن أخى أوصت بوجهيته لقوم نصارى طلعت أن أصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين فقال
 أمض الوصية على ما أوصت به قال الله أئمة على الذين يبدلون عنه عن أبيه عن أبي طالع عليه السلام
 بن الصملت قال كتب الخليل بن هاشم إلى الرياستين وهو والي نيسابور أن رجلا من المجوس مات
 وأوصى للفقراء كيت من ماله فاخذه قاضي نيسابور فجعل في فقر المسلمين فكتب الخليل إلى ذي
 الرياستين بذلك فسألوا من عن ذلك فقال ليس عندي في ذلك من شيء فسأل أبو الحسن عليه السلام
 فقال أبو الحسن عليه السلام إن المجوس لم يقيموا فقر المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال

باب من اوصى بشئ في سبيل الله
٢٢٢

من مال الصدقة فريد علي فقرأ الجوس علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن محمد بن مسلم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بماله في سبيل الله فقال لا تعط من اوصى له فان كان
يهودياً او نصرانياً ان الله تعالى يقول فمن بدل ما سمعنا فلانما اتاه على الذين يبذلون فاحصاً ما رآوا
محمد بن علي بن محبوب عن ابي محمد الحسن بن علي الهمداني عن ابراهيم بن محمد قال كتب احمد بن حنبل الى ابي الحسن
عليه السلام عن يهودى مات واوصى لذيها ثم فكتب عليه السلام اوص له الى عرفى لا تفد فيه ايضا فتشاور
علي بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد قال كتب علي بن بلال الى ابي الحسن عليه السلام يقول
مات واوصى لذيها به بشئ اقدر على اخذه هل يجوز ان اخذ ما قد فعل الى واليه اطلقه وفيما اوصى به
اليهود فكتب عليه السلام اوص له الى وعرفنيه لا تفد فيه ايضا فتشاور الله قلنا في بين هذين الخبرين
ولا اخبار المتقدمه لا تليق فيها اكثر من انه امر بايجال المال اليه ولا يمنع ان يكون انما استدعى المال اليه
ليتولى هو تفرقة على حسب ما امره الموصى ليس في الخبرين انه خالف ما اوصى به صرف في غير ذلك

باب من اوصى بشئ في سبيل الله احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سليمان عن الحسين بن عمر
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلا اوصى في سبيل الله فقال اوص له في اجمع قال قلت له
اوصى الى في السبيل فقال لا اعلم شيئا من سبيل افضل من اجمع **قاصدا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد
بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن راشد قال سألت العسكري عليه السلام بالمد يبتغي عن رجل اوصى
بمال في سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا فلا ينافي الخبر الاول لانه يمكن الجمع بينهما على ما ذكره ابو جعفر
محمد بن علي بن الحسين بن مابويه القرطبي رحمه الله لانه قال ينبغي ان يعطى المال رجلا من الشيعة ليجمع به فيكون
قد انصرف في الوجهين جميعا وهذا وجه قريب ولا ينافي ذلك ما رواه احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن حماد
الخشاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة اوصت الى بلال بن يحيى في سبيل الله فقيل
يجب به فقالت اجعل في سبيل الله فقالوا لها فاعطيه ان محمد بن عليهما السلام فقالت اجعلها في سبيل الله
فقال ابو عبد الله عليه السلام اجعل في سبيل الله كما امرت قلت فني كيف اجعل قال اجعله كما فعلت
لن الله تعالى يقول فمن بدل ما سمعنا فلانما اتاه على الذين يبذلون ان الله سمع عليم اليك لو لم
ان تعطيه يهوديا كنت تعطيه نصرانيا قال فكنت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت لمثل
الذي قلت اول مرة فسكت هنيهة ثم قال هاتما فقلت من اعطينها قال عيسى بشلقان قلنا في الخبرين
الاثنين لانه لا يمنع ان يكون امره بتسليم ذلك الى عيسى ليجمع به عن امره بذلك او يسلم الى غيره فانه اعرف
بوضع الاستحقاق من غيره **باب من اوصى بشئ من ماله** احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن

باب من اوصى بعضهم من ماله
٢٢٢

عبد الله بن مسنان قال ان امرأة اوصت لثلاثي تقضي به ديني وجزء منه لفلانة فساكت عن ذلك
ابن ابي ليلى فقال ما ادى لها شيئا الا ادى ما التجزء فساكت اما عبد الله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف
قالت المرأة وما قال ابن ابي ليلى فقال كذب ابن ابي ليلى لما عشرين ثلث ان الله تعالى ابراهيم عليه السلام
قال لا تجعل على كل جبل منهن جزءا وكانت الجبال يومئذ هضبة والجزء هو العشر من الشيء اسحق بن محمد
عن ابن فضال عن فضالة عن معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اوصى بخير من
ماله قال جزء من عشرة قال الله تعالى اجعل على كل جبل منهن جزءا وكانت الجبال عشرة اجبال علي بن
ابراهيم عن ابيه عن حماد عن ابيه بن تغلب قال قال ابو جعفر الخليلي واحد من عشرة لان الجبال عشرة
والطير اربعة علي بن الحسن بن فضال عن السندي بن الربيع عن محمد بن ابي عمرو عن ابي ايوب الخزاز عن ابي بصير
وحض بن الينثري عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال جزء من
عشرة وقال كانت الجبال عشرة قاصدا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن ابي نوص قال
سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعة ان الله تعالى يقول لها
سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم قلت في رجل اوصى ببعض من ماله فقال لسهم واحد من ثمانية
ثم خرا انما الصدقات للفقراء والمساكين الى اخر الآية اسحق بن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن همام الكندي
عن الرضا عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال تجزء من سبعة فيقول لها سبعة ابواب لكل باب
منهم جزء مقسوم عنه عن ابن همام عن الرضا عليه السلام مثله اسحق بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله
الوازي عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن الحسن بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل اوصى بجزء
من ماله قال سبع ثلثة فلاتنا في بين هذه الاخبار ولا اخبار الاولة لان الوجه في الجمع بينهما ان تحمل الاخبار
الاولية على الوجوب والاخرية على الاستحباب فتقول يلزم ان يخرج واحد من عشرة ويحبب للورثة
ان يخرجوا واحدا من سبعة لثلاثي تقضي الاخبار **باب** من اوصى بعضهم من ماله علي بن ابراهيم
عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اوصى ببعض من ماله فقال
السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين عليها ولقوله
قلوهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل علي عن ابيه عن صفوان قال سألت الرضا
عليه السلام ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن احمد عن صفوان واهل البيت عن ابي بصير قال سألت الرضا
عليه السلام عن رجل اوصى لبعضهم من ماله ولا يدري السهم ما شيء هو فقال ليس عندكم فيما بلغكم
عن جعفر الا عن ابي جعفر فيما شئ فقلنا لا جعلنا فداك ما سمعنا اصحابنا يذكر شيئا من هذا عن

ابا نك فقال للسهم واحد من ثمانية فقلنا له جعلنا فداك فكيف صار واحد من ثمانية فقال لما
تقرأ كتاب الله تعالى قلت جعلت فداك ان لا قرأ ولكن لا ادرى اى وضع هو فقال قول الله عز وجل
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفين قلوبهم وفي الرقاب والغلامين وفي السبل
الله طين السبيل ثم عقد بيده ثمانية قال وكذا لا تقسموا على الله عليه السلام على ثمانية اسهم
فالسهم واحد من ثمانية قاصدا ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد عن عبد الله
بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى نبيه من ماله فقوم
من عشوة فالوجه في هذا الخبر احدثين أحدهما ان يكون الراوى وهم لأنه لا يجتمع ان يكون مع
ذلك في تفسير الجزء فواء في السهم وظن ان المعنى واحد والوجه الثاني ان يجعل على ان السهم
واحد من عشرة وجوبا واحدا من ثمانية استخبا كما قلناه في الجزء سوا **باب** من اوصى
لمملوك بشئ الحسن بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل اوصى لمملوك له بثلاث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيمته قال ثم ينظر ما ثلث الميت فان كان
اقل من قيمة الصيد بقدر ربع القيمة استنسى العبد في بيع قيمته وان كان اكثر من قيمة الصيد عتق
الصيد ودفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة قاصدا ما رواه الحسن بن سعيد عن علي بن حديد عن
جميل بن جراح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن احمد بن علي السلام انه قال لا وصية لمملوك فقد اخبر
يحتمل شيئين احدهما انه لا وصية لمملوك من غير طليعه فاما من ولاه فاما جائزة والوجه الآخر
ان يكون المراد بان يخلد له لا يجوز للمملوك ان يوصى لأنه لا يملك شيئا وماله مال ولاه والذي يدل
على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في المملوك ما دام عبدا فانه لا يملك لا يجوز له شئ ولا كفاية عطا ولا وصية لان يشاء
سيده **باب** من اوصى بجمع وعتق وصداقة ولم يبلغ الثلث ذلك علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة اوصت بماله في عتق صدقة
وبع فلم يبلغ قال لا بد بالبيع فانه مفروض فان بقي مشئ فاجل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة
علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال اوصت الى امرأة من اهل بيتك ماله فامرت
ان يعتق ويبيع ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت ابا حنيفة عنها فقال يحيل اقل ثلثا ثلث في العتق و
ثلث في البيع وثلث في الصدقة فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت ان امرأتى من اهل بيتك
واوصت الى بيتك ماله فامرت ان يعتق عنها ويتصدق ويبيع عنها فقلت في فلم يبلغ فقال لا بد بالبيع

فانه فريضة من فرائض الله تعالى وتجعل ما بقى طائفة في العتق طائفة في الصدقة فاعبرت ثلثا خنيقة
يقول ابو عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله وقال يقول ابو عبد الله عليه السلام قاقا ما رواه احمد بن
محمد بن اسمعيل بن همام عن ابى الحسن عليه السلام في رجل اوصى عنده مائة مائة مائة فاعتق
مملوكا فكان جميع ما اوصى به يزيد على ثلث كيف يصنع قال يبدأ بالعتق فينفذ قلايينا في الخبرين
لانه اذا ابدأ بالعتق وما بقى مائة في الصدقة فقد جعل طائفة من المال في العتق وطائفة
في الصدقة حسب ما تضمنه الخبران الاولان ولا يشر في الخبرين الاولين انه يجعل ذلك سواء
لا يمتنع ايضا ان يجعل مال الصدقة والعتق سواء ويبدأ في انقاده بالعتق ثم بالصدقة ويجوز ايضا
ان يكون انما يحب البداية بالعتق لانه ليستغرق اكثر المال وما يبقى بعد ذلك يجعل للصدقة
وكذلك مختل على ما قلناه **باب** من خطف جارية حبلى ومملوكين فشهدا على المملوك
ان الولد منه البر وفري عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن ابن ابى عمير عن حماد عن الجبل
عن ابى عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك له جارية ومملوكين فوريثهما اخ له فاعتق العبدين
وولدت الجارية غلاما قال فشهدا بعد العتق ان مولاهما كان اشهدهما ان كان ينزل على الجار
وان الحمل منه قال يجوز فيها قها ويروى عن عبيد بن كمال قاقا ما رواه احمد بن محمد بن ابن فضال
عن داود بن فرقد قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فوجده جارية له
وغلامان مملوكان فقال لهما انتما حران لوجه الله واشهدان ما في بطن جارية هده مملوكان
غلاما فلما قد رعا على الورثة اكره ذلك واسترقوهم ثم ان الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا
بعد ما اعتقتهما مولاهما الاول تشهدان ما في بطن جارية منه قال يجوز فيها قها ولا يسترقها
الغلام الذي شهدا الا قها اثباتا لنسبه قلايينا في الخبر الاول من وجهين احدهما انه ليس في الخبر الاول
انه كان اعتقهما فلا جرح لك جازا استرقا قها حسب ما تضمنه والوجه الاخر ان يكون ذلك مولا على
الاستخفاف لان لا يستحب للغلام عتقهما ولا لا يسترقهما من حيث كانا مشتبين لنسبه حسب ما تضمنه
الخبر وان لم يكن ذلك واجبا **باب** من اوصى فقال بجوا عنى ومما يبينه على بن الحسن
بن فضال عن محمد بن ابراهيم القمي عن محمد بن الحسن الاشعري قال قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت
قدا لاني سألت اصحابنا عما اراد ان اسألك فلم يجد عندهم جوابا وقد اضطربت الى مسئلتك وان
سعد بن سعد اوصى الى قاصص في وصيته بجوا عنى ومما يبينه فكين اصنع قال يا تياك جوابي في
كتابك فكتب في ما دام له مال يول قاقا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن محمد بن الحسين

باب الموصى لم يمت قبل الموصى
٢٤٤

بن أبي خالد قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يخرج عنه منبراً فقال يخرج عندهما بقى من ثلثه شيء
قلدينا في الخبر الأول لأن الذي له من ماله الثلث وهو الذي أطلق في الخبر الأول ولا ثلث في بين الخبرين
باب الموصى لم يمت قبل الموصى على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عامر بن سعيد
عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يخرج من ماله ثلثه فقال لا يخرج من ماله شيء
لقبل الموصى قال الوصية لو رث الذي أوصى له قال ومن أوصى لأحد شاهد كان وصاياً فوافق
الموصى له قبل الموصى فالوصية لو رث الذي أوصى له إلا أن يرجع في وصيته قبل وفاته **محمد بن أحمد**
بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن محمد بن سعيد اللخثني عن محمد بن عمر الساباطي قال
سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى وامرئيه أن يصلي عماله في كل سنة شيئاً فمات الموصى فكتب
أعطوا رثته **محمد بن أحمد** عن محمد بن أحمد عن أبيه عن نوح عن العباس بن عامر عن مثنى قال سألت عن
رجل أوصى له بوصية فمات قبل أن يقبضها فلم يترك عقبا قال اطلب له وارثاً أو وصي نعمه فادفعها
إليه قلت فان لم أظلم له وارثاً قال احمد على أن تقدر له على أن خان لم تجدوا وعلم الله منكم أن يجد مقدر
بما قاله ما رواه الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابن جبير عن فضالة عن العلاء
عن محمد بن جبير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل أوصى لرجل فمات الموصى لمقبل الموصى
قال ليس بشيء **وما رواه** علي بن الحسين بن فضال عن العباس بن عامر عن إبان بن عثمان عن منصور
بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل أوصى لرجل بوصية أن يحدث به حدث
فمات الموصى له قبل الموصى قال ليس بشيء قال الوجه في هذين الخبرين أحد شيئين أحدهما أن يكون
قول ليس بشيء يعني ليس بشيء تنقضي الوصية بل ينبغي أن يكون على حالها في الشبوت لورثته والثاني أن
يكون المراد بذلك بطلان الوصية إذا كان غايتها الموصى في حال حياته على ما حصل في الخبر الذي روينا
عن محمد بن قيس **ولا باب** أن من كان له وارث فمات ثم نفاه لم يمتغى إلى نفيه ولا إلى نكاح **أحمد**
بن محمد بن عيسى عن عبد العزيز بن المهدي عن سعد بن سعد قال سألت يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام
عن رجل كان لابن يد عيب فنفاه ثم أخرجه من الميراث وأنا وصية فكيف احتسب فقال عليه السلام إنه
الولد لا قرابة بالشهادة لا يدفع الموصى عن شيء قد علمه **قاصداً** ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد
الاشعري عن علي بن الحسن بن علي الوشاء عن محمد بن يحيى عن موسى بن علي بن السري قال قلت لأبي الحسن
عليه السلام إن علي بن السري توفي فوصى إلى فقال وجهه الله قلت فإن ابنه جعفر وقع على ولده
فأمري أن أخرجه من الميراث قال فقال أخربني أن كنت صادقاً فيصديه خجل قال فوجبت فقد روي إلى

ابي يوسف القاضى فقال له اصيلحك الله انا جعفر بن علي بن السرى هذا وصوي في فريضة الى مبرك
فقال لي ما تقول فقلت نعم هذا جعفر بن علي بن السرى هذا وصوي في فريضة الى مبرك فقلت اريد
اكمل قال فادنه فدفوت حيث لا يسمع احد كلامي فقلت له هذا وقع على ام ولد لابيه فامني ابو اوصى في
ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فانيت موسى بن جعفر عليها السلام بالمدينة فاعبرته وسألته فامر
ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فقال والله ان ابا الحسن امره ان قال قلت ثم فاستخلفه ثلثا ثم قال ان قد
ما امره قال فقول قوله قال الوصوف صا به فخل بعد ذلك قال ابو محمد الحسن بن علي الوشاء انه بعد ذلك
فلدينا في الخبر الاول لان هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى بها الى غيرها لانه لا يجوز ان يخرج
الرجل من الميراث المستحق بنسب شائع بقول الوصوف ولم يرد لك ولا يلتفت الى قوله بل ينبغي ان يورث
على ما يستحقه من الميراث بالنسب ولا يتقص عنه على حال **باب** انه يجوز ان يوصي المرأة اكل
بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن اخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن
عليه السلام عن رجل وصي المرأة وشرك في الوصية معها صبيا فقال يجوز ذلك **فصل في المرأة الوصية ولا يتقبل**
بلوغ الصبي فاذا بلغ الصبي فليس له الا يرضى الا بما كان من تبديل او تغيير فان لم يرد الى الوصوف بالميت
فاما ما رواه السكوني عن جعفر بن محمد بن ابي عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام
المرأة لا يوصي لها الا ان الله تعالى يقول ولا توفوا السفهاء اموالكم قالوا جعفر هذا الخبر احد شيئين احدهما
ان تحمل على ضرب من الكراهية دون الحظر والثاني ان تحمل على التقية لانه مذهب كثير من العامة فاما قلنا
ذلك لاجماع علماء الطائفة على الفتوى بما تضمنه الخبر

كتاب الفرائض

باب انه يجزى الام عن الثلث الى السدس باربع اخوات على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن سعد بن ابى خلف عن ابي العباس عن ابي عبد الله قال اذا ترك الميت اخوين **فصل في الاخوة مع حالات** جميع الام
وان كان واحدا لا يجزى له الام وقال اذا كان اربع اخوات جميعا لا يورث من الثلث الا نصف بمنزلة الاخوين وان
كن ثلاثا لا يجزى بن **احمل** بن محمد بن محمد بن احمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن فضل بن ابي العباس قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ابوين واختين لاب وام هل يجزيان الام من الثلث قال لا قلت
فثلاث قال لا قلت فاربعة قال نعم **احمل** بن محمد بن ابن فضال عن عبد الله بن بكير عن فضل بن ابي العباس
القباق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزى الام عن الثلث الا اخوان او اربع اخوات لاب وام
كتاب ابو علي لا شرعي عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابي ليون الجعفي عن محمد بن مسلم

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجب الأدم من الثلث إذا لم يكن ولداً لا أخوان إنا نبيع أخوات قاصاً
ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن ابن مسكان عن أبي العباس القباقي عن أبي عبد الله
عليه السلام في أبوين واختين قال للأدم مع الأخوات الثلث إن الله عز وجل قال فإن كان لأخت
ولم يقل فإن كان لأخوات فأول ما في هذه الروايتان ظاهرهما هو إنا نبيع العباس القباقي قد روى
مطابقاً للروايات الأولى فينبغي أن يجعل على رواية التي تطابق رواية غيره فلا يعمل على رواية التي يفرق
بما وصلت من ذلك وكانت محمولة على أحد شيئين أحدهما أن يكون محمولة على الأخوات من قبل الأ
لأنه لا يجب من أصله ما بلغوا ذكره كما هو إنا نألفه وإن يكون المراد به إذا لم يكن أصلاً
بل أن يكون ثلثاً فأنه لا يجب أن كان من جهتنا لا الأب والوجه الآخر أن نحل العارية على ضرب من التقية
لأن ذلك مذهب جميع العامة فلا يوافقنا عليه أحد منهم **باب ميراث الأبوين مع الزوج** أحمد
بن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسن بن أحمد عن ابن بن عثمان عن اسمعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في
زوج وأبوين قال للزوج النصف وللأدم الثلث وما بقي للأب وقال في امرأة وأبوين قال للمرأة الربع و
للأدم الثلث وما بقي للأب علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن بن عثمان عن اسمعيل بن رباح عن اسمعيل بن
عبد الرحمن الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين قال للزوج النصف وللأدم الثلث وما بقي للأب
عنه عن أبيه عن ابن بن عثمان عن محمد بن عيسى عن يونس جميعاً عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم أن
أبا جعفر عليه السلام أقرأه صحيفة الفرائض التي أملاها رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وخط على
عليه السلام بيده فقرأت فيها امرأة ماتت وترك زوجاً وأبويها فالزوج النصف ثلثه اسمعيل وللأ
سهمان للثلث تماماً وللأب السدس **الحسن** بن محمد بن سماعة عن علي بن الحسن بن رباط عن
عبد الله بن وضاح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة توفيت وترك زوجاً وأبويها
ولها ما قال من ستة أسهم للزوج النصف ثلثه اسمعيل وللأدم الثلث سهمان وللأب السدس سهم عنه
عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى بن الوليد الخطاطب عن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن امرأة تركت زوجاً وأبويها فقال للزوج النصف وللأدم الثلث وللأب السدس سهم عنه عن أيوب
بن نوح عن صفوان بن يحيى عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين أن للزوج النصف وللأدم الثلث
كاملاً وما بقي للأب عنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى عن الحسن الصبيقل عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قلت امرأة تركت زوجاً وأبويها قال للزوج النصف وللأدم الثلث وللأب السدس سهم عنه عن علي بن
محمد بن مسكين عن نوح بن دراج عن عتبة بن بشير عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك زوجة وأبوي

42.

五

في ان الاخوة والاخوات لا يرثون مع الابوين
٢٢١

فلا يرثونها لانهم يرثون كلالته الحسن بن محمد بن سمان عن رجل عن عبد الله بن الوضاح عن ابي جبير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال في امرأة توفيت وترك زوجا وامها واباها واخواتها قال هي من ستة اسم
للزوج النصف ثلاثة اسم وللأب الثلث سهمان وللأم السدس هم وليس للأخوة والاخوات شيء يقصوا
الأم والأب لان الله تعالى قال فان كان للأخوة فلامها السدس كمن عن علي بن مسكين عن ابي عبد
بن سعد عن ابي جبير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك ابا وبيبا واخواته قال للام السدس وللأب خمسة
اسم سقط الاخوة وهي من ستة اسم علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جديا عن ابن
اذينة عن بكير عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ليس للأخوة من الأب والأم والأولاد من الأب شيء
ولا مع الأم شيء فأما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثني الحنظلي
عن زاذان بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت زوجا وامها واخواتها وامها واخواتها
وليها فقال الزوج النصف ولأمها السدس وللأخوة من الأم الثلث هو سقط الاخوة من الأب والأم وما
رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثني الحنظلي عن زاذان بن اعين عن ابي عبد
الله عليه السلام قال ان امرأة تركت امها واخواتها لا يرثها وامها واخوة الأم واخوات الأب قال لا يحل لها لا يرثها وامها
الثلثان ولأمها السدس واخواتها من امها السدس كمن عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن
مثني الحنظلي عن زاذان بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت امها واخواتها لا يرثها
واخوة الأم واخوات الأب قال لا يرثها لا يرثها الثلثان ولأمها السدس وهذه الاخبار الثلاثة لا اصل
فيها لانه لا طريق اليها واحد ومع ذلك فقد اجتمعت الطائفة على العمل بخلافها لانه لا خلاف بينهم ان
مع الأم لا يرث احد من الاخوة والاخوات من اي جهة كانوا فالوجه في هذه الاخبار ان يحلها على ضرب من
التقييد ويحتمل ان يقول فيها وجها من التاويل هو انه ردت الرخصة في جواز الأخذ منهم على ما يعتقده
كما ياخذون منا فانما نجرم الأخذ بما لم يعتقده بل انما الذي يدل على هذه الرخصة ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دلاج عن عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت لرجل تترك ابنته واخته لا يرثها قال لا يرثها وليس للأخت من الأب الأم شيء فقلت انما
قد اخرجنا الى هذا الرجل الميت فمن هو الامام الناس واخوته مؤمنة قال فخذها النصف خذوا منهم كما ياخذون
منكم في سنتهم وقضاهم واحكامهم قال فنكرت ذلك لانه قال ان علي ما جاز به ابي في اخذهم بحكم
في احكامهم وسنتهم وقضاهم كما ياخذون منكم فيه كمن عن ايوب بن نوح قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام
اسأل هل ياخذ في احكام الخالفين ما ياخذون منا في احكامهم ام لا فكتب لي نعم ذلك ان كان مذهبكم

٢٢٤

五

فكتب الى بخط المرأة الربيع واسم الباقي الينا احمد بن محمد بن علي بن مهزياد قال كتب محمد بن حمزة العنقاوي الى جعفر
 الثعالبي عليه السلام في ذلك وصي الى بائة دهر وكنتم سمعته يقول كل نخل في ثمره ولو كان في ثمره ولو كان في ثمره ولو كان في ثمره
 وله امران اما الواحدة فلا تعرف لها موضع الساحة والاخرى بقوم الله ما رضى في هذه المائة درهم فكتب الى
 ان تدفع هذه الدراهم الى زوجي الرجل وصهرها من ذلك الثمن ان كان له ولد فان لم يكن له ولد فالربيع تصدق
 بالباقي علي من صرف ان له اليه ساحة ان شاء الله سمعته بن زياد عن علي بن اسباط عن خلف بن حماد عن
 بن بكير عن محمد بن مروان عن ابي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأته قال لها الربيع جويد فع اليك الامام
فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له رجل مات وترك امرأته قال المال لها قال قلت امرأته مات وترك زوجها قال المال له فلا ينفق
 الا خبالا ولا ولا له يحتل وجهان احدهما ان يحمله على ما ذكره ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن ابي بصير
 قلة قال هذا الخبر يخص حال العينة لان لها الربيع اذا كان هناك امام ظاهر ياخذ النكاح فاذا لم يكن ظاهرا كان
 البتة لها والوجه الاخر ان يحمله على انها اذا كانت قريبة له فانها تأخذ الربيع بالتسمية والنيا بالقرابة يدل على ذلك
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد بن القاسم عن الفضل بن يسار البصري قال سألت ابا الحسن
 عن رجل مات وترك امرأته قرابة ليس له قرابة غيره ما قال يدفع المال كله اليها يا ابن المرأة لا تترك
من العقار والارضين شيئا من تربة الارض لها نصيبها من قيمة
الطوب والخشب والبنياك على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة
 ويكره فضيل ويريد ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام ان المرأة لا تترك من تركه
 زوجها من تربة دار او ارض الا ان يقوم الطوب والخشب قيمة فقطع ريعها او ثمنها ان كانت من قيمة
 الطوب والجذوع والخشب احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
 ان المرأة لا تترك ما ترك زوجها من القوي والدور والساح والدواب شيئا وتترك من المالح الفرس
 والسياب ومتاع البيت ما ترك ويقوم النقص والابواب والجذوع والقصب فقطع ريعها من يولس
 بن عبد الرحمن عن محمد بن حمران عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال النساء لا يرثن من
 الارض ولا من العقار شيئا سمعته بن زياد عن علي بن الحكم عن اصحابه عن محمد بن مسلم قال قال ابو
 عبد الله عليه السلام تترك المرأة الطوب ولا تترك من الربيع شيئا قال قلت كيف تترك من الفروع
 ولا تترك من الربيع شيئا فقال فيه ليس لها منه حسب تترك به واما هي فخير عليها فترك من الفروع
 ولا تترك من الاصل ولا يدخل عليها وادخل بسببها الحسن بن محمد بن محمد بن الحسن

بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لثلاث
 يتزوج من فيدخل عليها ومن يفسد موارثه ^{عليه} بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن
 بن رباط عن شريح عن يزيد الصايغ قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان النساء لا تترثن من رابع الاكن
 شيئا ولكن لمن قيمة الطوب والخشب قال قلت له ان الناس لا يأخذون بهذا فقال اذا اولينا ضربا
 بالسوط فان انتهوا والا ضربنا هرا السيف الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن مثنى عن عبد الملك
 بن اعين عن احمد بن عليهما السلام قال ليس للنساء من الدور والعقار شيء ^{سجل} بن زياد عن علي
 بن الحكم عن ابيان الاحمر قال لا اعلم الا من ميسر يتبع الرطوخ عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 النساء لمن من الميراث قال لمن قيمة الطوب والبناء والخشب القصب فاما الارضون والعقار
 فلا ميراث لمن فيه قال قلت فالثياب قال الثياب لمن قال قلت كيف صار ذوا هذه الثمن والرج
 مسمى قال لان المرأة ليس لها ثياب نرتيه وانما هي دخیل عليهم وانما صار هذا الكذا ^{الثلاث} يتزوج المرأة في
 زوجها ام ولد من قوم آخرين فيزول حقها في عقارهم والحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن ثياب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وخطاب بن ابي محمد الهذلي عن طوالي بن رجاء عن
 ابي جعفر عليه السلام ان المرأة لا تترث ما ترك زوجها من القوي والدور والسلاح والاداب شيئا وترث
 من المال والريق والثياب وستار البيت ما ترك ويقوم النقص والجذوع والقصب فيعطى حقها منه
 عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن محمد بن مسلم وزرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء
 لا تترثن من الدور ولا من الضياع شيئا الا ان يكون احد ثبنا فيرثن ذلك البناء وكتب الوصا طية التام
 الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله عليه علة المرأة انها لا تترث من العقار شيئا الا قيمة الطوب
 والنقص لان العقار لا يمكن تغييره وقلبي هو المرأة يجوز ان ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها
 وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن التقصص بينهما والمرأة يمكن الاستبدال بها فاجوز ان
 يجزى ويذهب كان ميراثها فيجوز تغييره وتبديله اذا شبه بها وكان الثابت المقيم على حاله لمن كان مثله في
 الثبات والقيام ^{علي} بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن ^{محمد}
 بن بكير ^{الطوسي} قال قلت لزرارة ان بكيرا حدثني عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء لا تترث امرأه ما ترك زوجها
 من ثرية حار ولا ارض الا ان يقوم البناء والجذوع والخشب فيعطى نصيبها من قيمة البناء فاما التربة
 فلا تعطى شيئا من الارض ولا ثرية حار قال زرارة هذا الاشك فيه قال الشيخ رحمه الله هذا الاشك
 الحق او ردنا ما عامة في انه ليس للمرأة من الرابع الارضين والقرايا شيء ولهن قيمة الطوب والخشب

شها

الثانية

والبنيان وما بينهما من بعض الأختين من أخت لا ترق شيئا من هذه الأشياء فالحظ أن لا يرق من نفس
تربة الأرض وإن كان لها من قيمة الخشب الطوب والبنيان بدلالة ما فضل خفيها من الأختين
أوردناها وكان شيخنا رحمه الله يقول ليس لمن من الرابح شيء وأما هي المنازل والعقارات ولهن
من الأرض سهم والأختان دامة والعمل بموجبها أولى لأننا انظرنا على الأرضين ما يخصنا فطرق على
الرابح والمنازل لعدم الدليل على الكل وما يتضمن بعض الأخبار من أن ليس لمن من الرابح والعقارات
وليضمن ذكر الأرضين لا يدل على أن لمن من الأرضين نصيبا إلا من جهة دليل الخطاب وذلك
بترك الدليل والأخبار الأخرى على ذلك ولا يمنع أن يدل هذه الأخبار على أنه ليس لمن من الرابح
والعقارات شيء والأختان الباقيات يدل على أنه ليس لمن من الأرض والقرايا شيء فالأولى العمل بجميعها
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن الفضل بن حميد الملك وابن أبي عمير
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل هل يرث من طار امرأة أو أرضها من التربة شيئا
أو يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئا فقال يغشا وتريه من كل شيء ترك وترك فلا حرج
الأخبار والأول من وجهين أحدهما أن عمله على التقية لأن جميع من خالفنا عالج في هذه المسئلة
وليس يوافقنا عليها أحد من العامة وما يخرج هذا الخبر من التقية فيه والوجه الآخر أن لمن ميراث
من كل شيء ترك ما عدا تربة الأرض من القرايا والأرضين والرباع والمنازل فخص الخبر الأختين والأختين
وكان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول ليس لمن شيء مع أحد
الأولاد من هذه الأشياء المذكورة فإذا كان هناك ولد فانه ترث من كل شيء وأستدل على ذلك
بما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة في النساء إذا كان لمن
ولد أعطين من الرباع باب ميراث الجد مع كلاله الأب علي بن إبراهيم عن أبيه عن
ابن أبي عمير عن محمد بن أذينة عن زرارة وكبير والفضيل ومحمد بن يزيد عن أحمد بن محمد التلعفقي قال إن
الجد مع الأخت من الأب يصير مثل واحد من الأختين ما بلغوا قال قلت رجل ترك أخاه لأبيه وأمه وجدة
أوقلت جدة وأخاه لأبيه وأمه قال المال بينهما كأخوين أو أمانة ألف فله مثل نصيب واحد من
الأختين قال قلت رجل ترك جده وأخته فقال للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كانتا اثنتين فالنصف للجد والنصف
للأختين وإن كن أكثر من ذلك فعلى هذا الحساب فإن ترك أختا وأخوات لأب وأمه وأب وجد
فالجد أحد الأختين فالأختين بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وقال زرارة وهذا ما لم يخذلني فيه قد تمت
من ابنته ومن أبيه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف محمد بن يعقوب عن الحسين بن

[illegible]

المجد الاخوة الى السبع على بن الحسن بن فضال عن ابن اسباط عن محمد بن حمران عن زرارة قال ارأى ابو عبد الله
صحيقة الغرائض فاذا فيها لا يفتصل الجدة مع السدس شيئا ورايت سوا الجدة فيها مثبنا قال الوجه في هذه الاخبار
ان غلها على ضرب من التقية لان الذي يعمل عليه هو ما اجتمعت الفروقه المحقة عليه من ان المجد مع الاخوة
من الابن الام ومن الاب خاصة كواحد منهم يقاسمهم وكذلك اذا اجتمع مع الاخت او مع الاخوات كان من
بمثابة الاخ للذكر مثل حظ الانثيين ويقتطع فرضها النصف والثلاثين ان كانتا اثنتين فما زاد عليهما واذ اثبت
فهو يقاسمهما لانما بالنواقل عدد واحد او اكثر وما تقسم بينه الاخياري من انه يقاسم الى السبع او الى السدس
فحمل على ما قلناه من التقية لان ذلك من بعض العامة واما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد
بن عبد الله بن زرارة عن القاسم بن عروة عن يزيد بن معاوية ابو عبد الله واكثر ظنه انه يزيد بن ابي عبد
الله قال الجدة بمنزلة الاب ليس للاخوة مع شيء قالوا بما قلناه من التقية لانه خلاف اجماع الفروقه المحقة فاما
ما رواه الحسن بن علي بن النعمان عن حميد الله بن محمد عن احمد بن محمد عن سالت ابي عبد الله عن رجل ترك
المال كله فلا يتاقي ما تقدم من الاخياري لان الوفاة في هذا الخبر انه اعطاها المال لما لم يكن غيرها من هو اولي
او مثله بالميراث وليس في الخبر انه اعطاها مع وجوده فيكون مخالفا لما تقدم باب ميراث الجد
مع كلاله الام واحد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عن رجل ترك
اناء لانه لم يترك دارا غيره قال المال له قلت فان كان مع الاخ الام وجد قال يطيء الاخ السدس يطيء الجد
الباقي قلت فان كان الاخ لاب وجد قال يتيه اسوة عنه عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل عن ابي بصير
قال سألت ابا عبد الله عن اخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام مع الجد فريضته ثم التثالث مع الجد
عن ابن محبوب عن حسين بن عمار عن سمع ابي سيار قال سألت ابا عبد الله عن رجل مات وترك ابنة وابونا
لامر وجد فقال الجدة بمنزلة الاخ من الاب له الثلثان والاخوة والاخوات من الام الثلث فخره شريكا سواهما
بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ع
الاخوات من الام فريضتهن مع الجد احمي بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباط عن ابن مسكان عن ابي
عن ابي عبد الله في الاخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام مع الجد فريضتهن التثالث مع الجد الحسن بن
بن سماع عن صالح بن خالد عن ابي جميلة عن زيد بن ابي عبد الله في الاخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام
فريضتهن التثالث مع الجد محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي
عن ابي عبد الله قال سألت عن الاخوة من الام فقال للاخوة فريضتهن التثالث مع الجد فاما ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن مسلم عن يونس عن القاسم بن سليمان قال

حدثني ابو عبد الله قال ان في كتاب علي بن ابي حمزة ان الاخوة من الام لا يرثون مع الجد فخذ الخبير ستروك بالاجماع من
 الفقرة المحقة ويمكن ان يقال في تأويله انهم لا يرثون معه ان يقاسموه كما يقاسموه الاخوة من الاب والام والابن
 الاخوة من الام يرثون منهم الثلث لا يرثون معه ذلك شيئا وعليه هذا التأويل لا ينافي ما تقدم من الاختيار باب
 ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجدّة الحسن بن محبوب عن الحسن
 بن صالح قال سألت ابا عبد الله عن امرأة تملك ثوبا يدخل بها زوجها ماتت وتركته امها واخواتها من ابيها وامها
 وجدها اباها وزوجها قال يعلو الزوج النصف وتعلو الام الباقي ولا يعلو الجد شيئا لان ابنته حبيبة عن الميراث
 ولا يعلو الاخوة شيئا **ابن محبوب** عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك
 اياه وجمعة قال فقال حبيب الاب الجد الميراث الاب وليس لاصول الجد شي **عجل** بن يحيى الساجي عن عبد
 بن جعفر قال كتبت الى ابي محمد ان امرأة ماتت وتركته زوجها وابوها وجدها اودجدها كيف يقسمونها
 فوجه عليه السلام الزوج النصف والباقي للاخوان **فأما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله في رجل مات وترك امه وزوجته وابنته وجدته قال لا يرث
 الثلث وللزوجة الربع وما بقى بين الجد والاخت للجد **سهم** عن ابن محبوب عن حماد بن عمار
 قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك امه وزوجته وابنته له وحيده فقال لا يرث الا امه والزوج وما
 نصف الجد ونصفه للاختين فخذ ان الذين يتركون اجماع الطائفة المحقة لا يرث مع الابوين ولا مع
 واحد منهما احد من الاخوة والاخوات ولا الجد والجدّة علما تضمنت الاخفاء والاطالة والوجه فيها التقية **فأما**
 موافقان لذه الحجة **فأما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي عمير عن سعد بن ابي خلف عن
 عبد الوثن بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ان ابنتي هلكت واهي حية فقال ابان بن تغلبك
 عنده ليس لامك شيء فقال ابو عبد الله سبحان الله اعطها السدس فالايتان ما تقدم من الاختيار
 ان الجد لا يستحق الميراث مع الابوين لان في هذا الموضع انما جعل الجد والجدّة السدس والحية الطعمة لا على
 وجه الميراث بل على ذلك ما رواه **عجل** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله
 قال ان رسول الله اطعم الحية السدس **عجل** بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زائدة قال سمعت ابا جعفر
 يقول ان نجا الله اطعم الحية السدس طعم **عجل** بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
 عن ابي عبد الله قال ان رسول الله اطعم الحية ام لا يرث السدس لانه في اطعم الحية ام لا يرث السدس
 خيرة **وروي** عن يزيد بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابن جليل عن ابي جليل عن اسحاق بن حماد عن ابي عبد الله

في ابوين وجيد الام قال الام السدس في الجدة السدس ما بقوه ولثلاثان الاب وروى معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن
بن رواط رضي الله عنه قال الجيد السدس مع ابنتها ومع ابنتها فلا ينفك هذا الاخبار ما رواه علي بن الحسن
بن فضال عن ايوب بن نوح عن محمد بن ابي حمزة عن جميل فيا يميل فذات قال اذا ترك الميت جده كان امه عليه السلام
فالسدس بينهما عن محمد بن علي ومحمد بن الحسين جميعا عن محمد بن ابي عمير عن عيات بن ابراهيم عن ابي عبد الله
عن ابيه عليه السلام قال الطحوسول الله الجيد بين السدس ما لم يكن دون ام الام او لادون ام الاب
لان الوجه في هذين الخبرين ان فخرهما على ضرب من التقية لان هذه قضية تخص بها ابوك في خلافة فيجوز ان
يكون روى ذلك على وجه الحكاية عنه دون ما الحق يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابن
ابي طاهر بن تسنيم عن عيسى الطنافسي عن عيسى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن ابي بكر قال توفي رجل وترك جده
امامه واماميه فورث ابو بكر امه تركه الاخرى فقال رجل من الانصار لقد تركت امرأة لوان الجيد بين هكنا
واينها ما ورث من التي ورثها شيئا ورث التي تركت اماميه فورثها قال محمد بن تسنيم وحدثني ابو فضيم قال
حدثنا ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع بن حادثة الانصار عن الزهر عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى
ابي بكر فقالت ان ابني مات فاعطته فحق فقال ما اعلمك في كتاب الله شيئا وسأل الناس في مثل فشهد لها
بن شعبة فقال ان رسول الله اعطاها فقال من سمع معك قال محمد بن سلمة فاعطاهما السدس فأتت
الام فقالت ابن ابني مات فاعطته فحق فقال ما انت التي شهدت ان رسول الله اعطاها السدس فأتت
فاقسم بكنيكا فانت اعلم واقامها علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن سعيد
بن ابي خلف قال سألت ابا الحسن عمن بنات بنت وجد فقال الجيد السدس والباقيات البنت قال
علي بن الحسن بن فضال ان هذا الخبر اجمعت العصابة على تركها العمل به ووليت بعض المتأخرين ذهبا في
الخبر وهو خاط لا يثبت ان ولدا لولد يقوم مقام الولد فبنت البنت تقوم مقام البنت اذا لم يكن منها
ولد ومع وجود الولد لا يستحق واحد من الابوين ما يؤخذ من نصيب السدس في طي الجيد على وجه الطعمة وانما يؤخذ
من فريضة السدس اذا كانا الوارثان دون الاولاد وذلك يدل على ما قاله ابن فضال واقامها علي بن محمد
بن احمد بن يحيى عن مشوية بن نايعة عن ابي حمزة عن محمد بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي
عبد الله قال سألت عن رجل ترك خالة وحيدة قال المال بينهما فمأخذ الخبر ايضا من روى اجماع الطائفة المحقة
لان الاقرب اولى بالميراث من الابعد ولجدا اقرب من المال لان المال به يتقرب فقد يعبد بدو في فنيان
لا يستحق شيئا على مال باب ان الجيد الاكبر في منع الجيد الاكبر من الميراث
علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن خزيمة بن يقطين عن عبد الرحمن بن الحجاج

عن بكير بن اعين عن ابي عبد الله ع قال يورث من الاجداد ابوالاب وابوالام ومن الجدات ام الاب وام الام
عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا
لم ير له لليت الاجداد ابايه وسجدته امامه فان للجدة الثلث وللجد الباقى قال واذا ترك جد من قبل ابيه وجد ابيه
وجدته من قبل امه وحيدة امه كان للجد من قبل الام الثلث وسقطت حصة الام والباقي للجد من قبل الاب وسقط
جد الاب فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن اسمعيل بن منصور عن بعض اصحابه عن
ابي عبد الله ع قال اذا اجتمع اربع جلدات ثنتين من قبل الاب وثنتين من قبل الام طرحت واحدة من قبل
الام بالقرعة وكان السدس بين الثلثة وكذلك اذا اجتمع اربع جلدات سقط واحد من قبل الام وكان السدس
بين الثلثة عنه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا يورث من الاجداد الا ثلثة ابوالام و
الاب وابوالاب فهذا ان الغرض من ذلك منع كونهما كذلك فقلنا اجتمعت لطائفة على خلاف العمل بما لا خلاف
بيننا ان الاقرب اولى بالميراث من الاجداد الجدا لا في اقرب الى الميت بدرجة فينبغي ان يكون هو مستحق الميراث
دون من هو ابعد منه وينبغي ان تعمل الرواياتين على ضرب من التقية لا يجوز ان يكون في العامة التفتان
من ذهب الى ذلك باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا لم يكن ولد الميراث
بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت تقمن مقام البنات
اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن
احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف عن ابي الحسن الاول ع قال بنات البنت تقمن
مقام البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد
ولا وارث غيرهن عنه عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت يرثن اذا
لم يكن بنات كن مكان البنات الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن سكين عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله ع
قال ابن الابن يقوم مقام ابيه وكتب محمد بن الحسن الصفادى ابي محمد الحسن بن علي عليه السلام ولى ما
وترك ابنة بنته واخاه لابيه وامه ان يكون الميراث فوقه عليه السلام في ذلك الميراث الاقرب ان شاء الله قال
الشيخ رحمه الله فاما ما ذكره بعض اصحابنا من ان ولد الولد لا يرث مع الابوين واحتجوا به في ذلك بحججهم
بن ابي خلف وعبد الرحمن بن الحجاج في قوله من ابن الابن يقوم مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غير
قال ولا وارث غيرهما اما الوالدان لا غير فخطا لان قوله ولا وارث غيرهما المراد بذلك اذا لم يكن للميت الابن
يقرب ابن الابن به والبنات التي تقرب بنت البنت بها ولا وارث له غير من الاولاد الصديق الذي كشف
عما ذكرناه ما رواه محمد بن الحسن الصفادى عن ابراهيم بن هاشم عن صفوان بن غزوية بن يقطين عن عبد

قال

اربعة

كان

البنات

محمد بن الحسن

بن الحجاج عن ابي عبد الله قال ابن كلاب قال الركن من صلب الرجل احد تامر وقامر لابن قال وابنة البنت كما
 لو ركن من صلب الرجل احد قامت مقام البنت فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سافة قال روى عن
 بن ابي خزيمة عن عبد الرحمن بن حجاج قال بنات لابن يرثن مع البنات وما رواه ايضا الحسن بن محمد بن
 عن علي بن عبد الرحمن بن ابي نجيح عن صفوان عن عبد الرحمن بن حجاج قال قال ابي عبد الله عليه السلام
 بنت الابن اقرب من بنت الابنت وما رواه احمد بن الحسن بن صفوان عن حماد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
 ابي نصر قال سألت ابا الحسن عن ابن بنت وبنيت بن قال ان عليا عليه السلام لا يورث ابنا ان يطل لغيره الا اقرب
 قلت فالحق اقرب قال ابنة الابن فلهذا الاخت باخيار ومحول عليها باجماع الفرة للحق لا نأخذ ببيان ان مع البنت
 لا توث بنت البنت ولا ابن الابن وانما يقوم كل واحد منهما مقام من يتقرب به اذا الركن هناك من هو اقرب
 واما الخيران الاخيران وما تضمننا من ان بنت البنت خير صحيح ايضا لان درجتها واحدة وهو ان كل واحد
 منهما يتقرب من يتقرب بنفسه قريبا ههنا واحدة والوجه في هذه الاختيار ان نحل على ضرب من التقية لان
 في العامة من يذهب الى ذلك باب ميراث اولاد الاخوة والاخت عمن علي بن الحسن بن فضال
 عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام
 عن ابن اخت لابن وابن اخت لامر قال لابن اخت من الامم السدس ولا بن اخت من الابن قال الشيخ
 رحمه الله هذا التبريد على انه اذا اجتمع اخت من ام واخت من اب ان يحل لاخت من الامم السدس بالتسمية
 واخت من الابن الباقي النصف بالتسمية ايضا والباقي يردها لان بنها انما اخذ ما كانت تأخذ من لو كانت
 حية لانها يتقرب بها وتأخذ نصيب من يتقرب به وذلك خلاف ما يذهب اليه قوم من اصحابنا من وجوب الرجوع
 عليها لان ذلك خطأ على موجب هذا النص محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن
 محمد بن عبد الله بن هلال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن ابن
 اخ لابن وابن اخ لامر قال لابن الاخ من الامم السدس وما بقى فلابن الاخ من الابن فاما ما رواه الحسن بن محمد
 بن سافة عن علي بن محمد بن سكين عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له بنات اخ وابن اخ
 قال المال لابن الاخ قلت فرائيه واحدة قال العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شي من هذا الخيرة وافق العامة
 وبما اضل به لا يباع الفرة للحق على العمل بخلافه لا يباين انه اذا تساوت الفرات بشركوا في الميراث ذكورا
 ناثا واولادًا واخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرب به ويحتمل ان يكون الفرة خصا بالابن اخ اذا كان لا حية
 وبنات اخ من قبل الابن واذا كان كذلك فافمن لا يستحق شيئا منه لو كان ابو من حيا مع الاخ من ابي
 ولا ميراث له شي على حال باب ميراث الاولى من ذوى الارحام الحسن بن محبوب عن

محمد بن الحسن ع

ابي ايوب الخزاز عن ابي عبيد الله عليه السلام قال في كتاب علم من كل ذي رحمة منزلة الوحد الذي يجرب به لان يكون
 طرث اقرب الى الليت منه فيجيبه علي بن ابراهيم عن محمد بن حماد عن يونس عن رجل عن ابي عبيد الله ع
 قال قال اذا اتقت القرابات قال سابق احق بميراث قريبة فان استوت فامر كل واحد منهم بقله قريبة علي بن
 ابراهيم عن صالح بن السنك عن جعفر بن بشير عن عبيد الله بن بكير عن حسين البرزاز قال سئلت من يسأف
 اباعيد الله عليه السلام المال لمن هو الاقرب او العصبة فقال للمال لا اقرب والعصبة في فيه التراب قال
 ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد قال كتب محمد بن عيسى الخراساني اوصالي
 رجل ولرغيفت الابن عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم وبنات عم
 قال وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان نعله على النقية لانه موافق لمذهب العامة لان المتقرب من مذهب
 الطائفة ان الاقرب اولي بالميراث من الابعد فاذا ثبت ذلك فالتمتان اولى لهما اقرب من ابن العم ومن حلال
 والوجه الاخر ان يكون هذا الحكم مختصا اذا كان بنو العم والاب وامر العم والعممة والاب خاصة فان المال يكون
 لابن العم من الاب والام دون العم والاب يجمع من الفرقة الحقيقة ومن ظاهر الاختيار والذلي يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال حدثني محمد بن بكير عن صفوان عن ابراهيم بن محمد بن عمار عن الحسن
 بن عمار قال قال ابو عبيد الله عليه السلام يا اقرب ابن عمك وامر وعمك قال قلت حدثنا اسحاق بن عمار
 عن الصادق الاطهر عن امير المؤمنين ع انه كان يقول اعيان بني الامر اقرب من بني السلات قال فاستوف
 جالسوا قال حيث بها من حين صافية ان عبيد الله ابا رسول الله صلى الله عليه وآله اخواني طلائع بيته
 والذليل على ان ظاهر الاختيار وعموم الاختيار يقتضي ان العم واولي من ابن العم انه قد ثبت ان الخال اولى
 من ابن العم والاختلاف واذا كان الخال اولى والعرض اشار له في الددية فيختص ان يكون ايضا اولى ولا يخالف
 الله ذكرناه والذليل على ان الخال اولى عاروا الاصفار عن عمران بن موسى عن الحسن بن محبوب عن
 محمد بن زياد عن سلمة بن مهران عن ابي عبيد الله عليه السلام قال في عمت وعمو قال للعممة الثلث
 وقال في ابن عمه بن خالة قال المال لخالة وقال في ابن عمه بن خالة قال في ابن عمه بن خالة قال
 للذكر مثل حظ الانثيين باب انه لا يرث احد من الموالى مع وجود واحد من
 ذوي الارحام الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبيد الله بن سنان عن ابي جابر
 قال كان عليه السلام لا يأخذ من ميراث مولاه اذا كان له ذوق قرابة وان لم يكن فاق من يحكم الميراث
 المفروض قال وكان يدفع ماله اليهم ابو علي الاشعري عن محمد بن عبيد الجبار عن صفوان عن عبيد
 بن سنان قال سمعت اباعيد الله عليه السلام يقول كان عليه السلام اذا مات موالى له ورثه

بكر

موتى

قراءة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول اولوا الأوصاف يصحوا على بعض يونس بن عبيد الرحمن عن ذمة
 عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث احد من موالى ابا
 مات وله قرابة وكان يدفع الى قرابته على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نجران عن عاصم بن حبيد
 عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضت امير المؤمنين عليه السلام في خاله جاءت تحت
 في مولى رجل مات فقرا هذه الآية واولوا الأوصاف يصحوا على بعض في كتاب الله قد وضع الميراث
 الى الخالة ولويسط المولى على بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن صالح المولى
 بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل مات وترك مالا وترك اخاه وترك مولا
 قال المال لاخته فاقا ما رواه الا على بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبيد الله عن محمد بن بشير عن
 يونس بن الحمرات عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول مات مولى لابنة حمزة وله ابنة فاعطى رسول الله صلى الله عليه واله ابنة حمزة النصف وابنته
 النصف فهذا الخبر يخالف لاجماع الفرقة الحقيقة والاختبار التي قد منهاما التفتت لان مع وجود واحد
 من ذوى القربا لا يورث المولى والوجه في هذا الخبر التقية لان في هذه القضية تعييناً قد روي
 ان النبي صلى الله عليه واله اعطى بنت حمزة المال كله روى ذلك الحسن بن محمد بن سماعة عن
 صفوان بن يحيى عن عبيد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال مات مولى لعمرة بن عبد المطلب
 قد وضع رسول الله صلى الله عليه واله ميراثه الى بنت حمزة قال ابو علي الحسن بن محمد بن سماعة هذه الرواية
 تدل على انه لو كان المولى بنت كما تروى العامة وان المرأة ايضا ترث الوالا ليس كما يروون قال الشيخ
 هذا الخبر يدل على ان البنت ترث من ميراث المولى كما يورث الابن وهو الاظهر من مذهب اصحابنا
 وذلك خلاف ما قد مناه في كتاب العتق من ان الميراث لا ولا المولى المذكور منه محدودون الا ان كان
 لم يكن فواذ كود كان العصبية لان في هذا الخبر مع وجود العصبية اعطى المال البنت والوجه في الاختبار
 الاولة التي ذكرناها هناك ان عليها على التقية لانها موافقة للعامة هذا اذا كان للعتق رجلاً فاما اذا كان
 المعتق امرأة فلا خلاف بين الطائفتين ان الميراث للعصبية دون الاولاد ذكرنا كان او اناثا وقد دللنا
 عليه فيما تقدم فاما ما رواه الا على بن الحسن بن فضال عن محمد الكاتب عن عبد الله بن علي بن عمر
 بن يزيد عن محمد بن هرون كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات فكان مولى لرجل وقدمت
 مولا قبله والمولى ابن وبنات فسأله عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء فالوجه في هذا الخبر
 ايضا ان عليه على التقية على انه قد روي عن امير المؤمنين عليه السلام مثل ما قلناه في مولى حمزة روى

الفضل بن شاذان قال روى عن حنان قال كنت جالساً عند سويد بن غفلة فجاء رجل فساله عن بنت وامرأة وموالي فقال اخبرك فيها فقلت عليه السلام رجل البنت النصف والمرأة الثمن وما يقرب علي البنت ولو لم يوطأ الا شياً قال الفضل بن شاذان وهذا الخبر صحيح مملوكاً مسلم بن كميل قال رأيت المرأة التي ورثها علي بن النعمان البنت النصف والوالي النصف لان سلمة لم ير ذلك علياً وسويد قد ادرك علياً قال ولما ما روى ان مولى لعمرو بن عبد الله بن النعمان قال سمعت علياً بن عبد الله بن النصف واعطى لولي النصف مائة دينار منقطع وانما هو عن عبيد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وآله وهو حديث مرسل قال ولعل ذلك كان قبل ان يعطى الفرائض فنسخ وقد قرئت الله تعالى التلغاة في كتابه فقال الله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاتهموه بغيرهم فنسخت الفرائض ذلك كله يقوله تعالى واولوا الارواح منكم ما روى بعض وقد كان ابراهيم النخعي ينكر هذا الحديث في ميراث مولى حمزة والصحيح من هذا الباب قد بنى عليه والذليل على ما قلناه ايضا ما رواه احمد بن محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن علي بن النعمان عن عبيد الله بن موسى العيصي عن سفيلان التميمي عن جابر الجعفي عن سويد بن غفلة قال ان علياً بن علياً علياً لسلامة قصص في ابنة وامرأة وموالي فاعطى البنت النصف واعطى المرأة الثمن وما يقرب من ذلك البنت ولو لم يوطأ الا شياً عن الحسن بن علي بن النعمان عن عبيد الله بن موسى عن سفيلان عن منصور عن ابراهيم النخعي قال كان عبيد الله بن مسعود وزيد بن علي بن روثان ذوى كالا عامر وبنو النعمان قلت قال كان اشدها عن عبيد الله بن عامر عن ابن ابي نجران عن ابن سنان عن عتبة بن مسلم وعاد بن مروان عن سلمة بن عوف قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يات وله عندك مال وله ابنة وله مولى قال فاعط البنت النصف وامسك عن الباقي احييت اخبرت بذلك موطأ قالوا اسلك من جراب النورة قال فخرجت اليه وطلت اذ صاحبا قالوا لي اسلك من جراب النورة قال فقال ما اعطيتك من جراب النورة قال لم يا احد فقلت لا قال فاذهب فاعط البنت الباقي

باب من خلفت وارثاً مملوكاً ليس له وارث غير كل علي بن ابراهيم عن تميم بن

ابن محبوب عن عبيد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخبرني ابو عثمان عليه السلام في الرجل يبيع له مملوكاً وله مولى ان يشتري منه من ماله ويضع اليه باقية المالك اذا اراد ان يتركه ذوقاً له

له سورة الكتاب **الفصل في شاذان** من ايقضت من حلق بن سديد عن ابن ابي عمير عن اسحاق قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام قال انظر واهل بيته وفساداً فخير له ابتداء بالامة مملوكين فاشترهما من مالى البنت فخرج اليه باقية المالك علي بن ابراهيم عن ابي عمير

محمد بن حفص عن عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل مات وترك مالا كثيرا
 وترك له مملوكة وبعثا مملوكة قال يشتران من مال الميت ثم يبتعان ويورثان قلت ادأيت إن أبي اهل
 الجارية كيف يصنع قال ليس لمخدرات يقومان قيمة عدل ثم يخط مالهما على قدر القيمة قلت ادأيت لو انهما
 اشترى ثوبا فباعاه وورثا من كان يرثهما قال يرثهما مالي أبيهما لا ثماها اشترى ثوبا من مال كلاب احمد بن
 محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن مشاة بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان
 امير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل المحرم يوت وله امر مملوكة يشترى من مال بنتها ثم يوت ويورثها
 بن محمد عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي
 وترك مالا وله امر مملوكة قال يشترى منه ويقتن ثوبا فيعطيها بقية المال ^{عليه} بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
 أبي عمير عن جميل بن حجاج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يموت وله ابن مملوك قال يشترى ويقتن
 ثوبا فيعطيها بقية المال ^{عليه} بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا مات الرجل وترك اباه وهو مملوك او امه وهي مملوك او اخاه او اخته وترك مالا والميت حر يشترى
 ما ترك ابوه او قريبا له وورث الباقي من المال ^{عليه} بن الحسن بن محمد بن احمد بن ابي الحسن عن ابي عبد الله
 بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات الرجل وترك اباه وهو مملوك او امه وهي
 او اخاه او اخته وترك مالا والميت حر يشترى ما ترك ابوه او قريبا له وورث ما بقى من المال فاقا ما رواه
 يوسف بن عبد الرحمن عن ابي ثابت وابن حمر عن السائي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل
 توفي وترك مالا وله امر مملوك قال يقتن ثوبا ويقتن ويدفع اليها بقية ماله ان لم يكن له عسبة فان كانت له
 عسبة فقسوا المال بينا وبين العسبة ^{عليه} بن الحسن بن محمد بن علي بالاجماع من الفرقه الحقه لان مع وجود
 العسبة اذا كانا واحدا لا يجب شرا الاصل يكون الميراث له وانما يجب شراؤها اذا لم يكن هناك من يرث
 من الاخر او قريبا كان او بعيدا وحقه صارت الاخرى كان الميراث لها دون العسبة معها عند الاطلاق
 فالعسبة قد كانت على كل حال الا ان كان على ضرب من النقية اذا ثبت حرية الامكان العامة
 تورثها الثلث والباقي يسلطون العسبة والله يدل على ما اعتبرناه من انه انما ينبغي شراؤها من ذكرناه اذا
 لم يكن هناك وارث لها ^{عليه} بن الحسن بن محمد بن علي بن محمد بن ابي عمير عن بكارة
 سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال رجل مات وترك اباه مملوكا وله امر مملوك وترك مالا
 فقال يشترى الابن ويقتن ويورث ما بقى من المال واما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله
 وجعفر وحماد بن عباس عن حماد بن محمد بن مسلم عن احمد ما عليه السلام قال لا يورث الحر المملوك عتقه

اشترى ثوبا فباعاه وورثا

السائي

قال حدثني محمد بن زياد عن محمد بن حماد عن ابي حميد الله عليه السلام قال لا يتوارث الحر للمملوك قالوا وجه في
هذه الاخبار انه لا يتوارث الحر للمملوك بان يرث كل واحد منهما صاحبه لان المملوك لا يملك شيئا فيصعق
يورث وهو لا يرث الحر الا اذا الركن غيره فاما مع وجود غيره من الاحرار فلا توارث بينهما على حال واما ماروا
الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة عن الحسن بن مديقة عن جميل عن فضيل بن يسار عن
ابي حميد الله عليه السلام قال العبد لا يرث والطلق لا يرث قالوا وجه في هذا الخبر ان العبد لا يرث مع
حر هناك فاما مع عدمه فانه يرث حسب ما قلناه من انه لا يملك شيئا على ان مع وجود وارث حر وان كان اسدي
المملوك لا يجب شر المملوك فاداروا احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن مهران عن ابي
عليه السلام في عبيد مسلم وله امر نصرانية والعبد ابن مرقيل رأيت ان ماتت امر العبد وترك مالاً قال يرثها ابن
ابن الحر الحسن بن محمد بن سماعة قال دوى الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن ابي خديجة عن ابي عبد
عليه السلام قال ان رجلا مات وترك اخاله حيداً واوصى له بالف درهم فاني سألته ان يجزئ له فارتفعوا الي
عمر بن عبد العزيز فقال للفقهاء لا ولد قال نعم فقال امرار قال نعم قال فقال ترخص من جميع المال ل
دروهم وريثون نعمه فقال ابو حميد الله عليه السلام اصاب عمر بن عبد العزيز واقاماد واه عبد بن علي بن
عبيد عن العباس بن معروف عن يوسف بن حميد الزهر عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال قال ابو
كان على حلية السلم اذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشترى ما من ماله فاعتقها ثم ورثها قالوا وجه في هذا الخبر
ان امير المؤمنين عليه السلام كان يفعل على طريق التطوع لا ما قد بينا ان الزوجة اذا كانت حرة ولم يكن متناً
وارث لم يكن لها اكثر من الربع والباقي يكون للامراء اذا كان المستحق المال امير المؤمنين عليه السلام
ان يشترى الزوجة وتعتقها ويطيها ببقية المال ثم ما وند بادون ان يكون فضل ذلك واجباً لا زواجاً
ان ولد للملاحة يورث احواله ويرثونه اذا الركن هناك امر ولا اخوة
من امر ولا جد لها الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة وعليه بن خالد السكوني
عن كرام عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي حميد الله عليه السلام في رجل لا عن امرأته وتنفق من ولدها
واكذب نفسه بيد الملاحة وزوجان ولدها له هل يرثها اليه قال لا خير اليه ولا اجر ولده ليس له ميراث
واما المرأة فلا تجل له ابداء سألته من يرث الولد قال احواله قلت ادليت ان ماتت امه فورثها الغلام
فروثات الغلام من يرثه قال عصية امه قلت له مورث احواله قال نعم علي بن الحسن بن فضال عن
ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال قرأت في كتاب محمد بن مسلم اخذته من غلاد بن حمزة بن جعفر
انه كتاب محمد بن مسلم قال سألته عن رجل لا عن امرأته وتنفق من ولدها ما تراكذب نفسه بيد

لذلك

دعوى

وزعم ان الولد ولد له هل يرد الولد اليه قال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تخل به الى يوم القيامة وسألت
 من يرث الولد فقال امه قلت ارايت ان ماتت امه وورثها البنات ثمرات الملاحنة من يرثه قال حصبة امه
 قلت وهو يرث اخواله قال نعم عن حماد بن عمار عن عبد الله بن محمد بن الفضيل عن ابي الصيالح الكوفي
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولده ما ثار الكذب نفسه سيد الملاحنة وزعم
 ان الولد ولد له هل يرد عليه فقال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تخل به الى يوم القيامة وعن الولد من يرثه
 قال ترثه امه قلت ارايت ان ماتت امه وورثها الابن ثمرات هو من يرثه قال حصبة امه وهو يرث اخواله
 عنه عن محمد بن عبد الحميد عن الفضل بن صالح وهو ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولده ما ثار الكذب نفسه سيد الملاحنة وزعم ان الولد ولد له هل يرد اليه
 ولده قال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تخل به الى يوم القيامة وعن الولد من يرثه فقال امه قلت ارايت ان ماتت
 امه وورثها البنات ثمرات سيد من يرثه قال حصبة امه وهو يرث اخواله فاقا ما رواه الحسن بن محمد بن
 سماعة قال حدثني وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لا عن
 امرأته قال يلحق الولد بامه يرثه اخواله ولا يرثهم الولد ابو علي الكوفي عن الحسن بن عبيد بن مسلم
 عن ثابت عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاحنة اذا تاهنا وتفرقا وقال زوجها
 سيد ذلك الطل وكذب نفسه قال اما المرأة فلا ترجع اليه ولكن يرد اليه الولد ولا رجوع ولده ليرثه
 ميراث فان لم يرثه ابوه فان اخواله يرثونه ولا يرثونه فان دعاه احد ابائ الزانية جلد الملاحنة محمد بن الحسن
 الصفا عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال سألت عن رجل انفق
 على امرأته قال يلاعنها وان ابي ان يلاعنها جلد الملاحنة وردت اليه امرأته وان لاعنها فرق بينهما ولم
 الى يوم القيامة فان كان انتفى من ولدها الحق باخواله ويرثونه ولا يرثونه الا انه يرث امه وان ساء احد ولدها
 جلد الملاحنة محمد بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تاهن
 الرجل امرأته يلاعنها ثم يفرق بينهما فلا يخل له ابدان اقوله نفسه قيل الملاحنة جلد حد او هي امرأته
 قال وسألت عن الملاحنة التي يربها زوجها وينتفى من ولدها ويلاعنها ويغارها ثم يقول سيد ذلك
 الولد طل وكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابدان اما الولد فاني ادره اليه اذا دعاه ولا رجوع
 وليس له ميراث ويرث الابن الاب ولا يرث الاب الا ان يكون ميراثه لاخواله فان لم يرثه ابوه فان اخواله
 يرثونه ولا يرثونه فان دعاه احد ابائ الزانية جلد الملاحنة فاجابني بين هذه الاخاء بار ولا خيار الا وله ان يثبت
 للمواريث بينهم انما يكون اذا اقرب الوالد بعد انقضائها الملاحنة لان عند ذلك يبعد القيمة من المرأة ويقتضى

صحة نسبه فيرث احواله ويرثه هو والاخياد والاخيرة متناظران ليقرب الله به بعد الملاحنة فان عند ذلك
 الحقبة باقية فلا تثبت الموارثة بل يرثونه كما يرثون له لم يصح نسبه وقد فصل ما قلناه با بعد الله عليه السلام
 في رواية ابي بصير ومحمد بن مسلم وابي الصلاح الكوفي وزيد الشحام فانما تثبت الموارثة اذا كان في نفسه
 وذكر في رواية ابي بصير الاخيرة والحلي معانها انما الرشيت ذلك اذا لم يولد له ابوه فكان ذلك والاعلى
 ما قلناه من التفصيل وعلى هذا الوجه لا يتناقض بينهما على حال فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
 رباب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة تركة امه الثلث
 والباقي لامام المسلمين لان جنايته على الامام احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي
 عن عبد الله بن زائدة عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة تركة امه الثلث
 والباقي لامام لان جنايته على الامام فاقول في هاتين الروايتين ان تقول انما يكون لها الثلث من المال اذا
 لو كان لها عصية فيقولون عنه فانه اذا كان كذلك كانت جنايته على الامام ونسبته ان تاخذ الامم الثلث و
 الباقي يكون لامام ومثله كان هناك عصية لها فيقولون عنه فانه يكون جميع ميراثها اولين يتقرب بها اذا
 لو كان موجودة باب ميراث ولد الزنا الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن الاشعري
 قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثالث عليه السلام يسأله عن رجل فخر بامرأة ثرائه تزوجها بعد المحل
 فجأت بولد هو امشيه خلق الله به فكتب بخطه وخاتمة الولد لثنية لا يورث يونس بن عبد الوهر عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته فقلت له جعلت فداك كودية ولد الزنا قال
 يعطى الذئبة انفق عليه ما انفق عليه قلت فانه مات وله مال من يرثه قال الامام الحسن بن محمد بن سالم
 قال حدثني وهيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ايام رجل وقع عليه امة قوم حراما ثرائه
 وادعى ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 ولا يورث ولد الزنا الا اذ يلد يدعى ولد جارية عنه قال حدثني جعفر وابو شعيب عن ابي جهم عن
 زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال ايام رجل وقع عليه جارية حراما ثرائها وادعى ولدها فانه
 لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا
 اذ يلد يدعى ولد جارية فاقا ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس قال ميراث ولد الزنا
 اقربته مراه على نحو ميراث ابن الملاحنة فانه رواية مشأفة مخالفة للاخبار الكثيرة التي قد منها ما
 مذهبهم موقوفة غير سند لان يونس لم يسندها الى احد من الائمة عليهم السلام ومجرد ان يكون ذلك
 مذهبها كان اختاره لنفسه كما اختار مذهب كثير من اهلنا بطلانها ولان الموارثة في شرع الاسلام انما

زنية

بالناس بالعبودية اذا كان النسب صحيحا ويرى هذا في بعض النوازل واما ما رواه محمد بن الحسن
 الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن قيات بن كلوب عن سحاق بن مازن جعفر عن نبيه ان مليا طيلة لم
 كان يقول ولد الزاواين الملاحنة ترضه امه واخوه كماله اوحسبته را فالوجه في هذه الرواية ان يقول
 يجوز ان يكون الراوي مع هذا الحكم في ولد الملاحنة فظن ان حكم ولد الزاواين حكمه فواو على طنه دون التما
 فاما ما رواه الا على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن ثابت عن حنان عن ابي عبد الله
 قال سألت عن رجل فجر بنصرانية فولدت منه فلاحا فاقوية ثومات ولدت له ولدا فاجرة ابرته قال نعم
 وما رواه الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سلف في الزنا
 يهودية فاولد لها ثومات ولدت له وارثا قال فقال يسلم لولده الميراث من اليهودية قلت ففسر اخبرني ابرته سلمة
 فاولد لها فلاحا ثومات النصارى وترك ما لا لمن يكون ميراثه قال يكون ميراثه لابنه من المسلمة فاما ان الرواية
 الاصل في ما حنان بن سدير ولدت له ولدا فاجرة فالوجه في ما تضمنته الرواية الاولى وهو انه اذا كان الرجل قرا
 بالولد والمحق به مسلما كان او نصرانيا فانه يلزمه نسيه ويرثه وان كان مولودا من الفجور لا عترقه به
 فاما اذا لم يعترف به وولده له ولد ثورفنا فلا ميراث له على حال **باب ان من اقرب ولد ثورفنا**
لم يلقفت الى انكاره الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال انا رجل وقع على وليدة قوم امرأته اشترى اما قاضي ولد لها فانه لا يورث منه شيء فان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد النكاح الرجل يدعي ابن وليدة فاما رجل اقر
 بولده ثورفنا منه فليس له ذلك ولا كرامة يلحق به ولده اذا كان من امرأته او وليدته عنه عن القاسم بن محمد
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ثورفنا عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقر رجل بولد ثورفنا لزمه فلا تنافي هذه الروايات ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
 عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تراءى
 السلطان من جارية ابنه وميراثه ثومات الابن وترك ما لا من يرثه قال ميراثه لا قرب الناس الى ابيه وورث
 صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت عن الخلع تراءى منه ابوه عند السلطان من
 ميراثه وجريته لمن ميراثه قال فقال عليه السلام لا قرب الناس اليه لانه ليس في هذين الخبرين انه ينفق
 الولد بعيدا كان اقرب لانه لو كان متضمنا لذلك لم يلقفت لما تقاؤه ولو اقر قبل انكاره لم يلحق ميراثه
 بعصبة لان العصبة انما يثبتون اذا ثبتت نسيه منه فاما اذا ثبتت فكيف يثبتون فلا يمنع ان يكون الوتر
 في الخبرين ان الوالد من حيث تراءى من جارية الولد وضمانه ميراثه والمحق بعصبة وان كان نسيه ابنا

باب ميراث الحميل الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحميل فقال دأى شئ الحميل فقلت المرأة تبيع من أرضها وضعها الولد الصغير فقول هو أبوه والرجل يبيع فيلقاه أخوه فيقول هو أبى ويتعارفان وليس لهما على ذلك بنية إلا قولها قال فقال فما يقول من قبلكم قلت لا يدري لأنه لو يكن لهما على ذلك بنية إنما كانت ولادة في الشك قال سبحان الله إذا جاءت ابنتها أو ابنتها معها التزمت به وإذا عرفت أخاه وكانت في صحته من حقولها إلا أن مقرين بذلك وورث بعضهم ميراثاً أبوه على الأشعر عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن اسمعيل عن علي بن النعمان عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجلين حميلين جئ بهما من أرض المشرق فقال أحدهما لصاحبه أنت اخي فعرفا بذلك ثواباً ومكناً مقرين بالأخا ثوان أحدهما مات قال للميراث للأخ فبيد قان **فأما مارو** والأخ علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه م قال لا يرث الحميل إلا بنية فلا ينفذ الخبرين الأولين لأن الوجه في هذا الخبر أن غمله على التقية لأنه موافق ليد من بعض العامة **باب ميراث المولود الذي ليس له مال للرجال ولا للنساء ومن يشكل أمره** أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن الفضيل بن يسار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له مال للرجال ولا للنساء قال يترجح الأمام والمفرع بكتيب عليه السلام وعنه سهرامة الله ثم يقول الأمام والمفرع اللهم أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب ثم تطرح السهمان في سهام مبهمة ثم يحال السهم على ما خرج ورث عليه **وقد** أوردنا روايات أخرى في كتابنا الكبير مثل هذه الرواية سواء فلا ينفذ ذلك مارواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عنهم عليهم السلام في مولود ليس له مال للرجال ولا للنساء لا يثبت يخرج منه البول على أي ميراث يورث قال إن كان إذا بال تنقي بوله ورث ميراث الذكوان كان لا تنقي بوله ورث ميراث الأنثى فلا ينفذ الروايات الأولى لأنها محمولة على أنه إذا لم يكن هناك طريق يعلم به أنه ذكر أم أنثى استعمل الأمر فاما إذا أمكن على ما تصفنت الرواية الأخيرة فلا يمتنع العمل عليها وإن كان الأخذ بالروايات الأولى أحوط وأولى محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يوسف بن حنبل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال تحق أمير المؤمنين عليه السلام في وليد بجامعها ربهما في قيل لهما شرايعها من آخر قيل إن يقيض فجامعها الآخر ولو قضي فجامعها الرجلان في طهر واحد فولدت فلها ما فاختلعا فيه فسئلت أم العلاء فقالت أما أتيا ما في طهر واحد ولا دري إياها بوجه ففض في الغلامانه برهما كليهما ويرثانه **سواء قال الشيخ**

رحم الله قلبينا فيما عقد من الكتاب ان الجارية اذا وطئها جماعة في طهر واحد بعد ان ينتقل من الاول الى الآخر
بالبيع فان الولد لاحق بمن عند الجارية وصته كانوا شركا وظوفا في طهر واحد فان الولد يخرج بالقرعة من
خرج عليه الحق به وضمن للباقين قيمة نصيبهم والوجه في هذا الخبر ان غلظه على ضرب من التقية لا بد موافق
لبعض مذاهب العامة باب ميراث المجوس اختلف اصحابنا في ميراث المجوس
اذا تزوج بواحدة من المحرمات في شريعة الاسلام فقال يونس بن عبد
ومن تبعه من المتأخرين انه لا يورث الا من جهة النسب السبب الذين يجوز ان في شريعة الاسلام فاما
ما لا يجوز في شريعة الاسلام فانه لا يورث منه على كل حال وقال الفضل بن شاذان وقوم من المتأخرين من يتوهم
قوله او يورث من جهة النسب على كل حال وان كان حاصلا من سبب لا يجوز في شريعة الاسلام فاما ان
فلا يورث منه الا ما يجوز في شريعة الاسلام والعجيب انه يورث المجوس من جهة السبب النسب معا سواها
ما يجوز في شريعة الاسلام ولا يجوز وهو مذاهب جماعة من المتقدمين والذين يدل على ذلك ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن المتير عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
انه كان يورث المجوس اذا تزوج بامته وبابنته من وجهين من وجه انهما موهوبه انها زوجته فاما
ما ذكرناه من خلاف ذلك من اقوال اصحابنا فليس به اثر عن الصادقين عليه السلام ولا عليه دليل من ظاهر
القرآن بل انما قالوا لضرب من الاعتناء بالنكح عندنا مطيح بالاجماع ويدل على ذلك ايضا ان هذه الانساب
والاسباب وان كانا فاسدين في شريعة الاسلام فما جاز ان عندهم يستقيم بها الفرج ويشبهون بها الانساب
ويفرقون بين هذه الانساب والاسباب بين الزنا المحض فخرى ذلك عجز العقد في شريعة الاسلام لا ترى ان جلا
سبب مجوسيا بحضرة ابي عبد الله عليه السلام فخرى ونراه من ذلك فقال انه قد تزوج بامه فقال اما علمت ان ذلك
عندهم الكناح وقد روي ايضا انه قال عليه السلام كل قوم واولادهم يلزمهم حكمة واذا كان المجوس معتقدا
صحة ذلك فينبغي ان يكون نكاحا صحيحا واذا كان ذلك غير جائز لوجوب لا يجوز ايضا اذا عقدوا على غير
المحرمات وجعلوا الله محررا او خيرا او غير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع وقد اجمع اصحابنا على
جواز ذلك فعلموا جميع ذلك صحة ما اختارنا باب انه يورث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر على
بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل وشماع عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فيما روى الناس من
رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا يورث اهل ملتين فقال زعموا لا يرثون ان الاسلام لم يرد الا كراهة
حقه على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل وشماع عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فيما روى الناس من
عليه السلام يقول لا يرث اليهود والنصارى والمسلمين ويرث المسلمون اليهود والنصارى عن ذرعة عن عطاء

فان المسلم يورث الكافر

٢٩٢

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسلم يورث المشرك قال نعم ولا يورث المشرك المسلم عنه عن
 موسى بن بكر بن عبد الرحمن بن اعيان قال قلت لابي جعفر عليه السلام حيلت فذلك النصراني يموت وله ابن مسلم
 ايرثه قال فقال نعم وان الله لم يرزقه الا اسلامه الاخر افن زعموا لا يرثوا حله بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب
 عن ابي ولاد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول للمسلم يورث ايرثه الذمية ولا يرث احملا بن محمد بن ابي
 محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المسلم يحب الكافر ويرثه الكافر يحب المسلم ولا يرث
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله يتوارث
 اهل ملتين قال لا عنه قال حدثني محمد بن جليل عن ابي عبد الله عليه السلام في الزوج المسلم
 واليهودية والنصرانية انه قال لا يتوارثان عن محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن ابي عبد الله عليه السلام
 مثله عن ابي الصيرفي او بينه وبين رجل من عبد الملك بن عمر القيلي عن ابي المؤمنين عليه السلام قال النصر
 الذي اسلمت زوجته بضعها في يدك ولا ميراث بينكما فالوجه في هذه الاخبار انه لا ميراث بينهما على وجه
 كل واحد منهما صاحبه كما يتوارث المسلمان وليس يتأ في ذلك ان يورث المسلم الكافر وان لم يرثه الكافر وقد
 صرح بذلك ابو عبد الله عليه السلام في رواية جميل وهشام القتيبي ذكرناها وتريد ذلك بياناً ما رواه
 الحسن بن محمد بن سماعه قال حدثني محمد بن جليل عن ابي بكر بن حديد الرحمن بن اعيان قال سألت ابا
 عبد الله عليه السلام عن قوله لا يتوارث اهل ملتين فقال قال ابو عبد الله عليه السلام زعموا لا يرثونه
 ان الاسلام لم يرزقه في ميراثه الا مشقة حله بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن ذرارة عن القاسم
 بن عروة عن ابي العباس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يتوارث اهل ملتين يورث هذا هذا
 وهذا هذا الا ان المسلم يورث الكافر والكافر لا يورث المسلم فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن
 جعفر بن سماعه عن ابي عبد الرحمن الصفي قال قال ابو عبد الله عليه السلام فقه اهل المؤمنين عليه السلام
 في نصراني اختارت زوجته الاسلام ودار الهجرة انها في دار الاسلام لا يخرج منها وان يصنع لها ديناً
 النصراني وانها لا يرثه ولا يرثها فالوجه في هذا الخبر ان قوله على ضرب من التقية لا به موافق لمذهب العامة
 واجمعت الطائفة على خلاصتقننا واما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن جعفر بن ايان عن
 عبد الرحمن بن اعيان قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يرث ادا بالاسلام الاخر افن زعموا لا يرثوا هذا ما يروى
 ابي طالب في ايدينا فاجزاء الا في الولد والوالد ولا ترثه في الزوج والمرأة فلا تستأ الذ في هذا الخبر من حديث
 الزوج والزوجة متروكة باجماع الطائفة والخبر الذي قد مرنا عن ابي جعفر في ذلك بياناً ما رواه احمد
 بن محمد بن الحسن بن محبوب بن ابن رباب عن ابي جعفر عن ابي جعفر عليه السلام قال ان علياً عليه السلام

بيضا

باب ان القاتل خطا يرث المقتول

٢٩٣

كان يقف في المواضع فيما ادركه الاسلام من مال مشترك تركه ليركن قسوق الاسلام كما كان يعمل للناس في
 خطوطهم منه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله **عليه** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نجران عن حاصو
 بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال خطا يترى في المواضع ما ادركه الاسلام من مال
 مشترك لو يقسروا للناس خطوطهم منه واقاموا **والا** على بن ابراهيم عن ابن ابي نجران عن غير واحد عن ابي
 عبد الله عليه السلام في يورث او يضرا في يموت وله اولاد مسلمون واولاد غير مسلمين فقال مر على مواضعهم فأتوا
 في هذا الخبر احد شيئين احدهما التقية لان ذلك مذهب العامة على ما تقدم من القول فيه والثاني ان يكون
 معتقلا مر على مواضعهم على ما يستحقونه من الميراث وقد بينا ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان
 الميراث للمسلمين دونهم ووردنا ذلك في كتابنا الكبير ويزيد ذلك بآثار **والا** محمد بن يعقوب عن احمد
 بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن اخيه احمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد بن رباط **وقال** قال الميثقي
 عليه السلام لو ان رجلا دميكا مسلما وابوهي ولا بيه ولد غير ثمة يات الاب ورضاه المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته
 مع المسلم شيئا **فاما ما رواه** محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد
 عن رجل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يورث اسلم يورث الى النصرانية ثروات قال ميراثه لولده النصراني
 ومسلمه ثروات قال ميراثه لولده المسلمين قال وجه في هذا الخبر ان ميراث النصراني انما يكون لولده النصراني
 اذا لم يكن له ولد مسلمون وميراث المسلم يكون لولده المسلمين اذا كانوا احاد مسلمين **باب ان القاتل**
خطا يرث المقتول علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن ابي نجران وسندي بن محمد عن حماد
 بن الحميد الخياط عن محمد بن قيس قال قف امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل امه قال ان كان خطا فان له
 ميراثها وان كان قتلها متعمدا فلا يرثها **الصفار** عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن عبد الرحمن
 بن ابي نجران عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل امه ايرثها قال ان كان
 خطا ويرثها وان كان عمدا لا يرثها **فاما ما رواه** علي بن الحسن بن فضال قال حدثنا رجل عن محمد بن
 عن حماد بن عثمان **ورواه** محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بعض اصحابه عن حماد بن عثمان
 عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الرجل ولده ويقتل المولود بوالده اذا قتل والده
 ولا يرث الرجل اذا قتله وان كان خطا فلا ينافي الخبرين الاولين لشئيين احدهما ان عمله على ضرب من التقية
 لان العامة من يقول بذلك ويقول القاتل لا يرث على كل حال حمد كان او خطا والوجه الاخر ان عمله على
 ما كان يذهب اليه شيئا **والله** في الجمع بين هذه الاخبار ان القاتل خطا يرث من نفس الدية و
 ما عداها وهذا وجه قريب فاما الاخبار التي اوردناها في كتابنا الكبير من ان القاتل لا يرث فينبغي ان

باب الزوج والزوجة يورث كل واحد منهما

٢٩٧

بالخبرين الأولين وتقول القائل لا يرث الا اذا كان خطأ فيكون العمل على جميع الروايات ولا تقطع شيء منها
باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل
 احدهما الاخر عليه بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي بختل عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه
 السلام قال للمرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه ^{محمد بن يعقوب عن الحسن}
 بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي بن ابيان بن عثمان عن حميد الله بن يصفور قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام هل للمرأة من دية زوجها شيء وهل للرجل من دية امرأته شيء قال نعم ما لم يقتل احدهما الاخر ^{علي بن}
 الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن حماد بن رزين القلاء عن محمد بن مسلم عن ابي حميد الله عليه السلام قال سألته
 عن رجل بلى امرأته واحدة ثم توفي عنها وهي في عدتها قال ترثه ثم تستد حدة الموتى عنها زوجها وان ماتت
 فان قتل او قتلت وهي في عدتها ورث كل واحد منهما من دية صاحبه فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن
 عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان لا يورث المرأة من دية
 زوجها ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الاخوة من الام من الدية شيئاً قال وجه في هذا الخبر لحد شيئين
 احدهما التقية لموافقة المذهب فيمنع العامة كما هو يقولون لا يرث الدية الا من كان يعقل عنه لو قتل خطأ
 والوجه الثاني ما قلناه في تاويل الخبر المتقدم من انه لا يرث القاتل خطأ من نفس الدية وان ورث ما عداه
 فحمل هذا الخبر على انه ما كان يورثهما من دية كل واحد منهما اذا كانا قاتلين خطأ لئلا يباقض ما تقدم به
ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالي الحسن بن محمد بن سباح عن
 الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يسألونك عن الانفال قال قال
 من مات وليس له مولى فإله من الانفال عنه عن محمد بن زياد عن رفاعه عن ابيان بن تغلب قال قال ابي
 عليه السلام من مات لا مولى له ولا ورثة فهو من اهل هذه الآية يستأونك عن الانفال قل الانفال فهو الرسول
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من مات و
 وارث من قبل قرابة ولا مولى فإله من الانفال فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن
 ابي عمير عن خالد عن السري عن ابي امير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت ويترك عملاً ليس له وارث قال
 فقال امير المؤمنين عليه السلام اعطهم مائة رطل ورواها ايضا عن داود عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال مات رجل على عهد امير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فادفع امير المؤمنين عليه السلام مائة رطل
 مائة رطل فما ان الروايات من سلتان مشاذتان وما هذا حكم لا يعارض به الاخبار والسنة المجمع عليها
 مع انه ليس فيها ما يناقض ما تقدم لان الادعاء بحكاية فعل وهو ان امير المؤمنين اعطى تركته مائة رطل

ولعل فضل بعض الاستصلاح له اذا كان المال له خاصة على ما قد ساء جازاه ان يعمل به ماشاء ويصله من شأ
 وليخ الروايتين انه قال ان هذا حكم كل مال لا وارث له فيكون منافعها لما تقدم من الاخبار باب
 ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث يونس بن عبد الرحمن عن ابن ثابت وابن
 عون عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حتى يتفك ولا يدكر ان يطلب
 ولا يدكر اني هو ام ميت ولا يعرف له وارث ولا نسب له ولا ولد اقال اطلبه قال ان ذلك قد طال فاصدق
 به قال اطلبه يونس عن الهيثم بن روح صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام في اتقبل الفداء
 فينزل عند الرجل فيموت فجاءه ولا عرفه ولا عرف بلاده ولا ورثته فيبقى المال عندك كيف اصنع به ومن ذلك
 المال فكتبت تركه على حاله فاقا ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن سائر قال سأل ابا عبد الله
 والاحاس فقال انه كان عند ابي جابر رجل يعمل عندك بالاجر فقد ناه وبقه له من اجرو شي ولا تعرف له وارثا قال
 فاطلبوه قال قد طلبناه فلم نجده قال فقال مساكين وحرك يد به قال فادعي عليه قال اطلبه واجتهد فانك
 عليه ولا فهو كسبيل ماله حتى يجي له طالب ان حدث بك حدث فاقص به ان جاله طالب ان يدفع اليه
 فالوجه في هذا الخبر انه انما يكون كسبيل ماله اذا ضمن المال وورثه الوصاية به عند حضور الموت واقام ما رآه
 يونس عن فيض بن حبيب صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام قد وقع عندك ما تاد وهو وارث يونس
 درهم او اصابه فتدق ومات صاحبه ولا تعرف له ورثة فراك في اعلاي حالها وما صنع بها فقد ضقت
 ذرعاً فكتبت اعمل فيها فاخرجها صدقة قلياً حتى يخرج فالوجه في هذا الخبر حد شيئين احدهما ان يتصدق
 به ويكون من اموال صاحبه اذا جاس مثل اللقطة والثاني انه اذا كان هذا مال لا وارث له فهو من الاتكال واستحقاقها
 الامام فاذا امره بان يتصدق به جاز ولو يكن عليه شيء والتدليل على ان هذا حكم الامام ما رواه محمد بن
 احمد بن يحيى عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم عن الفضيل بن يسار عن ابي الحسن
 في رجل كان في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثا كيف يصنع بالمال قال ما عرفك لمن هو ينفق نفسه باب
 ميراث المستهل عن ابي عبد الله عن حماد بن عيسى عن ربه عن ابي عبد الله عليه السلام
 يقول في السقط اذا سقط من بطن امه فخرجت فميتا يورث ويورث فانه ان كان اعرس الحسن بن محمد بن
 سماعة عن مرفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام قال ابي اذا انفرد المولى فخرج
 بيتاً فانه يورث ويورث فانه ان كان اعرس ورثه عن الفضيل قال سأل الحكم بن عتيبة ابا جعفر عليه السلام
 عن الصبي يسقط من امه فخرجت فميتا يورث فانه اذا انفرد فخرجت فميتا يورث فانه ان كان
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في المتوفى

نذارة عن أبي جعفر عليه السلام في المحسن والمخنة جلد مائة ثم الرجوع وروى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ذنب الشيخ والرجوع جلدًا ثم رجوعًا عقوبة لها وإذا ذنب
التقص من الرجال رجوعًا جلدًا إذا كان قد أحسن فإذا ذنب الشاب والمحدث جلدًا ونفقة سنتين مع حرق
قائمًا ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري بن سويد عن حاصرين بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال الرجوع جلدًا الله الأكبر والجلد حد الله الأصغر فإذا ذنب الرجل المحسن رجوعًا جلدًا فلا ينافي ما قد
من الاختيارين وجوب الجمع بين الجلد والرجوع لا يمتثل شيئين معًا ما إن غفله على التقية لأنه مذموم جميع
العامته وما هذا حكمه يجوز التقية فيه والتلفان يكون المراد به من لم يكن شيئًا أو شيئًا بل يكون حدًا لأن
الذي يوجب عليه الرجوع والجلد معًا إذا كان شيئًا أو شيئًا معصيًا وقد فصل ذلك عليه السلام في رواية عبد الله
بن طلحة وعبد الرحمن بن الجراح والحليم وحيد الله بن سنان وقد سنا ذلك منه وهو لا ينافي ذلك ما رواه
بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن حاصرين بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال تحفظ
أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيخة أن يجلدًا مائة وتقص في المحسن الرجوع وتقص في المبكر والبكر إذا
ذنبًا جلدًا مائة ونفقة سنة في غير مصرهما وأما اللذان قد أمكرا ولم يدخل بهما لأن قوله عليه السلام الشيخ والشيخة
جلدان مائة ولم يذكر الرجوع لا تمنع أنه إنما لم يذكر لأنه لا خلاف في وجوبه على المحسن وذكر الجلد الذي يخص
بإيجابه عليه مع الرجوع فاقصر على ذلك لعلم الخاطب بوجوب الجمع بينهما على أنه يمتثل أن يكون الرواية مقصورة
علىهما إذا كانا غير محصنين الأخرى أنه قال بعد ذلك وتقص في المحسن الرجوع مع أن وجوب الرجوع للمحسن
جمع عليه سواء كان شيخًا أو شابًا وأما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن أبيان عن أبي العباس عن أبي عبد الله
عليه السلام قال رجوع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد وذكره ابن طيار عليه السلام رجوعًا لكونه رجوعًا
فذكر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال ما نعرف هذا قال يونس بن الرخيد رجلا عذرين في ذنب واحد قال
الشيخ رحمه الله الذي ذكر يونس ليس في ظاهر الخبر ولا في ما يدل عليه بل الذي فيه أنه قال ما نعرف هذا
ويحتمل أن يكون إنما أراد ما نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله رجوعًا لم يجلد لأنه قد تقدم ذكره
من التاكي أحد ما عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تفر من أمير المؤمنين عليه السلام وليس بأن يفر
قوله ما نعرف هذا إلى أحد ما بأوطى من أن يعرفه على الأخرى إذ احتل ذلك لمرئيات ما قد مناه من الأخت
ثبوته كان صريحًا بأنه قال ما نعرف هذا من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام لمرئيات ما قد مناه لأنه
يجوز أن يكون أمير المؤمنين ما فصل ذلك لأنه لو تيق في زمانه من وجوب عليه الجلد والرجوع معًا على
التفصيل الذي قد مناه والذي يؤكد ما قلناه من وجوب الجمع بين الحدين ما رواه الحسن

بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من اقرب على نفسه
 عند الامام محبت من حد ود الله مرة واحدة حوا كان او عبدا او حرة كانت او امة فعلى الامام ان
 يقرب الحد على الذي اقرب على نفسه كما ينما من كان الا الزنا في المحسن فاما لا يوجب حتى يشهد عليه او
 شهدا فاذا شهد واضرب الحد مائة جلدة ثوريه قال الشيخ رحمه الله ما تضمن هذا الخبر من انه
 يقبل اقوال الانسان على نفسه في كل حد من الحد ود الا الزنا فالوجه في استثناء الزنا من بين سائر
 الحدود انه يراعى في الزنا الاقوال اربع مرات وليس ذلك في شئ من الحدود والاخر وليس فيه انه
 لا يقبل اقواله بالزنا اذا اقرا بغير مرات وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك مستوفى ويؤكد
 ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ولا يجر الزاني حتى يقر اربع مرات
باب ما يحسن وما لا يحسن ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
 بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا هو زنا وعنده السرقة
 والامة يطأها يحسنه الامة يكون عنده فقال نعم انما خاف ان يكون عنده ما يغني عن الزنا قلت
 فان كانت عنده امة تزعم انه لا يطأها فقال لا يصدق قلت فان كانت عنده امرأة متعة
 تحسنه قال لا انما هو على الشئ الدائم عنده يونس بن عبد الرحمن عن حريز قال سألت ابا عبد
 عليه السلام عن المحسن قال فقال هو الذي يزني وعنده ما يغنيه ابو علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قلت له ما المحسن رحمه الله قال من كان له فرج يغدو عليه ويروح يونس عن ابي ابي
 عن ابي بصير قال لا يكون محسنا الا ان يكون عنده امرأة يغلق عليها بابا فاما ما رواه
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا
 الحر المملوك ولا المملوك الحر فلا ينافي الاختيار والاول في ان الامة تحسن لان الوجه في هذا الخبر
 ان الحر لا يحسنه حتى اذا نعت وجب عليها الرجوع كما لو كانت تحت حرة لان حد المملوك والمملوك
 اذا نيا نصف حد الحر وهو خمسون جلدة ولا يجب عليها الرجوع على حال وكذلك قوله لا المملوك
 الحر يعني ان الحر لا تحسنه حتى يجب عليه الرجوع على هذا التاويل لا ينافي ما تقدم من الاختيار
 فاما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي ياتي وليدة امرأته بغير اذنها عليه مثل ما على

الزنا عجل ما تبطله قال ولا يرجح ان ذنبي يهودية او نصرانية او امة فان غير امرأة حرة وله
 امرأة حرة كان عليه الرجوع قال كما لا يحسنه الامة والنصرانية واليهودية ان ذنبي بحرة
 فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان ذنبي يهودية او نصرانية او امة وتحت حرة قولي له
 عليه السلام كما لا تحسنه الامة واليهودية ان ذنبي بحرة فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان ذنبي
 يحتمل ان يكون المراد به ان هو لا يحسنه اذا كن عندنا على جهة المتعة دون عقد الدوام
 لان عقد الدوام لا يجوز في اليهودية والنصرانية وانما يجوز للمتعة والمتعة لا تحسن وقد بينا
 ذلك في رواية اسحاق بن عمار الق قد منا ذكرها وايضا فقد روى علي بن ابراهيم عن ابيه
 عن عبيد الرحمن بن حماد عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن الغائب
 عن اهله يزفهل يرجوا اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها قال لا يرجو الغائب عن اهله
 ولا الملك الذي لم يربا بين اهله ولا صاحب متعة قلت فانه اى حد سفر لا يكون محسنا قال
 اذا قصر واظفر طليس محسن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام عن حفص
 بن الغفري عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج للمتعة فيحسبه قال لا
 انما ذلك على الشئ الدائم فاقما ما تحسنه الخير من انه اذا ذنبي بامه امرأة بغير اذنها عليه
 مثل ما علم ان في يبلد لا ينال ان يجب معه ايضا عليه الرجوع من وجهين احدهما ان يكون مختصا
 بغير الدخول بها فانه اذا اراد يدخل بها وذنبي لم يكن عليه الرجوع وكان عليه الجلد والثاني ان يكون ذنبي
 حكر الجلد وحول على ثبوت حكم الرجوع على الاجماع على ان قوله عليه السلام مثل ما علم ان في يبلد على
 وجوب الرجوع عليه وزيد ذلك بيانا تاما رواه الاحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم قال سألنا
 الرضا عليه السلام عن رجل دخلى جارية امرأة وابو عمه قال هو زان عليه الرجوع محمد بن احمد بن يحيى
 عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام اتي رجل وقع على جارية امرأته فقلت
 فقال للرجل وهبتك وانكرت المرأة فقال لتأتين بالشهود على ذلك او لا جنتك بالحجارة فطارأت له
 المرأة اعترفت فجلد ما علم عليه التلويح اما ما تحسنه الخير من قوله ولا يرجح ان ذنبي يهودية او نصرانية
 او امة يحتمل ان يكون ان الذي لم يكن محسنا لان مع ثبوت الاحسان لا فرق بين ان يكون ذنبي يهودية
 او نصرانية او حرة او امة على حق وما كان يدل على ذلك ظاهر القرآن والاحبار المتواترة المتناظرة
 بانه زان وما يدل على وجوب الرجوع في موضع يدل عليه هذا الموضع ويؤكد ذلك ايضا تاما رواه
 احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن عبيد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن ابي فراج عن جعفر بن

عن ابائهم عليهم السلام ان محمد بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام يسأل عن الرجل يزني بالمرأة اليهودية او النسيئة
فكتبت اليه ان كان محصنا فادجه وان كان بكرا فاحلده ما تم جلدته ثم ائنه فاما اليهودية فابعت بما
الى اهل ملتها فليفعلا فيها ما احبوا واما ما رواه الاحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن
فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام عن
رجل كانت له امرأة فطلقها او ماتت فزني قال عليه السلام الرجل من المرأة كان لها زوج فطلقها او ماتت
ثم زنت عليها الزوج وما يتضمن هذا الخبر من ان الرجل اذا طلق امرأته ثم زني بها او زنت حتى كان عليها
الرجوع فالوجه فيه ان يخله على انه اذا كان الطلاق وصيا فانه اذا كان كذلك كان عليها الرجوع وقد قلنا
على ذلك في كتابنا الكبير وما يتضمن بعد ذلك انها اذا ماتت ثم زني كان عليها الرجوع يحتل ان يكون
انما وجب عليها اذا كان محصنا بغيرها من النساء واما المرأة اذا تزوجت بها ثم زنت فلا يجب
عليها الرجوع وانما يجب عليها الجلد فيشبه ان يكون ذكر الرجوع في هذا الموضع وما من الراوي
باب من زني بذات محرم سهل بن زياد عن ابن ابي نصر عن عبد الله
بن بكير عن ابيه قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اتي ذات محرم يضرب ضربة بالسيف
اخذت منه ما اخذت احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن ابن بكير عن رجل قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الرجل ياتي ذات محرم قال يضرب ضربة بالسيف قال ابن بكير حدثني عن ابن بكير
بذلك الحسن بن محبوب عن ابي ايوب قال سمعت بكير بن ابراهيم يروي احدهما عليه السلام قال
من زني بذات محرم حقه ياقها يضرب ضربة بالسيف اخذت منه ما اخذت فان كانت تامة خربت
ضربة بالسيف اخذت منها ما اخذت قيل له فمن يضربها وليس لها خصم قال ذلك الى الامام اذا وضا
اليه سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن الحكم بن مسكين عن جيل بن دجاج قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام اني يضرب هذه الضربة يحق من اتي ذات محرم قال تضرب عنقه او قال رقبة
محمد بن احمد بن محمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن عبد الله بن مهزيان عن ذكر عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل وقع على اخته قال يضرب ضربة بالسيف
قلت فانه يخلص قال نعم يلدت حتى يموت فاما ما رواه الاحمد بن محمد بن علي بن محبوب عن احمد
بن محمد عن الحسن بن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا زني الرجل بذات محرم حله الزنا في الاثمة اعطى ذنبا فلا ينافي في الاختيار ولا في التضمنة
ضربة بالسيف كما اذا كان الفرض بالضربة قتله وفيما يجب على الزنا في الزوجات ما مضى من يضرب ضربة بالسيف

أين

ان يقتلها **باب من تزوج امرأة ولها زوج** علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسعيل بن
مرا عن يونس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة تزوجها رجل فوجأ
زوجا قال عليه الجلد وعليها الرجولانه قد تقدم ويعلم وتقدمت هي يعلم وكفارة ان لا يقدم
الى الامام ان يشهد في بحسه اصوغ دقيقا فاماروا احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير
عن شعيب قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما قلت
فعليه ضرب قال لا ماله يضرب فخر جبت من عنده وابو بصير يجيال الميزاب فاخبرته بالسئلة
والجواب فقال لي ابن انا قلت بجيال الميزاب قال فرفع يده وقال وريت هذا البيت وود
هذه الكمية سمعت جفرا عليه السلام يقول ان عليا عليه السلام قصه في الرجل يتزوج امرأة لها
زوج فزوج المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو طمت اناك علمت لغصحت رأسك بالحجارة ثم قال ما
اخوفني ان لا يكون اوقى حله فلايتا في ما تضمن صدق هذا الخبر من قوله ليس عليه ضرب الخبز الاول
لان هذا الخبر مجهول على من لا يعلم ان المرأة زوجا والاؤل متناول لمن علم ذلك فكان عليه الحد وقد
ذلك في الخبر الاول حين قال انه قد تقدم ويعلم وتقدمت هي يعلم وعلى هذا يحل ما حكاه ابو بصير
في آخر الخبر الاخير من جعفر بن محمد حكاية قضية امير المؤمنين عليه السلام وانه انما فعل ذلك بمن
علم ان لها زوجا فضربه الحد ويكن ان يحل الخبر على انه انما ضربه الحد الذي هو التعزير دون الحد
الكامل وذلك اذا قلب في طئه ان لها زوجا فحرق في التعذيب من ذلك فاستحق لهذا التعزير
التعزير ويكون قوله عليه السلام لو طمت اناك علمت لغصحت رأسك بالحجارة المراد به انك لو طمت
عليه يقين ان لها زوجا ففعلت ذلك ويجوز ان يكون ذلك مختصا بمسألة واحدة انه لم يعلم ذلك ولو
له بيت بالزوجية فكان عليه الحد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن
حامد بن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت ولها زوج فقال تزوج المرأة وان كان
للدن تزوجها بنية على تزويجها ولا ضرب الحد **باب المكاتبه التي اذت**
بعض مكاتبها ثم وقع عليها مولاها علي بن ابراهيم عن ابيه عن صالح
بن سعيد عن الحسين بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كانت له
امه مكاتبها فقالت الامه ما اديت من مكاتبتي فانا به حرة على حساب ذلك فقال لها
ثم ادت بعض مكاتبتها وجامها مولاها ما بعد ذلك فقال ان كان استكروها فاعل ذلك
ينوب من الحد بقدر ما ادت له من مكاتبتها وادري عنه من الحد بقدر ما بقى

من مكاتبتهما وان كانت تابعت مكانت شريكين في الحد ضرب مثل ما يضرب فلما مارواه
يونس بن عبد الرحمن عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبته
فقال ان كانت الريح جلد وان كان حصنا رجوا ان لو تكن احدث شيئا فليس عليه شيء فلا ينأ
التعبر الاول لانه يمكن ان يحمل الخير الاول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير من انه يضرب
بحساب ذلك فيكون دون الريح فاذا بلغ الريح من الحرية غلب عليه حكه فجاءت اما او جرح على
حسب احواله باب المريض المبدى نف يصيد ما يجب عليه فيه
الحد كيف يقام عليه الحد الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن النبي عليه السلام انه اتى برجل كبير البطن
قد اصاب عهر ما قد عار رسول الله صلى الله عليه واله يعرجون فيه مائة شراخ فضر به مائة
فكان الحد يونس بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابيه عن النبي عليه السلام انه اتى برجل كبير البطن
قال قال اتى رسول الله صلى الله عليه واله برجل خمي قصاير قد سقط بطنه وقد دثر ووق بطنه
قد فخر بامرأة فقالت للمرأة ما حملت به الا وقد دخل على فقال له رسول الله صلى الله عليه واله
والله ما ذنبت قال نعم ولو يكن حصنا فصد رسول الله صلى الله عليه واله بصره وخفضه
ثوبه ما بعدت ضد مائة شراخه بشراخه فاما ما رواه احمد بن محمد عن ابي حنيفة عن محمد
بن سعيد عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام
برجل اصاب حدا وبه قروح في حبيده كثيرة فقال امير المؤمنين عليه السلام اخرجه حتى
لا تمكوا عليه فقتلوه سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الله
الاحمر عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى
برجل اصاب حدا وبه قروح وعرض واشباه ذلك فقال امير المؤمنين عليه السلام اخرجه
حتى يترك الاشكا قروحه عليه فيموت ولكن اذا برأ أحد ذاء فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر
الاولين لانه اذا كان اقامة الحد الى الامام فهو يقيمها على حسب ما يراه فان كانت الصلحة
تقتضي اقامتها في الحال اقامها على وجه لا يؤدي الى تاف نفسه كما فعل النبي صلى الله عليه واله
والله وان اقتضت الصلحة تأخيرها الى ان يتركها يقيم عليه الحد على الكمال باب
ان الزاني اذا جلد ثلاث مرات قتل في الرابعة يونس بن عبد
الرحمن عن اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام الزاني اذا جلد

في ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة

٣٠٣

ثلاثا يقتل في الرابعة يمضه اذا جلد ثلث مرات فأقاموا رواه يونس عن ابي الحسن لما مضى عليه السلام
قال اصحاب الكبار كلما اذا اقيروا عليهم الحد قتلوا في الثالثة فاكينا في الخبر الاول لا فانخصه بما حداه
الزمان شرب الخمر وغيره على ما كتبه فيما بعد انشاء الله بآب ما يوجب التعزير
يونس عن المفضل بن صالح عن زيد النخعي عن ابي عبيد الله عليه السلام وسامة بن جهم
عن ابي عبيد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان مائة مائة
غير سوط يونس عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبيد الله عليه السلام المرأتان تمانان في
ثوب واحد قال تضربان قال قلت حدا قال لا قلت الرجلان يمانان في ثوب واحد فقال
يضربان قال قلت الحد قال لا يونس عن ابن سنان عن ابي عبيد الله عليه السلام في رجلين
يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان حد اخر سوط واحد يونس عن ابن بن عثمان قال قال ابو
عبيد الله عليه السلام ان طليبا عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد مائة
مائة سوط غير سوط الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن ابي عبيد الله عليه السلام
ان طليبا عليه السلام وجد رجلا وامرأة في لحاف فضرب كل واحد مائة سوط الا سوطا
عنه عن القاسم بن محمد عن عبيد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سال بعض
اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام فقال جعلت قدامك الرجل يتامع الرجل في لحاف واحد
فقال ذو محرم قال لا قال من ضرورة قال لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين سوطا قال فانه
فعل قال ان كان دون الثقب والحد وان هو ثقب اقيم قائما ثم ضرب خربة بالسيف اخذ
السيف منه ما اخذ قال فقلت له هو القتل قال هو كذلك قلت فامرأة ماتت مع امرأتها في
لحاف واحد فقال ذو المحرم قال لا قال من ضرورة قلت لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين
سوطا قلت فانها ضللت قال فشق ذلك عليه فقال آف آف ثلثا وقال الحد على بل يرمي
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبيد الرحمن بن الحجاج قال كنت عند ابي عبيد الله عليه السلام
قد دخل عليه عباد الصبر ومعه آس من اصحابه فقال حدثني اذا اخذ الرجلان في لحاف
واحد فقال له كان على عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد فقال عباد
انك قلت لي غير سوط فاما حد عليه ذكر المحدثه اعاذك شرار فقال غير سوط فكتب اليه
المصنف عند ذلك الحديث فقاما رواه احمد بن محمد بن محمد بن ابي حريز عن حماد عن الحسين
ابي عبيد الله عليه السلام قال حد الجلدان يوجدان في لحاف واحد والرجلان يجلدان اربعة

في لحاف واحد والمرأتان تجلدان اذا اخذتا في لحاف واحد بن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول حد الجلد في الزنا ان يوجدا في لحاف واحد بن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الجلد في الزنا ان يوجدا في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان تجلدان في لحاف واحد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما بالحد واذا اخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما بالحد اسهل بن محمد عن علي بن الحكم عن ايان عن زيد بن عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا شهد الشهود على الزاني انه قد جلس منها مجلس الرجل من الزنا اقيم عليها الحد وكان عليه السلام يقول اللهم انك تعلم اني لا ادينها بالحد ولا ادينها بالحد فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان ذكر الحد في هذه الاخبار والوجه فيها ان نفي الحد في التعزير وقد يطلق على ذلك نفي الحد على ضرب من التجوز فليس في شيء منها ذكر للكية الحد فاذا احتملت ذلك لا ينافي ما قد سناه فاما اختلاف تقادير التعزير فذلك لا يجب ما رواه الامام من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين سوطا على ما رواه اسلم في الحال قاتما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن الحد اقال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلد مائة مائة عنه عن القاسم عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد قال يجلدان مائة جلدة ولا يجب الزوج حق تقوم البينة الاربعه بانه قد دأى بها معها عنه عن فضالة عن ايان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة مائة عنه عن محمد بن الفضل عن الكنازة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال اجلد مائة مائة مائة قال ولا يكون الزوج حق تقوم الشهود الاربعه انهم رواه يجامعها عنه عن فضالة عن ايان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة مائة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان الوجه فيها ان نفي الحد في هذه الاخبار والوجه فيها ان نفي الحد في هذه الاخبار والوجه فيها ان نفي الحد في هذه الاخبار

المراة بالخبر التعزير دون الحد التام على ما دل لنا عليه في الباب الاول وانما يجب في مراعاة الثمة
ادعاء الاياج والاخراج فيما يوجب الرجوع على ما تضمنته الاخبار والاولة واما ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد عليه ثلث رجال انه زنى بفلاة وشهد
الرابع انه لا يدري عن زنى قال لا يحمد ولا يرجع قال وجه في هذا الخبر انه اذا شك الرابع في عين من
بها او معرفتها بعينها وان لم يشك في زناه سقط عنه الرجوع والحد على التام وكان عليه التعزير
على ما تضمنه الباب الاول لان هذه الشهادة ليست يا قل من الشهادة على وجودها في الحاف
واحد وذلك يوجب التعزير على ما ثبت في الباب الاول باب الحد في اللواط سهل بن
زيد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
امير المؤمنين عليه السلام يجل ورائه وقد لا زوجها ابنتها من غيره وثقبة وشهد عليه
بذلك الشهود فامره امير المؤمنين عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب بفلام
دون الحد وقال اما لو كنت مدركا لقتلتك لا مكانك اياه من نفسك بقتلك ابو علي الاشعر
عن الحسن بن علي الكوفي عن العباس بن عامر عن سيف بن عميرة عن عبد الرحمن العنزي
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وجدرجل مع رجل في اماراة عمر فذهب احدهما
واخذ الآخر فحجى به الى عمر فقال للناس ما ترون قال فقال هذا الصنيع كذا قال فقال ما تقول
يا ابا الحسن قال اضرب عنقه فضرب عنقه قال ثورادان يحمله فقال انه قد بقى من حدوده شيء
قال اي شيء قد بقى قال ادع بحطب قال قد عي عمر بحطب فامره امير المؤمنين عليه السلام فاقتر
احمل بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن عبد الصمد بن بشير
عن سليمان بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل قال فقال ان كان
دون الثقب فالحد وان كان ثقب اقيم قائما ثم ضرب بالسيف خربة اخذ منه السيف واخذ
فقلت له هذا القتل قال هو ذاك علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابيه
عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام كان بيني
لاحد ان يرمي من بين لوجه اللوطي علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن ابن رباب
عن مالك بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن اوقب على فلاح قال قال امير
المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله حكومية ثلثة احكام اما ضربية

فخذ اللواطة

٣٠٤

بالسيف في عنقه بالغت ما بلغت او امد آمن جبل مشدود اليدين والرجلين او احرق بالنار
 عجل بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن العباس غلام لابي الحسن الرضا عليه السلام
 يعرف بغلام من شراعة عن الحسن بن الربيع عن سيف التمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اتى علي بن ابي طالب عليه السلام رجل مع فلاحه رايته وقامت عليها بذلك البينة فقال اتوني
 بالنطع والسيف ثم امر الرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثم امر بما فضرهما بالسيف
 حتى قد هما بالسيف جميعا قال واتى امير المؤمنين عليه السلام امرأتين وحيدتا في لحاف واحد
 وقامت عليهما البينة انهما كانتا متساخقان فدعى بالنطع ثم امر بما فضرهما بالنار فامسا حاروا
 يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال قال ابو عبد الله عليه السلام حدثنا اللوحى
 مثل حد الزانية قال ان كان قد احسن برجوه والا جلد عجل بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
 المولى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في
 رجل قال عليه ان كان محصنا القتل وان لم يكن محصنا فليجلد قال فقلت فما على الموتى
 قال عليه القتل على كل حال محصنا كان او غير محصن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابان عن
 زيارته عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتأوطى حدة حد الزانية عجل بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 في كتاب علي عليه السلام اذا اخذ الرجل مع الفلاح في لحاف واحد فمرد من ضرب الرجل واخذ
 الفلاح وان كان ثقب وكان محصنا رجلا لوجه في هذه الاخبار واحد شئان احدهما ان يكون
 المراد بها اذا كان الفعل دون الايقاب فانه اذا كان كذلك اعترف به الاحصان وغير الاحصان
 وقد فصل ذلك ابو عبد الله عليه السلام فيما رواه عنه سليمان بن هلال من قوله ان كان
 دون الايقاب فعليه الحد وان كان الايقاب فضره بالسيف وقد يمتحى فاعل ذلك بانه
 لو لم يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن حذيفة
 بن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الأوطى فقال بين الفخذين قال سألت عن الكثرة
 يوقب فقال ذلك الكثرة انزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله فلا ينافى ذلك ما قدمناه من
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام من قوله اذا ثقب وكان محصنا فليجلد بالحد بضرب رقبة او اهدأه
 خطا اذا كان وجب عليه القتل فالأمر غير بين ان يعقلم عليه الحد بضرب رقبة او اهدأه
 من جبل او احرقه بالنار ووجه اتي ذلك شأنا فعل وتقييد ذلك يكون محصنا انما يدل

أهدأه
 الضر والحد
 الساقط في

قال محمد بن ادريس
 وجب الخطأ فنفذ
 امر الرضا بن ابي
 والفت من آخره

وحد

الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الله
 ياتي المرأة وهي ميتة قال وزر بعظم من ذلك الكياتيها وهي حية وما رواه محمد بن علي
 بن محبوب عن علي بن محمد القاسم عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن النعمان بن عبد الله
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل زني بميتة قال لا حد عليه فهذا الخبر يحتمل وجهين
 احدهما ان يكون المراد به لا حد عليه بعينه لا يجوز غيره لا ناقد يتينا في الخبر الاول انه يملأ فيه
 الاحصان وعدمه وان كان حصنا كان حده الجلد مائة وليس هذا على حد واحد والوجه الآخر
 ان يكون الخبر مخصوصا بمن اتى زوجة نفسه بعد موتها فانه لا يقام عليه الحد كما لا يورث
 حسب ما يراه الامام **باب حد من استقنه بيده** لا محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن محمد بن سنان عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
 اتى برجل حيث بدكره فضرب يده حقة اعمرت ولا علم الا وقال زوجة من بيت مال المسلمين
 فاما ما رواه احمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال سألت
 ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يعيث بدكره بيده حقة ينزل قال لا بأس به ولو يبلغ به ذلك شيئا
 فالوجه في هذا الخبر انه لم يبلغ به شيئا بعينه يجوز خلافه لان الحكم اذا كان فيه التعزير فذلك
 الى الامام فيعله بحسب ما يراه في الحال **ابواب القذف - باب من**
اقذف جماعة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اقرى على قوم جماعة فقال ان اتوا به مجتمعين ضرب جدا واحدا وان اتوا
متفرقين ضرب لكل واحد حد اخذه عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن محمد بن عمران عن ابي
عبد الله عليه السلام مثله فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن
ساعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام في رجل اقرى على نفسه
جميعا فجلد حدا واحدا قال الوجه في هذا الخبر حد شئين احدهما ان يخل على نفسه في القذف
الخبر الاول من انه انما وجب عليه حد واحد اذا اتوا به مجتمعين ولو جاؤا متفرقين كان يجب على
كل انسان حد على الكمال والوجه الثاني ان يخل على نفسه اذا قد فهم بكلمة واحد كان عليه حد واحد
وان قد فهموا الفاظ مختلفة كانت عليه لكل انسان حد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد
عن فضالة عن ابان عن الحسن العطار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قذف
جميعا فقال بكلمة واحدة قلت نعم قال يضرب حدا واحدا وان فرق بينه وفي القذف

قذف

كل واحد منهم وحده عن ابن محبوب عن أبي الحسن الشاهي عن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام
 في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له إذا لم يسمهم فاما عليه حد واحد وان سقى عليه
 لكل رجل حد **باب المملوك يقذف حراً** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قذف العبد المحر جلد ثمانين وقال هذا من حق
 الناس احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك يفتري على المحر قال عليه
 ثمانون قلت فاذا ذن قال يجلد حسين احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل
 عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن عبد افتري على حرة قال عليه ثمانون
 احمد بن محمد بن عيسى عن محبوب عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه
 السلام في مملوك قذف محصنة متحررة قال يجلد ثمانين لانه انما يجلد بمحتها احمد بن محمد بن خالد
 عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال يجلد المكاتب اذا ذن على قد رما اعتق منه فاذا قذف المحصنة
 ضل عليه ان يجلد ثمانين حراً كان او مملوك احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة
 عن ابي بكر الحضرمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً قال يجلد ثمانين
 هذا من حقوق المسلمين فاما كان من حقوق الله تعالى فانه يضرب نصف الحد قلت الله
 من حقوق الله ما هو قال اذا ذن او شرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد
 جهل بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن حوزة عن بكير عن احمد ما عليه
 المتحررة قال من افتري على مسلم يضرب ثمانين يهودياً كان او نصرانياً او عبداً عنه من
 الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 حد مملوك قذف حراً قال يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله
 فانه يضرب نصف الحد قلت الله الذي يضرب فيه نصف الحد ما هو قال اذا ذن او شرب
 خراً هذا من حقوق الله التي يضرب فيها نصف الحد فاما ما رواه احمد بن علي
 بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد اذا افتري على الحر كحره يجلد قال اربعين وقال
 اذا ذن بفاحشة ضل عليه نصف العذاب فهذا اخبرنا عن مخالفتها للقوانين والآثار
 الكثيرة التي قد مناهما وما هذا حكمه لا يعمل به ولا يقتضيه بمثله فاما مخالفتها لطاهر الفلق
 فان الله تعالى قال والذين يرمون المحصنات الى قوله فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تقبلوا

باب من قال لا مراة لمجاهدك حذاه

٣١٢

شهادة ابداء ذلك عام في كل قاذف حرا كان او عبدا فاما قوله فان اتين بثلثة فليس عليه شيء
 من الحسنات من العذاب فذلك مخصوص بالزنا لما بيناه من الاضحية كما لا يخفى بقصدها و
 اتمام ادواء الحسين بن سعيد عن حماد عن حمزة عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام في العبد يفتري
 على امرئ قال مجاهد الا سوطا او سوطين فهذا الخبر محل ان يكون اماه بالقرية ما لم يبلغ القذف
 فان ذلك لا يوجب الحد كما لا يلزم به التعزير والذكر كذا ان هذا من مسامحة وهذا
 الحديث قد روي خلاف هذا موافقا للاخبار التي قد مرنا ما روى الحسين بن سعيد عن ابن ابي
 عمير عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن السامري قال سالت عن العبد يفتري على امرئ
 قال مجاهد ادا واما ما رواه يونس عن سماعة قال سالت عن المملوك يفتري على امرئ قال عليه
 حسون ببلدة قال وجهه فيه بيتا ما قلناه في الخبر الاول لان سماعة قد عفا عنه يجب عليه الحد ^{ثاني}
 وقد قد مناه عنه واما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن القاسم بن سليمان قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن المملوك اذا افتري على امرئ مجاهد قال اربعين فقد يتينا الوجه في هذا
 الخبر في رواية محمد بن علي بن محبوب فلا وجه لاحاده ويزيد ما ذكرناه بيا ما رواه يونس بن عمار
 الزهر عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قال حد اليه وكذا النضراني والمملوك في الخبر والقذف
 سواء وانما صلح اهل الذمة ان يشيروا في بيوتهم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 النضر بن سويد عن طاهر بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قصصا امير المؤمنين
 عليه السلام في المملوك لو اوطى بنتا ربه قال لا شيء عليه ببلدة قال وقال في رجل دعى لغيره
 اقوتك انت منه فمات في البينة قال ان امه كانت امة قال ليس عليك حد ستي كما سبتك
 او اعف عنه فان تعف من هذا الخبر من قوله ان امرئ يفتري على امرئ محتمل ان يكون ابا ماد ان يعمر
 حله ليقام عليه الحد محتمل ان يكون للامراء ان كانت امة ونسبها الى الزنا فانما يجب
 عليه الحد كما لا يجب عليه التعزير مع ان في الحديث ما يضمنه الاحتجاج بموهومان امير
 المؤمنين عليه السلام قال له سبتك كما سبتك ولا يجوز ان يامر عليه التلويح بالقتل لان السب
 قبيح وانما ان يقتل عليه الحد كما لا يخفى ^{ثالث} قال لا مراة لمجاهدك حذاه
 عن ابي بصير عن اسحاق بن حماد عن ابي بصير قال قال ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لا
 لمجاهدك حذاه قال يضرب قلت فانه حاد قال يضرب فانه يوشك ان يقتل يونس عن
 نفاة عن ابي حميد الله عليه السلام في رجل قال لا مراة لمجاهدك حذاه قال ليس عليه شيء لان

المذمة تذهب بتغير جماع قال الشيخ رحمه الله قوله عليه السلام ليس عليه شيء معناه ليس عليه حد
 تام وإن كان عليه التعزير حسب ما تضمنته الخبر الأول الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن حماد عن
 زياد بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته بعد ما دخلها الواجدك هذا
 قال لا حد عليه فاما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير
 عن عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا قال الرجل لامرأته الواجدك هذا
 وليست له بنتة فيجلد الحد ويخله بيته وبينها فلا ينافي الأخبار إلا قوله لأن محنة قوله يجلد الحد يحذف
 حد التعزير وأمره حد التام بل لا لالة الأخبار بالمتقدمة **باب جواز العفو عن القاذ**
لمن يعرفه الحسين بن سعيد عن الحسن بن ذرعة عن سماعة قال سألت عن الرجل يفتر
 على الرجل ثم يعفوه ثم يريد أن يجلده بعد التوبة قال ليس له ذلك بعد العفو والحسن
 بن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقدف الرجل
 بالزنا فيعفوه ويجهله من ذلك في حل ثم انه بعد يبدوله في أن يقدمه حتى يجلده قال ليس
 حد بعد العفو فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن العلاء بن محمد بن مسروق قال سألت
 عن الرجل يقدف امرأته قال يجلد قلت أدايت أن عقت حنته قال لا ولا كرامة قال وجه في
 هذا الخبر أن عمل على أنها إذا رضته إلى الإمام أو الحاكم لم يكن بعد ذلك عفو وقد أوردنا
 تفصيل ذلك في كتابنا الكبير والذي يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن ابن محبوب
 عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يعفو عن الحد ودائق الله دون الإمام
 فلما كان من حق الناس فلا بأس أن يعفو عنه دون الإمام أحمد بن محمد بن محبوب
 عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل جنى إلى عفو عنه أو فصح
 إلى السلطان قال هو حقاك إن عفوت عنه فحسن وإن رخصته إلى الإمام فإنا طلبت حقاك
 وكيف لك بالامام **باب من اقرب ولد ثورفا محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم عن**
النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام قال من اقرب ولد ثورفا جلد
الحد والزمر الولد فاما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن
سنان عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت الرجل ينتفي من ولده
وقد اقتره فقال إن كان الولد من حرة جلد حسين سوطا حد المملوك وإن كان من أمة فلا شيء
 عليه قال وجه في هذا الخبر أن عمله على أنه وهو من الراوي لأن الخبر الأول موافق لطاهر القرآن

باب من قذف صبياً

٣١٢

قد شاء

والاخبار التي قد منها في الباب الاول وهذا الخبر شاذ لا يصح من مثله علم ما قلناه باسب

من قذف صبياً الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن

ابي هريرة الانصاري قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الغلام لو عتله بغيره قذف الرجل هل يجلد

كذلك

قال لا وذاك لو ان رجلاً قذف الغلام لو يجلد سبعين بن زياد عن ابن ابي نصر عن حاصر بن

حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يقذف الصبية يجلد قال لا

عقيل بل قاضاً ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله

عليه السلام قال كل بالغ من ذكرا وانثى افترى على صغير او كبير او ذكرا وانثى او مسلماً او كافراً

او حراً او مملوك فعليه حد القربة وعلى غير البالغ حد الادب فاما ما تضمنه صدر هذا الخبر

من ايجاب الحد على من قذف صبياً فانه محمول على من قذفه بنسب الزا الى احد والديه بان

يقول يابن الزا في الزانية او زنت بك امك او ابوك لان ذلك يوجب عليه الحد فاما اذا قذف

بقذف لا يتعد الى واحد منهما فانه لا يوجب عليه الحد كما لا يدل عليه التعزير يدل على ذلك ما قد

من الاخبار الا انه وما اوردناه في كتاب تهذيب الاحكام واما ما تضمنه الخبر من ايجاب الحد

على من قذف كافراً او يهودياً او نصرانياً فيحتمل ان يكون المراد به اذا كانت امه مسلمة فانه يوجب

على من قذفه الحد لمهمة المسلمة فاذا الركن كذلك لوجب غير التعزير بحسب ما قد مرنا محتمل

ان يكون المراد بذكر الحد في الخبر التعزير في الموضوعين جميعاً وان اطلق عليه لفظ حد القربة لان

ذلك ايضاً يستحق بالقربة وان لم يكن حد اكامل باب ان الحد لا يورث على من

ابيه عن النوفلي عن الشكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحد لا يورث قال الشيخ رحمه الله

محمد بن الحسن

هذا الخبر ينبغي ان غلظه على انه لا يورث كما يورث المال في ان كل واحد منهما يوجب نضيب وان

كان لكل واحد من الورثة المطالبة على الكمال يدل على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد بن

عيسى عن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عماد الساباطي قال سمعته يقول ان الحد لا يورث للزوجة

والمال ولكن من تامة من الورثة وطلبه فهو وليه ومن تركه فلم يطلبه فلا شيء له وذلك مثل

رجل قذف رجلاً ولقد ذوف اخوان فان عفى عنه احدهما كان للآخر ان يطالبه بمحقه لانها

اياهما جميعاً والعفو اليها جميعاً ابواب شرب الخمر - باب من شرب

المشرف

النبيذ المسكوب يوش عن هشام بن ابراهيم المشرف عن رواه عن ابي عبد الله عليه

السلام انه قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر ويقتل ٣٠

في الثالثة من النبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر يولس عن بن مسكان عن سليمان بن خالد
قال كان امير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر ويقتل
في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر فاما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن
ابي الصباح الكندي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان النبي عليه السلام اذا اتى بشارب
الخمر ضربه فان اتى به ثانية ضربه فان اتى به ثالثة ضربه عنقه قلت النبيذ قال اذا اخذ شاة
قد اتى ضرب ثمانين قلت ارايت ان اخذ به ثانية قال اضربه قلت فان اخذ به ثالثة قال يقتل
كما يقتل شارب الخمر قلت ارايت ان اخذ شارب النبيذ ولو يسيرا يجلد قال لا وما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت
اذا أتيت ان اخذ شارب النبيذ ولو يسيرا يجلد ثمانين قال لا وكل مسكر امر الحسين بن سعيد
عن فضالة عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت عن الشارب فقال اما رجل كانت منه زلة
فاني معتره واما اخريد من فاني كنت منهك عقوبة لا يسهل الحرامات كلها ولو ترك الناس ذلك
لفسدوا احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام
انه اتى بشارب خمر فاستقرأه القرآن فقرأ فاحذر دونه فالتقاء مع اودية الناس وقال له خلص
رداك فلم يخلصه فحده فأتى ضمن هذه الاخبار من الفرق بين شرب النبيذ والخمر والفرق بين
الادمان وشربه نادرا وشربه قليلا دون الكثير الذي يبلغ حد السكر كل ذلك محمول على التقية
لان ذلك اجمع من فوق العامة واجتمعت الطائفة المحقة على انه لا فرق بين الخمر والنبيذ في
مقبح من احكام ولا في شرب الكثير ولا في شرب القليل منه فبينما ان يكون العمل على ذلك وما يترك
ما خالفه **باب حد الملوكة في شرب المسكر** احمد بن محمد بن الحسن بن علي
عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احمد بن عليهما السلام قال كان عليه السلام يضرب
في الخمر والنبيذ ثمانين المحر والعبد واليهود والنصراني قلت وما شان اليهود والنصراني قال
ليس لهم ان يظهر واشربه يكون ذلك في بيوتهم يولس عن سماعة عن ابي بصير قال كان
امير المؤمنين عليه السلام يجلد المحر والعبد واليهود والنصراني في الخمر والنبيذ ثمانين وقلت
ما بال اليهود والنصراني فقال اذا اظهروا ذلك في مصر من الامصار لا يسهل لهم ان يظهر
شربا يولس عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال حد اليهود والنصراني في الملوكة
في الخمر والغرة سواء وانما صلح اهل الذمة ان يشربوا في بيوتهم فاما مارواه احمد بن

وذلك
ليفسدوا

يقرب عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لابي
 حديد الله عليه السلام التعزير كره قال دون الحد قال قلت جود الثمانين قال فقال لا ولكن نادوني
 الاوهين فاما حد المملوك قال قلت وكذا قال قلت عليه السلام على قد وما يرى الوالي من
 ذنب الرجل وقوة بدنه فالوجه في هذا الخبر ان عمله على التقية لانه مذهب بعض العامة واما
 ما رواه الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن عبيد مملوك قد فحرا قال يحسد ثمانين هذا من حقوق المسلمين فاما ما كان
 من حقوق الله تعالى فانه يضرب نصف الحد قلت الا من حقوق الله عز وجل ما هو قال
 اذا فقه وشرب الخمر فهذا من حقوق التي يضرب فيها نصف الحد فالوجه في هذا الخبر
 ما قلناه في الخبر الاول من عمله على التقية ويحتمل ان يكون الراوي جمع ذلك في الزاخرة لانه من
 حقوق الله تعالى وكان حد الشارب ايضا من حقوق الله فعمله على ذلك طائفة انه يخرج مجراه
 وذلك غير صحيح على ما دللنا عليه بالاخبار المتقدمة واما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 فضالة عن ابان عن يحيى بن ابي السلاع عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان ابي يقول حد المملوك
 نصف حد الحر فهذا الخبر عام ويجوز لنا ان نخصه بعد الزيادة لالة الاخبار الاوله ابواب السارق
باب مقدار ما يجب فيه القطع احمد بن محمد بن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام في كرهين السارق فقال في ربع دينار قال قلت له درهمين فقال في ربع دينار والربع قال
 قلت له اذيت من سرق اقل من ربع دينار هل يقع عليه حينئذ اسم السارق وهل هو عند الله سارق
 في ذلك الحال فقال كل من سرق من شيء ثمانية دراهم او اكثر فهو سارق عليه اسم السارق ولكن
 لا يقطع الا في ربع دينار واكثر ولو قطعت يده السارق في ما هو اقل من ربع دينار لا تقب حاشية الناس
 مقطعين احمل بن محمد بن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال لا يقطع يد السارق حتى يبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع على عليه السلام في بيضة
 حديد قال علي وقال ابو بصير سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اذني ما يقطع فيه السارق
 فقال في بيضة حديد قلت وكذا قال ربع دينار **علي** بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس
 عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة قال قلت
 وما البيضة فقال بيضة قيمتها ربع دينار قال قطع مواد في حد السارق فسكت يونس عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق الا في ثوبين يبلغ قيمتهما

بلغ الدينار

وهو ربع دينار ^{عن} القاسم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن ادنى ما يقطع فيه السارق فقال في بيضة حديد قلت وكقيمتها قال ربع دينار وقال عليه السلام
 لا يقطع السارق حتى يبلغ سرقته ربع دينار وقد قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد
 فاصاً ^{رواه} الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي حمزة قال سألت ابا جعفر عليه السلام
 في كرم يقطع السارق فجمع كفيه ثم قال في حد ما من الداهم فلا ينفى في الاخذ بالاوله ^{من} اقل ما يقطع
 السارق فيه ربع دينار من وجهين احدهما انه لا يمنع ان يكون قيمة الداهم التي اشار اليها لمحات
 ربع دينار وقد بين ابو عبد الله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسروق التي ذكرناها في اول
 الباب حين سئل عن سرق درهمين فقال في ربع دينار يبلغ الدنيار ما يبلغ والوجه الاخر ان قوله
 على التقية لانهم ذهب لعامة فاصاً ^{رواه} الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن حماد
 قال سأله على كرم يقطع السارق قال ادناه على ثلث دينار الحسين بن سعيد عن عثمان بن
 عيسى عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام
 رجال في بيضة قلت واثق بيضة قال بيضة حديد قيمتها ثلث دينار قلت هذا ادنى حد
 السارق فتسكت يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع
 السارق الا في شئ يبلغ قيمته مجتاً وهو ربع دينار الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن عبد الرحمن وعبد بن عمران جميعاً عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ادنى
 ما يقطع فيه السارق خمس دينار عنه عن احمد بن محمد وفضالة عن ابان عن زاذان عن ابي جعفر
 عليه السلام مثله عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقطع
 السارق في كل شئ بلغ قيمته خمس دينار وان سرق من ذرع او ذراع او غيره ذلك فالوجه في
 هذه الاخبار ان غلها على التقية لموافقها لما ذهب كثير منهم يونس عن محمد بن عمران
 عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام ادنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار
 والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع من دونه فالوجه في هذه الاخبار ان غلها على ضرب
 من التقية لان في العامة من يذهب الى ذلك واجتمعت الطائفة المحقة على العمل بما تضمنه
 الاخبار بالاوله **باب من سرق شيئاً من المغنر** سهل بن زياد عن ابن ابي
 نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قصه على علي السلام
 في رجل اخذ بيضة من المغنر قال لو انك سرت اقطعه فقال اني لم اقطع احداً الا فيما اخذت مثلك

باب من وجب عليه القطع وكانت يداه شلاء
٣١٨

سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مصع
بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليا عليه السلام راى رجلا سرق من بيت المال
فقال لا يقطع فلان له فيه نصيبا على بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد
الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام أربعة لا قطع عليهم المختلس في الغلول ومن سرق
من الغنمة وسرقه الأجير لا يقطع فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن
إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيضة التي
قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه
قالوا في هذا الخبر إن فعله على أنه قطع من سرق من الغنمة ولو لم يكن فيها نصيب فلان من هذه
حاله يجب عليه القطع على أن الذي يسقط عنه القطع إذا سرق بمقدار ماله أو يزيد عليه بأقل
ما يجب فيه القطع فاما ما نادى على نصيب بمقدار ما يجب فيه القطع وجب قطع على كل حال
يدل على ذلك ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه
السلام قال قلت له رجل سرق من المغنم إيش الذي يجب عليه القطع قال ينظر كم الذي يصيب فان
كان الذي أخذ أقل من نصيب عزرود دفع إليه تمام ماله وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه
وإن كان أخذ فضلا بقدر شئ من وهو ربيع دينار قطع **باب من وجب عليه القطع**
وكانت يداه شلاء هل يقطع عيونه أم لا أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أسبل العين أو أسبل الشال سرق
قال يقطع يده اليمنى على كل حال فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح
بعض أصحابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا سرق الرجل ويده اليسرى شال لم يقطع عيونه
ولا رجله وإن كان أسبل ثم قطع يده رجله أقتص منه يده لا يقطع في السرقة ولكن يقطع القصاص
قالوا في هذا الخبر إن فعله على أن من يرى الكاسر منه بشاهد الحال جواز المنع وهذا إذا كانت
يداه شلاء جازله ذلك ثلاثين يوما وإذا لم يكن كذلك وجب عليه قطع يده على ما تضمنه
الخبر الأول والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له لو أن رجلا قطع يده اليسرى في قصاص فسرق ما كان
به قال فقال لا يقطع ولا يترك بغير صاق قال قلت فلو أن رجلا قطع يده اليمنى في قصاص ثم
قطع يده رجله أقتص منه أم لا فقال لا تأمر لك في حق الله من رجل فاقم في حقوق الناس فيقتص من

ليس

في الاصح جميعا باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز احمد بن محمد بن النعمان
 النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا يقطع الا من ثقب بيئا او كسر قفلا
 فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي حنيفة عليه السلام
 انه قال في رجل اتى رجلا فقال اني سرق فلان اليك ليرسل اليه يكذ او كذا فاعطاه وصدقوه
 صاحبه فقال له ان رسولك اتى فبعثت اليك معه يكذ او كذا فقال ما ارسلك اليك وما
 بشئ وقد هو الرسول انه قد ارسله وقد خبى اليه فقال ان وجد عليه بينة انه لم يرسله قطع يده
 فان لم يجد بينة فيمينه يا الله ما ارسلكم وليس هو في الاخرى من الرسول المالك قلت ادليت ان ذمها
 اتمامه على ذلك الحيلة قال يقطع لانه سرق مالا لرجل فالوجه في هذا الخبر ان غلب عليه من سرق
 بذلك وان يجتال على اموال المسلمين جاز الامامون يقطعونه لانه مفسد في الارض لانه سابق
 لان هذه حيلة وليس بضرورة يجب فيها القطع باب ان المملوك اذا اقربا للسرقة
 لم يقطع الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقرب العبد على نفسه بالسرقا لم يقطع واذا شهد عليه شاهدا ان قطع فاما
 ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن خريس الكناسي عن ابي جعفر
 عليه السلام قال العبد اذا اقرب على نفسه عند الامانة انه سرق قطعه واذا اقوت الامة على
 نفسه عند الامام بالسرقا قطعها فالوجه في هذا الخبر ان غلب عليه انه اذا انصاف الى الاقرب
 الشهادته عليه بالسرقا فاما مجرده فلا يجب عليه القطع لان اقربا له على نفسه اقربا له على مال الغير
 لا يقبل بغير خلاف باب حد الظرار علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام بطوار قد طرد داهون من كرجل
 فقال ان كان من قبيصة الا على لم يقطع وان كان طرد من قبيصة الداخل قطعته سهل
 عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن ابي سياد عن ابي حنيفة
 عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام بطوار قد طرد من رجل من داهون داهون فقال
 ان كان قد طرد من قبيصة الا على لم يقطع وان كان قد طرد من قبيصة الا سفل قطعناه فاما
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عدة من اصحابنا عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله عن ابي حنيفة عليه السلام قال ليس على الذي سلب قطع وليس على الذي
 يطرأ الداهون من ثوب الرجل قطع الحسين بن محبوب عن عبيد بن حبيب قال سألت ابا عبد الله

في حد النباش

٣٢٠

عليه السلام عن الطوار والنباش والختلس قال لا يقطع قالوا وجه في هذا من الخبرين بان غلصا على تفصيل
 الذي تضمنه الخبران الاول من انه اذا اخذ الطوار من القيصم الغوقاني لم يكن عليه قطع واذا اخذ
 من الصائف وجب عليه ذلك **باب حد النباش** علي بن ابراهيم عن ابيه وحماد بن محمد
 عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن حفص بن البختري قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول حد النباش حد السارق **محمد بن يعقوب** عن حبيب بن الحسن عن محمد
 بن الوليد عن عمرو بن ثابت عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 عليه السلام يقطع سارق اللوثي كما يقطع سارق الاحياء عنه عن حبيب بن الحسن عن محمد بن حماد
 الحميدي العطار عن يشار عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ نباش في زمن معاوية
 قال لا يحيا معاترون فقالوا فما قبه فخطه سبيله فقال رجل من القوم ما هكذا فعل علي بن ابي طالب
 قال وما فعل قال قال يقطع النباش وقال هو سارق وهناك الموق **محمد بن يعقوب** عن محمد
 بن جعفر الكوفي عن محمد بن عبيد الحميدي عن سيف بن عميرة عن منصور قال سمعت ابا عبد الله عليه
 السلام يقول يقطع النباش والطوار ولا يقطع الختلس **علي بن ابراهيم** عن ادم بن اسحق عن عبد الله
 بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب مشامر بن عبيد الملك في رجل
 نبش امرأة فلبسها ثيابا ونكحها فان الناس قد اختلفوا علينا في ما طأفقه قالوا اقتلوه وطأفقه طالا
 وحرره فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام ان حصة المنيث كحرمة الخي حده ان يقطع يد من نبشه عليه
 الثياب ويقام عليه الحد في الزنا ان احسن رجلا وان لم يكن احسن جلد مائة الحسنين **محمد بن يعقوب**
 عن ابن محبوب عن عيسى بن صبيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطوار والنباش والختلس
 فقال يقطع الطوار والنباش ولا يقطع الختلس **احمد بن محمد** عن علي بن الحكم عن حماد بن
 العزدي عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قطع نباشا الصرقا وعن الحسن
 بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا
 عليه السلام قطع نباش القير فقتل له ايقطع في الموقه فقال لا انقطع لامواتكم انقطع لاحيائنا فاما
 ما رواه احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن
 سعيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النباش قال اذا لم يكن النبش له بياض لم يقطع
 ويغز **محمد بن علي بن محبوب** عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال النباش اذا كان معرقا يذبح قطع **احمد بن محمد** عن ابن

فصل عن الحسن بن المهدي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في النباش
 اذا اخذ اوله من عروق فان عاد قطع فخذ من الاخير الا خيره كلها تدل على انه انما يقطع النباش اذا
 كان ذلك عادته واما اذا الركين ذلك عادته فطوفان كان ينش واخذ الكفن وجب قطعه فان
 لم يخذ لو ركين عليه اكثر من التعزير وعلى هذا عمل الاختيار والتقيد منها ما اول والا فذلك
 ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى عن علي بن سعيد عن ابي حميد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل اخذ وهو ينش قال لا ارى عليه قطعا الا ان يؤخذ وقد ينش مرارا فاقطعه
 فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطوار والنباش والختلس قال لا يقطع فيحتل ان يكون قد سقط
 من الخبر شئ لا نافذ روي هذا الخبر بعينه عن عيسى بن صبيح فيما تقدم في رواية الحسين بن سعيد عن
 ابن محبوب عنه قال سألت عن هؤلاء الثلاثة فقال يقطع الطوار والنباش ولا يقطع الختلس ولو ركين
 ورد هذا التفصيل لكننا نعلم على ما جئنا عليه الخبرين الاخيرين فاما ما رواه علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا قال اتى امير المؤمنين عليه السلام رجل نباش
 فاخذ امير المؤمنين عليه السلام فغضب به الارض ثم امر الناس فوطئوه حتى مات احمد بن محمد بن
 عيسى عن ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه
 السلام نباش فامر هذا به الى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة القام تحت اقدام الناس فماذا الواو والمؤ
 بارحاه حتى مات قالوا فيه في هاتين الروايتين ان مجاهدا على انه اذا كثر منه هو الفعل ثلث مرات
 واقم عليه الحد ودرج يجب عليهم القتل كما يجب على السارق والامام مخير في كيفية القتل كيف شاء
 حسب ما يراه ارجح في الحال باب حد الصبي الذي يحب عليه القطع
 اذا سرق الابن عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سرق الصبي ولم يمتكم
 قطعت اطراف اصابعه قال وقال لم يصنع الا رسول الله صلى الله عليه وآله وانا الحسين
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماقة قال اذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت ايامه وقال
 ابو حميد الله عليه السلام اتى امير المؤمنين عليه السلام بغلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم
 اطراف اصابعه ثم قال ان عدت قطعت يديك على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى علي عليه السلام بغلام يشاك في احلامه فقطع
 اطراف الاصابع فاما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض اصحابه عن

باب انه يستبرأ الاقارب بالعرفه ودفعتين املا

444

بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القبيصة يسرق فقال ان كان له تسع سنين
قطعت يده ولا يضيغ حد من حدود الله ^{عجل} بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن سليمان بن جهم
الرواسي عن الرجل عليه السلام قال اذا تورعنا لغيرنا في سنين فجاز امره وقد وجبت عليه الفرائض الحدود
واذا تورعنا لغيرنا في سنين فلكذلك فالوجه في هذين الخبرين ان ضمها على انه اذا تكررت منه الفعلة فمما
كان عليهم القطع مثل ما فعل الرجل في اول دقة ولو عجب عليهم القطع في اول مرة حسب ما تضمنت الرواية
الاولى والاكيد على هذا التفصيل ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله
بن ملال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القبيصة يسرق قال
ان كان له سبع سنين او اقل دفع عنه فان عاد بعد السبع قطعت يده او حكت حتى تدمى فان ما
قطعت منه اسفل من يده فان عاد بعد ذلك وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيغ حد من
حدود الله ويمكن ان يمثل الخبرين على من يعلم وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وان لم يكن قد
احتملوا انه اذا كان كذلك جاز لامر ان يقطع يدل على ذلك ما رواه احمد بن زيد عن عبيد
بن احمد النخعي عن ابن ابي عمير عن عدة من اصحابنا عن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال كنت
على المدينة فأتيت بغلام قد سرق فسألت ابا عبد الله عليه السلام فقال سله حيث سرق كان يعلم
ان عليه في السرقة عقوبة فان قال سرق فلأي شيء تلك العقوبة فان لم يعلم ان عليه في السرقة عقوبة
فقل منه قال فاخذت العقاب فسألته وقلت له اكنتم تعلمون ان في السرقة عقوبة فقال نعم قلت أي
شيء قال الضرب فقلت منه يا محمد انه يعتد في الاقرار بالسرقة دفعتين لا دفعة
واحدة احمد بن محمد بن علي بن محمد بن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد ما عليه السلام
قال لا يقطع السارق حتى يقربا السرقة مرتين فان رجع ضمن السرقة ولو يقطع اذا لم يكن شهودا قال ابو
الزنادي حتى يقربا مرتين اذا لم يكن شهودا فان رجع ترك ولم يرجع فاما ما رواه الحسين بن سعيد
عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقر المحرم على
نفسه بالسرقة مرة واحدة عند الامام قطع فالوجه في هذه الرواية ان ضمها على التقية لما اختلفوا
لذلك من العامة ولما الروايات التي اوردناها في كتاب تهذيبنا من ان الحكم من انه اذا اقر السارق
قطع في محلة وليس فيها انه اقر دفعة او دفعتين وينبغي ان يحمل على التفصيل الذي تضمنته الخبر الاول
ويزيد ذلك حيا ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان بن عثمان عن ابي عبد الله
قال كنت عند عيسى بن موسى فأتني سارق وضربه رجل من آل عمر فاقبل يسألني فقلت ما تقول في

السارق اذا اقترع على نفسه انه سرق قال يقطع قال فايقولون في الزاني اذا اقترع على نفسه اربع مرات
 قال ترجمت قلت فايمنعكم من السارق اذا اقترع على نفسه دفعتين ان يقطعوه فيكون بمنزلة الزاني
باب انه لا يجوز للامام ان يعفو اذا حمل عليه وقامت عليه البينة
 احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اثم
 سارقا ففقه عنه فذلك له فاذا رجع الى الامام قطعه فان قال الذئبي سرق منه انا اذهب له لم يدع الى
 الامام حتى يقطعه اذا رضى اليه وانا الهية قبل ان يرفع الى الامام وذلك قوله تعالى والمخاطون
 الحدود الله فاذا اتهم الى الامام فلا يس لاحد ان يتركه **عليه** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن **عليه**
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل ياخذ الناص يرضه او يتركه فقال ان صفوان
 بن امية كان مضطجعا في المسجد المحرم فوضع رداءه وخرج بهريق الماء فلما رجع وجد رداءه قد سرق
 حين رجع فقال من ذهب يردني فذهب يطلبه فاخذ صاحبه فروضه الى النبي صلى الله عليه وآله
 فقال عليه السلام قطعوا يداه فقال صفوان قطع يداه من اجل ردائي يا رسول الله قال نعم قال انا اذهب
 فقال الرسول الله صلى الله عليه وآله واله هلاك ان هذا قبل ان ترضه الى قلت قال الامام بمنزلة اخراج
 اليه قال نعم قال وسألت عن العفو قبل ان ينتهي الى الامام فقال حسن احمد بن محمد بن عيسى
 عن علي بن الحكم عن الحسين بن ابي الملا قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياخذ الناص يد
 افضل ام يرضه فقال ان صفوان بن امية كان متكيا في المسجد على رداءه فقال يبول فخرج وقد **ذهب**
 فطلب صاحبه فوجده فاخذ به الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام قطعوا يداه
 فقال صفوان يا رسول الله انا اذهب ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وآله واله الا كان ذلك قبل
 ان ينتهي به الى قال وسألت عن العفو من الحد ود قبل ان ينتهي الى الامام فقال حسن **فاما ما رواه**
 الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر قال حدثني بعض اهل ان شابا ان
 امير المؤمنين عليه السلام فاقرع عند بالسرقة قال فقال له على عليه السلام في ذلك شابا بالاعين
 فقل قرا شيئا من القرآن قال نعر سورة البقرة فقال فقد ومبت يدك سورة البقرة قال وانما
 منه ان يقطع لانه لو قهر عليه البينة والوجه في هذه الاخبار ما بيننا في اخره وهو انما جاز له ذلك
 لا يمكن ان يقطع نفسه ولو كانت قد قامت عليه بذلك بنية لما جاز العفو عنه على حال وقد اوردنا
 في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك وزيد بياثما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله
 البرقي عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليه السلام قال جاز رجل الى امير المؤمنين

يطلبه
 النبي صلى الله عليه وآله

فاقر بالسرقه فقال له امير المؤمنين عليه السلام اقرأ مشايخ كتاب الله قال نعم سورة البقرة قال
قد وهيت يدك لسورة البقرة قال فقال الا شعث اعطيت حد من حد وحا لله تعالى فقال و
يدريك ما هذا اذا قامت البيعة فليس الامام ان يعفو واذا اقر الرجل على نفسه فذلك الى الامام
ان شاء عفو وان شأ طع **باب حد المرتد والمرتبدة** سهل بن زياد عن الحسن بن
عجوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال من
رجع عن الاسلام وكفر وبان الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد اسلامه فلا توبة له وقد جرت
دينته من امرائه ويقتلوا تركه على ولده وعنه واحمد جميعا عن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن عمار الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين يريد عن الاسلام
وحيد محمد صلى الله عليه وآله بنوته ولكن به فان حرم مباح لكل من سمع ذلك منه وامرأته باينة منه
يوم ارتد فلا تقرب به ويقسوا به على وقتله وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان
يقتله لا يتبقية **فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن الفضيل**
بن يسار عن ابي حميد الله عليه السلام ان رجلا من المسلمين تنفرد واتى به امير المؤمنين عليه السلام
فامستتابه فاجاب عليه فقيض على شجرة ثم قال طموا عباد الله فوطئ حق مات الحسن بن محبوب
عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام في المرتد يستتاب فان تاب
ولا قتل والمرأة اذا ارتدت استتبت فان تابت ورجعت ولا طلقت البعن وخيق عليها في
حبسها **سهل بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج** وغيره عن احمد ما طمها السلام في
رجل رجع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب ولا قتل قيل لجميل فاقول ان تاب شرجع عن
الاسلام قال يستتاب فليل ما تقول ان تاب شرجع ثواب شرجع فقال له اسمع في هذا
شيئا ولكن عندكم بمنزلة الزاني الذي يقامر عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك **سهل بن زياد**
عن محمد بن الحسن بن شهمون عن حميد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن عبد الملك عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المرتد تغزل عنه امرأته ولا تكون حية
ويستتاب ثلثة ايام فان تاب ولا قتل **يوم الرابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير
عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني قهر امير المؤمنين عليه السلام فقال
السلام عليك يا ربنا فاستناب فلو توبوا غفر لهم حفيظا واودع فيها انا وحفص وغيره اخوي
الى جانبها واخصه بينهما فلما لم يتوبوا القاهر في الحفيظ واودع في الحفيظ والاخرى حتى ماتوا

باب حكم حد المحارب
٣٢٥

ويؤيد
السلام المرتد

فهذه الاخبار لا تنافي الاخبار الاولى لان الاول متناولة لمن ولد على فطرة الاسلام ثم ارتد فانما لا يقبل
توبته ويقتل على كل حال والاخبار الاخرى متناولة لمن كان كافرا فاسلم ثم ارتد بعيد ذلك فانما لا يقبل
فان تاب فيما بينه وبين ثلثة ايام والاقتل وقد فصل ما ذكرناه ابو عبيد الله عليه السلام في رواية
عماد السالكين التي قد منها ما يؤكد ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العرمكي عن علي النيشابوري
عن علي بن جعفر عن اخيه الحسن عليه السلام قال سألت عن مسلم ارتد قال يقتل ولا يستتاب قلت
فمصراني اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال يستتاب فان رجع والاقتل الحسين بن سعيد قال
قوات بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج
عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكتب يقتل فانما المرأة اذا ارتدت فانها لا تقتل
على كل حال بل تغلظ التحن ان لم ترجع الى الاسلام وقد تضمن ذلك رواية الحسن بن محبوب عن
غير واحد عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام يزيد ذلك بيانا ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن
علي عليه السلام قال اذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم يقتل ولكن يحبس ابد الحسين بن
سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تغلظ في العن الا ثلثة ايام
يسلك على الموت والمرأة ترتد عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل عنه عن الحسن
بن محبوب عن عباد بن صهيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرتد يستتاب فان تاب
والاقتل قال والمرأة قال والمرأة تستتاب فان تابت والا حبست في السجن واضربها في اوقات
الساوات فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضاة يرون ثمانية عليه السلام في وليدة كانت
نصرانية فاسلمت وولدت لسيد ما ثوران سيد ما مات فامسى بها عتاقة العربية على
عهد عمر فنكحت نصرانيا فابنا وتصورت فولدت ولدين وجلبت بالثالث قال فقضمان
يعرض عليها الاسلام فعرضت عليها فلبت فقال ما ولدت من ولد نصراني فمهر عبيد لاخير من ذلك
ولدت لسيد ما الاول وانا احبسها حتى تصنع ولدا ما الذي في بطنها فاذا ولدت قتلتها فلا تنكح
ولا يملكها الاولة لان هذا الخبر تام ووجب فيه قتالها لانها ارتدت عن الاسلام وتزوجت كافرا
فلا حول ذلك ووجب عليها القتل ولو لم يكن تزوجت كان حكمها ان تغلظ في الحبس حتى تموت
الروايات الاولى **باب حكم حد المحارب** محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد

۲۲۴

بن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن محمد بن سليمان الدائمي عن عبيد الله المديني عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال قلت له جعلت فداك اخبرني عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون الله ورسوله ليستلوا
 في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ويغفوا من الارض قال افقه
 بيده ثوب قال يا عبيد الله خذ ما اربعا اربع ثوب قال اذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا فقتل
 قتل وان قتل واخذ المال قتل وصلب ان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف
 فان حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى من الارض قال قلت
 واحمد نفية قال سنة نفية من الارض التي يفعل فيها الى غير ما شئت اليك الى ذلك المصرا يا عبيد الله فلا
 تؤكلوه ولا تشابوه ولا تشاكوه حتى يخرج الي غيره فكتب اليهم ايضا بمنزل ذلك فلا يزال هذه حاله
 سنة فاذا ضل به ذلك تاب وهو صاغر فاقام ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير
 عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون
 الله ورسوله الى اخر الآية فقلت اى شئ عليهم من هذه الحد ودالتى سمى الله قال الى الامام ان شأ
 قطع وان شأ صلب وان شأ نفى وان شأ قتل قلت النفل ان قال نفى من مصر الى مصر اخر فقال
 عليا عليه السلام نفى رجلين من الكوفة الى البصرة فالوجه في هذا الخبر احد شتان احدهما ان نجل
 على التقية لان في العامة من يقول ان الامام ع في هذه الحد ود ولا يتركها على ما تضمنت الرقعة
 الاولى والاخبار التي ذكرناها في كتابنا الكبير والكتيدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي
 بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن علي بن اسباط عن داود بن ابي يزيد عن ابي جعفر عليه السلام بن بشير
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق وقلت ان الناس يقولون الامام فيه غير
 شئ شأ صنع قال لبس اى شئ شأ صنع ولكن يصنع بمجر على قد جئنا يا عمر فقال من قطع الطريق
 اخذ المال قطعت يده ورجله وصلب ومن قطع الطريق وقتل ولم يأخذ المال قتل وقطع الطريق ولم
 يأخذ المال ولم يقتل نفى من الارض والوجه الاخر ان يقول انه غير اخا حارب وشهر السلاح
 وضرب وعقر واخذ المال فان لم يقتل فانه يكون اربع الى الامام يدل على هذا التفصيل كروا
 احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من شهر
 السلاح في مصر من الامصار فعقر واقص منه ونف من تلك المدينة ومن شهر السلاح في غير
 الامصار وضرب وعقر واخذ المال ولم يقتل فهو محارب في جزأه جزاء المحارب وامر الى
 الامام ان شأ قتله وان شأ صلبه وان شأ قطع يده ورجله قال وان ضرب وقيل اخذ المال

باب مقدار الدية

٣٢٤

فعل الامام ان يقطع يده اليمنى بالسروقة ثم يدفعه الى اوليا المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه قال
 فقال ابو عبيدة الصمحات الله ارايت ان عصفته اوليا المقتول قال فقال ابو جعفر عليه السلام
 ان عفوا عنه فان علم الامام ان يقتله لانه قد حارب الله ولو قتل وسرق قال ثم قال له ابو عبيدة
 ارايت ان افادوا اوليا المقتول ان ياخذوا منه الدية ويدعونه المردة قال فقال لا طية القتل
كتاب الديات - باب مقدار الدية احمد بن محمد بن علي بن الحكم بن ابراهيم بن
 ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام دية الخطأ اذا اورد الرجل القتل مائة من الابل وعشرة
 آلاف من الورق والنف من الشاة وقال الدية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعد افضل من
 الخطأ باسنان الابل ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربعة وثلثون شاة كلها طروقة الخطأ
 وسائلة عن الدية فقال دية المسلم عشرة آلاف من الفضة او الف مثقال من الذهب او الف من
 الشاة على اسنانها اثلاثا من الابل مائة على اسنانها ومن البقر مائتين على عن عشرين جيس عن
 يوسف بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في قتل الخطأ مائة
 من الابل او الف من الغنم او عشرة آلاف درهم او الف دينار فان كانت الابل خمس وعشرون بنت
 غاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والدية المغلظة
 في الخطأ ما لا يشبه العمد الذي يضرب بالحجارة والعصا الضرية والضربتين لا يريد قتله فهو ثلاث
 ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربعة وثلثون خلفا كلها طروقة الخطأ وان كان الغنم
 فالف كبش والعمد هو القود او رضاً ولي المقتول الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن حميد الرحمن بن النجاشي قال سمعت ابن ابي ليلى يقول كانت الدية في الجاهلية سائة من الابل
 فاقرها رسول الله صلى الله عليه وآله ثمانية فوض على اهل البقر مائتي بقرة وفوض على اهل الشاة
 الف شاة وعلى اهل اليمن الحل مائة حقة قال عبد الرحمن بن سالم اباع عبد الله عما رواه ابن ابي ليلى فقال كان
 عليه السلام يقول الدية الف دينار وقيمة الدنانير عشرة آلاف درهم وعلى اهل الذهب الف
 دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم ولا اهل الاصل الدية سائة من الابل ولا اهل
 السواد ما يظفرون او الف شاة **فاما ما رواه** احمد بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن
 عبد الله بن سنان والحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة والنضر بن سويد جميعا
 عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في الخطأ
 شبه العمد ان يقتل بالسوط او بالعصا او بالحجران دية ذلك تغلظ وهي مائة من الابل نهاريون

الآف

خلفه بين ثنية الى بازل حامها وثلثون حقة وثلثون نبت لبون والخطا يكون فيه ثلثون حقة وثلثون
نبت لبون وعشرون نبت مخاض وعشرون ابن لبون ذكورية كل بخير من الورق مائة وعشرون دها
او عشرة دنانير ومن الغنم قيمة كل ناب من الابل عشرون شاة للحسين بن سعيد عن معاوية بن
وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال مائة من فحولة الابل للسان فان لم
يكن ابل فكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم فما تضمن هذه الاخبار من اختلاف اسنان الابل في قتل
الخطا وشبه العمد وما تضمنت الاخبار والاوله الوجه فيها ان غناها على ابن الامام ان يدل على ما شأ
بحسب ما يراه في الحال من الصلاح وما تضمنت من انه اذا لم يكن ابل فكان كل ابل عشرون شاة
شعيرتين احد هامة اما يلزم اهل البواد دية الابل فمن امتنع منهم من اعطى الابل جازان يؤخذ منه
مكان كل جمل عشرون شاة بالقيمة والوجه الاخر ان فحولة على عبد قتل حرقا فانه يلزم ذلك اذا اراد
اولياؤه ان يطوا عنه الدية ويدل على ذلك ما رواه ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه
السلام في العمد يقتل حرقا اقال مائة من الابل للسان فان لم يكن ابل فكان كل جمل عشرون
من فحولة الغنم واما الداهية فثلاثة الف درهم وعلى ذلك دلت الروايات والاوله وثوك ذلك
ايضا ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال من قتل مؤمنا مستعدا فانه يقاد به الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية
او يرضوا باكثر من الداهية فاقبلوا ذلك بينهم فان لم يرضوا اعيد وقال الداهية عشرة الف
درهم والف دينار ومائة من الابل فاصح ما تضمنته الروايات للتقدمه من انه يخرج عن كل
ابل مائة وعشرون درهما ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وعبد
بن المغيرة والنفسي عن سويد جميعا عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
من قتل مؤمنا مستعدا اعيد منه الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية فان رضوا بالدية و
ذلك القاتل فالدية اثني عشر الفا والف دينار والحسين بن سعيد عن حماد والنضر بن
عن القاسم بن سليمان عن حميد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الداهية الف دينار
واثنى عشر الف درهم ومائة من الابل فالوجه في هذين الخبرين ما ذكره الحسين بن سعيد
واحمد بن محمد بن عيسى معناه انه يروى اصحابنا ان ذلك من وزن ستة واذا كان كذلك فهو يخرج
الى عشرة الاف درهم ويحتمل ان يكون هذه الاخبار وردت للتقية لان ذلك مذهب العامة
باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا قرار ولا صلح علي بن ابراهيم عليه السلام

عن ابن محبوب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
 عدا الاقاراد ولا صلحا النوف في عن التكوي من جعفر عن ابيه ان امير المؤمنين عليه السلام
 قال لا يضمن عدا ولا اقاراد ولا صلحا فاما ما روى الحسن بن محمد بن سماعه عن احمد بن الحسن
 الميثقي عن ايان بن عثمان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا
 مستعدا فزحوب القاتل فلو يقد عليه قال ان كان له مال اخذت الدية من ماله والا فمن الاقرب
 فالاقرب فانه لا يجل دوا مو مسلر **عجل** بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي
 جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلا عدا او فلو يقد عليه عقمات قال ان كان له مال
 اخذته والا اخذ من الاقرب فالاقرب فالوجه في هذين الخبرين ان فلهما على الحال التي تضمنتا
 وهي الحال التي لا يقد فيها على القاتل اما المهر به او لوته فانه يؤخذ من ماله او من عمو
 ذاك مع وجود القاتل والذي يؤكد ما قلناه ما رواه محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزا
 عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
 الا ما قامت عليه البينة قال فانه رجل فاحترف عنده فجعله في ماله خاصة ولو عجل على
 العاقلة شيئا **باب** انه ليس للنساء عفو ولا قود محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد
 الكوفي عن محمد بن اسد التميمي عن محمد بن الوليد عن ايان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ليس للنساء عفو ولا قود فاما ما روى الحسن بن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن ابي بصير
 عن يونس بن يعقوب عن ابي مريه عن ابي جعفر عليه السلام فيمن عفا عن ذي سهو فاق عفو
 جاز وقصص في اربعة اخوة عفا عن واحد هو قال يطلع نسيه والدية ويرفع عنه محبة الله عفا
 وما روى الحسن بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام في رجلين قتلا رجلا عدا اوله وليان فحضر احد الوليين فقال اذا عفا عنه بعض الاوليا
 دوى عنه القتل وطرح عنه من الدية بقدر حصته من عفو ايا الباقين من اموالهما الى الله ليربع
 وقال عفو كل ذي سهو جاز احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن رجل قتل رجلين عدا ولهما اوليا فحضر اوليا فحضر اوليا فحضر اوليا فقال
 يقتل الذين لم يوفوا وان احبوا ان ياخذوا والدية اخذوا قال عبد الرحمن فقلت لا يبعد الله
 فوطيقت قتلا رجلا عدا اوله وليان فحضر احد الوليين قال فقال اذا عفا بعض الاوليا فزوى عنه القتل
 وطرح عنه من الدية بقدر حصته من عفو ايا الباقين من اموالهما الى الذين لم يوفوا فلا تناف بين

فحكم الرجل اذا قتل امرأة

٣٣٠

هذه الاخبار والخبر الاول من وجهين احدهما انه يجوز لنا ان نخص هذه الاخبار بان نقول يجوز
 عفون كان له حظ من الدية الا ان يكون امرأة فانه لا يجوز لها عفو ولا قود والثاني ان هذه الاخبار
 انما تنهت جواز عفو الاولياء والمرأة ليست بولي المقتول لان الولي هو الذكاه المطالبة بالقود والدية
 وليس للمرأة ذلك واذا لم يكن وليا الرضا فاما ما تضمنته هذه الروايات من انه اذا
 بعت الاولياء ورئى عند القتل وانتقل ذلك الى الدية فالوجه فيها انه انما ينقل الى الدية اذا لم يؤد
 من يريد القود الى اولياء المقاد منه مقدار ما عفا عنه لانه لم يؤد ذلك لم يكن له القود طحال
 وكذلك القول فيما رواه الصفا عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار
 عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول من عفا عن الدم من ذى مهولة فيه فعفو
 جائز ويسقط الدم ويصير دية ويرفع عنه حصة الدية والكفيل على ما قلناه من ان له القود
 اذا رد مقدار ما عفا عنه صاروا الاحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ولاد الخياط قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته امرأة وله اب وام وابن فقال الابن انما يريد ان
 يقتل قاتل ابي وقال الاب انا عفو وقالت الامرا ان اخذ الدية قال فقال فليعط الابن امر المقتول
 السدس من الدية ويبيط وشه القاتل السدس من الدية حتى اكاب الدية عفا وليقتله اسهل
 بن محمد عن علي بن حديد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابه رضي الله عنه
 عليه السلام في رجل قتل وله وليان فعفا احدهما وابي الاخوان يعفو قال ان اراد الله العفو
 يقتل قتل ورد نصف الدية الى اولياء المقتول المقاد منه فاما ما رواه ابن محبوب عن
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله اولاد صغار وكبار مايت ان عفا اولاده
 الكبار قال فقال لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فماذا كبر الصغار كان لهم ان يطلبوا
 من الدية قوله عليه السلام اذا كبر الصغار كان لهم حصصهم من الدية لا يدل على انه ليس لهم
 القود بالشروط المذكورة والكفيل على ان لهم القود مضافا قال ما قد مناه صاروا الصغار
 عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه
 السلام قال انتظروا بالنساء الذين قتل ابوهما ان يكبروا فاذا بلغوا خيروا فان احبوا قتلوا او عفو
 او صلحوا باب حكم التزويل اذا قتل امرأة علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعمدا فاذا اراد اهل
 ان يقتلوه قال ذلك لهم اذا ادوا الى اهل نصف الدية وان قباوا الدية فلم نصف الدية على

في حكم المرأة اذا قتلت رجلاً

٣٣١

عن محمد بن عيسى عن موسى عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل الرجل المرأة فان ارادوا القودا وافضل دية الرجل واقادوه بها وان لم يفعلوا قبلوا الدية دية كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل **احمل** بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل قتل امرأة متعمدا فقال ان شاء الله ان يقتلوه ويؤدوا الى اهله نصف الدية وان شاءوا اخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احمد ما عليها السلام قال قتل رجل قتل امرأة فقال ان اراد اهل المرأة ان يقتلوه او وانصف حية وقتلوه والا قبلوا الدية **يا احمد** بن محمد عن الفضل عن زيد الشامي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل امرأة متعمدا قال ان شاء الله ان يقتلوه وقتلوه ويؤدوا الى اهله نصف الدية **فاما ما رواه** الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن خيث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام ان رجلا قتل امرأة فلم يجعل على عليه السلام بينهما قصاصا والزمر الدية فلان في الاختيار الاولة من وجهين احدهما انه يجوز ان يكون عليه السلام لم يجعل بينهما قصاصا من حيث لم يكن القتل عمدا يحب فيه القود والثاني انه لم يجعل بينهما قصاصا لا يحتاج معه الى رد فضل الدية لان الاختيار الاولة قد تضمنت ان بينهما قصاصا بشرط ان يرد وافضل ديتها على اولي الرجل فمقتل يرد واغليس لم يرد الدية والذي يؤكد ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال ليس بين الرجل والنساء قصاص الا في النفس فانبت القصاص بينهما في النفس على الشرط الذي ذكرناه فاما ما تضمنت هذا الخبر من انه ليس بينهما قصاص الا في النفس المحضة فيه انه ليس بينهما قصاص بقتل وفيه الرجل والمرأة لان ديات بعض النساء على النصف من ديات بعض الرجال اذا جاوزه ما فيه ثلث الدية على ما بيناه في الكتاب الكبير والله يدل على انه يشبه بينهما القصاص في الاضام **رواه** الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان في كتاب علي عليه السلام لو ان رجلا قطع فرج امرأة لاخوته لم يحدتها فان لم يؤد اليها ديتها قطعت لها فرجها ان طلبت ذلك **باب حكم المرأة اذا قتلت رجلاً** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لها انفسها **احمل** بن محمد عن علي بن الحكون عن ابن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة قتلت رجلا قال

يقتل به ولا يضر واما ما شئنا من ان عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في امرأة قتلت زوجها مستعدا فقال ان شأ الله ان يقتلوا ما وليس بجنى واحد اكثر من جنايته على نفسه الحسن بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن ابي عمير عن مشاة بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها قتل لا يجنى الجاني على اكثر من نفسه فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر عن ابي مريم محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام قال في امرأة قتلت رجلا قال تقتل ويؤدى وليها بقية المال فلهذه الرواية شاذة ليرى وطأ الا ابو مريم الانصاري وان تكررت في الكتب في مواضع متفرقة ومع ذلك فانها مخالفة لطاهر الكتاب قال الله تعالى وكتبنا عليها من فيها ان النفس بالنفس فحكموا النفس بالنفس ولولا ذكرها شيئا اخر والروايات التي قد منها ما صرحوا به لا يجزئ الجاني على اكثر من نفسه وانه ليس على اولياها شيء فاذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك ينبغي ان لا يلتفت اليها ولا الى العل بها **باب مقدار دية اهل الذمة** على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال دية اليهود والنصارى والمجوس ثمان مائة درهم **ابو علي** الاشعري عن محمد بن حميد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابراهيم بن محمد بن دية النصارى واليهود والمجوس قال نعم قال الحق الحسن بن محبوب عن ابي ايوب وابن بكير عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصارى واليهود والمجوس فقال نعم جميعا سواء ثمان مائة درهم **ابن ابي عمير** عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال بعث النبي صلى الله عليه وآله خالدا بن الوليد الى البحرين فاصاب جهاداً قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله انه اصاب دية قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمان مائة واصابت دماء من المجوس ولو كان محدثاً الى فيه قال فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله ان دية هؤلاء مثل دية اليهود والنصارى وقال انما اهل الكتاب اسم عجل بن مهران عن درست عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهود والنصارى والمجوس فقال هم سواء ثمان مائة درهم **ابن عثمان** بن عيسى عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام

في مقدار دية اهل الذمة

٣٣٣

كردية الله قال ثمانية درهم صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي وعبد الاعلى بن ابي بن عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود ثمانية درهم فاصا مار واما سميل بن بهرام عن ابن المغيرة عن منصور عن ابيان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود والجوس دية المسلم وما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمة كاملة قال زرارة فذمة قتال ابو عبد الله عليه السلام وهو ذمة من اعطاه ذمة وما رواه محمد بن خالد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية اليهود والنصارى اربعة الاف درهم ودية الجوس ثمانية درهم وقال ايضا ان للجوس كتابا يقال له جاماس فلامنا في بين هذه الاخبار والاختيار الاولة لان الوجه فيها ان عليها على من يتعدو قتل اهل الذمة فانه اذا كان كذلك فلامنا ان يلزمه دية المسلم كاملة تارة واربعة الاف درهم اخرى بحسب ما يراه يصلح في الحال وادرج فلما كان ذلك منه نادرا ولكن عليه اكثر من ثمانية درهم بحسب مقتضى الاخبار الاولة والذيدل على ما رواه ابي بن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قتل مسيما قال فقال هذا شئ شديد لا تحمله الناس فليعطاه دية المسلم حتى ينكح عن قتل اهل السودان عن قتل الذي شوقا لو ان مسلما غضب على ذمي فاراد ان يقتله وياخذ ارضه ويؤدي الى اهله ثمانية درهم اذا ايكثر القتل في الذميين ومن قتل ذميا ظلما فانه يحرم على المسلم ان يقتله ذميا ما ما من الجزية واذا ما ولم يجد ما فاصا مار واية ابي بصير خاصة فقد روي عنه ان دية ثمانية مثل سائر الاخبار وما تضمن خبره من الفرق بين اليهود والنصارى والجوس فقد روي ايضا انه لا فرق بينهم وانهم سواء في الدية وقد قد مناه عنه وعن غيره ويريد ذلك بيانا لما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ما حد من قتل من اهل الكتاب ومجراهم مجرى اليهود والنصارى في الحدود والديات باب انه لا يقاد مسلم بكمافر الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يقاد مسلم بذمي لا في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ من المسلم حيايته للذي على قدر دية الذي ثمانية درهم فاصا مار واية يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم يهوديا او نصرانيا او مجسيا فادوا من قتل ردوا فضل دية المسلم واذا دوا به عنه عن زرارة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام

فانه لا يقتل حر بعبد

٣٣٣

في رجل مسلم يقتل رجلا من اهل الذمة قال هذا حديث شديد لا يعتمله الناس ولكن يبطئ الله
دية المسلم ثم يقتل به المسلم الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابي المغيرة عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم النصراني او اهل الذمة ان يقتلوه قتلوا واد
فضل ابيه التي تميز قاتلها فبين هذا الاخبار والخبر الاول لان الوجه فيها ان نحلها على من يتجو قتل اهل
الذمة فانه اذا كان كذلك فلا اضرار ان يقتله به ويؤذي اهل الذمة الذي خصل دية المسلم على الذمة
على ودمته وانما يفعل ذلك لكي يرتدع الناس عن قتل اهل الذمة يدل على ذلك ما رواه
احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابان عن اسمعيل بن الفضل والحسين بن سعيد عن القاسم
بن محمد وحضالة عن ابان عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دماء
اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم من قتله شيء اذا اغشوا المسلمين واظهروا العداء
قال لا الا ان يكون متعودا القتله وقال وسألت عن المسلم هل يقتل باهل الذمة واهل الكتاب
اذا قتلهم قال لا الا ان يكون متعودا لذلك لا يدع قتله فيقتل وهو صاغر جعفر بن بشير
عن اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت رجل قتل رجلا من اهل الذمة
قال لا يقتل به الا ان يكون متعودا القتل يونس عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن الرضا
باب انه لا يقتل حر بعبد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحليم عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الحر بالعبد فاذا قتل الحر العبد غرر ثمته وضرب ضربا شديدا
احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا يقتل حر بعبد وان قتله عمد او لكن يغرم ثمته ويضرب ضربا شديدا اذا قتله عمد او قال دية للمو
ثمة احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
يقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد ولكن يغرم ثمته ويضرب ضربا شديدا حتى لا يتوجهوا
عن ابن مسكان عن ابي بصير عن احمد ما عليها السلام قال قلت قول الله تعالى كتب عليكم القصاص
في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والا نفي لا نفي قال لا يقتل حر بعبد ولكن يضرب ضربا
شديدا او يغرم ثمته دية العبد جعفر بن بشير عن محمد بن ابي عثمان عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا يقتل حر بعبد فاذا قتل الحر العبد غرر ثمته وضرب ضربا شديدا ومن قتله بغير
او الحد لو كان له دية الحسن بن محبوب عن شيم بن ابراهيم عن سمع بن عبد الملك عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا قصاص بين الحر والعبد فاما ما رواه احمد بن محمد

بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر بن ابيه عن ابيه عن علي بن ابيهم السلام
الله قتل جراحا بعد قتله عددا فالوجه في هذه الرواية ان نعلم ان يكون كذلك جازلا فلما ران يقتله
به لكي ينكل غيره من مثل ذلك فاما اذا كان ذلك منه مستأذنا او دافليس عليه اكثر من ثمنه والتأكد
حسب ما قد مناه والتأكد على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن المختار
بن محمد بن المختار و محمد بن الحسن عن عبد الله بن الحسن العاصي عن ابي جعفر بن يزيد الجرجاني عن
ابي الحسن عليه السلام في رجل قتل مملوكا او مملوكته قال ان كان المملوك له ادب وحسب لان يكون
معروفا بقتل المالك فيقتل به علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مروان عن يونس عن عمار عليه
السلام قال سئل عن رجل قتل مملوكا قال ان كان غير معروف بالقتل ضرب ضربا شديدا واخذ منه
قيمة العبد ويدفع الى بيت مال المسلمين وان كان متعورا بالقتل قتل به قال الشيخ رحمه الله و
الاخبار التي قد منها من ان دية العبد ثمنه محمولة على التفضيل الذي روي عن انه لا يجاوز ثمنه
دية الحر لانه متى زام على ذلك رد اليه وان نقص لم يلزم قتله الاكثر من ذلك من ذلك ما رواه
علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي حميد الله عليه السلام قال دية العبد
قيمة وان كان نفيا فافضل قيمة عشرة آلاف درهم ولا يجاوز دية الحر الحسن بن محبوب
عن علي بن رباب عن ابي حميد الله عليه السلام قال اذا قتل الحر العبد غرم قيمته وادب قيل وان
كانت قيمته عشرة الف درهم قال لا يجاوز قيمة العبد دية الاحرار باب العبد يقتل عتقا
احرار واحدا بعد الاخر محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن احمد بن سلمة الكوفي عن
احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة عن ابي حميد الله عليه السلام قال سالت عن
عبد قتل اربعة احرار واحد بعد واحد قال فقال هو لاهل الاخير من القتل ان شاء وامتأوه واثاب
استاقوه لانه اذا قتل الاول اسحق اولياؤه فاذا قتل الثاني استحق منه من اولياء الاول فصار لاوليا
الثاني فاذا قتل الثالث استحق من اوليا الثاني فصار لاولياء الثالث فاذا قتل الرابع استحق منه
من اوليا الثالث فصار لاوليا الرابع ان شاء واقتلوه وان شاء واستاقوه قال الشيخ رحمه الله هذا الخبر
ينبغي ان غم له على انه انما يصير لاوليا الاخير اذا حكم بذلك الحاكم فاما ما قبل ذلك فانه لا يكون بين اوليا
الجميع يدل على ذلك ما رواه ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في
عبد جرح رجلين قال مر بينهما ان كانت جنايته محيط بقيمة قيل له فان جرح رجلا من اول الثأر وجرح
اخو من الثأر قال هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المجرع الاول قال فان جنى بعد ذلك جناية فان جنى

عنه الأخير باب المدير يقتل حراً علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج
قال قلت لأبي حنيفة عليه السلام مدير يقتل رجلاً خطأ من يضمن عنه قال يصلح عنه مولاة فان
ابى دفع الى اولياء المقتول بخدمه حتى يموت الذي دبره ثم يرجع حراً لا سبيل عليه عنه من محمد
بن عيسى عن يونس عن محمد بن حمران وسهل بن زيار عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن جميل جميعاً عن
ابي حنيفة عليه السلام في مدير يقتل رجلاً خطأ قال ان شاء مولاة ان تؤد اليها الدية ولا تضع
اليها شيئاً مولاة مات مولاة يصفى الذي اعتقه رجوع حراً وفي رواية يونس لا شيء عليه قال الشيخ
رحمه الله هذه الروايات وردت فكذلك مطلقة في انه تمته مات المدير صار المدير حراً ويخفى ان
يقول تمته مات المدير ينفخ ان يستغنى العبد في دية المقتول لئلا يبطل دماره ومسلم ويحتل اقتصر
رواية يونس من قوله لا شيء عليه علم انه لا شيء عليه في الحال وان وجب عليه ان يصفى فله استقبال
الا وقلت يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مرز عن يونس عن النضر
بن سلمة ورواه ايضا محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن صالح بن سعيد عن الحسين بن عمار
عن الخطاب بن سلمة عن مشاة بن احمد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن مدير يقتل رجلاً خطأ
قال اي شيء رويته في هذا الباب قال قلت رويته عن ابي حنيفة عليه السلام انه قال يسلم يرمته
الى اولياء المقتول فان مات الذي دبره اعتق قال سبحان الله فيبطل دماره ومسلم قلت فكذلك رويته
قال فطعمت على ابي تيل يرمته الى اولياء المقتول فاخرامات الذي دبره استغنى في قيمته باب
امر الولد يقتل سيداً ما خطا احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن
عياض بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال قال علي عليه السلام اذا قتلت امر الولد
سيداً ما خطا فخرى وليس عليها سعاية وروى ذهب بن وهب عن جعفر عن ابيه انه كان
يقول اذا قتلت امر الولد سيداً ما خطا فخرى ولا تبعه عليها وان قتلته عمداً قتلت به فاما
ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن ابي حنيفة عليه السلام عن الحسن بن علي عن حماد بن عيسى عن جعفر عن
ابيه عليهما السلام قال اذا قتلت امر الولد سيداً ما خطا سمعت في قيمتها قلانيا في الخبرين الاولين
ان فخرها على انه اذا كان ولداً ما ياقيا فانه اذا مات مولاة انتفعت من نصيب ولداً ما والخبر
الاخر فخرها على من لا ولد لها انتفعت من نصيب فيبغى ان يستسعيها الورثة ان شاءوا ذلك وان لم
يبيها كان لم ذلك باب دية المكاتب علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن ماص بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قصي امير المؤمنين عليه السلام في مكاتبه قال

باب المقتول يوجد في قبيلة اوقرية

٢٣٣

يعتسب منه ما اعتق منه فيؤدي بهدية المحر وما دفع منه دية العبد ولا ينافي هذا الخبر ما رواه
 بن احمد بن يحيى عن محمد بن احمد العلوي عن العروة المحر سألته عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر
 عليهما السلام قال سألت عن مكاتب فقأعين مكاتب وكسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف
 مكاتبته فديته حرة وان كان دون النصف فيقدر ما اعتق وكذلك اذا فقأعين حرة سألته عن
 حرقأعين مكاتب او كسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف مكاتبته يقفأعين المحر او دية فان
 كان خطأ هو بمنزلة المحر وان كان لويثود النصف قوموا دى بقدر ما اعتق منه وسألته عن المكاتب
 اذا ادى نصف ماعليه قال هو بمنزلة المحر في الحدود وفأيرضه لاح من قتل وقأيره لان الوجه الجمع
 بينهما ان رجل الخير الاول علم التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير فيقول يجب فيؤد منه بحساب الحرية
 ما لو يكن ادى نصف ثمنه فاذا ادى ذلك كان حكمة حكم الاحرار علم ما تضمنه الخبر الاخير باب
المقتول يوجد في قبيلة اوقرية احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة
 بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يوجد قتيلا في القرية او بين قريتين
 فقال يقاس ما بينهما فايها كانت اقرب ضمنت **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن
 الحلب عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **الحسين** بن سعيد عن عبيد الرحمن بن ابي جعفر عن
 ماسر بن حميد عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قصص امير المؤمنين عليه السلام
 في رجل قتل في قرية او قريبا من قرية ان يعمر اهل تلك القرية ان لم يوجد بثينة علم اهل تلك القرية
 انهم ما قتلوه **قال** الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه انما يلزم اهل القرية والقبيلة اذا
 وجد القاتل بينهم حتى كانوا متهمين بالقتل وامتنعوا من القسامة حسب ما بيناه في كتابنا الكبير
 فاما اذا لم يكونوا متهمين بالقتل او اجابوا الى القسامة فلا دية عليهم ويؤدي دية من بيت المال الذي
 يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن احمد والعباس والمهيتم جميعا عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعا
 ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فان ابوا فوالدية فيما بينهم في اموالهم وسواهم جميع القبيلة من الرجال المالكين
 عنه عن هارون بن مسعود عن مسعدة بن فايز عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي رضى الله
 عنه اذا لم يقسم القوم المذبحون البينة على قتل قتيلاهم ولو قسموا بان المذبحين قتلوه حلف المذبحين ضاين
 يسأل الله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فريود الدية الى اوليا القاتل وذلك اذا قتل في حي واحد فاما اذا قتل
 في حكر او سوق او مدينة فديته يدض الى اولياؤه من بيت المال **باب من قتله الحدر**

علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا رجل انك
 الحد والقصاص فلا دية له علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل القصاص هل له دية فقال لو كان ذلك في وقت من
 احد ومن قتل الحد فلا دية له قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران وردا علمين وينبغي ان يخصما
 بان تقول اذا قتلها احد من حدود الله فلا دية له من بيت المال واذا مات في شئ من حدود الايمان
 كانت دية عليه بيت المال يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح التوري
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان عليه السلام يقول من ضربناه حدا من حدود الله فمات
 فلا دية له علينا ومن ضربناه حدا في شئ من حقوق الناس فمات فان فته علينا باب اذا
 اعتنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه علي بن ابراهيم
 عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
 رجل اعتنف على امرأته او امرأة اعتفت على زوجها فقتل احدهما الاخر قال لا شئ عليها اذا كانا
 مامونين فان اتهما زنا اليقين بالله فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي ومشار والنضر وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان
 بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعتنف على امرأة فوجراهما ماتت من عنفه
 قال الدية كاملة ولا يقتل الرجل فلا ينفى في الخبر الاول لان الخبر الاول قوله عليه السلام فانما نفى عنه
 ان يكون عليها شئ من القود وسريفت ان يكون عليها الدية وانما تزول القهتان يلف كل واحد
 منهما انه ما اذا قتل صاحبه ثم لا يرد الدية باب من زلق من فوق على غيره
 فقتله الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال ليس عليه شئ همل بن يعقوب عن الحسين بن علي
 عن محمد بن محمد عن الوشاء عن ايان بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات احدهما قال ليس عليه الا على شئ ولا على الا
 شئ همل بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى وفضالة عن
 العلاء بن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال
 لا شئ عليه قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه لا يلزمه اذا كان زلقا فاما اذا
 دفعه خافض كانت الجناية عليه ويرجع هو على الدافع يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب

فاذا كانا متقين
 الزنا اليقين بالله

على الدفع

باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد

٣٣٩

عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله قال الدية على
 الذك دفع على الرجل لا ولياً للمقتول قال ويرجع المخرج بالدية على الذك دفعه قال وإن أصاب المذموم
 فهو على الذك أيضاً **باب جواز قتل الاثنين فصاعداً** أبو أحمد عن ابن أبي عمير
 عن أبيه عن أحمد بن الحسن الميثقي عن إيان عن الفضيل بن يسار قال قلت لأبي جعفر عليه السلام
 عشرة قتلوا رجلاً فقال إن شأوا أولياءه قتلوه جميعاً وفروا تسع ديات وإن شأوا تخيروا رجلاً
 فقتلوه وادت التسعة الباقيون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم قال ثور الواسطي
 أديمو وجبهر وعنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام
 في رجلين قتلوا رجلاً قال إن أدا دلياً للمقتول قتلها ما أدا ودية كاملة وقاتلوا تكون الدية بين
 القتولين وإن أدا دوا قتل أحدهما قتلوه وأدى المخرج نصف الدية إلى أهل المقتول فإن لم يجر
 دية أحدهما ولم يقتل أحدهما قتلوا دية صاحبه من كليهما وإن قبل أولياءه الدية كانت عليها يونس
 عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قتل الرجلان والثلاثة رجلاً فادوا وقاتلوا قتلوا
 فضل الدية وإن قبل أولياءه الدية كانت عليها ولا أخذ ودية صاحبه **أحمد بن محمد بن**
أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في عشرة اشتركوا في قتل رجل قال تخير أهل
 المقتول فأقيموا شأوا وقاتلوه ويرجع أولياءه على الباقيين تسعة عشر الدية **فأما ما رواه**
الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن قاسم بن عروة عن العباس وخبير عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال إذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكموا إلى أن يقتل أيهم شأوا وليس لهم أن يقتلوا أكثر
 من واحد إن الله عز وجل يقول ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا توف في القتل ولو قاتلوا
 قتل ثلاثة واحد أخيراً والى أي الثلاثة شأوا أن يقتل ويعين الأخوان ثلثي الدية لوليه المقتول فلا يأت
 الأخبا والاولى لأن الواجب في هذا الخيران فله على أحد شيئين أحدهما أن يخله على مقتله فيكون
 الفقهاء من يجوز ذلك والأخرون يخله على أنه ليس له ذلك إلا بشرط أن يجره ما يقتل من حية صاحبه
 وهو خلاف ما يدعيه إليه قوم من العامة وهو مذموم بعض من يقدح في أمير المؤمنين عليه السلام
 لأنه كان يجوز قتل الاثنين وما لا دية عليه بواحد ولا يوف فضل ذلك وذلك لا يجوز في حال والذي
 يؤكد ما تقدمناه **رواه الحسن بن علي بن بنت الياس** عن داود بن مرحجان عن أبي عبد الله
 عليه السلام في رجلين قتلوا رجلاً فقال يقتل إن شأوا أهل المقتول ويرد على أهلها دية واحدة
فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن محمد بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن

فمن امرؤ به يقتل انسان وفي جوان الراكب
٣٣٠

يقرب

ابو حيلة عن اسحاق بن عمار عن ابي حنيفة عليه السلام في عبيد وحرقت له جلا حرا قال ان شأقتل
الحرة وان شأقتل العبد فان اختار قتل الحر فخير من عبيد قوله عليه السلام يضرب بنصف العبد
لا يدل عليه انه لا يجب عليه مولا ان يرد على ودية المقتول الثاني نصف الدية او سيد العبد اليهم لانه
لو كان حرا كان عليه ذلك على ما بيناه فحكر العبد حكمه السواد وانما يجب مع ذلك التعزير كما
على الاحرار على ما رواه الفضيل بن يسار في الرواية التي قد مرها يا ب من امر غير يقتل
انسان فقتله احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام في رجل امر رجلا يقتل رجل فقتله فقال يقتل به الذئبة قتله ويجلس الامر يقتله في الحبس
حتى يموت فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن اسحاق بن عمار عن ابي حنيفة عليه
السلام في رجل امر عبدا ان يقتل رجلا فقتله فقال يقتل السيد به على عن ابيه عن النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل امر عبدا ان يقتل
رجلا فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام وهل عبيد الرجل الا كسيفه يقتل السيد ويستوي
العبدان في حق فالوجه في هذين الخبرين انهما ما على متعود امر عبده يقتل الناس ويحبهم الى
ذلك ويكره هو عليه فان من هذه صوته وجب عليه المقتل لانه مفسد في الارض وانما قلنا ذلك
لان الخبر الاول مطابق لطاهر القرآن قال الله تعالى ان النفس بالنفس وقد علمنا انه اذا الفتر
العتاة دون غيرها بالاعلان فينبغي ان يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه يا ب ضمان
الراكب لما تجنيه الله اية محمد بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحليم
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يمر على الطريق من طرق المسلمين فتصيب دابة
انسانا برجلها فقال ليس عليه ما اصاب برجلها ولكن عليه ما اصاب بيدها لان رجلها خلفه
ان ركب وان كان قادما فانه يملك بالذابة يدها يصنع حيث شاء على عن ابيه عن النوفلي عن اسكندر
عن ابي عبد الله عليه السلام انه ضمن القائد والسائق والراكب وقال ما اصاب الرجل فله السائق
وما اصاب اليد فله الراكب والقائد الحسين بن سعيد عن القضر عن مشهور بن سائر عن
بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل مر في طريق المسلمين فتصيب دابة رجلها فقال ليس عليه صاحب الدابة شيء ما اصاب
برجلها ولكن عليه ما اصاب بيدها لان رجلها خلفه اذا ركب وان قادما فانه يملك يدها
باذن الله يصنعها حيث شاء فاما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الغشاب عن ابي

من يتعود

بن كلوب عن اصحاق بن حمار عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يضمن الراكب ما اوطلت
بيده ما ورجلها الا ان يصيب بها احد فيكون الضمان على الذي كسبت بما فلا يتأني في الاخبار والافاق
لان الوجه في هذا الخبر ان غمله على انه اذا كان الراكب واقفاً على الدابة فانه يضمنه ما اصابته بيده
ورجلها والاخبار والاوله غملمها على من يسير على الدابة يدل على هذا التفصيل حمار واه يونس
عن محمد بن ستان عن العلاء بن الفضيل عن ابي حميد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير
على الطريق من طرق المسلمين على دابته فيصيب رجلاً فقال ليس عليه ما اصابته بجلها وجليه
ما اصابته بيدها واذا وقفت فعليه ما اصابته بيدها ورجلها وان كان يسوقها فعليه ما اصابته
بيدها ورجلها فاما حمار واه علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله البئر جبار والجم الجبار والمعدن جبار وعنه
عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال البهيمه من الانعام لا يفر
اهلها شيئاً فالوجه في هذا الخبر ان غملمها على احد شيئين احدهما على الهامم التي ليست
مركوبة ولا لها من يحفظها فان ما تحميها يكون جباراً والثاني ان غملمها على حال لا يكون ذلكا لها
ولا سائقاً ولا قائداً بان تخرج رجلها او يدها او يكون انقلبت فاصابت انساناً من غيرته يطم من
صاحبها يدل على ذلك حمار واه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن
ابي مري عن ابي جعفر عليه السلام قال تضمن امير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة انه يضمن
بيده ما وما يصحب رجلها فلا ضمان عليه الا ان يضر بها انسان يؤكد ما فضلنا حمار واه علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي حميد الله عليه السلام قال بهيمه الانعام لا يفر
اهلها شيئاً ما دامت برسلة **باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً** الحسن بن
عجوب عن ابي ايوب عن حماد بن عيسى الكندي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ومهيد
رجلاً خطا فقال ان خطا المرأة والعبد مثل العبد فان احبب ولياً للقتول ان يتلوهما تملوهما قال
وان كان قيمة العبد اكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيده ما يفضل بعد الخمسة الف درهم
وان احبوا ان يقتلوا المرأة ويأخذوا العبد اخذوا والا ان يكون قيمته اكثر من خمسة آلاف درهم
فليردوا على سيده ما يفضل بعد خمسة آلاف درهم ويأخذوا العبد ويقتديه سيلاً فان
كانت قيمته اقل من خمسة آلاف درهم فليس لهما الا العبد الحسن بن عجوب عن هشام بن
سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن ثلثه رجل يدركه امرأة قتلا رجلاً

في ديات الاحصاء

٣٣٢

خطأ فقال ان خطأ المرأة والغلام عهد فلن احب وليا للمقتول ان يقتلوهما قتلوهما ويردوا على ما طرأ من ذلك
خمس آلاف درهم وان احيوا ان يقتلوا الغلام قتلوه وترد المرأة على مولا الغلام ويرجع الدية قال
احب اوليا المقتول ان ياخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية قال
الشيخ رحمه الله قد اوردت هاتين الروايتين لما يتضمنان من احكام قتل العمد فاما قوله في الخبر
الاول ان خطأ المرأة والعبد عهد وفي الرواية الاخرى ان خطأ المرأة والغلام عهد فهو مخالف لقول
الله تعالى لان الله عز وجل حكم في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز ان يكون الخطأ عهدا كما لا يجوز
ان يكون العمد خطأ كما من ليس بمكلف مثل الجانين ومن ليس بما قل من الصبيان وايضا فقد اوردنا
في كتاب تعذيب الاحكام ما يدل على ان العبد اذا قتل خطأ فسل الى اوليا المقتول او يفتدي به ولا
وليس لمقتله وكذلك قد بينا ان الصبي اذا لم يبلغ فان عده وخطأه يجب فيها الدية دون القود
فكيف يجوز ان يقول في هذه الرواية ان خطأه عهد واذا كان الخبران على ما قلناه من المناقاة للكتاب
والاخبار لم يبلغ ان يكون العمل عليهما فيما يتضمنان من جعل الخطأ عهدا او الوجه فيها ان عملهما على ان يكون
خطأهما عهدا لم يستفد بعض المخالفين انه خطأ وان كان عهدا لان فيهم من يقول ان من قتل غيره
غير حديد كان ذلك خطأ ويسقط القود وقد بينا نحن خلاف ذلك في كتابنا المقدم ذكره ويكون
المعنى في قوله عليه السلام لو يرد له عصفور كان له من الدية ما كان له من الدية ان الصبي اذا بلغ خمسة اشياء اقتص
منه او بلغ عشرة سنين والذئد على ذلك مهنا ماروا على بن ابراهيم عن ابيه عن التوفلي
عن التكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل وفلام
اشترك في قتل رجل فقتلاه فقال امير المؤمنين عليه السلام اذا بلغ الغلام خمسة اشياء اقتص
منه واذا لم يكن بلغ خمسة اشياء رخصت بالدية ابواب ديات الاحصاء باب
دية الشفتين الحسن بن محبوب عن ابي جميلة عن امان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه
السلام قال في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تسلك المأذون
عريف بن ناصح في كتابه مثل ذلك فاما ماروا الا الحسين بن سعيد عن الحسن بن نوح
عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية فلا يملك
المخبرين الاولين لا يمكن ان يكون الراد بالتسوية بينهما في وجوب الدية لافضلها فافكرنا
متساوين من حيث يجب لكل واحد منهما دية ما وان تفاخرا في المقدار باب ديات
الاسنان الحسن بن محبوب عن عثمان بن صالح عن داود بن سوق عن الحكم بن عتيبة

قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان بعض الناس فح فيه اثنان وثلاثون سنا وبعضهم ثمانية وعشرون سنا فقلت كوتقسوية الاسنان فقال الخالقة انا هي ثمانية وعشرون سنا اثنان وعشرون مقادير الفروست عشر في مواخير فقلت هذا قيمت دية الاسنان فدية كل سن من المقادير اذ كبرت حتى تذهب قال دية خمس مائة درهم وهو اثنان وعشرون سنا ستة آلاف درهم في كل سنة من المواخير اثنان وخمسون درهما وهي ستة عشر سنا فدية بها اربعة آلاف درهم فجميعية المقادير والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم وانا وضعت الدية على هذا فانا اذلي ثمانية وعشرين سنا فلا دية له وما نقص فلا دية له هكذا اوجدناه في كتاب علم عليه السلام فاما ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم وما رواه احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن حماد قال سألت عن الاسنان فقال هو في الدية سواء وما رواه احمد بن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال السن من الدنيا والاخراس سواء نصف العشر وما رواه الحسن بن علي بن فضال عن طريق عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في السن خمس من الايل اذا ماها واقصاها وهو نصف عشر الدية فالوجه في هذه الاخبار ان فحها على الاسنان التي هي المقادير دون المواخير لانها هي المتساوية في وجوب الدية في كل واحد منها خمسمائة حسب ما فصل في الرواية الاولى وينبغي ان ينسج على المفصل لما بيناه في غير موضع ولو لم يكن المراد ما قلناه لكانت الدية تزيد على الدية الكاملة اذا هو في كل سن خمسمائة لان جميعا ثمانية وعشرون سنا وذلك لا يذهب عليه احد فاما ما رواه النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الاسنان واحد وثلاثون شرقة في كل شرقة ثلثة ابرع وخمس بعير فالوجه في هذه الرواية ان فحها على السبعة لانها موافقة لمذهب بعض العامة ولما نعمل به باب السن اذا ضرب فاسود وليرقع احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن اذا ضرب انظر بها سنة فان وضعت اغرم الضارب خمسمائة درهم وان لم يرقع لم يترع اخر ثلثي ديتها فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم وغيره عن ابان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول اذا اسودت الثنية جعل فيها الدية فالوجه في هذه الرواية ان فحها على التفصيل الذي ذكرناه في الرواية الاولى من ايجاب

فأسود ولم يترع

فدية الاصابع ونقصان الحروف من اللسان

٣٣٣

نقش الدية فيهما دون الدية الكاملة **باب دية الاصابع** اذا شلت سهل بن زياد
عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الدية
اذا ضرب فأنكسر منه الزند قال فقال اذا يئست منه الكف شلت اصابع الكف كما هو فان فيها
ثلث دية اليد وان شلت بعض الاصابع وبقي بعض فان في كل اصبع شلت ثلث ديتها قال وكذلك
الحك في الساق والقدم اذا شلت اصابع القدم **فاما ما رواه** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الاصبع عشر الدية اذا قطعت من اصليها
او شلت قال وسألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال نعم قال وسألت عن الاسنان فقال
ديتهن سواء الوجه في هذا الخبر ان يخله على انه اذا دخل بالاصبع ما يشل حنكه فيسقط بذلك ثلث
ديتها واذا قطعت بعد ذلك كان فيها ثلث الدية فيصير دية كاملة لها وذلك لا ينافي التفصيل
الذي تضمنه الخبر الاول **باب دية الاصابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال
احمل بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اصابع
اليدين والرجلين سواء في الدية في كل اصبع عشرة من الابل وفي الظفر خمر من اذنين الحسين بن
سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في
الدية فقال من سواها الدية **عنه** عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام قال في الاصابع في كل اصبع عشرة من الابل قال الشيخ رحمه الله هذه الروايات متفقة
غير مختلفة وقد روى طريف بن نافع في روايته ان الاصابع متساوية الا ايهما ران لها دية
وهي ان لها ثلث دية اليد وثلثي الدية ثلثي الاصابع الاربع بالسوا وقد اوردنا روايته على وجهها
في كتابنا الكبير ويجوز ان يخل هذه الروايات على هذا التفصيل وامامنا تفهم رواية ابي بصير
وعبد الله بن سنان ان في كل اصبع عشرة من الابل يجوز ان يكون من كلام الراوي وهو انه لم يسمع
ان الاصابع سواء في الدية ففسر هو كل اصبع عشرة من الابل ولم يعلم ان هذا الحكم يخص الاصابع
الايمية وانما قلنا هذا ليكون العمل على جميع الاخبار دون اطراح شيء منها **باب دية**
نقصان الحروف من اللسان الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ضرب الرجل على رأسه فنقل لسانه عرق على
حروف الحجر فله يفهم من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك **عنه** عن الحسن بن زيد

فيمن وطئ جارية فافضاهما

٣٣٥

عن سماعة قال قنع امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاما على رأسه فذهب بعض لسانه وافضم بعض الكلام ولم يفهم بعض فاقوا له العجوة فيسوالدية عليه فافضم به طروحه وماله يفهم به الزمها اياه عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال فاذا ضرب الرجل على رأسه فنقل لسانه عرضت عليه حروف العجوة فافضم به منها ثمانية منه بقدر ذلك من العجوة فاقام اصل الدية على العجوة كله ثم يعطى بحساب ما لم يفهم به منها وهو تسعة وعشرون حرفا احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ضرب رجلا في رأسه فنقل لسانه انه يعرض عليه حروف العجوة كلها ثم يعطى دية بمحضتها مما لم يفهم به منها النوف قال في التكون عن ابي عبد الله عليه السلام قال لقي امير المؤمنين عليه السلام رجلا ضرب فذهب بلسان كلامه ويق بعض كلامه فجعل دية على حروف العجوة قال تكلم بالعجوة فانقص من كلامه فحساب ذلك والعجوة ثمان وعشرون حرفا فاحمل ثمانية وعشرين حرفا فانقص من ذلك فحساب ذلك فاما ما صاروا الا عهد بن احمد بن محمد والحقا جميعا عن العبيد بن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لمدجل طرق ينال طروحة فقطع بعض لسانه فافضم بعض ولم يفهم بعض قال يقرأ بالعجوة فافضم به طروحه من الدية وماله يفهم به الزم الدية قال قلت فكيف هو قال على حساب الجمل ألف دية واحد الباء أعبد دية اثنتان والعجوة ثلثة والذال اربعة والماء خمسة والواو ستة والزاء سبعة والحاء ثمانية والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثلثون والميم اربعون والنون خمسون والسين ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والصاد تسعون والظا مائة والراء مائة ثمان والشين ثلثمائة والنا اربعمائة وكل حرف يزيد بعد ما هذا من اب ت ث له مائة درهم فما تضمن هذا الخبر من تفصيل دية الحروف يجوز ان يكون من كلام بعض الرواة من حيث يسمعون انه قال تفروق ذلك على حروف الجمل ظواهنة على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولو يكن القصد ذلك وانما كان المراد ان يقسم على الحروف كلها اخرا متساوية ويجعل لكل حرف جزءا من جملتها على ما فصل السكون في روايته وغيره ولو كان الامر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكملت الحروف كلها الدية على الكمال لان ذلك لا يبلغ الدية كاملة ان حسبنا ما على الدانية تضاعفت الدية وكل ذلك فاسد فينبغي ان يكون العمل على ما تقدم من الاخبار ان شاء الله **باب من وطئ جارية فافضاهما** الحسن بن محبوب عن الخثر بن محمد بن النعمان صاحب الطاق

خدية من قطع رأس ميت

٣٣٧

عن يزيد بن أبي جعفر عليه السلام في رجل افتن جارية بعفأ رآه فافضأ ما قال عليه السلام
كان دخل بها قبل أن يبلغ تسع سنين قال فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه وإن كان دخل بها
ولها تسع سنين فلا شيء عليه إن شأ أمسك وإن شأ أطلق فافضأ ما رواه ابن أبي عمير عن حماد
عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جارية فوقع بها فافضأ ما قال
عليه السلام ما دامت حية فلا ينال في الخير الأول لا يخل هذا الخبر على من وطئها بعد تسع سنين
فإنه لا يكون عليه الدية وإنما يلزمه الأجر وعليها ما دامت حية لأنها لا تصح للرجل ولا ينال في هذا
التأويل قوله في الخير الأول إن شأ أطلق وإن شأ أمسك إذا كان الدخول بعد تسع سنين لأنه قد ثبت
الخيار بين أمسكها وطلاقها ولا يجب عليه واحد منهما وإن كان يأنس بالنفقة عليها على كل حال
لما قد مناه وأما الخبر الذي رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن
يعقوب بن يزيد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا خطب لرجل المرأة فدخل
قبل أن تبلغ تسع سنين فرق بينهما ولم يخل له أبداً فلا ينال في ما تضمنه خبر يزيد من قوله فإن أمسكها
ولم يطلقها فلا شيء عليه لأن الوجه فيه أن غمها على أن المرأة إذا اختارت المقام واختاردها أيضاً
ورضيت بذلك عن الدية كان جازراً ولا يجوز له وطئها على حال على ما تضمنه الخبر الأخير حتى ينزل
بالإخبار كلها وأما ما رواه الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن التوفلي عن السكوني عن جعفر بن
أبيه عن علي بن الحسين عن رجل أفضأ امرأة فقومها قيمة الأمانة العيصة وقيمة ما مضى من نفقة
ذلك فغيبها من حيثها وجير الزوج على أمسكها فالوجه في هذا الخبر أن غمها على منزول من النكاح
لأن ذلك مذهب كثير من العامة **باب دية من قطع رأس الميت** عليه السلام
عن أبيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصباح عن بعض أصحابنا قال أتى الربيع أبا جعفر المنصور
وهو خليفة في الطواف فقال يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه
بعد موته قال فاستشاط وغضب قال فقال لابن شيرازي إن ليلى واحدة من القضاة والفقه
ما تقولون في هذا فكل قال ما عندنا في هذا شيء قال فجعل يردد المسئلة ويقول أمته أملا
فقالوا ما عندنا في هذا شيء ولكن قد قدم رجل الساعة فإن كان هذا أحد شيء فعنده الجواب
في هذا وهو جعفر بن محمد وقد دخل السعة فقال الربيع أذهب إليه فقل له لو لا معرفتنا بتغل ما
فيه لسألنا نحن ما تينا ولكن اجبنا في كذا وكذا قال فأتاه الربيع وهو على الروقة فبلغه الرسالة فقام
أبو عبد الله عليه السلام قد ترى شغل ما أتاه فيه وهذا الفقهاء والعلماء أسلمهم قال فقال له قد

فيه

وليكن عند موافقه شئ قال فردء اليه فقال اسألك الاجتهاد فيه فليس عند القوم في هذا شئ
فقال له ابو عبد الله عليه السلام حق افرغ ما انا فيه قال فلما فرغ جلس في جانب المسجد المحرام
فقال للربيع اذهب فقل له عليه سائة دينار قال فابغته خاك فقالوا له فسل كيف صا وعليه مائة
دينار فقال ابو عبد الله عليه السلام في النطقة عشرون دينارا وفي العلقة عشرون وفي المصقة ^{عشرون}
دينارا وفي العظم عشرون دينارا وفي اللحم عشرون دينارا فاشتاها خلقا اخر وهذا هو ميت
فنزله قبل ان يفتح فيه الروح في بطن ام جنيثا قال فرجع اليه فاخبرهم الجواب فاعجبهم ذلك
وقالوا ارجع اليه فسأله الدناير لمن هي لو رثته ام لا فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس لو رثته
فيها شئ انما هذا شئ صا داليه في يده بعد موته فخرج بها عنه او يصير في سبيل الخير
قال فرزعو الرجل اخو رددوا الرسول فلما جاءه فيها ابو عبد الله عليه السلام ستة وثلاثين مسئلة
وليعيط الرجل الا قدر هذا الجواب فاصما ماروا لا محمد بن ابي عمير عن جميل عن خيرو واحد
من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع راس الميت اسند من قطع راس الحي وهو ماروا
ابن ابي عمير وصفه عن رجل قال ابو عبد الله عليه السلام ابي الله ان يظن بالمتي ^{خيرا} الا
وكسر عظامه حيا ويبتا سو ^{أشعث} بن ابي عمير عن سمع بن كزيب قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل كسر عظمه ميت قال فقال حرمة ميتا كهرمته حيا في وجوب الدية الكاملة على
قطع رأسه ويجوز ان يكون المراد بذلك فاعلق به من استحقاق العقاب على ذلك كما يستحقون
عني واقصا ماروا لا محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن الميار ^{عن} عن عبد الله
بن جبلة عن ابي جميلة واسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ميت قطع رأسه قال
عليه الدية قلت فمن ياخذ حذيه قال الامام هذا الله وان قطعت يمينه او شئ من جوارحه فضليه
الارش للامام عنه عن احمد بن محمد عن ابن ابي نجران وعمر بن سنان عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كهرمته وهو
الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن اخيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
رجل قطع رأسه ميت قال عليه الدية فان حرمة كهرمته وهو حي وصاروا لا الحسين
بن سعيد عن ابن ابي نجران عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه
السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كهرمته وهو حي فلما نفي بين هذا
الاخبار والخبر انه قد مناه لا يهمل في ظاهرها ان عليه الدية التي هي دية النفس ودية الجنين

الرسول الا هذا القدر

واذا الركن ذلك فيها ملنا ما على ان ذلك دية الجنين والكفيل على ذلك ما رواه
 بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن حفص عن الحسين بن خالد ورواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد
 بن الحسين عن محمد بن ابي اسحق عن الحسين بن خالد قال سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت ما روي
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن ابي اسحق ان سمعته منك فقال وما هو فقلت بغضاه قال في رجل
 قطع رأس رجل ميت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله حرم من المسلموت ما حرم من حيا
 فمن فعل الميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي ففعله الدية فقال صدق ابو عبد الله عليه السلام
 هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله والله قلت من قطع رأس رجل ميتا وشق بطنه او فعل به ما يكون
 في ذلك الفعل اجتياح نفس الحي ففعله الدية دية النفس كاملة فقال لا تخافوا شأني يا صبيحة المختصر
 فقال لي ليس لهذه دية فقلت لي قال فتراه دية النفس فقلت لا قال صدقت فقلت له وما دية
 هذا اذا قطع رأسه وهو ميت فقال دية الجنين في بطن امه قيل ان ينشأ فيه الروح وذلك
 مائة دينار قال فسكنت وسترني ما احبني فيه فقال لا تستوفي مسئلتك فقلت ما عندك فيها
 اكثر مما احبني به الا ان يكون شيء لا اعرفه قال دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل
 ان ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وان دية هذا اذا قطع رأسه او شق بطنه فليس هو
 لورثته انما هي له دون الورثة فقلت وما الفرق بينهما فقال ان الجنين مستقبل بموجبه وان هذا
 قد مضى فذهبت منفعتة فلما مثل به بعد موته صادرت دية بتلك المسئلة له لا تغرب عن محرابه
 ويفعل بها من ابواب البر والخير من صدقة او غيره ما قلت فان اذا د رجل ان يحقره لينفسه في الحرق
 فيبتدر الرجل لم يحقر فديره قالت مسواة في يده فاصاب بطنه فشقه فاعليه فقال اذا كان هكذا
 فهو خطا فكفارة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او صدقة على ستين مسكينا مائة كل
 يد النبي صلى الله عليه وآله **باب دية الجنين** محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد
 بن اسمعيل عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في النطفة عشرة
 دینار او في الحلقه اربعون دینار او في المضغة تسعون دینار او في العظم ثمانون دینار او فاذا كس
 اللعنة فمئة دينار وهي مائة حقة يستهل فاذا استهل فالدية كاملة على بن ابراهيم عن محمد بن
 عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية الجنين
 اثنا مائة دينار فاذا التقي به الروح فدية الف دينار او عشرة آلاف درهم ان كان ذكرا وان كان
 انثى فثمان مائة دينار وان قتلت المرأة وهي حيلة ولوليد را ذكر هو امرأته فدية الولد نصفان ونصف

ليقتله

خدية الجنيين

٣٢٩

دية الذكر ونصف دية الأنثى ودينها كاملة **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن فضال **وهو بن عيسى**
 عن يونس جميعا قال هو منا كتاب الفرائض عن امير المؤمنين عليه السلام **علي بن الحسن** فقال
 صحيح كان ما فيه ان امير المؤمنين عليه السلام جبل دية الجنيين مائة دينار فاذا انثى فيه خلق
 انخر وهو الروح فهو نفس الف دينار دية كاملة ان كان ذكرا وان كان انثى فخمسة دینار وان
 قتلت المرأة وهي حيلة متم فلم يسقط ولدها ولم يعلم اذ كرهوا امر انثى ولم يعلم ابعاد ما مات
 او قبلها فديته نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة بعد ذلك
 وقد اولدنا احاديث مشروحة في تفصيل دية الجنيين في كتابنا الكبير من ارادها وقف عليها
 من مناك **فاما ماروا** **الا** احمد بن محمد بن عيسى عن **علي بن الحكم** عن ابن ابي حمزة عن **ابي بصير**
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان ضرب رجل امرأة حيلة فالتقت ما في بطنها ميتا فان عليه غرة
 عبدا وامة يدفعه اليها **علي بن ابيه** عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهالكية حيث رميت بالحجر فالتقت ما في بطنها
 غرة عبدا وامة **عن** **علي بن ابيه** عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن داود بن فروقد
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت على اعراسي قد اخزعها فالتقت جنينا
 فقال الاعرابي لرجل ولرجيم ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله اسكت سباجة عليك
 غرة وصيف عبدا وامة الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن سليمان بن خالد عن ابي
 عبد الله عليه السلام ان رجلا جأ إلى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حيلة فاسقطت
 سقطا ميتا فالتق روح المرأة النبي صلى الله عليه وآله فاستعك عليه فقال الضارب يا رسول الله
 ما اكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استيش وقال النبي صلى الله عليه وآله ائتك رجل
 سباجة فقضم فيه رقبة **محمد بن علي بن محبوب** عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن
 ابي ايوب عن ابي عبيدة والحليم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل قتل امرأة
 خطأ وهي على ناس الولد تخض قال عليه خمسة الف درهم ودية الذي في بطنها
 غرة وصيف ام وصيفة او اربعون دينارا فالتفتا في بين هذه الاخبار والاخبار الاولى
 لان الاخبار الاولى محمولة على جنين قد كل وتر فإيراه تلجيه الروح وهذه محمولة على
 امرأة تطرح حلقه او مفتعة فتكون دية ذلك غرة عبدا وامة والذي يدل على ذلك
ماروا الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن **علي بن رباب** عن ابي عبيدة عن

فدية الجنين

٣٥٠

ابى حديد الله عليه السلام فى امرأة شربت دواءا وهى حامل لتطرح ولدها فالتقت ولدها
قال ان كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فان عليها دية تسلمها
الى ابيه قال وان كان جنينا علقا او مضغعا فان عليها اربعين دينارا واخر
تسلمها الى ابيه قلت ففى لاثرت من ولدها من دية قال لا انها قتلت

ولا يتلف هذا التاويل رواية الخليلى وابى عبيدة من ان

المرأة كانت تحض لانه لا تمنع لانها كانت

تحض وان كان الولد في تمام

بان يكون سقطا

فلا اعتراض

بذلك

على حال ويمكن ان يحل هذه الروايات

على ضرب من التقية لان ذلك

ذهب كثير من العامة

وقد رووا ذلك

عن

النبى صلى الله عليه

عليه وآله

الطاهر

تو كتاب الاستبصار فيما اختلفت من الاخبار بحمد الله ومثله وجميل صنعه يوم الخميس
شهر ردى القعدة الحرام من شهر السنة السابعة بعد الثمانمائة والالف من الهجرة
النبوية على صاحبها الف التحية فى المطبعة الجعفرية ببلدة لكهنؤ وحلة نخاس الحجة

ذى حرة

سند الکتاب للمصنف
رضوان الله عليه

سند الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ترتيب هذا الكتاب ذكر اسانيد وعده ابوابه ومسائله

قال الشيخ السعيد الورع العالم ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه قد اجبتكم اريدكم الله اني ما سألت من تجريد الاخبار المختلفة وترياً على ترتيب كتب الفقه التي اولها كتاب لطهارة واخرها كتاب الديات وافردت كل باباً منه بما ينقصه واوردت ما فيه ولم اخل بشئ قدرت عليه وبذلت سعيي وطاقتي في ذلك وانا ارجو من الله تعالى الا اكون اخلت باحاديث مختلفة تعرف الا وقد اوردت الا شاذاً نادراً فاني لا ادعي اني احيط العلم بجميع ما روى في هذا الفن لان كتب اصحابنا رضي الله عنهم المصنفة والاصول المدونة في هذا الباب كثيرة جداً وربما يكون منها شئ لم اظفربه فان وقع عليها انسان لم ينسبني الى التقصير او التعمد فان على كل انسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقد اوردت في كل باب عقدة اما جميع ما روي فيها من كانت الاحاديث قليلة وان كان ما يتعلق بذلك الباب كثيراً فقد اوردت من طرفا مقتضاً واحلت بالباقي على الكتاب الكبير وكنت سلكت في اول الكتاب ايراد الاحكام باسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الاول والثاني ثم اختصرت في الجزء الثالث ولست على الابتداء بذلك الراوي الذي اخذت الحديث من كتابه واصله على ان اورد عند الغرض من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب والاصول حسب ما علمت في كتاب تهذيب الاحكام وارجو من الله سبحانه ان يكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله الفراغ منها لا يحتاج معها الى شئ من الكتب الاصول لان الكتاب الكبير الموسوم بتهذيب الاحكام يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليه من والمختلف فيه وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع ابواب الفقه وذكر جميع ما روي فيه على وجه يصغر حجمه ويكثر فائدته وييسر حفظه وهذا الكتاب يشتمل على ما روي من الاخبار المختلفة وبيان وجه التاويل فيها والجمع بينها والله تعالى اسأل ان يجعله خالصاً لوجهه فانه قريب محبوب

سند الكتاب

٣٥٣

وانا ابتدئ الان بذكر الاسانيد حسب ما قد وعدت انشاء الله -

فما ذكرته عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله فقد اخبرنا به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي البغدادي رحمه الله عليه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب واخبرنا به ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابي غالب احمد بن محمد الزنباري وابي محمد هارون بن موسى التلعكبري وابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وابي عبيد الله احمد بن ابي رافع الصميمي وابي الفضل الشيباني وغيرهم كلهم عن محمد بن ياقظ واخبرنا به ايضا احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشي رحمه الله عليه عن احمد بن ابي رافع وابي الحسين عبيد الكريم بن عبد الله بن النضر البرازي شستروبيغداد عن ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاة واحاديثه سماها واجازة سبغاد بباب الكوفة في السلسلة سنة سبع وعشرين وثلثائة -

الرواوي
القصير

وما ذكرته عن علي بن ابراهيم بن هاشم فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم واخبرني رواياته الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله واحمد بن محمد بن علي بن محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري عن علي بن ابراهيم بن هاشم -

وما ذكرته عن محمد بن ابي العطار فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار واخبرني به ايضا الحسين بن عبيد الله وابي الحسين بن ابي جريد القتيبي رحمه الله جميعا عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى العطار وما ذكرته عن احمد بن ادريس فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن احمد بن ادريس واخبرني بجميع رواياته ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله جميعا عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان الزرقاني عن احمد بن ادريس -

الاسناد

وما ذكرته عن الحسين بن محمد فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد -

وما ذكرته عن محمد بن اسمعيل عن الفضلي بن شاذان فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل -

وما ذكرته عن حميد بن زياد فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب

سند الكتاب

٣٥٣

عن حميد بن زياد واخبرني بجميع رواياته وكتبه ايضا احمد بن عبدون عن ابي طال الكندي
عن حميد بن زياد من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما روته عنه الاسانيد عن محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد البرقي ما روته عنه الاسانيد عن محمد بن
يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد من جملة -

ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما روته عنه الاسناد عن محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان من جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته عنه الاسانيد عن علي بن ابراهيم
ابيه عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد روته عنه الاسناد عن محمد بن يعقوب عن
عدة من اصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن
عبدون المعروف بابن الحاشر سماه امانة واجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن
الحسن بن فضال -

وحدته

وما ذكرته عن الحسن بن محبوب مما اخذته من كتبه ومصنفاته فقد اخبرني بها
احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن احمد بن الحسين بن عبد الملك
الازدي عن الحسن بن محبوب واخبرني به ايضا الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان
رحمه الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن
الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي
جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن القفاري عن احمد بن محمد
ومعاوية بن حكيم والهيثم بن ابي مسروق عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد
بن محمد بن النعمان رضي الله عنه والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما
عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني

ايضا ابو الحسين بن ابي جريد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابي
عن الحسين بن سعيد ورواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار
عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن ساهة وفضالة
بن ايوب والنضر بن سويد وصفوان بن يحيى فقد رويته بهذه الاسانيد عن الحسين
بن سعيد عنهم روى الله -

وما ذكرته عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو
عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي جعفر محمد بن الحسين
بن سفيان عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ابو الحسين بن ابي
جريد القمي عن محمد بن الحسين بن الوليد عن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس جميعا عن
محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه
محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله
واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي وابي جعفر محمد بن الحسين
اليزيدي جميعا عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله
عن احمد بن محمد بن يحيى الطاطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب من جملة
ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذه الاسناد عن محمد بن علي بن
محبوب عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عنهما -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن الصفار فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله والحسين
بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن احمد بن محمد بن الحسين بن الوليد عن ابيه
واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي جريد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن
الصفار ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما رويته بهذا الاسانيد عن محمد بن الحسن الصفار

عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما جميعاً -

وما ذكرته عن سعد بن عبد الله فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله واخبرني به ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن شيخه الفقيه عماد الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القتي رضي الله عنه عن ابيه الفقيه علي بن الحسين بن بابويه عن سعد بن عبد الله ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما روته بهذا الاسناد عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما -

وما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى الذي اخذته من نوادره فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العاصمي ومحمد بن الحسين البرقي جميعاً عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله وابو الحسين بن ابي جريد جميعاً عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن احمد بن محمد بن عيسى ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى بن محبوب -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد والفقيه علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضي الله عنهما فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله وعماد الدين ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن ابيه ومحمد بن الحسن بن الوليد ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن ابي طالب الابرار عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي

سند الكتاب

٣٥٥

عبد الله الحسين بن سفيان الزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سلامه
وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبيد ون عن علي
بن محمد بن الزبير عن عمرو بن كبشة عن علي بن الحسن الطاطري -

وما ذكرته عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد فقد رويته عن احمد بن محمد
بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد -

وما ذكرته عن الشيخ الفقيه عا دالدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى
بن بابويه القمي رضي الله عنه فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله الله عنه -

وما ذكرته عن احمد بن داود القمي فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله الله والحسين بن
عبيد الله عن ابي الحسن محمد بن احمد بن داود عن ابيه

وما ذكرته عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد رويته عن الشيخ المفيد
ابي عبد الله والحسين بن عبيد الله جميعاً عن جعفر بن محمد بن قولويه -

وما ذكرته عن ابن ابي عمير فقد رويته بهذا الاسناد عن ابي القاسم جعفر بن محمد
بن قولويه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن العلو موسى عن عبيد الله بن احمد
بن فضال عن ابن ابي عمير -

وما ذكرته عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله
والحسين بن عبيد الله عن ابي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن محمد بن هود
عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري -

وما ذكرته عن علي بن حاتم القزويني فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله واحمد
بن عبد ون عن ابي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني عن علي بن حاتم
وما ذكرته عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ
ابو عبد الله عن الشيخ الفقيه ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنه
عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله
عن الفضل بن غانم واحمد بن محمد عن موسى بن القاسم -

وما ذكرته عن يونس بن عبد الرحمن فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله عن
الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن ابيه ومحمد بن الحسن

مسند الكتاب

٣٥٨

عن سعد بن عبد الله والحسين بن علي بن ابراهيم عن ابراهيم بن هاشم عن اسمعيل بن مرار وصالح بن السنك عن يونس واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله الحسين بن عبد الله واحمد بن عبد الله بن كلثوم عن الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبد الله عن يونس واخبرني ايضا الحسين بن عبد الله عن ابي الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى بن عبد الله اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن -

الزُّرَّاد

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله عن الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن ابيه علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحسين بن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس كلثوم عن احمد بن محمد عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار -

وما ذكرته عن احمد بن ابي عبد الله البرقي فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عنه واخبرني ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه رحمه الله ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحسين بن احمد بن ابي عبد الله واخبرني به ايضا الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد الرازي عن علي بن الحسين السعد ابادي عن احمد بن ابي عبد الله وما ذكرته عن علي بن جعفر فقد رويته عن الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى عن العمركي بن علي القيسابي عن ابو كلثوم عن علي بن جعفر -

الزُّرَّاد

وما ذكرته عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبد الله بن كلثوم عن ابي محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسين بن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان وروى ابو محمد الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان اخبرني الشريف ابو محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوي محمد بن ابي عبد الله محمد بن احمد الصفواني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان -

سند الكتاب

٣٥٩

وما ذكرته عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان البرزوقي فقد اخبرني به احمد بن عبدون والحسين بن عبيد الله عنه

وما ذكرته عن ابي طالب الانباري فقد رويته عن احمد بن عبدون عنه رضي الله عنهم قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله فقد اوردت جملة من الطرق الى هذه المصنفات والاصول ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في القهار للشيخ فمن اراده وقف عليه من هناك انشاء الله تعالى -

واعلموا ايدها الله اني جزأت هذا الكتاب ثلثة اجزاء الجزء الاول والثاني يشتملان على ما يتعلق بالعبادات والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من اجزاء الفقه الاول يشتمل على ثلثة ايات يتضمن جميعها الفاوثاثة وتسعة وتسعين حديثا والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر ايات يتضمن الفاوثاثة وسبعة وسبعين حديثا والثالث يشتمل على ثلثة ايات وثمانية وتسعين ايات يشتمل جميعها على الفايث اربعاثة وخمسة وخمسين حديثا ابواب الكتاب تسع ايات وخمسة وعشرون ايات تشتمل على خمسة الاف وخمسة ايات واحد عشر حديثا حصرتها لتلايق فيها زيادة او نقصان والله تعالى الموفق للصواب

وهو حسبنا ونعوذ بالوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مصنف الكتاب رضوان الله عليه

الشيخ المحقق المغربي أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة المحقة ورافع
 اعلام الشريعة المحقة أمام الفرقة تبعد الأئمة المعصومين وعماد الشيعة الإمامية في كل
 ما يتعلق بالمذهب والدين بحق الأصول والفروع مذهب فنون العقول والمسموح شيخ
 الطائفة على الإطلاق ورئيسها الذي تلوي إليه الاعتراف صنف في جميع علوم الاسلام
 أمّا التفسير فله فيه كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن وهو كتاب جليل كبير عديم
 النظير في التفسير وشيخنا الطبرسي امام التفسير في كتب اليه يزدلف ومن بحره يعترف في
 صدر كتابه الكبير بذلك يعترف وقال فيه انه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويبلغ
 منه رواء الصدق قد تضمن من المعاني الاسرار المديحة واختص من الالفاظ اللغة
 الوسيعة ولو يقنع بتدوينها دون تبيينها ولا يتميها دون تحقيقها وهو القدوة
 استقصى بانوارها واطأ مواقع انارة والشيخ المحقق المدقق محمد بن ادریس العجلي مع كثرة
 وقائعه على الشيخ في الكثرة يقف عند تبيانها ويعترف بعظمتها في هذا الكتاب في استحسان
 بنيانه - واما الحدیث فله تشد الرجال وبه تبلغ رجاله منتها الامال وله فيه من
 الكتب الاربعة التي اعظم كتب الحديث منزلة واكثرها منفعة كتاب التهذيب وكتاب
 الاستبصار ولهما المزية الطاهرة باستقصاها ما يتعلق بالفروع من الاخبار خصوصا التهذيب
 فانه كان فقيها في ما ينبغي من روايات الاحكام مغن عما سواه في الغالب ولا يحفظ غنى غيره عنها
 في هذه العلوم مصنا قال في ما اشتغل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال والبيئة على الأصول
 والرجال والتوفيق بين الاخبار والمجمع بينهما بشاهد النقل والاعتبار واما الفقه فهو
 حريته هذه الصناعات والبلق اليه زمام الاتقياد وكل من تاخر عنه من الفقهاء الاحيان
 قد تفقت على كتب ويستفاد من نهاية اريه ومنتج مطلبه وله رحمه الله في هذا العلم كتابه
 النهاية التي حتمت متون الاخبار وكتاب الملبوط الذي وشع فيه التفاريح واودع دقائق
 الاطوار وكتاب الخلاف الذي اظهر فيه الخلافين وذكر ما اجتمعت عليه الفرقة من مسائل
 الفقه وله كتاب الجمل والعقود في العبادات والاقتصاد فيها وفي العقائد الاصولية لا سيما
 في الميراث وكتاب يوم وليلة في العبادة اليومية واما علم اصول الرجال

فله في الأول كتاب العدة وهو أحسن كتاب صنف في الأصول وفي الثاني كتاب الفهرست الذي ذكر فيه أصول الأصحاب في مصنفاته وكتاب الأبواب المرتب على الطبقات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إلى العلماء الذين لم يذكر واحد الأئمة عليهم السلام وكتاب الاختيار وهو تهذيب كتاب معرفة الرجال للكتشي وله كتاب تلخيص الشافعي في الإمامة وكتاب المفصيح في الإمامة وكتاب ما لا يسع المكلف الاخلال به وكتاب ما يعلى وما لا يعلى وشرح جمل العلم والعمل وما يتعلق منه بالأصول وكتاب في أصول العقائد كبير خرج منه الكلام في التوحيد وشئ من العدل ومقدمة في الدخول إلى علم الكلام وهداية المسترشد وبصيرة المتعبد وكتاب مصباح المتعبد وكتاب مختصر للمصباح ومناسبات الحج مجرد العمل والأدعية وكتاب المجالس الاختيار وكتاب فتن السلاطين وكتاب اخبار المختارين أي عبدة وكتاب لتقص على ابن شاذان في مسألة الفار ومسئلة في العمل بخبر الواحد ومسئلة في تحريم الفقاع والمسائل الرحبية في تفسير أي من القرآن والمسائل الرحبية في الوعيد والمسائل الخنبلية اربع وعشرون مسألة والمسائل الذمشقية اثنتا عشرة مسألة والمسائل الألبانية مائة مسألة في فنون مختلفة والمسائل الحايثية ثمانمائة مسألة والمسائل المحلية ومسائل في الفرق بين النبي والامام ومسائل ابن البراج وكتاب السب الوعيد مجموع هذه جملة الكتب التي ذكرها في الفهرست وله كتاب الغيبة كتاب حسن مشهور ونقل عن الحسن بن مهملد السليفي أحد تلامذة الشيخان من مصنفاته التي لم يذكرها في الفهرست كتاب شرح في الأصول قال وهو كتاب مبسوط طالعنا من مشيئة صاحبها ومات به ولحقه مصنف مثله وأول مصنفات الشيخ في الفقه كتاب النهاية وآخرها لليسوط كما يظهر من كلامه في خطبة هذا الكتاب وكتاب الجمل والعقود ومن أحاط به في عدة مواضع على سائر كتبه وقد ذكر الشيخ طاب ثراه كل من تأخر عنه من علماء الشيعة وفقهاءهم وأكثروا الثناء والاطراء عليه وعلى كتبه قال النجاشي وهو من معاصريه محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر جليل في أصحابنا ثقة عين من تلامذة شيخنا أبي عبد الله له كتب ثم ذكر كثيرا ما تقدم من مصنفاته وقال العلامة طاب ثراه بعد ذكر اسمه الشريف هو شيخ الإمامية رئيس الطائفة جليل القدر عظيم المنزلة ثقة صدوق عين عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب جميع الفضائل تنسب إليه صنف في كل فنون الإسلام وهو المصنف للعقائد في الأصول والفروع والبيان لكلمات النفس في العلم والعمل وكان تلميذا للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ولقد قدس سره

في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلثمائة وقد تم العراق سنة ثمان واربعماية وتوفي رضي الله عنه ليلة
الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين واربعماية بالشهد المقدس المعروف عليه ساكنة السك
وحدث بدارة وفي الفهرست له طاب ثراه محمد بن الحسن بن علي الطوسي ابو جعفر جليل في اصحابنا
ثقة عين من تلامذة شيخنا ابي عبد الله مصنف هذا الفهرست له مصنفات منها كتاب تحفة
الاحكام وهو يشتمل على عدة كتب وكتاب الاستبصار فيما اختلفت من الاخبار وهو يشتمل على عدة
كتب تهذيب الاحكام غير ان هذا الكتاب مقصود على ذكر ما اختلفت من الاخبار والاول جمع
الخلاف والوافق الى اخر ما قال وقال الشيخ ابو علي صاحب منتهى المقال ان فضلا تلامذة الشيخ
الذين كانوا مجتهدين يزيدون على ثمانية فاضل من الخاصة ومن العامة ما لا يحصى وقد ذكر الشيخ
جماعة من المخالفين ايضا فمن ابن الجوزي في تاريخه فيمن توفي سنة ستين واربعماية من الاكابر
ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة توفي بعشده امير المؤمنين على رضي الله عنه وقال ابن حجر استقلا
في لسان الميزان محمد بن الحسن بن علي ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة اخذ عن ابن النعمان ايضا
وطبقته له مصنفات كثيرة في علم الكلام علم مذهب الامامية وجمع تفسير القرآن واصلح احاديث
وحكايات في مجلس حدث عن المفيد وهلال الختار وغيرهما روى عنه ابنه الحسن وغيره قال
ابن الفجار حرقت كتبه عدة نوب يحضر من الناس في رحبة جامع المقصور واستتره خوفا على
نفسه بسبب ما يظهر عنه من انتقاص السلف مات بمشهد على رضي في المحرم سنة ستين و
اربعماية ذكر ابن الفجار في الذيل وادخله في مصنفات سنة احدى وستين وحكمه القاضي نور الله
الستري في مجالس عن ابن كثير الشامي انه قال في حقه انه كان فقيه الشيعة مشغولا بالافادة
في بغداد الى ان وقعت الفتنة بين الشيعة والسنة سنة ثمان واربعين واربعماية واحترقت
كتبه وداره في باب الكرخ فانتقل من بغداد الى الخف وبقي هناك الى ان توفي في المحرم سنة
ومن تلاميذهم والقائم لبعض الاشاعر ان ابو جعفر الطوسي فقيه الامامية وعالم صاحب التصانيف
تفسير كبير في عشرين مجلد اجاور الخف ومات فيه وكان رافضيا قوي التشيع وحكي جملة انه
وشى بالشيخ الى الخليفة العباسي انه وصحايه يستون العصاة وكتابه المصباح يشهد بذلك فانه
ذكر ان في دعاء يوم طلوع الشمس اللهم وخص اول طالع لعن منى وابديه ولا تثر التان ثر الثالث
ثو الرابع اللهم العن يزيد بن معاوية خامسا فدعي الخليفة بالشيخ والكتاب فلما حضر الشيخ وقف
على القصة الحمد لله ان قال ليس المراد من هذه الفقرات ما ظننت للسعاة بل المراد بالاول

قائيل قاتل هابيل وهو اول من سن القتل والظلم والثأل في قيدا رعا قرناقة صالح والثالث
 قاتل يحيى بن زكريا عليه السلام قتله لاجل بغية من بغايا بني اسرائيل وبالأربع حميد الرحمن بن ملح
 قاتل علي بن ابي طالب عليه السلام قتله لاجل بغية من الشيع تاوليه وبياته قيل منه ورض شانه
 وانتقم من السامى واهانه وقال مجر العلوم يستفاد من تاريخ تولد الشيخ ووفاته انه قد عمر خمسا
 وسبعين سنة وادرك تمام الطبقة التاسعة وخمس عشرة سنة من الثامنة وعشرون سنين
 من العاشرة فيكون قد ولد بعد وفات الصدوق بأربع سنين ثم انه توفي سنة احدى
 وتماين وثلاثمائة ويعلم من تاريخ ورود هذه العراق وهي سنة ثمان واربعائة ان مقام فيها مع
 الشيخ المفيد رحمه الله كان نحو من خمسين سنة فانه توفي سنة ثلث عشرة واربعائة ومع
 السيد المرتضى رضي الله عنه نحو من ثمان وعشرين سنة لانه توفي سنة ست وثلاثين و
 اربعمائة فيكون قد بقى بعده اربعا وعشرين اثني عشر سنة منها في بغداد ومثلها في الشهد
 الغروي وتوفي فيه ودفن في داره وقايرة ومزاره معروف وداره ومسجده واثاره باقية
 الى الان وقد جد مسجده في حدود سنة ثمان وتسعين من المائة الثانية بعد الالف
 فصار من اعظم المساجد في الغرق المشرف وكان ذلك بتزفيدنا بصلى الله على اهل
 السعادة رحمه الله

اعلان

سب کتاب کی رجسٹری باضابطہ طور سے کرا دی ہے کوئی صاحب قصد طبع
نشر مائین ورنہ قانوناً سواخذہ وادھونگے وما علینا الا البلاغ۔

اطلاع

جس کتاب پر مہر رستم کی نو وہ مال سر و قہ سبھا جائے اسکی خریداری سے
اجتہاد کریں اور رستم کو مطلع نشر ماوین۔
راقم میرزا محمد علی مالک مطبع جعفری ساکن تھانہ جدید لکھنؤ

مطبوعات مطبع جعفری

عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب طبع اعلیٰ

مطالب السیول محمد بن طلحة الشافعی

کتاب لصاحب الخ والباغ ولا بی یعلیٰ محمد بن الهباریه فی مناطق الوحش والطيور

على طرز کلیله و منہ فی الادب

مقامات بدیع الزمان الہدایۃ طبع اعلیٰ

وطب العرب دیوان عربی مولانا السید محمد عباس التستری طاب ثراه

الموجبة الکثرية فی شرح القصيدة الحیرية للعلامة التستری

تخریج الایات المعروفة بضموم الفرقان

من لا یحضره الفقیہ للشیخ ابی جعفر محمد بن بابویه القمی فی جلدین

من لا یحضره الطبیب محمد بن زکریا الرازی فی المعالجات

وسائل سبعة للجلسی علیہ الرحمہ

سفینة النجاة فی اثبات الامامة

تذکرة العلماء الموسوم بضموم التمام

بجود العنتمة فی جلدین

مآذیج حیدر آباد دکن

مرايا النجاة للعلامة المجلد

محمد
1958